

شرح

# منهاج الكرام

في معرفة الإمام

عليه السلام

والبرهان على منهج الشريعة

المجلد ٢

الجزء

الشيخ محمد باقر المجلسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شرح منهاج الكرامه فى معرفه الامامه

كاتب:

آيت الله على حسينى ميلانى

نشرت فى الطباعة:

مركز الحقايق الاسلاميه

رقمى الناشر:

مركز القائميّه باصفهان للتحريريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١١	شرح منهاج الكرامه فى معرفه الامامه المجلد ٢
١١	اشاره
١٢	اشاره
١٦	تتمه الفصل الثانى
١٦	تتمه الادله على وجوب اتباع مذهب الاماميه
١٦	الوجه الخامس:من الوجوه الدآله على أن مذهب الإماميّه واجب الاتباع
١٦	اشاره
١٨	إن الإماميه لم يذهبوا إلى التعصب فى غير الحق
١٨	منعهم سنن الشريعه لأنها شعار للشيعة
١٨	تسطيح القبور
٢١	جواز الصلاه على آحاد المسلمين
٢٢	التختم فى اليمين
٢٢	كيفيّه العمامه
٢٥	من البدع و المحدثات الباقيه إلى الآن
٢٥	ذكر الخلفاء فى الخطبه!
٣٢	غسل الرجلين فى الوضوء
٣٧	دلالة الكتاب على المسح
٤٣	دلالة السنه على المسح
٤٧	الإضطراب و التلاعب بالأحاديث
٤٩	عمده الدليل من السنه على الغسل
٥٠	الكلام على حديث الأعقاب
٥٣	اللجوء إلى الإحتياط
٥٦	تحريم المتعتين

٨٥	مسأله فدك
٨٨	كلام ابن تيميه
١١٦	خطبه على ابنه أبى جهل خبر مفتعل
١٣١	إعطاء أبى بكر المال لجابر بلا بينه
١٣٤	تسميه أبى بكر بالصدیق
١٣٩	تسميه أبى بكر(خليفه)
١٣٩	اشاره
١٤٢	كان أبو بكر فى جيش اسامه
١٤٤	تسميه عمر(الفاروق)
١٤٤	اشاره
١٤٥	من رواه الحديث الأول
١٤٦	من رواه الحديث الثانى
١٤٨	تعظيمهم عائشه و قضاياها مع النبى و على
١٤٨	اشاره
١٥٠	إذاعه عائشه سرّ رسول الله
١٥٣	إخبار النبى بخروجها على على
١٥٥	مخالفتها لنصّ الكتاب
١٦٠	خروجها تقود الجيوش!
١٦٢	فى أنها كانت من المحرضين ضدّ عثمان
١٦٨	تسميتهم عائشه فقط بأمر المؤمنين
١٧٠	تسميتهم معاويه(خال المؤمنين)
١٧٠	اشاره
١٧١	لعن النبى معاويه
١٧٢	أمره بقتله
١٧٥	حارب الإمام الحق
١٧٧	تسميتهم معاويه(كاتب الوحى)

١٧٧	اشاره
١٨٤	موته على غير السنّه
١٨٦	لعن الله القائد و المقود
١٨٧	محاربته علياً و قتله خيار الصحابه
١٨٨	لعنه أمير المؤمنين
١٩١	فى أنه سمّ الحسن
١٩٢	فى قتل يزيد بن معاويه الحسين
٢٠٩	إشاره إلى أبى سفيان و هند
٢١١	تسميه خالد(سيف الله)
٢١١	اشاره
٢١٢	على الأحقّ بهذا اللقب
٢١٦	علئ سيف الله و سهمه
٢١٩	خالد قبل التظاهر بالإسلام
٢٢٠	خالد بعد التظاهر بالاسلام
٢٢٢	فى قول النبی لعلی و أهل البيت:أنا حرب لمن حاربكم...
٢٢٦	فى غاره خالد على بنى جذيمه:
٢٢٦	اشاره
٢٢٦	إنه بعث داعياً لا مقاتلاً
٢٢٩	كانوا مسلمين
٢٣١	التسبب الأصلي للغاره
٢٣٤	اعتذار القوم لخالد!
٢٣٥	إرسال النبي علياً
٢٣٧	ما فعله خالد بأهل اليمامه و هم مسلمون
٢٣٨	الإشاره إلى مالك بن نويرة
٢٣٩	فى أن حروب أمير المؤمنين كانت بأمر من رسول الله
٢٤٢	بين معاويه و إبليس

- ٢٤٤ ..... قول بعضهم بإمامه يزيد
- ٢٥٣ ..... قول بعضهم بكفره و لعنه
- ٢٦٠ ..... مما حدث في العالم بعد استشهاد الإمام الحسين عليه السلام
- ٢٦٢ ..... وصيته النبي بالحسين
- ٢٦٣ ..... توقف بعضهم في لعن يزيد
- ٢٦٤ ..... حديث ابن عباس في عذاب قاتل الحسين
- ٢٦٥ ..... حكاية السدي
- ٢٦٦ ..... كلام أحمد بن حنبل في يزيد
- ٢٦٧ ..... واقعه الحزه
- ٢٦٧ ..... ضرب الكعبه بالمنجنيق
- ٢٦٨ ..... و من الأحاديث في عذاب قاتل الحسين
- ٢٧٠ ..... الوجه السادس: من الوجوه الدالّة على أن مذهب الإماميّة واجب الاتّباع
- ٢٧٠ ..... اشاره
- ٢٧٥ ..... من فضائل أمير المؤمنين
- ٢٧٥ ..... آيه التطهير و حديث الكساء
- ٢٨٢ ..... آيه النجوى و فضيله أمير المؤمنين
- ٢٨٨ ..... نزول قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ...﴾
- ٢٩٢ ..... حديث الوصايه
- ٣٠٠ ..... صعود على على منكب النبي لكسر الأصنام
- ٣٠١ ..... قوله لفاطمه: ألا ترضين أني زوّجتك...
- ٣٠٣ ..... حديث الصديقون ثلاثه
- ٣٠٥ ..... حديث أنت مني و أنا منك
- ٣٠٦ ..... حديث ابن عباس في الفضائل العشر
- ٣٠٩ ..... أحاديث رواها الخوارزمي
- ٣٠٩ ..... اشاره
- ٣١٣ ..... الحديث الأول: لو أن عبداً عبد الله...

- الحديث الثاني: قال رجلٌ لسلمان: ما أشدَّ حبَّك لعلی! ..... ٣١٥
- الحديث الثالث: خلق الله من نور وجه علی... ..... ٣١٦
- الحديث الرابع: عن ابن عمر: من أحبَّ علیاً... ..... ٣١٨
- الحديث الخامس: عن ابن مسعود... ..... ٣٢٠
- الحديث السادس: لا يزول قدم عبد... ..... ٣٢٣
- الحديث السابع: بأتى لعه خاطبك ربك؟ ..... ٣٢٥
- الحديث الثامن: لو أن الرياض أقلام ..... ٣٢٦
- الحديث التاسع: إن الله جعل لعلی فضائل ..... ٣٢٧
- ترجمه أبی العلاء العطار ..... ٣٢٨
- الحديث العاشر: لمبارزه علی... ..... ٣٢٩
- الحديث الحادی عشر: حدیث سعد فی مجلس معاویه ..... ٣٣١
- الحديث الثاني عشر: المناشده فی الشوری ..... ٣٣٤
- أحاديث رواها أبو عمر الزاهد ..... ٣٤٣
- اشاره ..... ٣٤٣
- الحديث الأول: عن ابن عباس: لعلی أربع خصال ..... ٣٤٤
- الحديث الثاني: حدیث المعراج ..... ٣٤٧
- الحديث الثالث: أنا الفتی... ..... ٣٤٨
- الحديث الرابع: عن أبی ذر ..... ٣٥٠
- أحاديث رواها صاحب الفردوس ..... ٣٥٣
- اشاره ..... ٣٥٣
- الحديث الأول: حبّ علی حسنه لا تضرّ معها سيئه ..... ٣٥٤
- الحديث الثاني: حبّ آل محمد خير من عباده سنه ..... ٣٥٦
- الحديث الثالث: عن أنس: كنت جالساً عند النبي... ..... ٣٥٦
- الحديث الرابع: لو اجتمع الناس علی حبّ علی ..... ٣٥٨
- أحاديث رواها الكنجی ..... ٣٥٨
- اشاره ..... ٣٥٨

الحديث الأول:عن أبي برزہ ..... ٣٥٩

الحديثان الثاني و الثالث ..... ٣٦٣

المطاعن في الجماعه ..... ٣٦٦

ما رووه عن أبي بكر ..... ٣٦٨

المورد الأول ..... ٣٦٨

المورد الثاني ..... ٣٧٣

اشاره ..... ٣٧٣

الوجه الأول: ..... ٣٧٨

الوجه الثاني: ..... ٣٧٩

الوجه الثالث: ..... ٣٧٩

الوجه الرابع: ..... ٣٨٠

الوجه الخامس: ..... ٣٨٠

المورد الثالث ..... ٣٨١

١-جهه المتن و الدلاله ..... ٣٨٤

٢-كيف كانت بيعه أبي بكر؟ ..... ٣٩١

تعريف مركز ..... ٣٩٦

سرشناسه: حسینی میلانی، سیدعلی، ۱۳۲۶ -، توشیحگر

عنوان قرارداد: منهاج الكرامه في معرفه الامامه. شرح

منهاج السنه النبويه في نقض الشيعة القدرية. شرح

عنوان و نام پدیدآور: شرح منهاج الكرامه في معرفه الامامه لابی منصور الحسن يوسف الشهير بالعلامه حلی و الرد علی منهاج السنه لابن تیمیه / تالیف السیدعلی الحسینی میلانی.

مشخصات نشر: قم: مرکز الحقایق الاسلامیه، ۱۳۹۱ -

مشخصات ظاهری: ج.

شابک: دوره ۹۷۸-۹۶۴-۲۵۰۱-۸۸-۵ : ج. ۱ ۹۷۸-۹۶۴-۲۵۰۱-۸۹-۲ : ج. ۲ ۹۷۸-۹۶۴-۲۵۰۱-۹۰-۸ : ج. ۳ ۹۷۸-۹۶۴-۲۵۰۱-۹۱-۵ : ۱۱۵۰۰۰ ریال: ج. ۴ ۹۷۸-۹۶۴-۲۵۰۱-۹۲-۲ : ج. ۵ ۹۷۸-۶۰۰-۵۳۴۸-۹۷-۲ :

وضعیت فهرست نویسی: فیپا

یادداشت: عربی.

یادداشت: کتاب حاضر شرحی بر کتاب "منهاج الكرامه في اثبات الامامه" که خود ردیه ای بر کتاب "منهاج السنه" اثر ابن التیمیه است.

یادداشت: کتاب حاضر در سالهای مختلف توسط ناشران متفاوت منتشر شده است.

یادداشت: چاپ دوم.

یادداشت: ج. ۱ (چاپ اول: ۱۴۲۸ ق. = ۱۳۸۶).

یادداشت: ج. ۲ - ۴ (چاپ دوم: ۱۳۹۱) (فیپا).

یادداشت: ج. ۲ و ۳ (چاپ اول: ۱۴۲۸ ق. = ۱۳۸۶).

یادداشت: ج. ۴ (چاپ اول: ۱۴۳۳ ق. = ۱۳۹۱).

یادداشت: ج. ۵ (چاپ اول: ۱۳۹۵) (فیفا).

موضوع: علامه حلی، حسن بن یوسف، ۶۴۸-۷۲۶ ق. منهاج الکرامه فی معرفه الامامه -- نقد و تفسیر

موضوع: ابن تیمیه، احمد بن عبد الحليم، ۶۶۱-۷۲۸ ق. منهاج السنه النبويه فی نقض الشيعه القدریه -- نقد و تفسیر

موضوع: شیعه -- دفاعیه ها و ردیه ها

موضوع: امامت

شناسه افزوده: علامه حلی، حسن بن یوسف، ۶۴۸-۷۲۶ ق. منهاج الکرامه فی معرفه الامامه. شرح

شناسه افزوده: ابن تیمیه، احمد بن عبد الحليم، ۶۶۱-۷۲۸ ق. منهاج السنه النبويه فی نقض الشيعه القدریه. شرح

رده بندی کنگره: BP۲۲۳/ع۷۵م۲۱۵۵ ۸۰۲۱۹۱

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۴۵

شماره کتابشناسی ملی: ۲۸۸۲۶۹۰

ص: ۱

اشاره







## تتمه الفصل الثاني

### تتمه الادله على وجوب اتباع مذهب الاماميه

#### الوجه الخامس: من الوجوه الدالّه على أن مذهب الإماميّة واجب الاتّباع

##### اشاره

ص: ٥



### إن الإماميه لم يذهبوا إلى التعصب في غير الحق.

قال قدس سره: إن الإماميه لم يذهبوا إلى التعصب في غير الحق.

فقد ذكر الغزالي و الماوردي-و كانا إمامين للشافعية-أن تسطیح القبور هي المشروع، لكن لما جعلته الرافضه شعاراً لهم عدلنا عنه...!

الشرح:

الغزالي هو: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي المتوفى سنة ٥٠٥. له مؤلفات كثيره في العلوم، أشهرها إحياء علوم الدين، له ترجمه في كافة المصادر، وقد أفردت بالتأليف أيضاً.

و الماوردي هو: أبو الحسن علي بن محمد البصري الفقيه الشافعي المتوفى سنة ٤٥٠، له الحاوي الكبير في فروع فقه الشافعي. له ترجمه في كافة المصادر كذلك، مثل: تاريخ بغداد ١٠٢/١٢، سير أعلام النبلاء ٦٤/١٨، طبقات السبكي ٢٦٧/٥ و غيرها.

منعهم سنن الشريعة لأنها شعار للشيعة

### تسطيح القبور

و ما ذكره العلامة نصّ عليه الغزالي في كتابه (الوجيز) في الفقه، و أوضحه شارحه، و هذه عبارته: «التسنيم أفضل من التسطيح، مخالفه لشعار الروافض».

ص: ٧

«الأفضل فى شكل القبر التسطيح أو التسنيم؟ ظاهر المذهب: أن التسطيح أفضل، و قال مالك و أبو حنيفة رحمهم الله: التسنيم أفضل.

لنا: أن النبى صلى الله عليه و آله سَطَّح قبر ابنه إبراهيم. و عن القاسم بن محمد قال:

رأيت قبر النبى و أبى بكر و عمر مسطحه.

و قال ابن أبى هريره: إن الأفضل الآن العدول من التسطيح إلى التسنيم؛ لأن التسطيح صار شعاراً للروافض، فالأولى مخالفتهم و صيانته الميت و أهله عن الاتهام بالبدعه. و مثله ما حكى عنه أن الجهر بالتسميه إذا صار فى موضع شعاراً لهم فالمستحب الإسرار بها مخالفه لهم، و احتج له بما روى أن النبى صلى الله عليه و آله كان يقوم إذا بدت جنازه، فأخبر أن اليهود تفعل ذلك، فترك القيام بعد ذلك مخالفه لهم.

و هذا الوجه هو الذى أجاب به فى الكتاب و مال إليه الشيخ أبو محمد رحمه الله، و تابعه القاضى الرويانى.

لكن الجمهور على أن المذهب الأول، قالوا: و لو تركنا ما ثبت فى السنّه لإطباق بعض المبتدعه عليه لجَرَّنا ذلك إلى ترك سنن كثيره، و إذا اطرَد جرينا على الشىء، خرج عن أن يعدّ شعاراً للمبتدعه» (١).

و قال ابن قدامه: «و تسنيم القبر أفضل من تسطيحه، و به قال مالك و أبو حنيفة و الثورى، و قال الشافعى: تسطيحه أفضل، قال: و بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه و آله سَطَّح قبر ابنه إبراهيم. و عن القاسم قال: رأيت قبر النبى و أبى بكر و عمر مسطحه. و لنا:

ما روى سفيان الثمّار أنه قال: رأيت قبر النبى مسنّماً. رواه البخارى بإسناده. و عن الحسن مثله، لأن التسطيح يشبه أبنيه أهل الدنيا، و هو أشبه بشعار أهل البدع، فكان

مكروهاً. و حديثنا أثبت من حديثهم و أصح، فكان العمل به أولى» (١).

و ذكر النووى القولين و أدلتهما فقال: «تسطيح القبر و تسنيمه و أيهما أفضل؟ فيه وجهان.

و الصحيح: التسطيح أفضل، و هو نصّ الشافعى فى الأم و مختصر المزنى، و به قطع جمهور أصحابنا المتقدمين، و جماعات من المتأخرين منهم الماوردى و الفورانى و البغوى و خلائق، و صحّحه جمهور الباقيين، كما صحّحه المصنّف، و صرّحوا بتضعيف التسنيم كما صرّح به المصنّف.

و الثانى: التسنيم أفضل، حكاه المصنّف عن أبى على الطبرى. و المشهور فى كتب أصحابنا العراقيين و الخراسانيين أنه قول على بن أبى هريره، و ممن حكاه عنه القاضى أبو الطيب و ابن الصباغ و الشاشى و خلائق من الأصحاب. و ممن رجّح التسنيم من الخراسانيين الشيخ أبو محمد الجوينى و الغزالى و الزويانى و السرخسى، و ادّعى القاضى حسين اتفاق الأصحاب، و ليس كما قال، بل أكثر الأصحاب على تفضيل التسطيح، و هو نصّ الشافعى كما سبق، و هو مذهب مالك و داود.

و قال أبو حنيفة و الثورى و أحمد - رحمهم الله - التسنيم أفضل لكون التسطيح شعار الرافضة.

فلا يضرّ موافقه الرافضى لنا فى ذلك، و لو كانت موافقتهم لنا سبباً لترك ما وافقوا فيه لتركنا واجبات و سنناً كثيرة.

فإن قيل: صحّحتم التسطيح، و قد ثبت فى صحيح البخارى رحمه الله عن سفيان التمار قال: رأيت قبر النبى مسنّماً.

فالجواب: ما أجاب به البيهقى - رحمه الله، قال: صحّت روايه القاسم بن محمد

ص: ٩

السَّابِقُ المذكور في الكتاب، وصحت هذه الرواية، فنقول: القبر غُيِّرَ عَمَّا كَانَ، فكان أول الأمر مسطوحاً كما قال القاسم، ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك و قيل في زمن عمر بن عبد العزيز، أصلح فجعل مسنماً.

قال البيهقي: و حديث القاسم أصح و أولى أن يكون محفوظاً، و الله أعلم» (١).

أقول:

فقد ظهر أن الأصل في هذه البدعة هم بنو أمية، و هم الذين بدلوا دين الله، و عادوا أولياء الله، و خالفوهم حتى في مثل هذه المسائل، و تبعهم من تبع من الفقهاء، و الله العاصم.

### جواز الصلاة على آحاد المسلمين

قال قدس سره: و ذكر الزمخشري و كان من أئمة الحنفية في تفسير قوله تعالى:

«هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَ مَلَائِكَتُهُ...»

الشرح:

الزمخشري و هو: محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، صاحب (الكشاف) في التفسير، و غيره من التوالم الكثره الشهيره، و كان حنفى المذهب فى الفروع، و معتزلياً فى الأصول، توفى سنة ٥٣٨. توجد ترجمته فى: المنتظم: ١١٢/١٠، معجم الأدباء: ١٢٦/١٩، تذكره الحفاظ: ١٢٨٣/٤، طبقات الداوودى: ٣١٤/٢، سير أعلام النبلاء: ١٥١/٢٠، و غيرها.

و قال ابن حجر: «تنبيه: اختلف فى السلام على غير الأنبياء بعد الإتياف على مشروعيته فى تحية الحى، فقيل: يشرع مطلقاً، و قيل: بل تبعاً و لا يفرد لواحد، لكونه

ص: ١٠

صار شعاراً للرافضة، ونقله النووى عن الشيخ أبى محمد الجوينى» (١).

### التختم فى اليمين

قال قدس سره: وقال مصنف الهدايه من الحنفية: المشروع التختم فى اليمين، لكن لما اتّخذته الرافضة عادةً جعلنا التختم فى اليسار!

الشرح:

مصنف الهدايه هو: على بن أبى بكر عبد الجليل الفرغانى المرغينانى الحنفى، فقيه، محدّث، مفسّر، وله الهدايه فى الفقه الحنفى، وغيره من المصنفات، توفى سنة ٥٩٣.

قال قدس سره: وأمثال ذلك كثير!

### كيفية العمامه

الشرح:

كالسنة فى العمامه، فإنهم بعد أن رووا السنة النبويّة فيها قال بعضهم: «و صار اليوم شعاراً لفقهاء الإماميه، فينبغى تجنبه لترك التشبه بهم» (٢). و هم فى جميع هذه البدع تبع لإمام أهل البغى معاويه، فقد ذكر الزمخشري أن أوّل من اتّخذ التختم باليسار خلاف السنّه هو معاويه (٣).

ثم إن الغرض من مخالفه السنّه النبويّه فى جميع هذه المواضع هو بغض أمير المؤمنين المحافظ عليها و المروّج لها، وقد جاء التصريح بهذا فى بعض تلك

ص: ١١

---

١- ١) فتح البارى فى شرح البخارى ١١/١٤٦.

٢- ٢) شرح المواهب اللدنيه ١٣/٥.

٣- ٣) ربيع الأبرار ٢٤/٤.

المواضع، كقضيته ترك التلبيه.

فقد أخرج النسائي و البيهقي عن سعيد بن جبير قال: «كان ابن عباس بعرفه، فقال:

يا سعيد، ما لي لا أسمع الناس يلثون؟ فقلت: يخافون. فخرج ابن عباس من فسطاطه فقال: لبيك اللهم لبيك، وإن رغم أنف معاويه. اللهم عنهم فقد تركوا السنّه من بغض على» (١).

قال السندی فی تعليق النسائي: «أى لأجل بغضه. أى و هو كان يتقيد بالسنن، فهؤلاء تركوها بغضاً له» (٢).

فالقوم إنما يخالفون ما عليه الإماميه بغضاً للنبي و أمير المؤمنين عليه السلام، فأى القوم أحق بأن يسمى ب(أهل السنه) إن كان المراد هو السنه النبويه لا الأمويه؟!

قال قدس سره: فانظر إلى من يغيّر الشريعة و يبدّل الأحكام التي ورد بها حديث النبي صلى الله عليه و آله و يذهب إلى ضد الصواب معانده لقوم معينين، هل يجوز أتباعه و المصير إلى أقواله؟

الشرح:

يعترف ابن تيميه بكلّ هذه المخالفات و التغييرات للشريعة المطهّره و أحكامها المحكمه، بل يوجهها بقوله: «ذهب من ذهب من الفقهاء إلى ترك بعض المستحبات إذا صارت شعاراً لهم، فإنه و إن لم يكن الترك واجباً لذلك، لكن في إظهار ذلك مشابهه لهم، فلا يتمييز السنّى من الرافضى، و مصلحه التميّز عنهم لأجل هجرانهم و مخالفتهم أعظم من مصلحه هذا المستحب» (٣).

قلت: قد عرفت من (السنى) أى التابع لسنّه النبي صلى الله عليه و آله، و من

ص: ١٢

---

١- ١) سنن النسائي ٢٥٣/٥، سنن البيهقي ١١٣/٥.

٢- ٢) حاشيه السندی على النسائي ٢٥٣/٥.

٣- ٣) منهاج السنّه ١٥٤/٤.

(الرافضي) أي الرافض لها.. فعرفت من يجب هجره و مخالفته!

إلا- أن الرجل يرمى الإماميه بالتعصب، و أنه لا يعلم طائفه أعظم تعصباً في الباطل منهم، ثم يذكر أمثله من تعصباتهم كقوله: «إن فيهم من حرم لحم الجمل لأن عائشه قاتلت على جمل» و«أنهم لا يذكرون اسم العشره، بل يقولون تسعه و واحد؛ لكونه قد سمى به عشره من الناس يبغضونهم» و«أنهم إذا وجدوا مسمى بعلى أو جعفر أو الحسن أو الحسين بادروا إلى إكرامه، مع أنه قد يكون فاسقاً» و«أنهم يبغضون أهل الشام؛ لكونهم كان فيهم أولاً من يبغض علياً» و أشياء من هذا القبيل!!

فانظر إلى هذا الرجل الذي يلقبه بعض متعصبيهم ب(شيخ الإسلام) كيف يعارض الأشياء التي ذكرها العلامة عن كبار أئمه القوم ممن (يغير الشريعة و يبدل الأحكام) مع ذكر أسماء القائلين.. بأشياء مضحكه يجلّ علماء الإماميه من التفوّه بها فضلاً عن ذكرها في الكتب و الفتيا بها!!

قال قدس سره: مع أنهم ابتدعوا أشياء اعترفوا بأنها بدعه و أن النبي صلى الله عليه و آله قال: كل بدعه ضلاله و كل ضلاله فإن مصيرها إلى النار. و قال صلى الله عليه و آله: من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو ردّ و لو ردّوا عنها كرهته نفوسهم و نفرت قلوبهم.

الشرح:

لا ريب في حرمه الابتداع في الدين، و الأحاديث بهذا المعنى كثيره، راجع:

المعجم المفهرس للأحاديث النبويه (بدع).

و الحديث المذكور رواه أصحاب السنن و غيرهم و نصّوا على صحته. أنظر فيض القدير (١).

ص: ١٣

ذكر الخلفاء فى الخطبه!

قال قدس سره: كذكر الخلفاء فى خطبتهم، مع أنه بالإجماع لم يكن فى زمن النبى صلى الله عليه و آله....

الشرح:

اعترض عليه ابن تيميه قائلاً: «الجواب من وجوه:

أحدها: أن ذكر الخلفاء على المنبر كان عهد عمر بن عبد العزيز، بل قد روى أنه كان على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه. و حديث ضبّه بن محصن من أشهر الأحاديث، فروى الطلمنكى من حديث ميمون بن مهران قال: كان أبو موسى الأشعرى إذا خطب بالبصره يوم الجمعة -و كان والياً- صلى على النبى صلى الله عليه و آله، ثم ثنى بعمر بن الخطاب رضى الله عنه يدعو له. فقام ضبّه بن محصن العنزى فقال: أين أنت من ذكر صاحبه قبله تفضّله عليه -يعنى أبا بكر-...؟ ثم قعد. فلما فعل ذلك مراراً أمحكه أبو موسى، فكتب أبو موسى إلى عمر رضى الله عنه أن ضبّه يطعن علينا و يفعل.

فكتب عمر إلى ضبّه يأمره أن يخرج إليه، فبعث به أبو موسى، فلما قدم ضبّه المدينه على عمر رضى الله عنه قال له الحاجب: ضبّه العنزى بالباب، فأذن له، فلما دخل عليه قال: لا -مرحباً بضبّه و لا أهلاً. قال ضبّه: أما المرحب فمن الله، و أما الأهل فلا أهل و لا مال، فبم استحللت إشخاصى من مصرى بلا -ذنب أذنبت، و لا -شئ أتيت؟ قال: ما الذى شجر بينك و بين عاملك؟ قلت: الآن أخبرك... قال: فاندفع عمر باكياً و هو يقول:

أنت و الله أوفق منه و أرشد، فهل أنت غافر لى ذنبى يغفر الله لك؟ قلت: غفر الله لك يا أمير المؤمنين. ثم اندفع باكياً يقول: و الله ليله من أبى بكر و يوم خير من عمر و آل عمر...».

قال: «الوجه الثاني: إنه قد قيل إن عمر بن عبد العزيز ذكر الخلفاء الأربعة لمّا كان بعض بنى أميه يسبّون علياً، فعوّض عن ذلك بذكر الخلفاء و الترضى عنهم ليمحو تلك السنه الفاسده».

الوجه الثالث: «أن ما ذكره من إحداث المنصور و قصده بذلك باطل، فإن أبا بكر و عمر رضى الله عنهما توليا الخلافة قبل المنصور و قبل بنى أميه، فلم يكن فى ذكر المنصور لهما إرغام لأنفه و لأنوف بنى على، إلا لو كان بعض بنى تيم أو بعض بنى عدى منازعهم فى الخلافة، و لم يكن أحد من هؤلاء ينازعهم فيها.

الوجه الرابع: «أن أهل السنّه لا يقولون إن ذكر الخلفاء فى الخطبه فرض..».

قال: «الوجه الخامس: إنه ليس كلّ خطباء السنّه يذكرون الخلفاء فى الخطبه، بل كثير من خطباء السنّه بالمغرب و غيرها يذكرون أبا بكر و عمر و عثمان و يربّعون بذكر معاويه و لا يذكرون علياً. قالوا: هؤلاء اتفق المسلمون على إمامتهم دون على. فإن كان ذكر الخلفاء بأسمائهم حسناً فبعض أهل السنّه يفعلوه، و إن لم يكن حسناً فبعض أهل السنّه يتركه. فالحق على التقديرين لا يخرج عن أهل السنّه».

الوجه السادس: «أن يقال: إن الذين اختاروا ذكر الخلفاء الراشدين على المنبر يوم الجمعة إنما فعلوه تعويضاً عن سبّ من يسبّهم و يقسح فيهم... فإنه قد صحّ عن النّبى صلّى الله عليه و آله أنه قال: عليكم بسنّتى و سنّه الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى، تمسّكوا بها، و عضّوا عليها بالنواجذ، و إياكم و محدثات الأمور؛ فإن كلّ بدعه ضلاله. و الأحاديث فى ذكر خلافتهم كثيره. فلمّا كان فى بنى أميه من يسبّ علياً رضى الله عنه - و يقول: ليس هو من الخلفاء الراشدين. و تولّى عمر بن عبد العزيز بعد أولئك فقليل: إنه أوّل من ذكر الخلفاء الراشدين الأربعة على المنبر...». انتهى كلامه (١).

ص: ١٥

أقول:

أمّا قوله: «إن ذكر الخلفاء على المنبر كان على عهد عمر بن عبد العزيز» فيبطله وجوه:

الأول: إن أحداً لم يذكر هذا الذي ادّعه الرجل بصيغه الجزم هنا و نسبه إلى (قيل) في الوجهين الثاني و السادس، و لو كان لبان مع كثرة الدواعي على نقله.

و الثاني: إن الكلام في ذكر الخلفاء في الخطبه، بأن يكون من فروضها أو سننها لا (على المنبر) مطلقاً.

و الثالث: إن المعروف عن عمر بن عبد العزيز، كما في الكامل لابن الأثير و تاريخ الخلفاء للسيوطي، أنه أمر بجعل قوله تعالى: «رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ» أو قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ» ضمن الخطبه بدلاً عما أمر به معاويه من التعرّض لأمير المؤمنين عليه السلام فيها بالسبّ و اللعن (١)، الذي فعله عامّه بنى أميه و عمّالهم و من والاهم، لا كما يقول الرجل: «كان في بنى أميه من يسبّ عليّاً...».

و إن شئت فراجع: الإصابه و أسد الغابه، لترى الخبر عن شهر بن حوشب أنه قال:

«أقام فلان خطباء يشتمون عليّاً رضى الله عنه و أرضاه و يقعون فيه..» (٢).

و في العقد الفريد: «كتب إلى عمّاله أن يلعنوه على المنابر» (٣).

و أخرج مسلم و غيره أنه أمر سعد بن أبي وقاص بسبّه فامتنع (٤).

و قد ذكر المؤرخون كأبى الفداء و الطبرى و ابن كثير و ابن الأثير و غيرهم، أن

ص: ١٦

---

١- ١) تاريخ الخلفاء: ٢٤٣.

٢- ٢) الإصابه ٢٧٨/١، أسد الغابه ١/١٣٤.

٣- ٣) العقد الفريد ٣٠١/٢.

٤- ٤) صحيح مسلم ١٢٠/٧-١٢١.

الحسن بن علي عليه السلام اشترط في الصلح مع معاويه فيما اشترط: «أن لا يشتم علياً» (١) لكن معاويه لم يف بشيء من ذلك.

و في معجم البلدان: «لعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه على منابر الشرق و الغرب، و لم يلعن علي منبر سجستان إلا مرة، و امتنعوا إلى بني أميه حتى زادوا في عهدهم: و أن لا يلعن علي منبرهم أحد... و أي شرف أعظم من امتناعهم من لعن أخى رسول الله على منبرهم، و هو يلعن على منابر الحرمين مكه و المدينه..» (٢).

فهذا ما فعله عمر بن عبد العزيز بدلاً عما فعله معاويه و بنو أميه.. تجاه أمير المؤمنين عليه السلام و سبّه و لعنه. أما من سب عثمان و معاويه فكان يجلدّه كما ذكر ابن تيميه نفسه (٣).

و أما قوله: «بل قد روى أنه كان علي عهد عمر بن الخطاب» فيبطله وجوه:

الأول: إن هذا الحديث الذي وصفه بكونه «من أشهر الأحاديث» غير مخرج في شيء من الصحاح و لا السنن و لا المسانيد، و لا في شيء من الكتب المعتبره عندهم المشهوره بين الناس، فالعجب منه كيف يردّ الحديث المعتبر إذا كان يضرّه بحجه أنه ليس في الصحيحين، و سيأتي قريباً نصّ كلامه في أحد الموارد، و يعتمد هنا على هذا الحديث و يورده بطوله، و حاله كما عرفت؟

و الثاني: إن ما اشتمل عليه من الفضائل الموضوعه لأبي بكر يؤكد أنه حديث مكذوب.

و الثالث: إنه على فرض صحّته يشتمل على مطاعن لعمر و أبي موسى الأشعري.

و الرابع: إنه بغض النظر عن كلّ ما ذكر، لا يدلّ على أن ذكر الخلفاء كان على عهد

ص: ١٧

---

١- ١) لاحظ فيها حوادث سنه: ٤١.

٢- ٢) معجم البلدان ١٩١/٣ «سجستان».

٣- ٣) الصارم المسلول: ٢٧٢.

عمر من فروض أو سنن الخطبه في مساجد المسلمين و منايرهم، بل هو شيء كان يفعله أبو موسى وحده، و لم يكن معهوداً بين المسلمين.

و أمّا ما ذكره في الوجه الرابع، فيردّه: أن البدعه بذكره في الخطبه حاصله و إن لم تكن على سبيل الفرض.

و أمّا ما ذكره في الوجه الخامس عن كثير من خطبائهم بالمغرب.. فإنه -إن صحّ- ليس إلا تعصباً في بدعه، و بدعه عن تعصب، و هل يجوز الرجل حسناً فيما كان يفعله أولئك الخطباء حتى يكون الحق على التقديرين غير خارج عن أهل السنّه؟!

و أمّا ما ذكره في الوجه السادس، فتكرار، و استدلاله بالحديث المذكور باطل:

أمّا أولاً: فلأن هذا الحديث يكذّبه واقع الحال بين الصّحابه أنفسهم، فلقد وجدناهم كثيراً ما يخالفون سنّه أبي بكر و عمر، و المفروض أنهما من الخلفاء الراشدين، بل لقد خالف الثاني منهما الأول في أكثر من مورد، و خالفهما ثالث القوم في موارد كثيره حتى نقم عليه ذلك، و أمير المؤمنين عليه الصّلاه و السّلام أبي في الشورى الإلتزام إلّا بسيره النبي صلّى الله عليه و آله، و سعى لرفع ما سنّه المتقدّمون عليه بين المسلمين كما هو معروف..

و على هذا، فلو كان هذا الحديث صادراً عن رسول الله حقاً، لما وقعت تلك الخلافات و المخالفات، و بهذا أشكل غير واحد من العلماء على هذا الحديث، و اضطروا إلى تأويله، و قد نصّ بعضهم على ضروره ذلك (١).

و أمّا ثانياً: فلأنه ينتهي بجميع طرقه و أسانيده إلى (العرباض بن ساريه) فهو الراوى الوحيد له، مع أنه -كما جاء في لفظ الحديث- وصيّته من النبي صلّى الله عليه و آله، خاطب بها الأصحاب في المسجد و بعد الصّلاه، و كانت موعظه بليغه منه، ذرفت

ص: ١٨

منها العيون، ووجلت منها القلوب.. كما جاء في الحديث، فلما ذا لم يروه إلا (العرباض)؟!

و أمّا ثالثاً: فلأن هذه الوصيّه لم يتناقلها إلا- أهل الشام و هم هم في الانحراف عن أهل البيت، و أكثر رواته أهل حمص منهم بالخصوص، و قد اشتهروا بالبغض و النصب لأمير المؤمنين عليه السلام في تلك العصور (١).

و أمّا رابعاً: فلأنه مما أعرض عنه البخارى و مسلم، و كذا النسائى من أصحاب السنن، و كثيراً ما يردّ ابن تيميه الحديث بحجه أنه ليس فى الصحيحين، و من ذلك قوله فى حديث افتراق الأمّه على ثلاث و سبعين فرقه:

«هذا الحديث ليس فى الصحيحين، بل قد طعن فيه بعض أهل الحديث كابن حزم و غيره، و لكن قد أورده أهل السنن كأبى داود و الترمذى و ابن ماجه، و رواه أهل المسانيد كالإمام أحمد» (٢).

قلت: و من عجيب الإتفاق أن حديث: «عليكم بسنتى..» كذلك تماماً، فإنه (ليس فى الصحيحين)، (بل قد طعن فيه بعض أهل الحديث) كالحافظ القطن المتوفى سنة ٦٢٨ و نصّ على عدم صحّته (٣). (لكن قد أورده أهل السنن كأبى داود و الترمذى و ابن ماجه) أى: إلا النسائى (و رواه أهل المسانيد كالإمام أحمد).

و أمّا خامساً: فلأنه متكلم فى رجال أسانيدهم كلّهم حتى (العرباض) الصحابى، و نحن نكتفى بالإشاره إلى أحوال رواته فى الطبقة الأولى، إذ الرواه لهذا الحديث عن (العرباض) هم:

١- عبد الرحمن بن عمرو السلمى.

٢- حجر بن حجر.

ص: ١٩

١- (١) معجم البلدان- حمص.

٢- (٢) منهاج السنه ٤٥٦/٣.

٣- (٣) تهذيب التهذيب ٢٣٨/٦.

٣- يحيى بن أبي المطاع.

٤- معبد بن عبد الله بن هشام.

أما الرابع، فلم أجده إلا عند الحاكم حيث قال: «و منهم: معبد بن عبد الله بن هشام القرشي» ثم قال: «و ليس الطريق إليه من شرط هذا الكتاب فتركته» (١).

و أما الثالث، فلم يرو عنه إلا ابن ماجه (٢)، و قد قال ابن القطان: «لا أعرف حاله» (٣) و قد استبعد الأئمة لقيه العرباض.

قال الذهبي: «قد استبعد دحيم لقيه العرباض، فلعله أرسل عنه، فهذا في الشاميين كثير الوقوع، يروون عمن لم يلقوهم» (٤).

و كذا قال ابن حجر (٥).

و سبقهما ابن عساكر (٦).

و أمّا الثاني، فهو من أهل حمص، لم يرو عنه إلا أبو داود، و ليس إلّا هذا الحديث، لكن مقروناً بآخر - و هو عبد الرحمن بن عمرو، الذي سنذكره - و قال القطان:

«لا يُعرف» (٧).

و أمّا الأوّل، فهو المعروف بروايته عن (العرباض)، و ليس له روايه في السنن إلّا هذا الحديث، قال ابن حجر: «و زعم القطان الفاسي إنه لا يصح لجهالة حاله» (٨).

ص: ٢٠

---

١- ١) المستدرک علی الصحيحین ٩٧/١.

٢- ٢) تهذيب التهذيب ٢٤٥/١١.

٣- ٣) تهذيب التهذيب ٢٤٥/١١.

٤- ٤) ميزان الاعتدال ٤١٠/٤.

٥- ٥) تقريب التهذيب ٣١٥/٢.

٦- ٦) تاريخ دمشق ١٨٦/١٨.

٧- ٧) تهذيب التهذيب ١٨٨/٢.

٨- ٨) تهذيب التهذيب ٢١٦/٦.

و أمّا سادساً: فلأنه إن صحَّ، فالمراد من (الخلفاء الراشدين المهديين) فيه هم الإثنا عشر الذين عناهم بقوله في الحديث المتفق عليه: «الخلفاء بعدى اثنا عشر».

هذا، و لنا رساله مفردة فى تحقيق حال هذا الحديث، فمن شاء التفصيل فليرجع إليها.

و أما ما ذكره فى الوجه الثالث، فسوء فهم لكلام العلّامة رحمه الله، فإن المنصور العباسى لمّا قام ضدّه العلويون من بنى الحسن السبط عليه السلام و ألقوه و اضطرب عليه الأمر، قصد تضعيف جانب العلويين و التقليل من قدرهم و الحطّ من شأنهم، برفع بنى تيم و عدى مطابقاً لاعتقاده، بل إن ذلك يقلل من شأن بنى العباس أيضاً فقال:

«لأرغمّن أنفى و أنوفهم».

فهذا معنى الكلام و السبب فى إحداث هذه البدعه التى استمرّ عليها الذين يسمّون أنفسهم بأهل السنّه.

### غسل الرجلين فى الوضوء

قال قدس سره: و كمسح الرجلين الذى نص عليه الله تعالى فى كتابه العزيز فقال: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» ، قال ابن عباس: عضوان مغسولان، و عضوان ممسوحان. فعَيَّروه و أوجبوا الغسل!

الشرح:

أجاب عنه ابن تيميه بقوله: «الذين نقلوا الوضوء عن النبى صلى الله عليه و آله قولاً و فعلاً، و الذين تعلّموا الوضوء منه، و توضّئوا على عهده، و هو يراهم و يقرّهم عليه و نقلوه إلى من بعدهم، أكثر من الذين نقلوا لفظ هذه الآية... حتى نقلوا عنه من غير وجه فى الصحاح و غيرها أنه قال: ويل للأعقاب و بطون الأقدام من النار.

مع أن الغرض إذا كان مسح ظهر القدم كان غسل الجميع كلفه لا تدعو إليها الطبائع. فإن جاز أن يقال إنهم كذبوا و أخطئوا فيما نقلوه عنه من ذلك، كان الكذب و الخطأ فيما نقلوه من لفظ الآية أقرب إلى الجواز. وإن قيل: بل لفظ الآية ثبت بالتواتر الذى لا يمكن الخطأ فيه، فثبت التواتر فى لفظ الوضوء عنه أولى و أكمل.

و لفظ الآية لا- يخالف ما تواتر من السنّة، فإن المسح جنس تحته نوعان: الإِسالة و غير الإِسالة، كما تقول العرب: تمسّحت للصّلاه. فما كان بالإِسالة فهو الغسل. و إذا خصّ أحد النوعين باسم الغسل فقد يخصّ النوع الآخر باسم المسح. فالمسح يقال على المسح العام الذى يندرج فيه الغسل، و يقال على الخاص الذى لا يندرج فيه الغسل....

و فى القرآن ما يدلّ على أنه لم يرد بمسح الرجلين المسح الذى هو قسيم الغسل، بل المسح الذى الغسل قسم منه. فإنه قال: «إِلَى الْكُعْبَيْنِ» و لم يقل إلى الكعباب، كما قال: «إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ». فدلّ على أنه ليس فى الرجل كعب واحد كما فى كلّ يد مرفق واحد، بل فى كلّ رجل كعبان، فيكون تعالى قد أمر بالمسح إلى العظمين الناتئين، و هذا هو الغسل، فإن من يمسح المسح الخاص يجعل المسح لظهور القدمين.

و فى ذكره الغسل فى العضوين الأوّلين و المسح فى الآخرين التنبيه على أن هذين العضوين يجب فيهما المسح العام. فتارة يجزى المسح الخاصّ كما فى مسح الرأس و العمامه و المسح على الخفين، و تارة: لا بدّ من المسح الكامل الذى هو الغسل كما فى الرجلين المكشوفتين.

و قد تواترت السنّة عن النّبى صلّى الله عليه و آله بالمسح على الخفين و غسل الرجلين، و الرفضه تخالف هذه السنّة المتواتره....

و فى ذكر المسح على الرجلين تنبيه على قلّه الصّبّ فى الرجل، فإن السّرف يعتاد فيهما كثيراً....

و هذه الآيه فيها قراءتان الخفض و النصب، فالذين قرءوا بالنصب قال غير واحد منهم: أعاد الأمر إلى الغسل. أى: و امسحوا برؤوسكم، و اغسلوا أرجلكم إلى الكعبيين كالآيتين. و من قال أنه عطف على محلّ الجارّ و المجرور يكون المعنى: و امسحوا برؤوسكم و امسحوا أرجلكم إلى الكعبيين....

و فى الجملة: فالقرآن ليس فيه نفى إيجاب الغسل، بل فيه إيجاب المسح. فلو قدّر أن السنه أوجبت قدراً زائداً على ما أوجبه القرآن، لم يكن فى هذا رفعاً لموجب القرآن، فكيف إذا فسّرتة و بيّنت معناه، و هذا مبسوط فى موضعه» (١).

أقول:

لا يخفى الاضطراب فى كلام الرجل على المتأمل فيه، بل هو فى الحقيقه اعتراف بالبدعه و مخالفه نصّ القرآن، و إلا:

فأى معنى لقوله: «الذين نقلوا الموضوع عن النبى... أكثر من الذين نقلوا لفظ هذه الآيه»؟

و أى وجه لدعوى: «أن المسح جنس تحته نوعان: الإساله و غير الإساله...» مع أن كلّ عربى يفهم التباين بين (الغسل) و (المسح)؟

و لما ذا هذا الاستحسان بأنه: «فى ذكر المسح على الرجلين تنبيه على قلّه الصبّ فى الرجل...»؟

كلّ هذا لا داعى له إلا توجيه البدعه و تأكيدها.. بعد الاعتراف بأن القرآن «فيه إيجاب المسح»... فهو معترف بما قال العلّامه....

و لو كان الرجل فقيهاً أو متفهماً لبحث عن المسأله بحثاً علمياً مستنداً إلى الكتاب و السنه اللّذين هما المعتمد فى جميع البحوث، لا سيما الأحكام الشرعيه، فإنها

ص: ٢٣

مستنبطه منهما و هما المرجع فيها، و هذه المسأله من هذا القبيل .

فلنشرح المسأله ببعض التفصيل، و لننقل أقوال علمائهم و ما اشتملت عليه من الاضطراب و التضليل، فيظهر أن الغسل بدعه و المسح هو الأصل الأصيل، فنقول:

ذهبت الشيعة الإثنا عشرية إلى أن الحكم فى الأرجل هو المسح فرضاً معيناً، من غير خلاف بينهم، حتى أصبح من جملة شعائر مذهبهم التى بها يعرفون و عن غيرهم يتميزون.

و اختلف الآخرون، بين قائل بالمسح كذلك، و قائل بالجمع بين المسح و الغسل، و قائل بالتخير بينهما، و قائل بالغسل على التعيين، و قد ظلّ هذا الخلاف قائماً بينهم، حتى استقرّ مذهب الجمهور من أهل السنّه على القول بالغسل، و ذلك فى القرن الرابع، أى بعد الإمام أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنه ٣١٠، و سنذكر رأيه فى المسأله فيما بعد.

و المهم الآن التأكيد على وجود القول بالمسح بين أهل السنّه سابقاً، و هذا ما جاء فى كلام غير واحد:

قال السرخسى: «من الناس من قال: وظيفه الطهاره فى الرجل المسح» (١).

و قال ابن رشد: «اتفق العلماء على أن الرجلين من أعضاء الوضوء، و اختلفوا فى نوع طهارتهما، فقال قوم: طهارتهما الغسل و هم الجمهور، و قال قوم: فرضهما المسح، و قال قوم: بل طهارتهما تجوز بالنوعين الغسل و المسح...» (٢).

و قال ابن كثير: «و قد روى عن طائفه من السلف ما يوهم القول بالمسح» (٣).

و يزيد ما ذكرناه تأكيداً و وضوحاً قول أحدهم: «إن القول بكلّ من الغسل و المسح

ص: ٢٤

---

١- ١) المبسوط فى فقه الحنفية ٨/١.

٢- ٢) بدايه المجتهد ١٦/١.

٣- ٣) تفسير القرآن العظيم ٢٧/٢.

مروى عن السلف من الصحابه و التابعين، و لكن العمل بالغسل أعم و أكثر، و هو الذى غلب و استمر» (١).

تجد فى هذه الكلمات أن القول بالمسح الذى عليه الشيعة، كان قولاً شائعاً بين الصحابه و التابعين و غيرهم، غير أن أهل السنّه (أوجبوا الغسل) على التعيين فى القرون المتأخره (و هو الذى غلب و استمر)!

فما فى ظاهر كلام بعضهم - كإبن كثير - من اختصاص المسح بالشيعة و أنه ضلاله (٢) باطل.

بل لقد أفرط بعضهم، فنسب القول بالمسح إلى (أهل البدع)، كالشهاب الخفاجى حيث قال: «و من أهل البدع من جوّز المسح على الأرجل بدون الخفّ، مستدلاً بظاهر الآيه، و للشريف المرتضى كلام فى تأييده تركناه لإجماع أهل السنّه على خلافه» (٣).

و أقبح من ذلك كلام الآلوسى، فإنه كذب و شتم و أساء الأدب حيث قال: «و ما يزعمه الإماميه من نسبه المسح إلى ابن عباس رضى الله تعالى عنهما و أنس بن مالك و غيرهما، كذب مفترى عليهم... و نسبه جواز المسح إلى أبى العالىه و عكرمه و الشعبى، زور و بهتان أيضاً، و كذلك نسبه الجمع بين الغسل و المسح أو التخيير بينهما إلى الحسن البصرى عليه الرحمه، و مثله نسبه التخيير إلى محمد بن جرير الطبرى صاحب التاريخ الكبير و التفسير الشهير.

و قد نشر رواه الشيعة هذه الأكاذيب المختلفه، و رواها بعض أهل السنّه ممن لم يميّز الصحيح و السقيم من الأخبار بلا تحقق و لا سند، و اتسع الخرق على الرافع» (٤).

ص: ٢٥

---

١ - ١) تفسير المنار ٢٣٤/٦.

٢ - ٢) تفسير القرآن العظيم ٢٨/٢.

٣ - ٣) حاشيه الشهاب على البيضاوى ٢٢١/٣.

٤ - ٤) روح المعانى ٧٧/٦ - ٧٨.

و أما ما أشار إليه العلامة طاب ثراه من دلالة الآية المباركة على المسح، فذاك ما اعترف به كبار أئمة القوم، غير أنهم زعموا دلالة السنّة على الغسل:

قال السرخسي: «و عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: نزل القرآن بغسلين و مسحين، يريد به القراءة بالكسر في قوله تعالى «وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فإنه معطوف على الرأس. وكذلك القراءة بالنصب عطف على الرأس من حيث المحل، فإن الرأس محلّه من الأعراب النصب، وإنما صار مخفوضاً بدخول حرف الجر، وهو كقول القائل: معاوىَ إننا بشر فاسججِ فلسنا بالجبال و لا الحديد»

و لنا: إن النبي صلى الله عليه و آله واطب على غسل الرجلين» (١).

و قال ابن حزم: «فأما قولنا في الرجلين، فإن القرآن نزل بالمسح، قال الله تعالى «وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ» و سواء قرئ بخفض اللّام أو بفتحها هي على كلّ حال عطف على الرؤوس، إما على اللفظ و إما على الموضع، لا يجوز غير ذلك؛ لأنه لا يجوز أن يحال بين المعطوف و المعطوف عليه بقضيّه مبتدأه، و هكذا جاء عن ابن عباس: نزل القرآن بالمسح، يعنى في الرجلين في الوضوء.

و قد قال بالمسح على الرجلين جماعه من السلف منهم: على بن أبى طالب، و ابن عباس و الحسن و عكرمه و الشعبي، و جماعه غيرهم، و هو قول الطبرى، و رويت في ذلك آثار» فذكر بعضها، ثم قال: «و إنما قلنا بالغسل لما حدّثنا...» فذكر حديث «ويل للأعقاب» الذى سنذكره... (٢).

و قال ابن الهمام فى شرح قول الماتن «و وجهه: إن قراءه نصب الرجل عطف على

ص: ٢٤

١- ١) المبسوط فى الفقه الحنفى ٨/١.

٢- ٢) المحلّى فى الفقه ٥٦/٢.

المغسول، وقراءه جَرَّها كذلك، والجَرَّ للمجاورة»، قال: «و عليه أن يقال: بل هو عطف على المجرور، وقراءه النصب عطف على محلّ الرأس، وهو محلّ يظهر في الفصيح، وهذا أولى لتخريج القراءتين به على المطرّد، بخلاف تخريج الجرّ على الجوار (قال): إطباق رواه وضوئه صَلَّى الله عليه وآله على حكاية الغسل ليس غيره، فكانت السنّة قرينه منفصله» (١).

و قال ابن قدامة: «و روى عن علي أنه مسح... و حكى عن ابن عباس... و روى عن أنس بن مالك... و حكى عن الشعبي... و لم يعلم من فقهاء المسلمين من يقول بالمسح على الرجلين غير من ذكرنا، إلا ما حكى عن ابن جرير أنه قال: هو مخير بين المسح و الغسل، و احتجّ بظاهر الآية و بما روى عن ابن عباس... و لنا: إن عبد الله بن زيد و عثمان حكيا وضوء رسول الله صَلَّى الله عليه وآله..» (٢).

و قد اعترف إمامهم الرازي بأن الآية دليل على وجوب المسح على كلتا القراءتين، و هذه عبارته:

«حجه من قال بوجوب المسح مبنّى على القراءتين المشهورتين في قوله:

«وَأَرْجُلُكُمْ» فقرأ ابن كثير و حمزه و أبو عمرو و عاصم في روايه أبي بكر عنه بالجرّ، و قرأ نافع و ابن عامر و عاصم في روايه حفص عنه، بالنصب.

فنقول: أما القراءه بالجرّ، فهي تقتضى كون الأرجل معطوفه على الرأس، فكذلك في الرأس فكذلك في الأرجل.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال: هذا كسر على الجوار كما في قوله: جحر ضبّ خرب، و قوله: كبير أناس في بجاد مزمل.

ص: ٢٧

---

١- ١) شرح فتح القدير ١١/١.

٢- ٢) المغنى في الفقه الحنبلى ١٢٠/١-١٢١.

قلنا: هذا باطل من وجوه: الأول: إن الكسر على الجوار معدود في اللحن الذي قد يتحمل لأجل الضرورة في الشعر، وكلام الله يجب تنزيهه عنه. وثانيها: إن الكسر إنما يصرار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس، كما في قوله: جحر ضبّ خرب؛ فإن من المعلوم بالضرورة أن الخرب لا يكون نعتاً للضبّ بل للجحر، وفي هذه الآية الأمن من الالتباس غير حاصل. وثالثها: إن الكسر بالجوار إنما يكون بدون حرف العطف، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب.

و أما القراء بالنصب، فقالوا أيضاً: إنها توجب المسح؛ وذلك لأن قوله:

«وَ امْسِيحُوا بِرُؤُوسِكُمْ» فرؤوسكم في محلّ النصب و لكنها مجرورة بالباء، فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس جاز في الأرجل النصب عطفاً على محلّ الرؤوس، و الجرّ عطفاً على الظاهر. و هذا مذهب مشهور للنحاة. إذا ثبت هذا فنقول:

ظهر أنه يجوز أن يكون عامل النصب في قوله: «وَ ارْجُلُكُمْ» هو قوله:

«وَ امْسِيحُوا بِرُؤُوسِكُمْ» و يجوز أن يكون هو قوله: «فَاغْسِلُوا» لكن العاملان إذا اجتمعا على معمول واحد كان إعمال الأقرب أولى. فوجب أن يكون عامل النصب في قوله «وَ ارْجُلُكُمْ» هو قوله: «وَ امْسِيحُوا» فثبت أن قراءه «وَ ارْجُلُكُمْ» بنصب اللام توجب المسح أيضاً.

فهذا وجه الاستدلال بهذه الآية على وجوب المسح.

ثم قالوا: ولا يجوز دفع ذلك بالأخبار، لأنها بأسرها من باب الآحاد، و نسخ القرآن بخبر الواحد لا يجوز.

قال: «و اعلم أنه لا يمكن الجواب عن هذا إلّا من وجهين.

الأول: أن الأخبار الكثيرة وردت بإيجاب الغسل، و الغسل مشتمل على المسح و لا- ينعكس؛ فكان الغسل أقرب إلى الاحتياط، فوجب المصير إليه. و على هذا الوجه يجب القطع بأن غسل الرجل يقوم مقام مسحها.

و الثاني: أن فرض الرجلين محدود إلى الكعبين و التحديد إنما جاء في المسح.

و القوم أجابوا عنه بوجهين، الأول: أن الكعب عبارة عن العظم الذى تحت مفصل القدم. و على هذا التقدير فيجب المسح على ظهر القدمين. و الثانى: أنهم سلّموا أن الكعبين عبارة عن العظمين الناتئين من جانبى الساق، إلا أنهم التزموا أنه يجب أن يمسح ظهور القدمين إلى هذين الموضعين؛ و حينئذ لا يبقى هذا السؤال «إنتهى كلامه بلفظه (١)».

أقول: يعنى: و يبقى السؤال الأول، و سيأتى الجواب عنه.

و قال السندى: «و إنما كان المسح هو ظاهر الكتاب؛ لأن قراءه الجرّ ظاهره فيه، و حمل قراءه النصب عليها بجعل النصب على المحلّ أقرب من حمل قراءه النصب، كما صرح به النحاه» (٢).

و قال الشيخ إبراهيم الحلبي: «و الصحيح أن الأرجل معطوفه على الرؤوس فى القراءتين، و نصبها على المحلّ و جرّها على اللفظ» (٣).

أقول:

و لنكتف بهذا القدر من تصريحات الأعلام بدلاله الآيه المباركه بكتلتا القراءتين على المسح دون الغسل، و أن جماعه من الصحابه و التابعين و غيرهم كانوا يقولون بالمسح، و أن الدليل على القول بالغسل هو السنّه لا الكتاب.

لكنّ جماعه من القائلين بالغسل لمّا علموا بأن رفع اليد عن دلاله (الكتاب) لا يكون إلا بدليل معتبر، و علموا عدم دلاله (السنّه) على الغسل، و لا أقلّ من سقوطها للتعارض كما سنين، حاولوا صرف الآيه المباركه عن المسح.

كأن تكون قراءه النصب دالّه على المسح، بزعم أنها بقرينه الأخبار ظاهره فى

ص: ٢٩

---

١- ١) تفسير الرازى ١٦١/١١-١٦٢.

٢- ٢) الحاشيه على سنن ابن ماجه ٨٨/١.

٣- ٣) غنيه المتملى: ١٦.



على أنه تأويل ضعيف جداً، وأنه قليل نادر مخالف للظاهر لا يجوز حمل الآية المباركة عليه، وأنه غلط عظيم، ونحو ذلك من الكلمات (١)... وبين قائل: بأن الأرجل مجروره بفعل محذوف يتعدى بالباء، أى: و افعلوا بأرجلكم الغسل، ثم حذف الفعل و حرف الجرّ. وهذا لم أجده إلا من أبى البقاء (٢) وقال أبو حيان: «هذا تأويل فى غاية الضعف» (٣).

و جاء الزمخشري بفلسفه لا دليل عليها مطلقاً فقال: «قرأ جماعه «وَأَرْجُلُكُمْ» بالنصب، فدلّ على أن الأرجل مغسوله. فإن قلت: فما تصنع بقراءه الجرّ و دخولها فى حكم المسح؟ قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسوله تغسل بصبّ الماء عليها، فكانت مظنه للإسراف المذموم، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح و لكن لئيبه على وجوب الاقتصاد فى صبّ الماء عليها...» (٤).

و هو كلام بارد جداً، و من التفسير بالرأى المحرّم قطعاً، و قال أبو حيان: «و هو كما ترى فى غاية التلّفيق و تعميّه فى الأحكام» (٥). أقول:

فالكتاب نصّ على وجوب مسح الرجلين، سواء قرئت الكلمه بالنصب أو بالجرّ، و كلّ هذه الأقاويل لصرف التنزيل عمّا يدلّ عليه أقوى دليل على عدم الدليل المعتبر من السنه على الغسل، كما سنرى بشيء من التفصيل، فنقول:

ص: ٣١

---

١- (١) البحر المحيط ٤٥١/٣، تفسير الخازن ٤٤١/٢، حاشيه السندى على ابن ماجه ٨٨/١، نيل الأوطار ٢٠٩/١، غنيه المتملى: ١٦، تفسير الرازى ١٦١/١١، النيسابورى ٥٣/٦، القرطبي ٩٤/٦، الشهاب على البيضاوى ٢٢١/٣، معانى القرآن للأخفش ٢٥٥/١، وغيرها.

٢- (٢) إملاء ما من به الرحمن ٤٥٢/٣.

٣- (٣) البحر المحيط ٤٥٢/٣.

٤- (٤) الكشف ٥٩٧/١.

٥- (٥) البحر المحيط ٤٥٢/٣.

إن الأحاديث الواردة عند القوم بأسانيدهم عن (الذين نقلوا الوضوء عن النبي صَلَّى الله عليه وآله قولاً وفعلاً، والذين تعلّموا الوضوء منه، وتوضّئوا على عهده و هو يراهم و يقرّهم عليه و نقلوه إلى من بعدهم) والصريحه في (المسح) كثيره، وفيها ما أخرج في الصحاح أو السنن و ما نصّ الأئمه على صحّته، و من ذلك:

١- خبر عباد بن تميم عن أبيه تاره و أخرى عن عمه: إن النبي صَلَّى الله عليه وآله توضّأ و مسح على القدمين.

أخرجه البخارى فى تاريخه، و أحمد، و ابن أبى شيبه، و ابن أبى عمر، و البغوى، و الباوردى، و غيرهم. و عنهم الحافظ ابن حجر و قال: «رجاله ثقات» (١).

و أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه (٢).

و رواه الطحاوى، و أضاف: «و أن عروه كان يفعل ذلك» (٣).

و رواه ابن الأثير (٤) و ابن عبد البرّ و نصّ على صحّته (٥).

٢- خبر رفاعه بن رافع عن النبي صَلَّى الله عليه وآله: «إنها لا تتم صلاه لأحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى، يغسل وجهه و يديه إلى المرفقين و يمسح برأسه و رجله إلى الكعبين».

قال العيني: «حسنه أبو على الطوسى الحافظ، و أبو عيسى الترمذى، و أبو بكر

ص: ٣٢

---

١- (١) الإصابه فى معرفه الصحابه ١/٤٩٠.

٢- (٢) عمدته القارى ٢/٢٤٠.

٣- (٣) شرح معانى الآثار ١/٣٥.

٤- (٤) أسد الغابه ١/٢١٧.

٥- (٥) الإستهيعاب ١/١٩٥.

البزار، وصححه الحافظ ابن حبان، وابن حزم» (١).

قلت: وأخرجه الطحاوي (٢) وابن ماجه (٣) والبيهقي (٤)، والحاكم وأصرّ على صحته، ووافقه الذهبي.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين بعد أن أقام همام بن يحيى إسناده، فإنه حافظ ثقة، وكل من أفسد قوله فالتقول قول همام. ولم يخرجاه بهذه السياقه، إنما اتفقا فيه على عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريره. وقد روى محمد بن إسماعيل هذا الحديث في التاريخ الكبير عن حجاج بن منهال، وحكم له بحفظه ثم قال: لم يقمه حماد بن سلمه. حدثنا بصحه ما ذكره البخاري....

وقد أقام هذا الإسناد: داود بن قيس الفراء، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير... ثم أورد الحديث بإسناده بطريق كلّ منهم عن رفاعه بن رافع.. (٥).

٣- خبر ابن عباس مع الربيع بنت معوذ. قال السيوطي: «أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وابن ماجه عن ابن عباس قال: أبا الناس إلّا الغسل، ولا أجد في كتاب الله إلّا المسح» (٦).

قلت: هو في سنن ابن ماجه عنها، قالت: «أتاني ابن عباس فسألني عن هذا الحديث، تعني حديثها الذي ذكرت أن رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ وغسل

ص: ٣٣

١- ١) عمده القارى ٢/٢٤٠.

٢- ٢) شرح معانى الآثار ١/٣٥.

٣- ٣) سنن ابن ماجه ١/١٥٦.

٤- ٤) سنن البيهقي ١/٤٤.

٥- ٥) المستدرک على الصحيحين ١/٢٤٢.

٦- ٦) الدر المنثور ٢/٢٦٢.

رجليه، فقال ابن عباس: إن الناس أبوا إلّا الغسل و لا أجد في كتاب الله إلّا المسح».

و في الزوائد: «إسناده حسن» (١).

٤- أخبر أنس بن مالك و الحجاج بن يوسف. قال ابن كثير: «وقد روى عن طائفة من السلف ما يوهم القول بالمسح. قال ابن جرير: حدّثنى يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا ابن عليه، حدّثنا حميد قال: قال موسى بن أنس -و نحن عنده- يا أبا حمزة، إن الحجاج خطبنا بالأهواز و نحن معه، فذكر الطهور فقال: إغسلوا وجوهكم و أيديكم و امسحوا برؤوسكم و أرجلكم، و أنه ليس شيء من ابن آدم أقرب من خبثه من قدميه، فاغسلوا بطونهما و ظهورهما و عراقيهما. فقال الناس: كذب الحجاج. قال الله تعالى:

«و امسحوا برؤوسكم و أرجلكم» قال: و كان أنس إذا مسح قدميه بلّهما.

إسناد صحيح إليه» (٢).

٥- أخبر عثمان بن عفان. أخرجه أحمد في المسند، و أبو نعيم في الحلية، و البزار في مسنده، و أبو يعلى و صححه:

قال المتقي: «عن حمران قال: رأيت عثمان دعا بماء فغسل كفيه ثلاثاً و مضمض و استنشق و غسل وجهه ثلاثاً و ذراعيه ثلاثاً و مسح برأسه و ظهر قدميه، ثم ضحك، فقال: ألا تسألوني ما أضحكني؟ قلنا: ما أضحكك يا أمير المؤمنين؟ قال: أضحكني أن العبد إذا غسل وجهه حطّ الله عنه بكلّ خطيئه أصابها بوجهه، فإذا غسل ذراعيه كان كذلك، و إذا مسح رأسه كان ذلك، و إذا طهر قدميه كان كذلك. حم، و البزار حل، ع، و صحح» (٣).

٦- أخبر عبد الله بن زيد المازني: إن النبي صلّى الله عليه و آله «توضأ و مسح

ص: ٣٤

---

١- ١) سنن ابن ماجه ١/١٥٦.

٢- ٢) تفسير ابن كثير ٢/٢٧.

٣- ٣) كنز العمال ٩/٤٤٢.

بالماء على رجليه». قال المتقي: أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده، ورواه ابن خزيمة في صحيحه (١).

٧- خبر عبد خير عن علي عليه السلام إنه «توضأ فمسح على ظهر قدميه و قال:

لو لا- أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعله لكان باطن القدم أحق من ظاهره» أو: «لو كان الدين بالرأى لكان باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما، ولكن رأيت رسول الله مسح على ظاهرهما».

و ممن أخرجه: أحمد بن حنبل في المسند، ابن أبي شيبة، عبد الرزاق بن همام، الطحاوي، أبو داود، الدارمي، الدارقطني (٢).

٨- عن أنس بن مالك، أنه قال: «نزل القرآن بالمسح».

قال ابن كثير: «إسناده صحيح» (٣).

٩- عن أبي مالك الأشعري، أخرجه أحمد قال: «ثنا محمد بن جعفر، ثنا سعيد، عن قتاده، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري: إنه قال لقومه: اجتمعوا أصلي بكم صلاه رسول الله صلى الله عليه وآله. فلما اجتمعوا قال:

هل فيكم أحد من غيركم؟ قالوا: لا إلا ابن أخت لنا. قال: ابن أخت القوم منهم. فدعا بجفنه فيها ماء، فتوضأ و مضمض و استنشق، و غسل وجهه ثلاثاً، و ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً و مسح برأسه و ظهر قدميه، ثم صلى بهم...» (٤).

فهذه طائفه من الأحاديث الصحيحه و الآثار المعبره في مسح الرجلين، و نحن نكتفي بهذا القدر.

ص: ٣٥

---

١- ١) كنز العمال ٤٥١/٩ رقم ٢٦٩٢٢.

٢- ٢) كنز العمال ٤٤٤/٩ و ٦٠٥.

٣- ٣) تفسير ابن كثير ٢/٢٥.

٤- ٤) مسند أحمد بن حنبل ٣٤٢/٥.

و بعد أن رأينا أن الآيه المباركه دالّه على المسح، والأحاديث الصحيحه الدالّه على المسح كثيره، نرى أتباع عثمان و بنى أميه يضطربون، فأول شىء فعلوه هو الوضع و التزوير و التلاعب بالأحاديث، فوضعوا أحاديث عن أمير المؤمنين و أتباعه فى القول بالغسل، مع ذكرهم الإمام عليه السلام فى أول القائلين بالمسح كما رأيت فى كلام ابن حزم و غيره، و حرّفوا غير واحد من الأحاديث و الأخبار الصحيحه التى ذكرناها.

و لنكتف بالكلام على واحد منها و هو الخبر التاسع الذى نقلناه عن مسند أحمد بسنده عن أبى مالك الأشعرى، فقد جاء هذا الحديث فى مسند أحمد بأشكال خمس..

أحدها: ما ذكرناه و فيه «المسح» و قد كان عن «محمد بن جعفر» و هو المعروف بغندر، عن «سعيد» و هو ابن أبى عروب، عن «قتاده»....

و الثانى: ما رواه و فيه «الغسل» و هو عن «عبد الرزاق عن معمر عن قتاده»..

قال أحمد: «فذكر حديث سعيد إلا أنه قال: و غسل قدميه» [\(١\)](#)!

و الثالث: ما رواه بسنده عن «شهر بن حوشب...» و ليس فيه لا- (المسح) و لا- (الغسل)؛ إذ لم يبين كيفية الوضوء و لا- ذكر الوضوء، قال: «ثنا أبو النضر، ثنا عبد الحميد بن بهرام الفزارى، عن شهر بن حوشب، ثنا عبد الرحمن بن غنم: أن أبا مالك الأشعرى جمع قومه فقال: يا معشر الأشعريين اجتمعوا و اجمعوا نساءكم و أبناءكم أعلمكم صلاه النبى صلى الله عليه و آله صلى لنا بالمدينه، فاجتمعوا و جمعوا نساءهم و أبناءهم، فتوضأ و أراهم كيف يتوضأ، فأحصى الوضوء إلى أماكنه، حتى لما أن فاء الفئ و انكسر الظل قام فأذن..» [\(٢\)](#).

ص: ٣٦

١- (١) مسند أحمد ٣٤٢/٥.

٢- (٢) مسند أحمد ٣٤٣/٥.

و الرابع: ما رواه بسنده عن «شهر بن حوشب...» وليس فيه ذكر الوضوء أصلاً:

قال: «ثنا محمد بن فضيل أنا داود بن أبي هند، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري: أنه قال لقومه: قوموا صلّوا حتى أصلي لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله. قال: فصفوا خلفه فكبر ثم قرأ ثم كبر ثم ركع ثم رفع رأسه فكبر، ففعل ذلك في صلاته كلّها» (١).

و الخامس: ما رواه بسنده عن «شهر بن حوشب...» وليس فيه لا ذكر الوضوء، و لا كيفية الصّلاه!! قال: «ثنا أسود عن شريك، ثنا يحيى بن أبي كثير، و أبو النضر قالوا ثنا الأشجعي أو قال الأشعري قال أبو عبد الرحمن: وجدت في كتاب أبي بخط يده:

حدّث عن الفضل بن العباس الواقفي، يعني الأنصاري من بني واقف، عن قره بن خالد، ثنا بديل، ثنا شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم قال: قال أبو مالك الأشعري: ألا حدّثكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: و سلّم عن يمينه و عن شماله، ثم قال: و هذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله. و ذكر الحديث» (٢).

أقول:

و المهم أن ننظر في الأوّل و الثاني، فالسند واحد و الحديث واحد، إلا أنه عن «سعيد بن أبي عروبه عن قتاده» (المسح) و عن «معمر بن راشد عن قتاده» (الغسل)، فأيهما الأثبت؟

لقد جاء في ترجمه (سعيد) (٣) إن «أثبت الناس في قتاده: سعيد بن أبي عروبه و هشام الدستوائي، و شعبه، فمن حدّثك من هؤلاء الثلاثة بحديث يعني عن قتاده، فلا تبالى أن لا تسمعه من غيره».

ص: ٣٧

---

١- ١) مسند أحمد ٣٤٤/٥.

٢- ٢) مسند أحمد ٣٤٤/٥.

٣- ٣) تهذيب الكمال ٩/١١.

و جاء فيه: «كان سعيد بن أبي عروبه أحفظ أصحاب قتاده» و «كان أعلم الناس بحديث قتاده» و «أثبت أصحاب قتاده: هشام و سعيد».

و جاء فى ترجمه (معمر) (1) عن يحيى بن معين: «إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهرى و ابن طاووس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفه و أهل البصره فلا». و لا يخفى أن (قتاده عراقى بصرى) و عن (العلل للدارقطنى): «سئ الحفظ لحديث قتاده و الأعمش».

### عمده الدليل من السنه على الغسل

و قد لاحظنا أنهم، بعد الاعتراف بدلاله الكتاب على المسح، يقولون بضروره رفع اليد عن ذلك، للأخبار الحاكيه لأمره صلى الله عليه و آله بالغسل، و قد وجدنا النص على ذلك فى العبارات المنقوله عنهم سابقاً، و كان منهم الفخر الرازى.. فنقول:

أولاً: إنا لا- نسلم ورود الأخبار الكثيره حتى من طرقهم بإيجاب الغسل، سلمنا كثرتها، و لكنها أحاديث غير متواتره، إذ لو كانت متواتره لصرحوا بذلك، و الآحاد لا يجوز أن تنسخ الكتاب كما ذكر الرازى و غيره.

و من هنا يعلم أن الرازى أقرب إلى الحق و الإنصاف فى هذا الموضع من ابن تيميه الذى يقول: «فإن جاز أن يقال إنهم كذبوا و أخطئوا فيما نقلوه عنه من ذلك، كان الكذب و الخطأ فيما نقلوه من لفظ الآية أقرب إلى الجواز» هذا كلامه و نعوذ بالله منه! قال: «و إن قيل: بل لفظ الآية ثبت بالتواتر الذى لا يمكن الخطأ فيه، فثبت التواتر فى لفظ الوضوء عنه أولى و أكمل».

و هل يقابل القرآن المتواتر الدال على وجوب المسح، بدعوى التواتر فى (لفظ

ص: ٣٨

الوضوء) عن النبي صَلَّى الله عليه و آله للدلاله على وجوب الغسل؟

و ثانياً: أن تلك الأخبار معارضه بأخبار صحيحه مثلها، و من أشهرها ما عن وصي الرسول و ما عن حبر الأمة عبد الله بن عباس، و قد ذكر الرازي و غيره القول بوجوب المسح عنهما و عن أنس بن مالك و جماعه.

### الكلام على حديث الأعقاب

ثم إن عمدته ما يستدلون به لوجوب الغسل، كما هو صريح جماعه (١) و تبعهم ابن تيميه، هو حديث «ويل للأعقاب من النار» حتى جعله القرطبي: «القاطع في الباب»... و قد أخرجه البخاري و مسلم في كتابيهما (٢) و نحن نكتفي بالتكلم على ما روياه:

أما سنداً، فمداره عند البخاري على «موسى بن إسماعيل التبوذكي» و هو ممن تكلم فيه من رجاله كما ذكر ابن حجر (٣)، و نقل عن الحافظ ابن خراش قوله فيه: «تكلم الناس فيه» و من هنا أورده الذهبي في ميزانه (٤).

و مداره عند مسلم على «جرير بن عبد الحميد الضبي» و هو أيضاً ممن تكلم فيه (٥) و ذكر ابن حجر بترجمته كلمات حوله (٦) و أورده الذهبي في ميزانه (٧).

ص: ٣٩

- 
- ١ - ١) المبسوط ٨/١، معالم التنزيل ١٦/٢، المحلى ٥٦/٢، القرطبي ٩٤/٦، فتح الباري ٢١٣/١، أحكام القرآن لابن العربي ٧١/٢ - ٧٢، الكواكب الدراري ٨/٢ و غيرها.
  - ٢ - ٢) صحيح البخاري ٢١/١ و ٣٢ و ٤٩، صحيح مسلم ١٤٧/١ - ١٤٨.
  - ٣ - ٣) مقدمه فتح الباري: ٤٤٦.
  - ٤ - ٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢٠٠/٤.
  - ٥ - ٥) مقدمه فتح الباري: ٣٩٢.
  - ٦ - ٦) تهذيب التهذيب ٦٥/٢.
  - ٧ - ٧) ميزان الاعتدال ٣٩٤/١.

و أما فقه الحديث و مدلوله، فيتوقف النظر فيه على ذكر متنه في الكتابين:

قال البخارى: «حدّثنا موسى قال: حدّثنا أبو عوانه، عن أبى بشر، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عمرو قال: تخلف النبى صلّى الله عليه و آله عنّا فى سفره سافرها، فأدر كنا و قد أرهقتنا العصر، فجعلنا نتوضأ و نمسح على أرجلنا، فنأدى بأعلى صوته: ويل للأعقاب من النار. مرتين أو ثلاثاً».

و قال مسلم: «حدّثنى زهير بن حرب، حدّثنا جرير، و حدّثنا إسحاق، أخبرنا جرير، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن أبى يحيى، عن عبد الله بن عمرو قال:

رجعنا مع رسول الله صلّى الله عليه و آله من مكه إلى المدينه، حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر فتوضأوا و هم عجال، فانتهينا إليهم و أعقابهم تلوح لم يمسها الماء، فقال رسول الله صلّى الله عليه و آله: ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء».

و لا- يخفى: أن فى لفظ مسلم ما يبيّن الإجمال الموجود فى لفظ البخارى، ففى البخارى: «فجعلنا نتوضأ..» و ليس فيه ذكر للأعقاب، لكنه عند مسلم «فانتهينا إليهم و أعقابهم تلوح لم يمسها الماء، فقال رسول الله: ويل للأعقاب من النار» فلفظ مسلم يكون قرينه على المراد من لفظ الحديث عند البخارى.

بل فى روايه ابن حجر للفظ مسلم كلمه تزيد المعنى وضوحاً، قال: «و فى أفراد مسلم: فانتهينا إليهم و أعقابهم يبيض تلوح لم يمسها الماء...» (١).

و حينئذ يكون الحديث دالاً على (المسح) لا (الغسل) و لذا تمسّك به من يقول بإجزاء المسح.

قال الحافظ ابن حجر: «فتمسّك بهذا الحديث من يقول بإجزاء المسح» (٢).

ص: ٤٠

---

١- ١) فتح البارى فى شرح البخارى ٢٣٢/١.

٢- ٢) فتح البارى فى شرح البخارى ٢٣٢/١.

وقد اعترف بدلالته على المسح: ابن رشد بقوله: «فهو أدلّ على جوازه منه على منعه، لأن الوعيد إنما تعلّق فيه بترك التعميم لا بنوع الطهارة، بل سكت عن نوعها، وذلك دليل على جوازها. وجواز المسح هو أيضاً مروي عن بعض الصحابة والتابعين» (١).  
وإليه أشار القسطلاني أيضاً (٢).

وقال صاحب المنار، بعد أن قال بأن هذا الحديث أصحّ أحاديث المسألة، ما نصه:

«وقد يتجاذب الاستدلال بهذا الحديث الطرفان، فللقائلين بالمسح أن يقولوا: إن الصحابة كانوا يمسحون، فهذا دليل على أن المسح كان هو المعروف عندهم، وإنما أنكر النبي عليهم عدم مسح أعقابهم» (٣).

أقول:

وهذا ما دعا بعضهم إلى التصرف في لفظ الحديث، وإسقاط القصه منه أو عدم ذكرها كامله. فراجع و قارن (٤).

و منهم من حرّفه حتى جاء ظاهراً في الغسل!! قال النسفي: «وقد صحّ أن النبي صَلَّى الله عليه وآله رأى قوماً يمسحون على أرجلهم فقال: ويل للأعقاب من النار» (٥).

و أفرط الزمخشري في التحريف فجعل لفظ (الوضوء) بدل (المسح) قال: «و عن ابن عمر: كنّا مع رسول الله صَلَّى الله عليه وآله فتوضأ قوم و أعقابهم بيض تلوح فقال:

ويل للأعقاب من النار» (٦).

ص: ٤١

---

١- (١) بدايه المجتهد ١٧/١.

٢- (٢) إرشاد الساري في شرح البخاري ٢٤٨/١.

٣- (٣) تفسير المنار ٢٢٨/٦.

٤- (٤) سنن أبي داود ١٥/١، صحيح الترمذي ٥٨/١، سنن النسائي ٨٩/١، سنن ابن ماجه ١٥٤/١.

٥- (٥) تفسير النسفي ٢٧١/١.

٦- (٦) الكشف في تفسير القرآن ٥٩٨/١.

و من عجائب الأمور: أن أحمد يروى هذا الحديث بنفس سند مسلم بلفظين آخرين غير لفظه، كى يخرج عن دلالة على المسح (١).

### اللجوء إلى الاحتياط

و على الجملة: فإن هذا الحديث -و هو أصح ما فى الباب- لا يصلح للاستدلال على الغسل، و كأنَّ القوم ملتفتون إلى ذلك، فتراهم يلجأون إلى وجوه خارجه عن مقتضى الكتاب و السنه، فقال بعضهم بالاحتياط (٢).

قال الرازى: «و الغسل مشتمل على المسح و لا ينعكس، فكان الغسل أقرب إلى الاحتياط فوجب المصير إليه».

لكنه مردود بوجوه:

أحدها: أن (الغسل) و (المسح) أمران متباينان، و اشتمال الغسل على المسح لا يكفى فى الخروج عن عهده التكليف بالنسبه إلى المسح، و هل يقال بامثال من أمر بإحضار (إنسان) فجاء ب (حيوان)، بحجه أن (الحيوان) جنس يعم الإنسان و غيره؟

و كأنَّ ما ذكره الرازى هو المراد من قول ابن تيميه بعد الاعتراف بدلاله القرآن على وجوب المسح: «فلو قدَّر أن السنه أوجبت قدراً زائداً على ما أوجه القرآن لم يكن فى هذا رفعاً لموجب القرآن...».

و ثانيها: إذا كان المفروض رفع اليد عن الكتاب ب «أن الأخبار الكثيره وردت بإيجاب الغسل» كما ذكر، فالتكليف واضح متعين، و أى حاجه إلى الاستدلال بالاحتياط؟ لكن هذا الاستدلال أيضاً يشهد بعدم كثره الأخبار الوارده بإيجاب الغسل

ص: ٤٢

---

١- ١) مسند أحمد بن حنبل ٢/٢٠١، ٢/١٩٣.

٢- ٢) تفسير الرازى ١١/١٦٢، الجصاص ٢/٤٢١، روح المعانى ٦/٧٨.

بحيث تجوز رفع اليد عن القرآن.

و ثالثها: إن وصلت النوبه العمل بالاحتياط بسبب التعارض بين الآيه و الأخبار، فإن مقتضى الاحتياط ليس الغسل وحده، بل الجمع بين الغسل و المسح، كما ذكر هو عن داود الأصفهاني و الناصر للحق من أئمه الزيديه.

و تلخص: أن ما ذهب إليه القوم من إيجاب الغسل تغيير للحكم الإلهي الذي نصّ عليه في القرآن الكريم، و في وجود الإختلاف بينهم في وجوبه - حتى ذهب بعضهم إلى الاحتياط كما عرفت، و بعضهم إلى التخيير كما نقل الرازي عن الحسن البصري - دلاله على ذلك.

ثم إن ابن تيميه، العاجز عن توجيه البدعه في الغسل، ذكر أجزاء المسح على العمامه و على الخفين، و ادّعى تواتر السنّه عن النبي بالمسح على الخفين.

أقول:

أمّا المسح على العمامه، فقال الرازي: «المسأله السابعه و الثلاثون: لا يجوز الاكتفاء بالمسح على العمامه. و قال الأوزاعي و الثوري و أحمد: يجوز. لنا: أن الآيه دالّه على أنه يجب المسح على الرأس و مسح العمامه ليس مسحاً للرأس».

أقول: ما ذهب إليه هو الحق الذي عليه الإماميه و الدليل هو الدليل.

فقد ظهر أن الحق الذي دلّ عليه الكتاب و السنّه هو (المسح)، و أن (الغسل) بدعه ابتدعتها بعض القوم من السلف خلافاً لله و الرسول و عناداً لأهل البيت الأطهار، و روجها حكّام الجور و أئمه الباطل و الضلال، و تبعهم من كان على شاكلتهم، و حملوا الناس على تلك البدعه إلى يومنا هذا.

و قد بقي على (المسح) عملاً بما جاءت به الشريعه المقدّسه جماعه من أعلام الصّحابه و التابعين.. و اشتهر بذلك من الأئمه: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، الإمام الشهير، صاحب المذهب المعروف عندهم، و مؤلف التفسير و التاريخ الكبيرين.

و لقد شقَّ على القوم ذهاب ابن جرير إلى (المسح) كما رأيت في عبارة ابن حزم و غيره.

فأبو حيان الأندلسي أخرج هذا الإمام من أهل السنَّة و جعله من علماء الإماميَّة! (١).

و السليمانى لم ينكر كونه من أهل السنَّة و إنما قال: «كان يضع للروافض» (٢).

و الذهبي نزهه عمَّا قيل فيه، و ذكر أنه لم ير القول بالمسح في كتبه (٣).

و الرازى و جماعه ينسبون إليه التخيير (٤).

و آخرون ينسبون إليه الجمع (٥).

و الزين العراقى و ابن حجر العسقلانى خلطا بينه و بين ابن جرير الإمامى (٦)!

هذا، و قد قال بجواز المسح جماعه من الأئمة، كالشافعى (٧) و أحمد و الثورى و ابن جبير (٨) أيضاً، و ما ذلك إلا لدلاله الكتاب على المسح، و عدم وجود الدليل القاطع المجوز لرفع اليد عنه.

و أما المسح على الخفين، فلا تجوزُه الإماميه، و الدليل هو الدليل كذلك، لأن المسح على الخفين ليس مسحاً للرجلين.

و هو المروى عن ابن عباس فإنه قال: «لأن أمسح على جلد حمار أحبَّ إلى من أن

ص: ٤٤

---

١-١) لسان الميزان ١٠٠/٥.

٢-٢) ميزان الاعتدال ٤٩٩/٣.

٣-٣) سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٤.

٤-٤) تفسير الرازى ١٦١/١١.

٥-٥) كصاحب المنار ٢٢٨/٦.

٦-٦) ذيل ميزان الاعتدال: ٣٠٤، لسان الميزان ١٠٣/٥.

٧-٧) أحكام القرآن ٥٠/١.

٨-٨) مرقاه المفاتيح فى شرح مشكاه المصاييح ٣١٥/١، نيل الأوطار ١٦٣/١.

أمسح على الخفين».

و عن عائشه أنها قالت: «لأن تقطع قدماى أحب إلى من أن أمسح على الخفين».

ذكرهما الرازى و قال: «و أما مالك، فإحدى الروايتين عنه أنه أنكر جواز المسح على الخفين، و لا نزاع أنه كان فى علم الحديث كالشمس الطالعه».

فأين التواتر الذى يدعيه ابن تيميه؟ و هل الإماميه هم المخالفون لهذه السنّه المتواتره؟

### تحریم المتعتين

قال قدس سره: و كالمعتين اللتين ورد بهما القرآن، فقال فى متعه الحج:

«فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ». و تأسف النبى صلى الله عليه و آله على فواتها لما حج قارناً و قال: لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى. و قال فى متعه النساء: «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ».

و استمر فعلها مدّه زمان النبى صلى الله عليه و آله، و مدّه خلافه أبى بكر، و بعض خلافه عمر، إلى أن صعد المنبر و قال: «متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله أنا أنهى عنهما و أعاقب عليهما»!

الشرح:

أقول:

أما أن عمر نهى عن المعتنين، فهذا من الضروريات، و ستقف على بعض الأخبار فيه.

و أما أنه قال هذا القول أو نحوه، فلا ريب فيه، و قد ذكره أعلام القوم فى الفقه و الحديث و التفسير: كالرازى و الطحاوى و ابن خلّكان و البيهقى و ابن رشد و ابن حزم

ص: ٤٥



تلك المدّة المتخلّله بين الإحرامين. وهذا ما كرهه عمر و تبعه عليه غيره و على رأسهم عثمان و معاوية كما ستعلم.

و ستعرف بعض الكلام فى هذا المقام فى الجواب عمّا ذكره ابن تيميه الذى قال:

«و ما ذكره عن عمر رضى الله عنه فجوابه أن يقال:

أولاً: هب أن عمر قال قولاً خالفه فيه غيره من الصحابه و التابعين، حتى قال عمران بن حصين رضى الله عنه: تمتّعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و نزل بها كتاب حتى قال فيها رجل برأيه ما شاء. أخرجاه فى الصحيحين. فأهل السنّة متفقون على أن كلّ واحد من الناس يؤخذ بقوله و يترك إلا- رسول الله صلى الله عليه و آله، و إن كان مقصوده الطعن على أهل السنّة مطلقاً، فهذا لا- يرد عليهم، و إن كان مقصوده أن عمر أخطأ فى مسأله، فهم لا ينزّهون عن الإقرار على الخطأ إلا رسول الله صلى الله عليه و آله، و إن أراد بالتمتع فسخ الحج إلى العمره، فهذه مسأله نزاع بين الفقهاء... و الصّحابه كانوا متنازعين فى هذا، فكثير منهم كان يأمر به، و نقل عن أبى ذر و طائفه أنهم منعوا عنه.. و إن قدحوا فى عمر لكونه نهى عنها، فأبوذر كان أعظم نهياً عنها من عمر، و كان يقول: إن المتعه كانت خاصّه بأصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلّم و هم يتولّون أباً ذر و يعظّمونه. فإن كان الخطأ فى هذه المسأله يوجب القدح فينبغى أن يقدحوا فى أبى ذر، و إلا فكيف يقدح فى عمر دونه و عمر أفضل و أفقه و أعلم منه» (١).

أقول:

هذا الكلام ينقسم إلى قسمين: القسم الأول: من قوله: «هب» إلى «و إن أراد بالتمتع فسخ الحج». و فيه:

أولاً: قوله: «هب أن عمر...» ظاهره التشكيك فى أصل تحريم عمر متعه الحج،

ص: ٤٧

و هذا ما سيصرّح به فى الجواب الثانى، و ستعرف كذبه.

و ثانياً: قوله: «قال قولاً خالفه فيه من الصحابه و التابعين» فيه:

١- أنه لم يقل قولاً، بل حكم حكماً و توعد من خالفه بالعقاب.

٢- أنه هو المخالف، لا أن غيره خالفه.

٣- أنه المخالف لله و للرسول، لا لغيره من الصحابه و التابعين....

فلينظر العاقل المنصف: أليس فى هذا التعبير استهانه بالله و الرسول، و مخالفه لنص الكتاب و عمل النبى الكريم صلى الله عليه و آله؟!

و ثالثاً: ما رواه عن عمران بن حصين الصحابى -الذى نصّ ابن القيم على أنه أعظم من عثمان (١) و نصّ الحافظان ابن عبد البرّ و ابن حجر على أنه كان من فضلاء الصحابه و فقهاءهم، و ذكرا أنه كان يرى الحفظه و تكلمه و تسلّم عليه (٢)- من الإنكار على عمر منع التمتع، يعدّ من الأخبار القطعيّة الثابتة، و لقد كان يؤكّد إنكاره و لم يزل يكرّره حتى فى مرض موته زمن معاويه، حيث كانت السنّه العمريه هى الجاريه بين المسلمين.

فقد أخرج مسلم: «عن مطرف قال: بعث إلى عمران بن حصين فى مرضه الذى توفى فيه فقال: إني محدّثك بأحاديث لعلّ الله أن ينفعك بها بعدى، فإن عشت فاكتم علىّ، و إن متّ فحدّث بها إن شئت، إنه قد سلّم علىّ، و اعلم أن نبى الله صلى الله عليه و آله قد جمع بين حج و عمره، ثم لم ينزل فيها كتاب الله و لم ينه عنها نبى الله صلى الله عليه و آله، فقال رجل برأيه فيها ما شاء» (٣).

قال الحافظ النووى بشرح أخبار إنكاره: «و هذه الروايات كلّها متفقّه على أن مراد عمران أن التمتع بالعمره إلى الحج جائز، و كذلك القران، و فيه التصريح بالإنكار على

ص: ٤٨

---

١- (١) زاد المعاد فى هدى خير العباد ٢٠٨/١.

٢- (٢) الإستيعاب ١٢٠٨/٣، و أسد الغابه ١٣٧/٤.

٣- (٣) صحيح مسلم ٤٨/٤، صحيح البخارى ١٥٣/٢، مسند أحمد ٤٢٩/٤.

عمر بن الخطاب منع التمتع» (١).

و هذا التصريح بالإنكار مروى في الصحاح عن غير واحد من أعيان الصحابة:

منهم: أمير المؤمنين عليه السلام، أخرج مسلم عن عبد الله بن شقيق قال: «كان عثمان ينهى عن المتعة و كان على يأمر بها. فقال عثمان لعلى كلمه. ثم قال على: لقد علمت -يا عثمان- إنا متعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله، فقال عثمان: أجل» (٢).

و عن سعيد بن المسيب قال: «اجتمع على و عثمان بعسفان، فكان عثمان ينهى عن المتعة و العمره. فقال له على: ما تريد إلى أمر فعله رسول الله تنهى عنه؟ فقال عثمان: دعنا عنك. فقال على: إني لا أستطيع أن أدعك» (٣).

و في صحيح البخارى و سنن النسائى و البيهقى و مسند أحمد و غيرها -و اللفظ للأول- عن مروان بن الحكم قال: «شهدت عثمان و عليّاً و عثمان ينهى عن المتعة و أن يجمع بينهما. فلما رأى على أهل بهما: لبيك بعمره و حجه معاً. قال: ما كنت لأدع سنّه النبى صلى الله عليه و آله لقول أحد» (٤).

و منهم: ابن عباس، فقد أخرج أحمد أنه قال: «تمتّع النبى صلى الله عليه و آله فقال عروه بن الزبير: نهى أبو بكر و عمر عن المتعة. فقال ابن عباس: ما يقول عريّه!! قال:

يقول: نهى أبو بكر و عمر عن المتعة. فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون؛ أقول: قال النبى، و يقولون: نهى أبو بكر و عمر» (٥).

و منهم: سعد بن أبى وقاص، أخرج الترمذى عن محمد بن عبد الله بن نوفل أنه

ص: ٤٩

---

١- (١) المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٢٠٦/٨.

٢- (٢) صحيح مسلم ٤٦/٤، صحيح البخارى: باب جواز التمتع.

٣- (٣) مسند أحمد ١٣٦/١.

٤- (٤) صحيح البخارى ١٥١/٢، مسند أحمد ٩٥/١.

٥- (٥) مسند أحمد ٣٣٧/١.

سمع سعد بن أبي وقاص و الضحاک بن قیس -و هما یذکران التمتع بالعمره إلى الحج- «فقال الضحاک بن قیس: لا یصنع ذلك إلا- من جهل أمر الله تعالى. فقال سعد: بئسما قلت يا ابن أخي؟ فقال الضحاک: فإن عمر بن الخطاب قد نهى عن ذلك. فقال سعد: قد صنعها رسول الله صلى الله عليه و آله و صنعناها معه. هذا حديث صحيح» (١).

و کذا أخرجه النسائي (٢).

منهم: أبو موسى الأشعري، أخرج أحمد: «إنه كان يفتي بالمتع. فقال له رجل:

رويدك ببعض فتياك، فإنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في المتع، حتى لقيه أبو موسى بعد فسأله عن ذلك. فقال عمر: قد علمت أن النبي صلى الله عليه و آله قد فعله هو و أصحابه، و لكن كرهت أن يظّلوا بهن معرّسين في الأراك، ثم يروحون بالحج تقطر رؤوسهم» (٣).

و منهم: جابر بن عبد الله، أخرج مسلم و غيره عن أبي نضرة قال: «كان ابن عباس يأمر بالمتع، و كان ابن الزبير ينهى عنها. قال: فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله فقال: على يدي دار الحديث، تمتعنا مع رسول الله، فلمّا عمر قال: إن الله كان يحلّ لرسوله ما شاء بما شاء، و إن القرآن قد نزل منازل، فافصلوا حجكم من عمرتكم، و أبثوا نكاح هذه النساء، فلن أوتى برجل نكح امرأه إلى أجل إلا رجمته بالحجارة» (٤).

و منهم: عبد الله بن عمر، أخرج الترمذی: «إن عبد الله بن عمر سئل عن متعه الحج. قال: هي حلال. فقال له السائل: إن أباك قد نهى عنها. فقال: أ رأيت إن كان أبي نهى عنها رسول الله، أ أمر أبي نتبع أم أمر رسول الله صلى الله عليه و آله؟ فقال

ص: ٥٠

---

١- ١) سنن الترمذی ١٥٩/٢.

٢- ٢) سنن النسائي ١٥٢/٥-١٥٣.

٣- ٣) مسند أحمد ٥٠/١.

٤- ٤) صحيح مسلم ٣٨/٤، السنن الكبرى ٢١/٥، مسند أحمد ٥٠/١.

الرجل: بل أمر رسول الله. قال: لقد صنعها رسول الله» (١).

فظهر أنه لم يكن الذى كان من عمر «قولاً» خالفه فيه غيره من الصّحابة و التابعين» بل كان حكماً على خلاف القرآن و السنه النبويه، و لم يكن مجرد حكم بل هدد بالعقاب و الضرب و الرّجم لمن فعله، مع اعترافه بأن ما أتى به برأيه مخالف لمحكم التنزيل و ما أمر به الرسول و صنعه.

ثم إن عثمان و معاويه مشيا على بدعته تلك، و زادا فى التشدد على من لم يطع، حتى أصبح عمران بن حصين و أمثاله يكتمون السنه النبويه الشريفه خوفاً من السلطه الحاكمه.

و رابعاً: قوله: «فأهل السنّه... فهذا لا يرد عليهم» واضح البطلان، فأهل السنّه متفقون على تعظيم أرباب البدع فى الدّين، و الاقتداء بهم فى الأصول و الفروع، و تقديمهم على الذين أذهب الله عنهم الرجس و طهّهم تطهيراً، و أمر باتّباعهم و التمسك بهم و الاهتداء بهديهم، و هم العتره الطاهره و أهل بيت النبوه عليهم السلام...

فالتّلعن وارد على المبدعين و أتباعهم.

و القسم الثانى، و هو من قوله: «و إن أراد بالتمتع فسخ الحج إلى العمره...» يشتمل على أمور كلّها خارجه عن المقصود، إذ ليس (فسخ الحج إلى العمره) مراداً لا لعمر و عثمان و معاويه و غيرهم الذين حرّموا متعه الحج، و لا لأمير المؤمنين و غيره من عيون الصّحابة المدافعين عن السنّه النبويه و الدّاعين النّاس إلى العمل بالكتاب و السنّه... و هذا واضح كلّ الوضوح من الروايات التى ذكرناها، فإن الموضوع فيها هو التمتع بالعمره إلى الحج، مضافاً إلى قول الصحابه: «صنعها رسول الله» و النّبي صلّى الله عليه و آله لم يفسخ أبداً....

هذا تمام الكلام على جوابه الأوّل.

ص: ٥١

قال: «و يقال ثانياً: إن عمر رضى الله عنه لم يحرم متعه الحج، بل يثبت عنه أن الصبي بن معبد لما قال له: إني أحرمت بالحج و العمره جميعاً، فقال له عمر: هديت لسنه نبيك صلى الله عليه و آله. رواه النسائي و غيره. و كان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يأمر بالمتعه، فيقولون له: إن أباك نهى عنها. فيقول: إن أبى لم يرد ما تقولون، فإذا ألحوا عليه أن أباك نهى عنها، قال: أمر رسول الله أحق أن تتبعوا أم عمر؟ و قد ثبت عن عمر أنه قال: لو حججت لتمتعت.

و إنما كان مراد عمر رضى الله عنه أن يأمر بما هو أفضل، و كان الناس لسهوله المتعه تركوا العمره فى غير أشهر الحج، فأراد أن لا يعرى البيت طول السنه، فإذا أفردوا الحج اعتمروا فى سائر السنه، و الاعتماد فى غير أشهر الحج مع الحج فى أشهر الحج أفضل من المتعه، باتفاق الفقهاء الأربعة و غيرهم.

و لذلك قال عمر و على رضى الله عنهما أن يسافر للحج سفراً و للعمره سفراً، و إلّا فهما لم ينشئا الإحرام من دويره الأهل، و لا فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه و آله و لا أحد من خلفائه.

و الإمام إذا اختار لرعيته الأمر الفاضل، فالأمر بالشىء نهى عن ضده. فكان نهيه عن المتعه على وجه الاختيار لا على وجه التحريم. و هو لم يقل: «أنا أحرمها».

و قد قيل: إنه نهى عن الفسخ، و الفسخ حرام عند كثير من الفقهاء، و هو من مسائل الإجتهد، فالفسخ يحرمه أبو حنيفة و مالك و الشافعى، لكن أحمد و غيره من فقهاء الحديث لا يحرمون الفسخ، بل يستحبونه، بل يوجبهم بعضهم، و لا يأخذون بقول عمر فى المسأله، بل بقول على و عمران بن حصين و ابن عباس و ابن عمر و غيرهم من الصحابه رضى الله عنهم» (1).

ص: ٥٢

أقول:

و هذا الكلام يتلخص في مطلبين:

أحدهما: «أن عمر لم يحرم متعه الحج» و هو لم يقل أنا أحرمهما» و إنما كان مراد عمر أن يأمر بما هو أفضل» و الإمام إذا اختار لرعيته الأمر الفاضل فالأمر بالشئ نهى عن ضده» فكان نهيه عن المتعه على وجه الاختيار لا على وجه التحريم.

و الثانى: «قيل إنه نهى عن الفسخ».

أمّا المطلب الثانى، فلا مورد له أصلاً كما تقدّم. و كأنه بنفسه ملتفت إلى سقوط هذا المطلب، لأنه ذكره تارة بعنوان «و إن أراد بالتمتع فسخ الحج إلى العمره» و أخرى بعنوان «و قد قيل: إنه نهى عن الفسخ».

و أمّا المطلب الأول فهو كذب محض:

أما أولاً: فلأنه قد ثبت عن عمر قوله: «و أنا أحرمهما و أعاقب عليهما» أو «أضرب عليهما». و قد ذكرنا جماعه ممن رواه من الأعلام فى كتبهم المعتمده فى العلوم المختلفه، و قد نصّ ابن القيم على ثبوت هذا القول من عمر.

و فى (المحلى) رواه عن: أحمد بن محمد الطلمنكى بسنده عن أبى قلابه قال:

قال عمر بن الخطاب....

و (الطلمنكى) هذا هو الذى اعتمد ابن تيميه على روايته قصّه ضبّه بن محصن مع أبى موسى الأشعرى.

و أمّا ثانياً: فلقوله فيما رواه جماعه ذكرنا بعضهم «إن الله كان يحلّ لرسوله ما شاء بما شاء، و إن القرآن قد نزل منازل، فافصلوا حجكم من عمرتكم، فلن أوتى برجل نكح امرأه إلا رجتمه بالحجاره».

و أمّا ثالثاً: فلقول عبد الله بن عمر للشامى الذى سأله عن التمتع بالعمره إلى الحج: «هى حلال. فقال الشامى: إن أباك قد نهى عنها! فقال عبد الله بن عمر: رأيت إن

كان أبى نهى عنها و صنعها رسول الله...» (١).

و أمّا رابعاً: فلقول عمر: «و الله إنى لأنهاكم عن المتعه و إنها لفى كتاب الله، و لقد فعلها رسول الله صلى الله عليه و آله، يعنى العمره بالحج» (٢).

هذا؛ و لا- يعارض هذه الأخبار ما رواه عن النسائي عنه فى قصّه الصبيّ بن معبد، لضعفه، و لا- ما ذكره عن عمر من قوله: «لو حججت لتمتعت» إذ لم يعرف راويه، و لا ما نسبته إلى عبد الله من قوله: «إن أبى لم يرد ما تقولون» مع أنه تحريف للحديث الوارد عنه فى الصحاح، و قد نقلناه آنفاً.

مضافاً إلى ما ذكره ابن كثير قال: «و كان ابنه عبد الله يخالفه فيقال له: إن أباك كان ينهى عنها: فيقول: خشيت أن يقع عليكم حجاره من السماء، قد فعلها رسول الله، أفسنّه رسول الله تتبع أم سنّه عمر بن خطاب»؟! (٣)

و لو سلّمنا اعتبار هذه الأخبار الموضوعه قطعاً، أمكن الجمع بينها و بين الأخبار المتواتره بحملها على صدورها قبل صدر التحريم منه، فإن التمتع بالعمره إلى الحج كان يفتى به و يعمل كما أمر الله و رسوله به، حتى فتره من توليته أمر الخلافة، ثم حرّمه من بعد، يشهد به ما جاء عن أبى موسى الأشعري: أنه كان يفتى بالمتعه على عهد عمر.

فقال له رجل: رويدك، فإنك لا تدري ما أحدث عمر....

نعم، لقد (أحدث) عمر.. و ما أكثر ما أحدثوا! و لذا قال صلى الله عليه و آله: «إنه ليذاذنّ عن الحوض رجال من أصحابى... فأقول: يا ربّ أصحابى! فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا من بعدك» (٤).

ص: ٥٤

---

١-١) صحيح الترمذى ١٥٩/٢.

٢-٢) صحيح النسائي ١٥٣/٥.

٣-٣) تاريخ ابن كثير ١٥٩/٥.

٤-٤) صحيح البخارى ١٩١/٥ و ١٩٥/٧، ٢٤٠، ٢٠٦ و ٢٠٧، ٨٧/٨.

و بالجمله.. فإن الرجل نهى عن المتعه هذه نهى تحريم، و إنكار ذلك من أى كان كذب.. و حينئذ، يسقط ما زعمه من أن مراد عمر كان كذا و كذا.. بل إن عمر قد ذكر بنفسه السبب الذى دعاه إلى النهى، حيث قال لأبى موسى، بعد اعترافه بالمخالفه لله و الرسول: «كرهت أن يظللوا بهنّ معرّسين فى الأراك ثم يروحون بالحج تقطر رؤوسهم».

و لقائل أن يقول: إن هذا الذى تذرّع به عمر هو ظاهر القضيّه، و أما فى الحقيقة، فإنه قد أراد إحياء سنّه الجاهليه؛ فإنهم (كانوا يرون العمره فى أشهر الحج من أفجر الفجور فى الأرض) كما فى كتاب الحج من صحيح البخارى و صحيح مسلم.

و فى سنن البيهقى عن ابن عباس: «و الله ما أعمر رسول الله صلّى الله عليه و آله عائشه فى ذى الحجه إلا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك» (١).

و لذا صحّ عنه صلّى الله عليه و آله: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت، و لو لا أن معى الهدى لأحللت. فقام سراقه بن مالك بن جعشم فقال: يا رسول الله هى لنا أو للأبد؟ لا بل للأبد» أخرجه أرباب الصحاح كلّهم، و عقد له البخارى فى صحيحه باباً.

هذا تمام الكلام فى متعه الحج بقدر ضروره.

و أما متعه النساء، فقد قال ابن تيميه ما نصّه:

«و أما متعه النساء المتنازع فيها، فليس فى الآيه نص صريح بحلّها، فإنه تعالى قال:

«وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِيَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً وَ مَنْ لَمْ يَشْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ . فقوله: «فَمَا

ص: ٥٥

إِسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ» يشمل كل من دخل بها، أما من لم يدخل بها فإنها لا تستحق إلا نصف المهر....

فإن قيل: في قراءة طائفة من السلف: فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى.

قيل:

أولاً: ليست هذه القراءة متواتره، وغايتها أن تكون كأخبار الآحاد، ونحن لا ننكر أن المتعه أحلت في أول الإسلام، لكن الكلام في دلاله القرآن عليها.

الثاني: أن يقال: إن كان هذا الحرف نزل، فلا ريب أنه ليس ثابتاً من القراءة المشهوره، فيكون منسوخاً، و يكون لما كانت المتعه مباحه، فلما حرمت نسخ هذا الحرف، أو يكون الأمر بالإيتاء في الوقت تنبيهاً على الإيتاء في النكاح المطلق. و غايه ما يقال: إنهما قراءتان و كلاهما حق، و الأمر بالإيتاء في الاستمتاع إلى أجل واجب إذا كان ذلك حلالاً، و إنما يكون ذلك إذا كان الاستمتاع إلى أجل مسمى حلالاً. و هذا كان في أول الإسلام، فليس في الآية ما يدل على أن الإستمتاع بها إلى أجل مسمى حلال، فإنه لم يقل: و أحل لكم أن تستمتعوا بهن إلى أجل مسمى. بل قال: «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ» فهذا يتناول ما وقع من الاستمتاع سواء كان حلالاً أم وطئ شبهه، و لهذا يجب المهر في النكاح الفاسد بالسنة و الاتفاق، و المتمتع إذا اعتقد حل المتعه و فعلها فعليه المهر، و أما الاستمتاع المحرم فلم تتناوله الآية، فإنه لو استمتع بالمرأه من غير عقد مع مطاوعتها لكان زنا و لا مهر فيه، و إن كانت مستكرهه، ففيه نزاع مشهور.

و أما ما ذكره من نهى عمر عن متعه النساء، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه و آله أنه حرّم متعه النساء بعد الإحلال. هكذا رواه الثقات في الصحيحين و غيرهما عن الزهري عن عبد الله و الحسن ابني محمد بن الحنفية، عن أبيهما محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لابن عباس رضي الله عنه لما أباح المتعه: إنك

امرؤ تائه، إن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله حرّم المتعه و لحوم الحمر الأهليه عام خير.

رواه عن الزهرى أعلم أهل زمانه بالسّنه و أحفظهم لها أئمه الإسلام فى زمنهم، مثل مالك بن أنس و سفيان بن عيينه و غيرهما، ممن اتفق على علمهم و عدلهم و حفظهم، و لم يختلف أهل العلم بالحديث فى أن هذا حديث صحيح يتلقّى بالقبول، ليس فى أهل العلم من طعن فيه.

و كذلك ثبت فى الصحيح أنه حرّمها فى غزاه الفتح إلى يوم القيامة....

و روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه رجع عن ذلك لما بلغه حديث النهى.

فأهل السنّه يتبعون عمر و عليّاً رضى الله عنهما و غيرهما من الخلفاء الراشدين، فيما روه عن النبى صلى الله تعالى عليه و سلم، و الشيعة خالفوا عليّاً فيما رواه عن النبى صلى الله تعالى عليه و آله و اتبعوا قول من خالفه.

و أيضاً: فإن الله تعالى إنما أباح فى كتابه الزوجه و ملك اليمين، و المتمتع بها ليست واحده منهما، فإنها لو كانت زوجة لتوارثا، و لوجب عليها عدّه الوفاء، و لحقها الطلاق الثلاث. فإن هذه أحكام الزوجه فى كتاب الله تعالى، فلما انتفى عنها لوازم النكاح دلّ على انتفاء النكاح، لأن انتفاء اللّازم يقتضى انتفاء الملزوم.. فتكون حراماً بنصّ القرآن..» (١).

أقول:

و يتلخص كلام ابن تيميه هنا فى نقاط:

١- الآيه الكريمه لا تدلّ على حلّيه نكاح المتعه.

٢- النبى صلى الله تعالى عليه و آله حرّم المتعه بعد الإحلال.

ص: ٥٧

٣- أن الله أباح الزوجه و ملك اليمين و حرّم ما عداهما،و المتمتع بها ليست بزوجه،لانتفاء لوازم النكاح فيها.فالمتمتع حرام.

و لا بدّ من توضيح الحال،و ذكر دلائل الصّدق فى كلام العلامة فى فصول:

### الفصل الأول:

حقيقه هذا النكاح هى: أن تزوّج المرأة الحرّه الكامله نفسها من الرجل المسلم، بمهر مسّمى إلى أجل مسّمى فيقبل الرجل ذلك،و يعبّر عنه بالنكاح المؤقت،و يعتبر فيه جميع ما يعتبر فى النكاح الدائم،من كون العقد جامعاً لجميع شرائط الصحة،و عدم وجود المانع من نسب أو سبب و غيرهما،و يجوز فيه الوكالة كما تجوز فى الدائم، و يلحق الولد بالأب كما يلحق به فيه،و تترتب عليه سائر الآثار المترتبة على النكاح الدائم،من الحرمة و المحرميّة و العدّه...إلا أن الافتراق بينهما يكون لا بالطلاق بل بانقضاء المدّه أو هبتها من قبل الزوج،و أن العدّه إن لم تكن فى سنّ اليأس الشرعى قرءان إن كانت تحيض و إلا- فخمسه و أربعون يوماً،و أنه لا توارث بينهما،و لا نفقه لها عليه.و هذه أحكام دلّت عليها الأدلّه الخاصّه،و لا تقتضى أن تكون متعه النساء شيئاً فى مقابل النكاح مثل ملك اليمين.

هذه حقيقه متعه النساء.

و لا خلاف بين المسلمين فى أن(المتعه نكاح)،نصّ على ذلك القرطبى و ذكر طائفه من أحكامها حيث قال:«لم يختلف العلماء من السلف و الخلف أن(المتعه نكاح إلى أجل)لا ميراث فيه،و الفرقه تقع عند انقضاء الأجل من غير طلاق».ثم نقل عن ابن عطيه كيفيه هذا النكاح و أحكامه (١).

و كذا الطبرى فى تفسير الآيه،حيث نقل عن السدى:«هذه هى المتعه،الرجل

ص:٥٨

ينكح المرأة بشرط إلى أجل مسمى...» (١).

و بالجمله، فإنه لا خلاف بين المسلمين في أن هذا الفعل نكاح، وأنه مشروع بالضرورة من دين الإسلام... وهذا أمر لا ينكره ابن تيميه.

## الفصل الثاني:

إنه يدل على مشروعيته هذا النكاح قبل الإجماع: الكتاب و السنه.

أما الكتاب، فقد ورد في خصوص هذا النكاح قوله تعالى: «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا» (٢). وقد قال جماعه من كبار الصحابه و التابعين المرجوع إليهم في قراءه القرآن و أحكامه، بنزول هذه الآيه في المتعه و دلالتها عليها، حتى أنهم كانوا يقرأون الآيه: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ.. و كتبوها كذلك في مصاحفهم... فتكون نصاً في المتعه. و من هؤلاء: عبد الله بن عباس، و أبي بن كعب، و عبد الله بن مسعود، و جابر بن عبد الله، و أبو سعيد الخدري، و سعيد بن جبير، و مجاهد، و السدي، و قتاده....

فراجع: الطبري، و القرطبي، و ابن كثير، و الكشف، و الدر المنثور... بتفسير الآيه المباركه... و راجع أيضاً: أحكام القرآن للجصاص، و سنن البيهقي، و شرح صحيح مسلم بن الحجاج، و المغنى لابن قدامه (٣).

بل ذكروا عن ابن عباس أنه قال: «و الله لأنزلها الله كذلك. ثلاث مرات».

و عنه و عن أبي التصريح بأنها غير منسوخه....

بل نص القرطبي على أن دلالتها على نكاح المتعه هو قول الجمهور، و هذه

ص: ٥٩

---

١- ١) تفسير الطبري ١٨/٥.

٢- ٢) سورة النساء: ٢٤.

٣- ٣) احكام القرآن ١٨٥/٢، سنن البيهقي ٢٠٥/٧، شرح صحيح مسلم ١٧٩/٩، المغنى ٥٧١/٧.

عبارته: «و قال الجمهور: المراد نكاح المتعه الذي كان في صدر الإسلام».

لكن ابن تيميه أبهم الكلام لغرض التغطية على الواقع فقال:

«فإن قيل: ففي قراءه طائفه من السلف، فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمى».

لكن ليس قراءه طائفه منهم فحسب، بل إنها قراءه الأئمه المرجوع إليهم في القرآن، فإنهم قرءوا و فسّروا الآيه كذلك، و قال الجمهور - لا طائفه من السلف فقط - بأن «المراد نكاح المتعه» فسقط قوله: «لكن الكلام في دلاله القرآن على ذلك».

على أن ابن عباس و آبياً و غيرهما نصّوا على أن الآيه غير منسوخه، و بقوا على حلّيه المتعه حتى وفاه النبي صلّى الله عليه و آله و حتى زمن معاويه، فسقط قوله:

«فيكون منسوخاً و يكون لما كانت المتعه مباحه، فلمّا حرّمت نسخ هذا الحرف».

فظهر سقوط دعواه أن الآيه الكريمه لا تدلّ على حلّيه نكاح المتعه.

### الفصل الثالث:

إنه يدلّ من السنّه على مشروعّيه هذا النكاح: الأحاديث الكثيره المستفيضه المخرّجه في الصحاح و غيرها، و نحن نكتفي بإيراد واحد منها، أخرجه الشيخان و أحمد و غيرهم، عن عبد الله بن مسعود قال: «كنا نغزو مع رسول الله صلّى الله عليه و آله ليس لنا نساء، فقلنا: ألا نستخصي؟ فنهانا عن ذلك، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل. ثم قرأ عبد الله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» (١).

و لا يخفى ما يقصده ابن مسعود من قراءه الآيه بعد نقله الحديث، فإنه كان من المنكرين للتحريم و من القائلين بحلّيه المتعه.

ص: ٦٠

إنه قد ثبت نهى عمر عن نكاح المتعه، فقد ثبت عنه أنه قال: «متعتان كانتا على عهد رسول الله و أنا أنهى عنهما و أعاقب عليهما: متعه الحج و متعه النساء».

و عن عطاء عن جابر بن عبد الله: «استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و أبى بكر و عمر، حتى إذا كان فى آخر خلافه عمر استمتع عمرو بن حريث بامرأه -سماها جابر فنسيتها- فحملت المرأه، فبلغ ذلك عمر فدعاها فسألها فقالت: نعم. قال:

من أشهد؟ قال عطاء: لا أدري قالت: أمى أم وليها. قال: فهلاً غيرها. فذلك حين نهى عنها» (١).

و مثله أخبار أخرى، و قد جاء فيها التهديد بالرجم (٢).

فظهر أولاً: أن عمر بن الخطاب هو أول من نهى عن المتعه و ذلك فى آخر أيامه، فلا النبى صلى الله عليه و آله نهى عنها، و لا أبو بكر، و لا عمر... حتى أواخر أيامه. و فى خبر: أن رجلاً قدم من الشام، و مكث مع امرأه ما شاء الله أن يمكث، ثم إنه خرج، فأخبر بذلك عمر بن الخطاب، فأرسل إليه فقال: «ما حملك على الذى فعلته؟ قال: فعلته مع رسول الله ثم لم ينهانا عنه حتى قبضه الله، ثم مع أبى بكر فلم ينهانا حتى قبضه الله، ثم معك فلم تحدث لنا فيه نهياً. فقال عمر: أما و الذى نفسى بيده لو كنت تقدّمت فى نهى لرجمتك» (٣).

و ثانياً: إنه فى جميع الأخبار ينسبون النهى إلى عمر، فيقولون: «نهى عنها عمر» و «قال رجل برأيه ما شاء»، و لا يوجد فى شىء من الأخبار نسبة النهى إلى رسول الله

ص: ٦١

١- ١) المصنف ٤٩٧/٧، صحيح مسلم ١٣١/٤، مسند أحمد ٣/٣٠٤، سنن البيهقى ٢٣٧/٧، فتح البارى.

٢- ٢) المصنف ٥٠٣/٧، الموطأ، سنن البيهقى ٢١/٥ و ٢٠٦/٧، الدر المنثور ١٤١/٢، كنز العمال ٥١٩/١٦ و ٥٢٠ و ٥٢٢.

٣- ٣) كنز العمال ٥٢٢/١٦.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَلَا أَبَى بَكَرٍ. وَكَانَ ثَمَّ نَهَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، لَمَّا كَانَ لِنَسَبِهِ النَّهْيُ وَ مَا تَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْآثَارِ الْفَاسِدَةِ إِلَى عَمْرِ وَجْهٍ أَصْلًا.

و قد جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام: «لو لا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقى» (١).

و عن ابن عباس: «ما كانت المتعة إلا رحمه من الله تعالى رحم بها عباده، و لو لا نهى عمر عنها ما زنى إلا شقى» (٢).

و لهذا جعلوا تحريم المتعة من أولياته (٣).

بل إن عمر نفسه يقول: «متعتان كانتا على عهد رسول الله، و أنا أنهى عنهما» فلا يخبر عن نهى لرسول الله، و إنما ينسب النهى إلى نفسه و يتوعد بالعقاب.

بل إنه لم يكذب الرجل الشامي لما أجابه بما سمعت، بل لما قال له: «ثم معك فلم تُحدث لنا فيه نهياً» اعترف بعدم النهى مطلقاً حتى تلك الساعة.

و لا يخفى ما تدلّ عليه كلمه (تحدث)!

و ثالثاً: إن السبب في نهى عمر قضيه عمرو بن حريث أو قضيه أخرى تشبهها..

فلعله أيضاً لم ينه عنها لو لا وقوع تلك القضية و نحوها..

و رابعاً: إنه و إن تابع عمر في تحريمه بعض السلف كعبد الله بن الزبير، لكن ثبت على القول بحليته المتعة تبعاً للقرآن و السنّة، أعلام الصحابة، و على رأسهم أمير المؤمنين و أهل البيت عليهم السلام.

قال ابن حزم: «و قد ثبت على تحليلها بعد رسول الله جماعة من السلف. منهم من الصحابة: أسماء بنت أبي بكر، و جابر بن عبد الله، و ابن مسعود، و ابن عباس،

ص: ٦٢

---

١- ١) الطبري، النيسابوري، الرازي، الدر المنثور، بتفسير الآيه المباركه.

٢- ٢) تفسير القرطبي ١٣٠/٥.

٣- ٣) تاريخ الخلفاء: ١٣٧.

و معاويه بن أبي سفيان، و عمرو بن حريث، و أبو سعيد الخدري، و سلمه و معبد ابنا أميّه بن خلف. و رواه جابر عن جميع الصحابه مدّه رسول الله و مدّه أبي بكر و عمر إلى قرب آخر خلافه عمر».

قال: «و من التابعين: طاووس و عطاء و سعيد بن جبير و سائر فقهاء مكه أعزّها الله..» (١).

هذه عبارته ابن حزم الذي طالما اعتمد عليه ابن تيميه في كتابه. و لم يذكر ابن حزم عمران بن الحصين و بعض الصحابه، و ذكر ذلك القرطبي و أضاف عن ابن عبد البر قوله: «أصحاب ابن عباس من أهل مكه و اليمن كلّهم يرون المتعه حلالاً على مذهب ابن عباس» (٢).

و من أشهر فقهاء مكه القائلين بالحليه: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي المتوفى سنه ١٤٩، و هو من كبار الفقهاء و أعلام التابعين و ثقات المحدثين و من رجال الصحيحين، فقد ذكروا أنه تزوّج نحواً من تسعين امرأه بنكاح المتعه.

و ذكر ابن خلكان: أن المأمون أمر أيام خلافته بأن ينادى بحليّه المتعه. قال: فدخل عليه محمد بن منصور و أبو العيناء فوجداه يستاك و يقول و هو متغيّظ: متعتان كانتا على عهد رسول الله و عهد أبي بكر و أنا أنهي عنهما. قال: و من أنت يا جُعَل حتى تنهى عمّا فعله رسول الله و أبو بكر. فأراد محمد بن منصور أن يكلمه، فأوماً إليه أبو العيناء و قال:

رجل يقول في عمر بن الخطاب ما يقول، نكلّمه نحن؟ و دخل عليه يحيى بن أكثم فخلا- به و خوّفه من الفتنة، و لم يزل به حتى صرف رأيه (٣).

فظهر بذلك سقوط دعوى أن النبي صلّى الله عليه و آله حرّم المتعه بعد الإحلال.

ص: ٦٣

١- ١) المحلّى ٥١٩/٩-٥٢٠.

٢- ٢) تفسير القرطبي ١٣٣/٥.

٣- ٣) وفيات الأعيان ١٤٩/٦.

إنه لا- يبقى ريب لدى العاقل المنصف، بعد الوقوف على ما ذكرنا، في أن ما رووه عن الزهري عن ابنى محمد بن الحنفية عن أبيهما... موضوع مختلف... لكنه لما كان مخزجاً في الصحيحين وغيرهما، فلا بد من زياده توضيح بالبحث في جهات:

أولاً: بالنظر إلى الأدله المتقدمه:

فبالنظر إلى ما ذكرنا في الفصول السابقه يظهر بطلان هذا الحديث و ذلك:

١- لأن أمير المؤمنين عليه السلام و أهل البيت كانوا على حليّه المتعّه، وقد تبعهم شيعتهم على القول بذلك حتى اليوم.

٢- لأن ابن عباس رضى الله عنه كان على القول بحليّه المتعّه حتى آخر أيامه، و هذا أمر ثابت، و به صرّحت الروايات- و من روايه الزهري أيضاً:-

أخرج مسلم في باب نكاح المتعّه عن عروه بن الزبير: «أن عبد الله بن الزبير قام بمكه فقال: إن أناساً- أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم- يفتون بالمتعّه، يعرّض برجل، فناده فقال: إنك لجلف جاف. فلعمري، لقد كانت المتعّه تفعل في عهد إمام المتقين- يريد رسول الله صلى الله عليه و آله- فقال له ابن الزبير: فجرّب بنفسك، و الله لئن فعلتها لأرجمنك بأحجارك.

قال ابن شهاب: فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله: أنه بينا هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستفتاه في المتعّه فأمره بها. فقال له أبو عمره الأنصاري: مهلاً. قال: ما هي؟ و الله لقد فعلت في عهد إمام المتقين» (١).

و ابن عباس هو الرجل المعرّض به، و كان قد كُفّ بصره، فلذا قال ابن الزبير:

أعمى أبصارهم!

ص: ٦٤

و أخرج مسلم فى الباب المذكور و أحمد و غيرهما حديث أبى نضره قال: «كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال: ابن عباس و ابن الزبير اختلفا فى المتعتين. فقال جابر: فعلناهما مع رسول الله ثم نهانا عمر...» (١).

و هذا إنما كان فى زمن حكمه ابن الزبير بمكة، أى بعد حوالى عشرين سنة من وفاه أمير المؤمنين عليه السلام. فقد ثبت أن ابن عباس كان مستمر القول على جوازها و تبعه فقهاء مكة كما عرفت، و لا يجوز نسبة القول بما يخالف الله و الرسول و أمير المؤمنين إلى ابن عباس، لو كان النبى حرم و الإمام أبلغه حقاً؟

٣- لأن عمر بن الخطاب نفسه معترف بأنه هو الذى حرم ما كان حلالاً على عهد النبى صلى الله عليه و آله، و الصحابه كلهم بقوا على الحلته، و قد نسبوا كلهم التحريم إلى عمر.

أقول:

و بهذه الوجوه يسقط أيضاً كل ما روه فى هذا الباب من التحريم فى عهد الرسول صلى الله عليه و آله، كالحديث فى أنه حرمها فى غزاه فتح مكة، و كالحديث فى تحريمه فى قصه أخرى غير خيبر و الفتح.

فإن هذه الأحاديث -بغض النظر عما فى أسانيدھا واحداً واحداً. فمثلاً الحديث الذى دل على التحريم فى فتح مكة، و الذى استند إليه ابن تيميه و قال: «و كذلك ثبت فى الصحيح أنه حرمها فى غزاه الفتح إلى يوم القيامة» غير صحيح سنداً، كما سيأتى عن تلميذه ابن القيم، و كذلك الحديث فى تحريمه فى تبوك كما سيأتى عن ابن حجر - باطله بالوجوه المذكوره، فإنها تقتضى أن لا يكون تحريم، لا فى عهد النبى و لا فى عهد أبى بكر و لا فى عهد عمر حتى أخريات أيامه.

ص: ٦٥

و باطله أيضاً بالتعارض الموجود فيما بينها، حتى اضطرب القوم-الذين يرون صحتها-في كيفية جمعها و تضاربت كلماتهم، فاضطروا إلى القول بأن المتعة أحلت ثم حرمت ثم أحلت ثم حرمت...فعنون مسلم«باب نكاح المتعة و بيان أنه أبيع ثم نسخ ثم أبيع ثم نسخ و استقرّ حكمه إلى يوم القيامة»لكن الأخبار لم تنته بذلك، بل جاءت بالتحليل و التحريم حتى سبعة مواطن كما زعم القرطبي (١). و هذا ما دعا ابن القيم-تلميذ ابن تيميه-إلى أن يقول:«و هذا النسخ لا عهد بمثله في الشريعة ألبته، و لا يقع مثله فيها» (٢).

كما أن خصوص خبر الزهري عن ابني محمد بن الحنفية عن أمير المؤمنين عليه السلام في التحريم، مروى عندهم بنفس هذا السند، و في بعضها أن التحريم كان في خير، و في آخر كان في فتح مكة، و في ثالث في حجه الوداع...و سترى.

و ثانياً: بالنظر إلى متنه. فيظهر كذبه أيضاً، و ذلك:

١-لأنه قال:«إنك امرؤ تائه! إن رسول الله نهى عنها يوم خير و عن أكل لحوم الحمير الإنسيه».

و قد قال ابن حجر بشرحه عن السيوطي:«و يتصل بهذا الحديث تنبيه على إشكال، لأن فيه النهي عن نكاح المتعة يوم خير. و هذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير و رواه الأثر» (٣).

و قال العيني في شرحه:«قال ابن عبد البر: و ذكر النهي عن المتعة يوم خير غلط» (٤).

ص: ٦٦

---

١-١) تفسير القرطبي ١٣١/٥.

٢-٢) زاد المعاد في هدى خير العباد ١٨٤/٢.

٣-٣) فتح الباري ١٣٨/٩.

٤-٤) عمده القاري ٢٤٦/١٧-٢٤٧.

و قال القسطلانى بشرحه: «و قال البيهقى: لا يعرفه أحد من أهل السير» (١).

و سيأتى ما قال ابن القيم تلميذ ابن تيميه فى هذه المسأله.

و بهذا يسقط عن الاعتبار كل حديث اشتمل على تحريم المتعه فى خير، كهذا الذى اتفقوا على روايته.

و كذا ما أخرجه مسلم فى باب نكاح المتعه، و أحمد فى مسنده بسند فيه الزهرى أيضاً، عن سبره قال: «نهى رسول الله عن متعه النساء يوم خير» (٢).

و ما أخرجه البخارى فى كتاب النكاح بسنده عن الزهرى أيضاً: «حدثنا مالك بن إسماعيل قال: حدثنا ابن عيينه أنه سمع الزهرى يقول: أخبرنى الحسن بن محمد بن على و أخوه عبد الله عن أبيهما أن علياً قال لابن عباس: إن النبى صلى الله عليه و آله نهى عن المتعه و عن لحوم الحمر الأهليه زمن خير» (٣).

و ما فى الترمذى (٤) و فى النسائى لكن مع إبهام ابن عباس!! فقال: «عن أبيهما أن علياً بلغه أن رجلاً لا يرى بالمتعه بأساً، فقال: إنك تائه، إنه نهانى رسول الله صلى الله عليه و آله عنها و عن لحوم الحمر الأهليه يوم خير» (٥).

و ما فى المسند عن الزهرى عنهما قال: و كان حسن أرضاهما فى أنفسنا: «إن علياً قال لابن عباس: إن رسول الله صلى الله عليه و آله نهى عن نكاح المتعه و عن لحوم الحمر الأهليه زمن خير» (٦).

ص: ٦٧

---

١- ١) إرشاد السارى ٥٣٦/٦ و ٤١/٨.

٢- ٢) صحيح مسلم ١٣٤/٤.

٣- ٣) صحيح البخارى ١٢٩/٦.

٤- ٤) سنن الترمذى ١٦٣/٣.

٥- ٥) سنن النسائى ١٢٥/٦-١٢٦.

٦- ٦) مسند أحمد ٧٩/١.

و ما أخرجه مالك عن الزهري عن عبد الله و الحسن عن أبيهما محمد بن الحنفية عن أبيه علي رضي الله تعالى عنه أنه قال: «نادى منادى رسول الله يوم خيبر: ألا إن الله تعالى و رسوله صلى الله عليه و آله ينهاكم عن المتعة» (١).

و كذا غيرها مما أخرجه في صحاحهم و مسانيدهم..

و كل هذا باطل بالإجماع كما عرفت.

و قال ابن القيم تلميذ ابن تيمية: «و قصه خير لم يكن فيها الصحابة يتمتعون باليهوديات، و لا استأذنوا في ذلك رسول الله، و لا نقله أحد قط في هذه الغزوة، و لا كان للمتعة فيها ذكر ألبته، لا فعلاً و لا تحريماً» (٢).

و بما ذكرنا يظهر أن قول ابن تيمية: «و قد تنازع رواه حديث علي.. لا- يحل مشكلتهم، لأنها محاوله فاشله. قال ابن كثير:» و قد حاول بعض العلماء أن يجيب عن حديث علي، بأنه وقع فيه تقديم و تأخير... و إلى هذا التقرير كان ميل شيخنا أبي الحجاج المزي. و مع هذا، ما رجع ابن عباس عما كان يذهب إليه من إباحتها» (٣).

و أيضاً: فقول ابن تيمية: «و روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه رجع عن ذلك لما بلغه حديث النهي» مردود بأنه حديث مكذوب عليه، و قد نصّ ابن كثير أيضاً على أنه ما رجع.

و قال ابن حجر عن ابن بطلال: «و روى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفه» (٤).

كما وضعوا عن جابر أيضاً حديثاً في تحريم النبي صلى الله عليه و آله المتعة في غزوة تبوك. و قد نصّ ابن حجر على أنه «لا يصح، فإنه من طريق عباد بن كثير،

ص: ٦٨

---

١- (١) الموطأ ٧٤/٢ بشرح السيوطي.

٢- (٢) زاد المعاد ١٨٤/٢.

٣- (٣) تاريخ ابن كثير ٢٢٠/٤.

٤- (٤) فتح الباري ١٣٩/٩.

و هو متروك» (١).

٢-لأنه معارض بما أخرجه الشيخان عن الحسن بن محمد عن سلمه و جابر:

ففى صحيح مسلم:«عن عمرو بن دينار،عن الحسن بن محمد،عن سلمه بن الأكوع و جابر بن عبد الله:أن رسول الله صلى الله عليه و آله أتانا فأذن لنا فى المتعه» (٢).

و فى صحيح البخارى عن عمرو عن الحسن بن محمد،عن جابر بن عبد الله و سلمه بن الأكوع،قال:«كنا فى جيش،فأتانا رسول رسول الله صلى الله عليه و آله أنه أذن لكم أن تستمتعوا» (٣).

و هل يعقل أن يروى الرجل عن هذين الصحابين حكم تحليل عن رسول الله صلى الله عليه و آله،و لا يروى عنهما أو لم يخبراه النسخ بالتحريم لو كان؟!

٣-لأنه معارض بما رواه الزهرى عن عبد الله أنه نهى عنها فى تبوك،فقد جاء فى المنهاج:«و ذكر غير مسلم عن على:أن النبى نهى عنها فى غزوه تبوك من روايه إسحاق بن راشد،عن الزهرى،عن عبد الله بن محمد بن على،عن أبيه عن على».

قال نقلاً عن القاضى عياض:«و لم يتابعه أحد على هذا.و هو غلط منه» (٤).

أقول: فهذا غلط.و ما رواه من النهى عنها فى خيبر غلط كذلك.

٤-ولأنه معارض بما رواه الطبرانى:«عن محمد بن الحنفية:قال تكلم على و ابن عباس فى متعه النساء،فقال له على:إنك رجل تائه،إن رسول الله نهى عن متعه النساء فى حجه الوداع» (٥).

ص: ٦٩

---

١- ١) فتح البارى ١٣٩/٩.

٢- ٢) صحيح مسلم ١٣٠/٤-١٣١.

٣- ٣) صحيح البخارى ١٢٩/٦.

٤- ٤) المنهاج فى شرح صحيح مسلم ١٨٠/٩.

٥- ٥) المعجم الأوسط ٣٤٥/٥، مجمع الزوائد ٢٦٥/٤.

و رواه الهيثمى عن الطبرانى فى الأوسط و قال: «رجاله رجال الصحيح» لكن تعقبه بقوله: «قلت: فى الصحيح: النهى عنها يوم خيبر» (١).

٥- لأن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول بمتعه الحج قطعاً كما عرفت بالتفصيل، لكنهم وضعوا عن عبد الله و الحسن ابني محمد خلاف ذلك، ففي سنن البيهقي بسنده: «عن عبد الله و الحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال: يا بني أفرد بالحج فإنه أفضل» (٢).

فكما هذا كذب، كذلك حديث الزهرى عنهما هنا كذب! و كما أن ما وضعوه عن ابن مسعود و جابر-المستمزين فى القول بالجواز حتى بعد زمان عمر- كذب كما عرفت، كذلك حديث الزهرى.

و ثالثاً: بالنظر إلى سنده. و هو بالنظر إلى سنده أيضاً كذب و باطل، و ذلك:

١- لأن مداره على (الزهرى) و قد عرفت سابقاً القدح و الطعن فيه بما يوجب الإعراض عما يرويه، و لا سيما فيما يخص علياً عليه السلام و بنيه.. فلا نعيد.

٢- و لأن مدار حديث (الزهرى) على (عبد الله) و (الحسن) ابني محمد بن الحنفية رحمه الله تعالى عليه.

أمّا (عبد الله)، فقد ذكروا أنه (كان شيعياً يجمع أحاديث السبائيه).

و أمّا (الحسن)، (فكان مرجئاً). أنظر ترجمتهما فى (تهذيب التهذيب) (٣) و غيره.

فكيف يستدلّ الرجل بحديث يرويه مرجئ، و قد نسبوا إلى النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: «صنفان من أمتي ليس لهما فى الإسلام نصيب: المرجئ و القدرية» (٤).

ص: ٧٠

---

١- (١) مجمع الزوائد ٢٦٥/٤.

٢- (٢) سنن البيهقي ٥/٥.

٣- (٣) تهذيب التهذيب ٢٧٦/٢ و ١٥/٦.

٤- (٤) صحيح الترمذى ٣٠٨/٤.

و آخر شيعى،و هم ما زالوا يطرحون أحاديث الرجل إذا رمى بالتشيع؟

فإن قلت:لعلّه يستند إلى هذا الحديث ليكون أبلغ فى الحججه على الإماميّه؟

قلت:كيف،و الراوى عنهما من أبغض الناس و أشدّهم انحرافاً عن أمير المؤمنين صلّى الله عليه و آله؟

#### الفصل السادس:

إنه لا- يبقى ريب لدى العاقل المنصف بعد الوقوف على ما ذكرنا،فى بطلان القول بأن:«المتمتع بها ليست بزوجه،لانتفاء لوازم النكاح فيها فالمتعه حرام».

لأن المتعه(نكاح)قد ورد به الكتاب و السنّه،و عمل به الأصحاب فى عهد رسول الله صلّى الله عليه و آله،و عهد أبى بكر و عهد عمر،حتى حرّمه عمر فى أخريات أيامه(لرأى رآه)فى قصه(عمرو بن حريث الصحابى)أو غيره....

و أنت تجد التعبير عن ذلك بالنكاح و التزوّج،و عن المستمتع بها بأنها(زوجه) فى الأحاديث..إلا أنه موقت،و يختلف عن الدائم فى بعض الأحكام على اختلاف فى بعضها،كالتوارث-مثلاً-حيث ذهب بعض الإماميه إلى ثبوته،كما لا يخفى على من راجع كتبهم فى الفقه،مع مجامعته له فى أكثرها،و من الواضح أن الأحكام قد تختلف بحسب الأدلّه،و ليست هى بلوازم حتى لا تقبل التخلف..

قال الزمخشري:«فإن قلت:هل فيه دليل على تحريم المتعه؟قلت:لا،لأن المنكوحه بنكاح المتعه من جمله الأزواج إذ صح النكاح»  
(١).

و قال ابن عبد البر:«أجمعوا على أن المتعه نكاح لا إسهاد فيه،و أنه نكاح إلى أجل يقع فيه الفرقة بلا طلاق،و لا ميراث بينهما»  
(٢).

ص:٧١

---

١- (١) الكشف فى تفسير القرآن ٢٦/٣-٢٧.

٢- (٢) تفسير القرطبي ١٣٢/٥.

و هناك كلمات تقدّمت.

و هذا ما لا- ريب فيه لأحد، و لذا لم نجد الإستدلال بانتفاء بعض الأحكام، فى كلمات عمر و لا غيره ممن تابعه فى النهى و التحريم.. و إنما حاول أتباعه فيما بعد أن يدافعوا عن عمر، فقال أكثرهم: بأن التحريم كان من النبى صَلَّى الله عليه و آله لا من عمر.. و قد عرفت بطلان هذه الدعوى و أنه ليس لها جدوى..

و كأنّ بعضهم قد التفت إلى بطلان ذلك، فاعترف بأن عمر هو المحرّم، لكن الواجب متابعته!!

قال ابن القيم: «فإن قيل: فما تصنعون بما رواه مسلم فى صحيحه عن جابر بن عبد الله قال: كنا نستمتع بالقبضه من التمر و الدقيق الأيام على عهد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و أبى بكر، حتى نهى عنه عمر فى شأن عمرو بن حريث. و فيما ثبت عن عمر أنه قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله أنا أنهى عنهما: متعه النساء و متعه الحج؟ قيل: الناس فى هذا طائفتان:

طائفة تقول: إن عمر هو الذى حرّمها و نهى عنها، و قد أمر رسول الله صَلَّى الله عليه و آله باتّباع ما سنّه الخلفاء الراشدون، و لم تر هذه الطائفة تصحيح حديث سبره بن معبد فى تحريم المتعه عام الفتح، فإنه من روايه عبد الملك بن الربيع بن سبره عن أبيه عن جدّه، و قد تكلم فيه ابن معين، و لم ير البخارى إخراج حديثه فى صحيحه مع شدّه الحاجة إليه و كونه أصلاً من أصول الإسلام، و لو صح عنده لم يصبر عن إخراجها و الاحتجاج به.

قالوا: و لو صح حديث سبره لم يخف على ابن مسعود، حتى يروى أنهم فعلوها و يحتج بالآيه.

قالوا: و أيضاً، فلو صحّ لم يقل عمر: إنها كانت على عهد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و أنا أنهى عنها و أعاقب عليها، بل كان يقول: إنه صَلَّى الله عليه و آله حرّمها و نهى عنها.

قالوا: لو صح لم تفعل على عهد الصديق و عهده عهد خلافه النبوه حقاً.

و الطائفة الثانية: رأت صحه حديث سبره، و لو لم يصح فقد صحّ حديث على: إن رسول الله صلى الله عليه و آله حرّم متعه النساء. و وجب حمل حديث جابر على أن الذى أخبر منه بفعلها لم يبلغه التحريم، و لم يكن قد اشتهر حتى كان زمن عمر، فلمّا وقع فيها النزاع ظهر تحريمها و اشتهر. و بهذا تألف الأحاديث الواردة فيها. و بالله التوفيق» (١).

قلت:

بما ذكرنا من الوجوه الكثيره على بطلان حديث الزهرى عن على عليه السلام و بما ذكره هو من الوجوه لقول الطائفة الأولى، و وضوح بطلان حمل حديث جابر على ما ذكره، و كيف يصدق هذا الحمل؟ و قد كان من أحاديثهم فى الباب أنه نادى منادى رسول الله فى خير بالتحريم؟ يظهر أن الحق مع الطائفة الأولى.. لكن من الواضح أنه يصعب عليهم الاعتراف بأن تحريم عمر بدعه فى الدين، فاضطروا إلى التمسك بالحديث الباطل المفتى «عليكم بسنتى و سنه الخلفاء الراشدين المهيدين من بعدى» هذا الحديث الذى ظهر كذبه حتى أفصح بعض حفاظهم - كالحافظ ابن القطان - عن ذلك و نصّ على بطلانه.

و كأنّ آخرين لا يجدون بداً من الاعتراف بثبوت التحريم عن عمر، فادّعوا أن تحريمه كان مستنداً إلى ثبوت النسخ عنده عن النبى صلى الله عليه و آله.

قال الرازى بعد نقل قول عمر: «متعتان كانتا..». «فلم يبق إلا أن يقال: كان مراده أن المتعه كانت مباحه فى زمن الرسول صلى الله عليه و آله و أنا أنهى عنها، لما ثبت عندى أنه صلى الله عليه و آله نسخها» (٢).

ص: ٧٣

---

١- ١) زاد المعاد فى هدى خير العباد ١٨٣/٢ - ١٨٤.

٢- ٢) تفسير الرازى ٥٤/٣.

و قال النووى: «محمول على أن الذى استمتع فى عهد أبى بكر و عمر لم يبلغه النسخ» (١).

لكن لم يبينوا كيف ثبت النسخ عند عمر فقط، و لم يثبت عند على عليه السلام و أبى بكر و ابن عباس و ابن مسعود و جابر.. و جمهور الصحابه..؟

و هلا أخبر عن هذا الناسخ الثابت عنده! حين قال له ناصحه و هو عمران بن سواده: «عابت أمتك منك أربعاً... قال: ذكروا أنك حرمت متعه النساء، و قد كانت رخصه من الله نستمتع بقبضه و نفارق عن ثلاثه. قال: إن رسول الله أحلها فى زمان ضروره، ثم رجع الناس إلى سعه...» (٢).

و لعلّ منهم من يجيب عن تحريمه متعه النساء بما أجاب ابن حجر عن تحريمه متعه الحج من «أنه منع منه سداً للذريعه» (٣).

لكنه فى الحقيقة التزام بالإشكال و اعتراف بالضلال!

### مسأله فدى

قال قدس سره: و منع أبو بكر فاطمه عليها السلام إرثها فقالت له: «يا ابن أبى قحافه أترث أباك و لا أرث أبى!» و التجأ فى ذلك إلى روايه انفراد بها و كان هو الغريم لها لأن الصدقه تحلّ له: أن النبى صلى الله عليه و آله قال: نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه، على ما رووه عنه!

و القرآن يخالف ذلك، لأن الله تعالى قال: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ» (٤)،

ص: ٧٤

---

١- ١) المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٨٣/٩.

٢- ٢) تاريخ الطبرى حوادث سنه ٢٣، ٢٩٠/٣.

٣- ٣) فتح البارى فى شرح صحيح البخارى ٣٣٢/٣.

٤- ٤) سوره النساء: ١١.

و لم يجعل الله تعالى ذلك خاصاً بالأمّة دونه صلى الله عليه و آله.

و كذب روايتهم فقال تعالى: «و وَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ» (١). و قال تعالى عن زكريّا: «وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي وَ يَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ» (٢).

و لما ذكرت فاطمه عليها السلام أن رسول الله صلى الله عليه و آله وهبها فداً قال لها: هات أسود أو أحمر يشهد لك بذلك! فجاءت بأم أيمن فشهدت لها بذلك فقال: امرأه لا يقبل قولها! و قد رووا جميعاً أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: «أم أيمن امرأه من أهل الجنة».

فجاء أمير المؤمنين عليه السلام فشهد لها فقال: هذا بعلك يجزّه إلى نفسه و لا نحكم بشهادته لك! و قد رووا جميعاً أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال:

«على مع الحق و الحق مع على يدور معه حيث دار، لن يفترقا حتى يردا على الحوض»!

فغضبت فاطمه عليها السلام عند ذلك و انصرفت و حلفت أن لا تكلمه و لا صاحبه حتى تلقى أباهما و تشكو إليه.

فلما حضرتها الوفاه أوصت عليّاً أن يدفنها ليلاً، و لا يدع أحداً منهم يصلّي عليها!

و قد رووا جميعاً أن النبي صلى الله عليه و آله قال: «يا فاطمه إن الله يغضب لغضبك و يرضى لرضاك». و رووا جميعاً أنه صلى الله عليه و آله قال: «فاطمه بضعة مني، من آذاها فقد آذاني و من آذاني فقد آذى الله»!

ص: ٧٥

---

١- ١) سورة النمل: ١٦.

٢- ٢) سورة مريم: ٦.

و لو كان هذا الخبر حقاً لما جاز له ترك البغله التي خلفها النبي صَلَّى الله عليه و آله، و سيفه و عمامته عند أمير المؤمنين عليه السلام، و لما حكم بها له لما ادّعاها العباس! و لكان أهل البيت الذين طهرهم الله تعالى في كتابه عن الرجس مرتكبين ما لا يجوز، لأن الصدقه عليهم محرّمه.

الشرح:

لقد كثر البحث منذ صدر الإسلام حول ما كان بين الزهراء الطاهره عليها السلام و أبي بكر، و جرت فيه المناظرات، و ألفت فيه الكتب.

و الذي ذكره العلّامه رحمه الله هو: أنها طلبت إرثها من أبي بكر فمنعها، و التجأ إلى روايه انفرد بها، و القرآن يخالف ذلك. و أنها ذكرت أن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و هبها فداً، فطلب منها البيّنه، فجاءت بأَمِ أيمن و أمير المؤمنين عليه السلام فردّهما، مع ما ورد في حقّهما عن النبي صَلَّى الله عليه و آله.

ثم ذكر رحمه الله ممّا كان بعد ردّه إياها: أنها غضبت و حلفت ألا تكلمه حتى تلقى أباهما و تشكو إليه، مع ما ورد عنه صَلَّى الله عليه و آله من التحذير من إغضاها و إيذاها. و أنها أوصت أن تدفن ليلاً. و أنها أوصت أن لا يصلّي عليها أبو بكر و أنصاره.

ثم ذكر من وجوه الإيراد على حديث أبي بكر: النقض. ببغله النبي صَلَّى الله عليه و آله و سيفه و عمامته عند أمير المؤمنين عليه السلام، و الحكم بها للعباس لما ادّعاها، و الحكم لجابر فيما ادّعاها من مال البحرين، و أنه لو كان هذا الحديث حقاً لكان أهل البيت بادّعائهم مرتكبين ما لا يجوز لهم، لكنهم لا يرتكبون ذلك، لأن الله طهرهم من الرجس، فالحديث ليس بحق.

هذا خلاصه كلام العلّامه كما لا يخفى على من راجعه.

ص: ٧٦

و يتلخص كلام ابن تيميه فى الاعتراض عليه، كما لا يخفى على من راجعه كذلك (1) فى:

١- الإنكار و التكذيب، فقد قال: «إن فى هذا الكلام من الكذب و البهتان و الكلام الفاسد ما لا يحصى إلا بكلفه» و إليك موارد من ذلك بعبارة:

أ- «إن ما ذكر من قول فاطمه رضى الله عنها: (أ ترث أباك و لا أرث أبى) لا نعلم صحته عنها».

ب- «قوله: و التجأ إلى روايه انفراد بها. كذب».

ج- «قوله: و كان هو الغريم لها. كذب».

د- «ادعاء فاطمه رضى الله عنها ذلك (أن النبى و هبها فداً) كذب على فاطمه».

هـ- «إن علياً شهد لها فردّ شهادته لكونه زوجها. فهذا مع كونه كذباً...».

و- «و أمّا الحديث الذى ذكره و زعم أنهم روه جميعاً (فى حق أمّ أيمن) فهذا الخبر لا يعرف فى شىء من دواوين الإسلام، و لا نعرف عالماً من العلماء رواه... فهو كذب عليه صلى الله عليه و آله و على أهل العلم».

ز- «قوله: إنهم روه جميعاً أن رسول الله قال: على مع الحق و الحق يدور معه..».

من أعظم الكلام كذباً و جهلاً. فإن هذا الحديث لم يروه أحد عن النبى، لا بإسناد صحيح و لا ضعيف، فكيف يقال: إنهم جميعاً روهوا هذا الحديث؟ و هل يكون أكذب ممن يروى عن الصحابه و العلماء أنهم روهوا حديثاً و الحديث لا يعرف عن أحد منهم أصلاً؟ بل هذا من أظهر الكذب... و هو كذب قطعاً... فإنه كلام يتّزه عنه رسول الله».

ص: ٧٧

ح- «إن ما ذكره عن فاطمه أمر لا يليق بها، ولا يحتج بذلك إلا رجل جاهل، يحسب أنه يمدحها و هو يجرحها، فإنه ليس فيما ذكر ما يوجب الغضب عليه، إذ لم يحكم- لو كان صحيحاً- إلا بالحق الذي لا يحل لمسلم أن يحكم بخلافه. و من طلب أن يحكم له بغير حكم الله و رسوله فامتنع فغضب و حلف أن لا يكلم الحاكم، و لا صاحب الحاكم، لم يكن هذا ممّا يحمد عليه و لا ممّا يذم به الحاكم، بل هذا إلى أن يكون جرحاً أقرب منه إلى أن يكون مدحاً. و نحن نعلم أن ما يحكى عن فاطمه و غيرها من الصحابه من القوادح كثير منها كذب و بعضها كانوا فيه متأولين، و إذا كان بعضها ذنباً فليس القوم معصومين، بل هم مع كونهم أولياء الله من أهل الجنة، لهم ذنوب يغفرها الله لهم. و كذلك ما ذكر من حلفها أنها لا تكلمه و لا تصاحبه حتى تلقى أباه و تشتكى إليه، أمر لا يليق أن يذكر عن فاطمه، فإن الشكوى إنما تكون إلى الله تعالى».

ط- «و أمّا قوله: رويوا جميعاً أن النبي قال: يا فاطمه إن الله يغضب لغضبك و يرضى لرضاك. فهذا كذب منه. ما رويوا هذا عن النبي، و لا يعرف هذا فى شيء من كتب الحديث المعروفة، و لا الإسناد معروف عن النبي، لا صحيح و لا حسن».

ي- «و أمّا قوله: رويوا جميعاً أن فاطمه بضعه... فإن هذا الحديث لم يرو بهذا اللفظ، روى بغيره. كما ذكر فى حديث خطبه على لابنه أبى جهل».

ك- «من نقل أن أبا بكر و عمر حكما بذلك لأحد (فى البغلة...) و تركا ذلك عند أحد على أن يكون ملكاً له؟ فهذا من أبين الكذب عليهما».

ل- «و كذلك ما ذكره من إيصائها أن تدفن ليلاً و لا يصلى عليها أحد منهم».

لا- يحكىه عن فاطمه و يحتج به إلّا رجل جاهل، يطرق على فاطمه ما لا يليق بها. و هذا لو صحّ لكان بالذنب المغفور أولى منه بالسعى المشكور...».

م- «أمّا قصه فاطمه رضى الله عنها، فما ذكره من دعواها الهبه و الشهاده المذكوره و نحو ذلك، لو كان صحيحاً، لكان بالقدح فيمن يحتجون له أشبه بالمدح».

٢- الإفتراء و الكذب: كفريه خطبه أمير المؤمنين عليه السلام ابنه أبى جهل، فإنه يعتمد عليها فى غير موضع، و يدعى أنها السبب فى قوله صلى الله عليه و آله: فاطمه بضعه منى... و ينسب روايه ذلك إلى على بن الحسين... و هذه عباراته المشتمله عليها و على أباطيل أخرى:

«و لو دار الحق مع على حيشما دار لوجب أن يكون معصوماً كالنبي صلى الله عليه و آله، و هم من جهلهم يدعون ذلك. و لكن من علم أنه لم يكن بأولى بالعصمه من أبى بكر و عمر و عثمان و غيرهم، و ليس فيهم من هو معصوم، علم كذبهم، و فتاويه من جنس فتاوى أبى بكر و عمر و عثمان، ليس هو أولى بالصواب منهم، و لا- فى أقوالهم من الأقوال المرجوحه أكثر مما قاله، و لا كان ثناء النبي صلى الله عليه و آله و رضاه عنه، بأعظم من ثنائهم و رضائهم عنهم، بل لو قال القائل: إنه لا يعرف من النبي أنه عتب على عثمان فى شىء و قد عتب على على فى غير موضع لما أبعد. فإنه لما أراد أن يتزوج بنت أبى جهل و اشتكت فاطمه لأبيها و قالت: إن الناس يقولون إنك لا تغضب لبناتك فقام خطيباً، و قال: إن بنى المغيره استأذنوني أن يزوجوا بنتهم على بن أبى طالب، و إنى لا- آذن ثم لا- آذن، إلا أن يريد ابن أبى طالب أن يطلق ابنتى و يزوج ابنتهم، فإنما فاطمه بضعه منى.. و هو حديث ثابت صحيح أخرجاه فى الصحيحين».

«أما قوله: رووا جميعاً أن فاطمه بضعه منى من آذاها آذانى و من آذانى آذى الله.

فإن هذا الحديث لم يرو بهذا اللفظ بل روى بغيره، كما ذكر فى حديث خطبه على لابنه أبى جهل، و السبب داخل فى اللفظ قطعاً، إذ اللفظ الوارد على السبب لا يجوز إخراج سببه منه، بل السبب يجب دخوله بالاتفاق، و قد قال فى الحديث: (يرينى ما رابها و يؤذينى ما آذاها) و معلوم قطعاً أن خطبه ابنه أبى جهل عليها رابها و آذاها، و النبي رابه ذلك و آذاه، فإن كان هذا وعيداً لاحقاً بفاعله، لزم أن يلحق هذا الوعيد على بن أبى طالب، و إن لم يكن وعيداً لاحقاً بفاعله، كان أبو بكر أبعد عن الوعيد من على. و إن

قيل: إن علياً تاب من تلك الخطبه و رجع عنها. قيل: فهذا يقتضى أنه غير معصوم. وإذا جاز أن من راب فاطمه و آذاها يذهب بتوبته، جاز أن يذهب بغير ذلك من الحسنات الماحيه، فإن ما هو أعظم من هذا الذنب تذهبه الحسنات الماحيه و التوبه و المصائب المكفّره».

«إن فاطمه إنما عظم أذاها لما فى ذلك من أذى أبيها، فإذا دار الأمر بين أذى أبيها و أذاها، كان الاحتراز عن أذى أبيها واجب. و هذا حال أبى بكر و عمر، فإنهما احتززا أن يؤذيا أباهما أو يريانه بشىء. فإنه عهد عهداً و أمر أمراً، فخانا إن غيرا عهده و أمره أن يغضب، لمخالفه أمره و عهده و يتأذى بذلك، و كلّ عاقل يعلم أن رسول الله إذا حكم بحكم و طلبت فاطمه أو غيرها ما يخالف ذلك الحكم، كان مراعاة حكم النبى أولى، فإن طاعته واجبه و معصيته محرّمه، و من تأذى لطاعته كان مخطئاً فى تأذيه بذلك، و كان الموافق لطاعته مصيباً فى طاعته. و هذا بخلاف من آذاها لغرض بعينه لا لأجل طاعه الله و رسوله.

و من تدبّر حال أبى بكر فى رعايته لأمر النبى، و أنه إنما قصد طاعه الرسول لا لأمر آخر، علم أن حاله أكمل و أفضل و أعلى من حال على.. المقصود أنه لو قدّر أن أبا بكر آذاها فلم يؤذها لغرض نفسه، بل ليطيع الله و رسوله، و يوصل الحق إلى مستحقه، و على رضى الله عنه كان قصده أن يتزوّج عليها، فله فى آذاها غرض، بخلاف أبى بكر.

فعلم أن أبا بكر كان أبعد أن يذمّ بأذاها من على، و أنه إنما قصد طاعه الله و رسوله بما لا حظّ له فيه، بخلاف على، فإنه كان له حظّ فيما رابها به....

٣- التشكيكات الواهيه و المناقشات الباردة فى معانى الآيات الصّريحه فى توريث الأنبياء، و الأحاديث فى فضل الزهراء و أمير المؤمنين عليهم السّلام و غيرهما.

٤- التكرار لما سبق فى أوائل الكتاب، من دعوى وجوب الطاعه لمن يتولّى الأمر و يستولى على شئون المسلمين و إن كان غاصباً جائراً... يقول: «إن النصوص الوارده عن النبى فى طاعه و لاه الأمور و لزوم الجماعه و الصّبر على ذلك، مشهوره كثيره، بل لو

قال قائل: إن النبي أمر بطاعه ولاة الأمور و إن استأثروا، و الصبر على جورهم، و قال:

إنكم ستلقون بعدى إثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض. و قال: أدوا إليهم حقهم و سلوا الله حقكم، و أمثال ذلك. فلو قدر أن أبا بكر و عمر كانا ظالمين مستأثرين بالمال لأنفسهما، كان الواجب مع ذلك طاعتهما، و الصبر على جورهما...».

أقول:

و يتلخص كلامنا فى هذا المقام فى مطالب، يظهر من خلالها الدليل على صدق العلماء فيما ذكره و كذب ابن تيمية فيما أنكره، فنقول:

قول الزهراء لأبى بكر: أترث أباك..؟

فهو من خطبتها المشهورة، التى يغنى النظر فى متنها عن السؤال عن إسنادها، و هذه الخطبة رواها الإماميه و غيرهم بالأسانيد المتصلة، و من رواتها من علماء الجمهور المتقدمين:

أحمد بن أبى طاهر البغدادى المعروف بابن طيفور المتوفى سنة ٢٨٠ (١)، رواها فى كتابه (بلاغات النساء).

و أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري المتوفى سنة ٣٢٣، رواها فى كتابه (السقيفة وفدك) كما فى شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد. قال: «و أبو بكر الجوهري هذا عالم محدث كثير الأدب، ثقة ورع، أثنى عليه المحدثون و رووا عنه مصنفاته» (٢).

و أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزبانى المتوفى سنة ٣٨٤، بسنده عن عرويه عن عائشه، كما فى (الشافى فى الإمامه) (٣) و (شرح النهج) (٤).

ص: ٨١

---

١- ١) ترجم له الخطيب فى تاريخه ٤/٤٣٣ و أثنى عليه، و كذا غيره.

٢- ٢) شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد: ١٦/٢١٠.

٣- ٣) الشافى فى الإمامه ٤/٦٩.

٤- ٤) شرح النهج ١٦/٢٤٩.

و الحديث أخرجه أحمد بلفظ: أنها قالت لأبى بكر: «أنت ورثت رسول الله أم أهله؟ قال: لا بل أهله» (١).

و الحلبي بلفظ: «أ في كتاب الله أن ترثك ابنتك و لا أرث أبى؟ قال: «فاستعبر أبو بكر باكيًا، ثم نزل فكتب لها بفدك. و دخل عليه عمر فقال: ما هذا؟ فقال: كتاب كتبه لفاطمه بميراثها من أبيها. قال: فما ذا تنفق على المسلمين و قد حاربتك العرب كما ترى؟ ثم أخذ عمر الكتاب فشقه» (٢).

حديث «لا نورث» رواه انفراد بها أبو بكر

و هذا ما نصّ عليه كبار الحفاظ و المحدثين من أهل السنه، كأبى القاسم البغوى المتوفى سنه ٣١٧ و أبى بكر الشافعى المتوفى ٣٥٤ و ابن عساكر المتوفى ٥٧١ و الجلال السيوطى المتوفى ٩١١ و ابن حجر المكى المتوفى ٩٧٣ و المتقى الهندى المتوفى ٩٧٥.

قال السيوطى: «أخرج أبو القاسم البغوى و أبو بكر الشافعى فى فوائده و ابن عساكر عن عائشه قالت: اختلفوا فى ميراثه صلى الله عليه و آله، فما وجدوا عند أحد فى ذلك علماً. فقال أبو بكر: سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: إنا معاشر الأنبياء لا نورث» (٣).

و قال ابن حجر المكى: «اختلفوا فى ميراث النبى صلى الله عليه و آله، فما وجدوا عند أحد فى ذلك علماً، فقال أبو بكر: سمعت رسول الله...» (٤).

ص: ٨٢

١- (١) مسند أحمد ٤/١.

٢- (٢) إنسان العيون ٣/٤٨٨.

٣- (٣) تاريخ الخلفاء: ٢٨.

٤- (٤) الصواعق المحرقة: ٢٠.

و قال المتقى الهندي: «حم م د و ابن جرير ه ق» (١).

و نصّ عليه كبار الأئمة الأصوليين في مباحث خبر الواحد من كتبهم الأصولية، و جعلوه من أهم أخبار الأحاد التي انفرد بها آحاد من الصحابة، و لننقل طائفه من عباراتهم كذلك:

قال القاضي عضد الدين الإيجي بشرح قول ابن الحاجب: «يجب العمل بخبر الواحد العدل، خلافاً للقاساني... لنا: تكرّر العمل به كثيراً من الصحابة و التابعين شائعاً ذائعاً من غير نكير...» قال: «قد ثبت جواز التعبد بخبر الواحد، و هو واقع، بمعنى أنه يجب العمل بخبر الواحد، و قد أنكره القاساني و الرافضة و ابن داود. و القائلون بالوقوع قد اختلفوا في طريق إثباته، و الجمهور على أنه يجب، بدليل السمع، و قال أحمد و القفال و ابن سريج و أبو الحسين البصري: بدليل العقل. لنا: إجماع الصحابة و التابعين، بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد، و عملهم بها في الوقائع المختلفة التي لا تكاد تحصي، و قد تكرّر ذلك مرّة بعد أخرى، و شاع و ذاع بينهم، و لم ينكر عليها أحد، و إلّا نقل، و ذلك يوجب العلم العادي باتفاقهم كالقول الصريح، و إن كان احتمال غيره قائماً في كلّ واحد واحد.

فمن ذلك: أنه عمل أبو بكر بخبر المغيرة في ميراث الجدّه، و عمل عمر... و عمل الصحابة بخبر أبي بكر: الأئمة من قريش، و: الأنبياء يدفنون حيث يموتون. و: نحن معاشر الأنبياء لا نورث... إلى غير ذلك ممّا لا يجدى استيعاب النظر فيه إلاّ التطويل...» (٢).

و قال الرازي في المسألة: «المسلك الرابع: الإجماع، العمل بالخبر الذي لا يقطع

ص: ٨٣

---

١- ١) كنز العمال ٥/٦٠٥.

٢- ٢) شرح المختصر ٢/٥٩.

بصحة مجمع عليه بين الصحابه، فيكون العمل به حقاً. إنما قلنا: إنه مجمع عليه بين الصحابه، لأن بعض الصحابه عمل بالخبر الذي لا يقطع بصحته، و لم ينقل عن أحد منهم إنكار على فاعله، و ذلك يقتضى حصول الإجماع. و إنما قلنا: إن بعض الصحابه عمل به. لوجهين: الأول: و هو أنه روى بالتواتر: أن يوم السقيفه لمّا احتج أبو بكر رضى الله عنه على الأنصار بقوله عليه الصّلاه و السلام: الأئمة من قريش، مع أنه مخصّص لعموم قوله تعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» قبلوه و لم ينكر عليه أحد....

الثانى: الاستدلال بأمور لا ندعى التواتر فى كلّ واحد منها، بل فى مجموعها و تقريره: أن نبين أن الصحابه عملوا على وفق خبر الواحد، ثم نبين أنهم إنما عملوا به لا بغير. أما المقام الأول فبيانه من وجوه:

الأول: رجوع الصحابه إلى خبر الصديق فى قوله عليه الصّلاه و السلام: الأنبياء يدفنون حيث يموتون. و فى قوله: الأئمة من قريش. و فى قوله: نحن معاشر الأنبياء لا نورث... (١).

و قال الغزالي: «و كلام من ينكر خبر الواحد و لا يجعله حجه، فى غايه الضعف، و لذلك ترك توريث فاطمه- رضى الله عنها- بقول أبى بكر: نحن معاشر الأنبياء لا نورث الحديث. فنحن نعلم أن تقدير كذب أبى بكر و كذب كلّ عدل، أبعد فى النفس من تقدير كون آيه الموارث مسوقه لتقدير الموارث، لا للقصد إلى بيان حكم النبى عليه الصّلاه و السلام...» (٢).

و قال الآمدى فى مبحث حجيه خبر الواحد: «و يدلّ على ذلك ما نقل عن

ص: ٨٤

---

١- (١) المحصول فى علم الأصول ٣٦٧/٤-٣٦٩.

٢- (٢) المستصفى فى علم الأصول ٢٤٩/٢.

الصحابه من الوقائع المختلفه الخارجه عن العدّ و الحصر، المتفقه على العمل بخبر الواحد و وجوب العمل به، فمن ذلك ما روى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه عمل بخبر المغيره.... و من ذلك عمل جميع الصحابه بما رواه أبو بكر الصديق من قوله: الأئمه من قريش، و من قوله: الأنبياء يدفنون حيث يموتون. و من قوله: نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه...» (١).

و قال فى مبحث تخصيص الكتاب بخبر الواحد: «و خصّوا قوله تعالى:

«يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ» الآية، بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله: لا يرث القاتل... و بما رواه أبو بكر من قوله: نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه...» (٢).

و قال علاء الدين البخارى: «و كذلك أصحابه عملوا بالآحاد، و حاجّوا بها فى وقائع خارجه عن العدّ و الحصر، من غير نكير منكر و لا مدافعه دافع....

و منها: رجوعهم إلى خبر أبى بكر رضى الله عنه فى قوله عليه السّلام: الأنبياء يدفنون حيث يموتون، و قوله عليه السلام: نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه..» (٣).

و قال عبد العلى الأنصارى: «و لنا ثانياً: إجماع الصحابه على وجوب العمل بخبر العدل... فمن ذلك أنه عمل الكلّ من الصحابه بخبر خليفه رسول الله أبى بكر الصديق:

الأئمه من قريش، و نحن معاشر الأنبياء لا نورث...» (٤).

و قال نظام الدين الأنصارى فى مبحث وجوب قبول خبر الواحد، من (شرح المنار): «و لهم أيضاً: الإجماع، و تفصيله على ما فى التحرير أنه تواتر عن الصحابه

ص: ٨٥

---

١- ١) الإحكام فى أصول الأحكام ٢/٦٤-٦٦.

٢- ٢) الإحكام فى أصول الأحكام ٢/٣٢٢-٣٢٣.

٣- ٣) كشف الأسرار فى شرح أصول البزدوى ٢/٦٨٨.

٤- ٤) فواتح الرحموت-شرح مسلم الثبوت-هامش المستصفى ٢/١٣٢.

رضوان الله تعالى عليهم فى وقائع خرجت عن الإحصاء يفيد مجموعها إجماعهم على وجوب القبول...فلنعد جملة:منها:عمل أمير المؤمنين أبى بكر الصديق بخبر المغيرة....

و أيضاً:إن الإجماع قد ثبت على قبول خبر أبى بكر:الأئمة من قريش.و:نحن معاشر الأنبياء لا نورث....

و هاهنا دغدغه:فإن ذلك يستلزم أن ينسخ الكتاب بخبر الواحد،فإنه قبل انعقاد الإجماع كان خبراً واحداً محضاً،و فى الكتاب توريث البنت مطلق.نعم،إن أبى بكر إذ سمع من رسول الله صلى الله عليه و آله فلا شبهه عنده فإنه أتم من التواتر،فصح له ذلك مخصّصاً أو نسخاً،بخلاف مغیره فإنه إنما خص أو نسخ بخبر الواحد.و بعد الإجماع فإنما الإنساخ و التقييد بخبر الواحد عند المحققين.و الجواب:إن عمل أمير المؤمنين أبى بكر بمنزله قوله و قول غيره من الصحابة:إن هذا منسوخ،و هو حجه فى النسخ،مع أن طاعه أولى الأمر واجبه».

أقول: و المتكلمون أيضاً يعترفون فى كتبهم الكلامية بانفراد أبى بكر فى روايه هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه و آله،و نحن نكتفى بذكر كلام بعضهم:

قال القاضى الإيجى و شارحه الشريف الجرجانى ما نصّه:

«شرائط الإمامه ما تقدّم،و كان أبو بكر مستجمعاً لها،يدلّ عليه كتب السير و التواريخ،و لا نسلّم كونه ظالماً.قولهم:كان كافراً قبل البعثة،تقدّم الكلام فيه،حيث قلنا:الظالم من ارتكب معصيه تسقط العدالة بلا توبه و إصلاح،فمن آمن عند البعثة و أصلح حاله لا يكون ظالماً.قولهم:خالف الآيه فى منع الإرث.قلنا:لمعارضتها بقوله عليه السلام:نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه.فإن قيل:لا- بدّ لكم من بيان حجه ذلك الحديث الذى هو من قبيل الآحاد و من بيان ترجيحه على الآيه.قلنا:حجه خبر الواحد و الترجيح مما لا حجه لنا إليه هاهنا،لأنه رضى الله عنه كان حاكماً بما

سمعه من رسول الله، فلا اشتباه عنده في سنده» (١).

وقال سعد الدين التفتازاني: «فمما يقدح في إمامه أبي بكر-رضي الله عنه- أنه خالف كتاب الله تعالى في منع إرث النبي، بخبر رواه وهو: نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه، وتخصيص الكتاب إنما يجوز بالخبر المتواتر دون الآحاد.

والجواب: إن خبر الواحد- وإن كان ظني المتن- قد يكون قطعي الدلالة، فيخصيص به عام الكتاب، لكونه ظني الدلالة وإن كان قطعي المتن، جمعاً بين الدليلين، وتمام تحقيق ذلك في أصول الفقه. على أن الخبر المسموع من فم رسول الله إن لم يكن فوق المتواتر فلا خفاء في كونه بمنزلة، فيجوز للسامع المجتهد أن يخصص به عام الكتاب» (٢).

أقول: هذا كله بغض النظر عما جرى على لسان بعض كبار أئمتهم في الحديث و الرجال، من أن الخبر من أصله موضوع، فاستمع إلى ما قاله الذهبي بترجمه الحافظ ابن خراش:

«ابن خراش الحافظ البارع الناقد أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي ثم البغدادي، سمع... حدث عنه: أبو سهل القطان و أبو العباس بن عقده و بكر بن محمد الصيرفي و غيرهم.

قال بكر بن محمد: سمعته يقول: شربت بولي في هذا الشأن خمس مرات. وقال أبو نعيم: ما رأيت أحداً أحفظ من ابن خراش. قال ابن عدي الجرجاني: ذكر بشيء من التشيع و أرجو أنه لا يتعمد الكذب، سمعت ابن عقده يقول: كان ابن خراش عندنا إذا كتب شيئاً من باب التشيع يقول: هذا لا ينفق إلا عندى و عندك. و سمعت عبدان يقول:

ص: ٨٧

---

١- ١) شرح المواقف ٣٥٥/٨.

٢- ٢) شرح المقاصد ٢٩٢/٢.

حمل ابن خراش إلى بندار كان عندنا جزئين صنفهما في مثالب الشيخين، فأجازه بألفي درهم بنى له بها حجره، فمات إذ فرغ منها.

و قال أبو زرعه محمد بن يوسف: خرج ابن خراش مثالب الشيخين، و كان رافضياً.

و قال ابن عدى: سمعت عبدان يقول: قلت لابن خراش: حديث ما تركنا صدقه؟ قال: باطل، أتتهم مالک بن أوس بالكذب.

ثم قال عبدان: و قد روى مراسيل وصلها و مواقف رفعها.

قلت: جهله الرافضه لم يدروا الحديث و لا السيره و لا كيف ثم! فأما أنت-أيها الحافظ البارع الذى شربت بولك إن صدقت فى الترحال-فما عذرک عند الله مع خبرتك بالأمور؟ فأنت زنديق معاند للحق، فلا رضى الله عنك. مات ابن خراش إلى غير رحمه الله سنة ٢٨٣هـ (١).

و قال بترجمته أيضاً بعد أن أورد ما تقدّم: «قلت: هذا معثر مخذول، كان علمه وبلاً و سعيه ضلالاً، نعوذ بالله من الشقاء» (٢).

و قال أيضاً: «قلت: هذا و الله الشيخ المعثر الذى ضلّ سعيه، فإنه كان حافظ زمانه، و له الرحله الواسعه و الاطلاع الكثير و الإحاطه، و بعد هذا فما انتفع بعلمه، فلا عتب على حمير الرافضه و حواثر جزين و مشغرا» (٣).

تنبيه

ترجم الحافظ الخطيب ابن خراش، فذكر مشايخه و الرواه عنه، و قال فى وصفه:

«و كان أحد الرّحّالين فى الحديث إلى الأمصار بالعراق و الشام و مصر و خراسان،

ص: ٨٨

---

١- ١) تذكره الحفاظ ٢/٦٨٤-٦٨٥.

٢- ٢) سير أعلام النبلاء ١٣/٥١٠.

٣- ٣) ميزان الاعتدال ٢/٦٠٠.

و ممن يوصف بالحفظ و المعرفة».

فلم ينقل كلامه في حديث: نحن معاشر الأنبياء، وإنما أورد ما رواه الذهبي عن ابن عدي عن عبدان، ولكنه حرّف الكلام، فقال: «أنبأنا أبو سعد الماليني أخبر أن عبد الله بن عدي قال: سمعت عبدان يقول: أجاز بNDAR ابن خراش بألفي درهم، فبنى بذلك حجره ببغداد ليحدث بها، فما متّع بها و مات حين فرغ منها» (١).

و ابن الجوزي لم يورد لا هذا و لا ذاك، وإنما قال في ترجمته: «و كان أحد الرّحّالين في الحديث إلى الأمصار، و ممن يوصف بالحفظ و المعرفة، إلا أنه ينبز بالرفض» (٢).

و ترجم له السيوطي أيضاً، فأورد كلامه في الحديث لكن محرّفاً، قال: «قال عبدان: قلت له: حديث ما تركنا صدقه؟ قال: باطل. قال: و قد روى مراسيل...» (٣).

فأسقط من الكلام: «اتّهم مالك بن أوس بالكذب».

أقول: و يشهد بكذب روايه أبي بكر عدم قبول الزهراء عليها السلام، و تكذيب على عليه السلام و العباس كما ستعرف، و كذا عدم علم زوجات النبي صلى الله عليه و آله به، حيث أرسلن عثمان إلى أبي بكر يسألن ميراثهنّ من النبي صلى الله عليه و آله، و أخرجه أرباب الصحاح (٤).

بل منه يستفاد عدم علم عثمان أيضاً، و إلا لردّهنّ و لم يبلغنّ طلبهنّ إلى أبي بكر، و كذا من سكوته في حديث آخر سنذكره.

بل إن أبا بكر قد كذب نفسه بكتابه بفدك... كما عرفت.

ص: ٨٩

---

١- (١) تاريخ بغداد ٢٧٩/١٠.

٢- (٢) المنتظم ٣٦٢/١٢.

٣- (٣) طبقات الحفاظ: ٣٠١.

٤- (٤) صحيح مسلم، كتاب الجهاد ١٥٣/٥.

و ما أجود قول الفخر الرازي: «إن المحتاج إلى معرفه هذه المسأله ما كان إلّا فاطمه و علي و العباس، و هؤلاء كانوا من أكابر الزهاد و العلماء و أهل الدّين، و أمّا أبو بكر فإنه ما كان محتاجاً إلى معرفه هذه المسأله ألبته، لأنه ما كان ممن يخطر بباله أنه يرث من الرسول، فكيف يليق بالرسول أن يبلغ هذه المسأله إلى من لا حاجه له إليها، و لا يبلغها إلى من له إلى معرفتها أشدّ الحاجه» (١).

إنه كان هو الغريم لها، أي متهماً في روايته.

فهذا مما لا ريب فيه، فلولا اتهام فاطمه عليها السلام إياه لما أصرت على طلبها، و لما هجرته بعد أن ردّها....

و أيضاً، كان أبو بكر متهماً عند أمير المؤمنين عليه السلام و أم أيمن، حيث شهدا بكون الحق مع فاطمه عليها السلام.

و كذا عنده و عند العباس باعتراف عمر بن الخطاب، كما في حديث أخرجه مسلم عن مالك بن أوس قال قال عمر لهما: «لما توفي رسول الله صلى الله عليه و آله قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله، فجتتما أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك و يطلب هذا ميراث امرأته من أبيها. فقال أبو بكر: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: لا - نورث ما تركناه صدقه، فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً، و الله يعلم أنه لصادق بارّ راشد تابع للحق. ثم توفي أبو بكر فقلت: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه و آله و ولي أبي بكر، فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً» (٢).

و في آخر أخرجه أحمد و البزار و قال: حسن الإسناد، عن ابن عباس قال: «لما قبض رسول الله و استخلف أبو بكر، خاصم العباس علياً في أشياء تركها رسول الله

ص: ٩٠

١- (١) التفسير الكبير ٢١٠/٩.

٢- (٢) صحيح مسلم ١٥٢/٥.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: شَيْءٌ تَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ فَلَمْ يَحْرِّكْهُ فَلَا- أَحْرَّكْهُ، فَلَمَّا اسْتَخْلَفَ عُمَرُ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: شَيْءٌ لَمْ يَحْرِّكْهُ أَبُو بَكْرٍ فَلَا- أَحْرَّكْهُ، فَلَمَّا اسْتَخْلَفَ عُثْمَانُ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ، فَسَكَتَ عُثْمَانُ وَنَكَسَ رَأْسَهُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَخَشِيتُ أَنْ يَأْخُذَهُ أَبِي، فَضْرِبَتْ بِيَدِي بَيْنَ كَتْفَيْ الْعَبَّاسِ، فَقُلْتُ: يَا أَبْتَ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا سَلَّمْتَهُ» (١).

تنبيه

حَرَّفَ الْبُخَارِيُّ الْحَدِيثَ الْمَشْتَمِلَ عَلَى: «فَرَأَيْتُمَاهُ كَاذِبًا آثِمًا غَادِرًا خَائِنًا...» فَتَصَرَّفَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ:

فَأَخْرَجَهُ فِي بَابِ فَرْضِ الْخُمْسِ: «قَالَ عُمَرُ: ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ فِيهَا لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ، فَكُنْتُ أَنَا وَلِيُّ أَبِي بَكْرٍ، فَقَبَضْتُهَا سَنَتَيْنِ مِنْ أَمَارَتِي، أَعْمَلُ فِيهَا بِمَا عَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَبِمَا عَمَلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي فِيهَا لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ» (٢).

وَأَخْرَجَهُ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي، بَابِ حَدِيثِ بَنِي النَّضِيرِ: «ثُمَّ تَوَفَّى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَأَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَقَبَضَهُ أَبُو بَكْرٍ فَعَمِلَ بِهِ بِمَا عَمَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ-فَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ وَقَالَ- تَذَكَّرَانِ أَنْ أَبَا بَكْرٍ فِيهِ كَمَا تَقُولَانِ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ فِيهِ لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ وَابْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَبَضْتُهُ سَنَتَيْنِ مِنْ أَمَارَتِي أَعْمَلُ فِيهِ بِمَا عَمَلَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ وَابْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي فِيهِ لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ» (٣).

ص: ٩١

١- ١) كنز العمال ٥٨٦/٥-٥٨٧.

٢- ٢) صحيح البخاري ٤٤/٤.

٣- ٣) صحيح البخاري ٢٤/٥.

و أخرجه في كتاب النفقات، باب حبس نفقه الرجل قوت سنته: «ثم توفى الله نبيّه صلى الله عليه وآله، فقال أبو بكر: أنا وليّ رسول الله صلى الله عليه وآله، فقبضها أبو بكر يعمل فيها بما عمل به فيها رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنتما حينئذ- وأقبل على علي و العباس- تزعمان أن أبا بكر كذا و كذا، والله يعلم أنه فيها صادق بارّ راشد تابع للحق. ثم توفى الله أبا بكر فقلت: أنا وليّ رسول الله صلى الله عليه وآله و أبي بكر، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وآله و أبو بكر» (١).

و أخرجه في كتاب الفرائض، باب قول النبي صلى الله عليه وآله- لا- نورث ما تركناه صدقه: «فتوفى الله نبيه صلى الله عليه وآله، فقال أبو بكر: أنا وليّ رسول الله صلى الله عليه وآله، فقبضها فعمل بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم توفى الله أبا بكر فقلت: أنا وليّ رسول الله صلى الله عليه وآله، فقبضتها سنتين أعمل فيها ما عمل رسول الله صلى الله عليه وآله و أبو بكر» (٢).

و أخرجه في كتاب الاعتصام، باب ما يكره من التعمق و التنازع: «ثم توفى الله نبيّه صلى الله عليه وآله، فقال أبو بكر: أنا وليّ رسول الله صلى الله عليه وآله، فقبضها أبو بكر فعمل فيها بما عمل فيها رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنتما حينئذ- وأقبل على علي و عباس- فقال: تزعمان أن أبا بكر فيها كذا، والله يعلم أنه فيها صادق بار راشد تابع للحق. ثم توفى الله أبا بكر فقلت: أنا وليّ رسول الله صلى الله عليه وآله و أبي بكر، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وآله و أبو بكر» (٣).

هذا، و قد باح شراح البخارى بما حاول أن يكتمه، و هذا من آيات علو الحق، كالحافظ ابن حجر العسقلاني، فإنه ذكر تفسير ما أبهمه البخارى استناداً إلى ما وقع في

ص: ٩٢

١- ١) صحيح البخارى ١٩١/٦.

٢- ٢) صحيح البخارى ٤/٨.

٣- ٣) صحيح البخارى ١٤٧/٨.

ادعاء فاطمه أن النبي وهبها فدكاً، و أن علياً شهد لها فردّ شهادته.

فهذا ما روته الرواه، قال الشهرستاني: «الخلايف السادس فى أمر فدك و التوارث عن النبى عليه السلام، و دعوى فاطمه عليها السلام وراثه تاره و تمليكاً أخرى...» (٢).

فالزهراء عليها السلام ادّعت أن النبى صلى الله عليه و آله وهبها فدكاً.. أمّا دعواها فصادقه، و ذلك أن النبى صلى الله عليه و آله لمّا أنزل الله عز و جل عليه: «وَ آتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ» (٣) أنحل فاطمه فدكاً، و قد روى هذا الخبر كبار الحفاظ و الأئمه المحدثين من أهل السنه (٤)، و منهم:

أبو بكر البزار المتوفى سنه ٢٩١.

و أبو يعلى الموصلى المتوفى سنه ٣٠٧.

و ابن أبى حاتم الرازى المتوفى سنه ٣٢٧.

و ابن مردويه الأصبهاني المتوفى سنه ٤١٠.

و الحاكم النيسابورى المتوفى سنه ٤٠٥.

و أبو القاسم الطبرانى المتوفى سنه ٣٦٠.

و ابن النجار البغدادى المتوفى سنه ٦٤٣.

و نور الدين الهيثمى المتوفى سنه ٨٠٧.

و شمس الدين الذهبى المتوفى سنه ٧٤٨.

و جلال الدين السيوطى المتوفى سنه ٩١١.

ص: ٩٣

١- (١) فتح البارى فى شرح البخارى، باب فرض الخمس، و انظر ٢٣٨/١٣.

٢- (٢) الممل و النحل ٢٥/١.

٣- (٣) سوره الروم: ٣٨.

٤- (٤) راجع: الدر المنثور ١٧٧/٤ و مجمع الزوائد: ٤٩/٧ و ميزان الاعتدال ١٣٥/٣ و كتر العمال ٧٦٧/٣.

و على المتقى الهندى المتوفى سنة ٩٧٥.

فكانت فدك في يدها على حياه النبي صلى الله عليه وآله، حتى انتزعها أبو بكر منها بعده.

حضورها عند أبي بكر و مطالبتها ثم شهاده أمير المؤمنين و أم أيمن.

فقد روى القصه غير واحد من أعلام أهل السنه: كالرازي في تفسير آيه الفء (١) و ابن حجر المكي (٢)، و الحلبي في سيرته (٣)، و ياقوت الحموي (٤) و السهمودي (٥) و غيرهم....

و قد ذكر الكل أن علياً شهد لها بذلك، فرد أبو بكر شهادته كشهاده أم أيمن.

و بالجملة، فقد تجاوز الخبر حد الروايه و بلغ حد الدرايه، و أضحى من الضروريات.

الحديث في شأن أم أيمن..

فمن رواه ابن سعد المتوفى سنة ٢٣٠. قال: «أخبرنا عبيد الله بن موسى، أخبرنا فضيل بن مرزوق عن سفيان بن عقيبه قال: كانت أم أيمن تلطف النبي صلى الله عليه وآله و تقوم عليه. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: من سره أن يتزوج امرأه من أهل الجنه فليتزوج أم أيمن. فتزوجها زيد بن حارثه، فولدت له أسامه بن زيد» (٦).

و رواه الحافظ ابن حجر بترجمتها عنه (٧).

ص: ٩٤

---

١- (١) التفسير الكبير ٢٨٤/٢٩.

٢- (٢) الصواعق المحرقة: ٢١.

٣- (٣) السيره الحلبيه ٤٨٦/٣.

٤- (٤) معجم البلدان ٢٣٨/٤.

٥- (٥) وفاء الوفا ٩٩٥/٣.

٦- (٦) الطبقات الكبرى ٢٢٤/٨.

٧- (٧) الإصابه في معرفه الصحابه ٣٥٩/٨.

حديث: «على مع الحق...»

فهو من الأحاديث القطعيّة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وقد رواه أكثر من عشرين صحابيّ، منهم:

أمير المؤمنين، أبو بكر، أبو ذر، عمّار، عبد الله بن عباس، أبو سعيد الخدري، سلمان، أبو أيوب الأنصاري، جابر بن عبد الله، سعد بن أبي وقاص، عائشه، أم سلمه....

و رواه أكثر من مائه حافظ و محدّث و عالم... من أهل السنّه.

فمن رواه قبل ابن تيميه:

الترمذى، فى حديث بسنده عن على عن النبى صلى الله عليه وآله، وقد جاء فيه:

«رحم الله عليّاً، اللهم أدر الحق معه حيث دار» (١).

و الحاكم النيسابورى، رواه بسنده كذلك. وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه» (٢).

و أخرج بسنده عن عمره بنت عبد الرحمن قالت: «لما سار على إلى البصره، دخل على أم سلمه زوج النبى صلى الله عليه وآله و آله يودّعها فقالت: سر فى حفظ الله و فى كنفه، فو الله إنك لعلى الحق و الحق معك، و لو لا أنى أكره أن أعصى الله و رسوله - فإنه أمرنا صلى الله عليه وآله أن نقرّ فى بيوتنا لسرت معك، و لكن و الله لأرسلنّ معك من هو أفضل عندى و أعزّ على من نفسى، ابنى عمر».

قال الحاكم بعد أحاديث هذا ثالثها: «هذه الأحاديث الثلاثه كلّها صحيحه على شرط الشيخين و لم يخرجها».

و وافقه الذهبي (٣).

ص: ٩٥

---

١- ١) سنن الترمذى ٢٩٧/٥.

٢- ٢) المستدرک على الصحيحين ١٢٤/٣-١٢٥.

٣- ٣) المستدرک على الصحيحين ١١٩/٣.

و أبو يعلى، عن أبي سعيد الخدرى قال: «كنا عند بيت النبى صلى الله عليه و آله فى نفر من المهاجرين و الأنصار فقال: ألا أخبركم بخياركم؟ قالوا: بلى. قال: الموفون المطيبون، إن الله يحب الحفى التقى. قال: و مرّ على بن أبى طالب فقال: الحق مع ذا، و الحق مع ذا» (١).

و البزار، عن سعد بن أبى وقاص فى كلام له مع معاوية: «سمعت رسول الله يقول:

على مع الحق و الحق مع على حيث كان. قال: من سمع ذلك؟ قال: قاله فى بيت أم سلمه.

قال: فأرسل إلى أم سلمه فسألها فقالت: قد قاله رسول الله فى بيتى...» (٢).

و الطبرانى، عن أم سلمه: أنها كانت تقول: «كان على بن أبى الحق، من اتبعه اتبع الحق و من تركه ترك الحق، عهد معهود قبل يومه هذا» (٣).

و الخطيب البغدادى، روى بسنده «عن أبى ثابت مولى أبى ذر قال: دخلت على أم سلمه، فرأيتها تبكى و تذكر علياً و قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: على مع الحق و الحق مع على، و لن يفترقا حتى يردا على الحوض يوم القيامة» (٤).

و ابن عساكر «عن أبى ثابت مولى أبى ذر، قال: دخلت على أم سلمه..» (٥).

و الزمخشري، روى حديث أبى ثابت المذكور بزياده مهمه. و ذلك أنه استأذن على أم سلمه «فقال: مرحباً بك يا أبا ثابت. ثم قالت: يا أبا ثابت، أين طار قلبك حين طارت القلوب مطيرها؟ قال: تبع علياً. قالت: و فقت، و الذى نفسى بيده لقد سمعت

ص: ٩٤

---

١- ١) مجمع الزوائد ٢٣٤/٧-٢٣٥.

٢- ٢) مجمع الزوائد ٢٣٥/٧-٢٣٦.

٣- ٣) مجمع الزوائد ١٣٤/٩-١٣٥.

٤- ٤) تاريخ بغداد ٣٢٢/١٤.

٥- ٥) تاريخ دمشق ٤٤٩/٤٢.

رسول الله صَلَّى الله عليه وآله يقول: على مع الحق والقرآن والحق والقرآن مع على ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض» (١).

أقول: ومن الحديث الأخير يعلم اتحاد الحديثين: «على مع الحق والحق مع على» و«على مع القرآن والقرآن مع على»، مع أن كلاً منهما عبارته أخرى عن الآخر، وقد أخرجه كثير من الأئمة باللفظ الثاني، ومنهم: الحاكم النيسابوري والذهبي مصححين إياه (٢).

أنها غضبت وحلفت أن لا تكلمه

ولم تزل مهاجرة له إلى أن توفيت... فهو من الأخبار الثابتة كذلك، ويكفي أن نورد ما أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة قالت:

«إن فاطمة عليها السلام بنت النبي صَلَّى الله عليه وآله أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صَلَّى الله عليه وآله، مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر. فقال أبو بكر: إن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله قال: لا نورث ما تركنا صدقه، إنما يأكل آل محمد من هذا المال، وإنى والله لا أغير شيئاً من صدقه رسول الله عن حالها التي كان عليها في عهد رسول الله، ولأعملن فيها بما عمل بها رسول الله.

فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً. فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت. وعاشت بعد النبي ستة أشهر. فلما توفيت دفنها زوجها على ليلاً، ولم يؤذن بها أباً بكر، وصلى عليها. وكان لعلى من الناس وجه حياه فاطمة» (٣).

ص: ٩٧

١- ١) ربيع الأبرار ٨٢٨/١.

٢- ٢) المستدرک علی الصحيحین ١٢٤/٣.

٣- ٣) صحيح البخاري ٨٢/٥، صحيح مسلم ١٥٣/٥.

حديث: يا فاطمه، إن الله يغضب لغضبك..

فمن رواه: الإمام على بن موسى الرضا عليه السلام كما في مسنده (١).

و الحافظ أبو موسى ابن المثنى البصرى المتوفى سنة ٢٥٢ في معجمه (٢).

و الحافظ أبو بكر ابن أبي عاصم المتوفى سنة ٢٨٧ (٣).

و الحافظ أبو يعلى الموصلى المتوفى سنة ٣٠٧ في مسنده (٤).

و الحافظ أبو القاسم الطبرانى المتوفى سنة ٣٦٠ في معجمه (٥).

و الحافظ الحاكم النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥ (٦).

و الحافظ أبو سعد الخركوشى المتوفى سنة ٤٠٦ في شرف النبوه (٧).

و الحافظ أبو نعيم الإصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ في فضائل الصحابه (٨).

و الحافظ أبو الحسن ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠ (٩).

و الحافظ محب الدين ابن النجار البغدادى المتوفى سنة ٦٤٣ (١٠).

و الحافظ أبو المظفر سبط ابن الجوزى المتوفى سنة ٦٥٤ (١١).

ص: ٩٨

١- (١) ذخائر العقبى في مناقب ذوى القربى: ٣٩.

٢- (٢) ذخائر العقبى في مناقب ذوى القربى: ٣٩.

٣- (٣) الإصابه في معرفه الصحابه ٢٦٦/٨، شرح المواهب اللدنيه ٢٠٢/٣.

٤- (٤) كنز العمال ١١١/١٢.

٥- (٥) المعجم الكبير ١٠٨/١.

٦- (٦) المستدرک على الصحيحين ١٥٤/٣.

٧- (٧) ذخائر العقبى في مناقب ذوى القربى: ٣٩.

٨- (٨) كنز العمال ١١١/١٢.

٩- (٩) أسد الغابه في معرفه الصحابه ٥٢٢/٥.

١٠- (١٠) كنز العمال ٦٧٤/١٣.



و الحافظ محب الدين الطبرى المتوفى سنه ٦٩٤ (١).

و الحافظ أبو الحجاج المزى المتوفى سنه ٧٤٢ (٢).

و الحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنه ٨٥٢ (٣).

و الحافظ ابن حجر المكى المتوفى سنه ٩٥٤ (٤).

و الحافظ أبو عبد الله الزرقانى المالكى المتوفى سنه ١١٢٢ (٥).

و الحافظ على المتقى الهندى المتوفى سنه (٦).

حديث: فاطمه بضعه منى....

فقد اتفق عليه أرباب الصحاح و المسانيد المعتبره، فقد أخرجه:

البخارى فى صحيحه (٧).

و مسلم فى صحيحه (٨).

و الترمذى فى صحيحه (٩).

و النسائى فى خصائصه (١٠).

و أبو داود فى سننه (١١).

ص: ٩٩

---

١- (١) ذخائر العقبى فى مناقب ذوى القربى: ٣٩.

٢- (٢) تهذيب الكمال ٢٥٠/٣٥.

٣- (٣) الإصابه فى معرفه الصحابه ٢٦٦/٨، تهذيب التهذيب ٣٩٢/١٢.

٤- (٤) الصواعق المحرقة: ١٠٥.

٥- (٥) شرح المواهب اللدنيه ٢٠٢/٣.

٦- (٦) كنز العمال ١١١/١٢ و ٦٧٤/١٣.

٧- (٧) صحيح البخارى ٢١٠/٤.

٨- (٨) صحيح مسلم ١٤١/٧.

٩- (٩) صحيح الترمذى ٣٥٩/٥، ٣٦٠.

١٠-١٠) الخصائص: ١٢٠.

١١-١١) سنن أبي داود ٤٦٠/١.

و أحمد فى مسنده (١).

و الحاكم فى مستدرکه (٢).

و البيهقى فى سننه (٣).

و أبو نعيم فى حليته (٤).

و هذا القدر يكفى....

حكم أبى بكر و عمر فى بغله النبى و سيفه و عمامته

فقد أخرج أحمد فى مسنده ما هو صريح فى أن النبى صلى الله عليه و آله ترك أشياء عند على أمير المؤمنين عليه السلام.

قال أحمد: «حدّثنى يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانه، عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء، عن عمير مولى العباس، عن ابن عباس قال: لما قبض رسول الله صلى الله عليه و آله و استخلف أبو بكر، خاصم العباس علياً فى أشياء تركها صلى الله عليه و آله، فقال أبو بكر رضى الله عنه: شىء تركه رسول الله صلى الله عليه و آله فلم يحركه فلا - أحركه، فلمّا استخلف عمر اختصما إليه، فقال: شىء لم يحركه أبو بكر فليست أحركه. قال: فلمّا استخلف عثمان رضى الله عنه اختصما إليه قال: فأسكت عثمان و نكس رأسه. قال ابن عباس: فخشيت أن يأخذه، فضربت بيدى بين كتفى العباس فقلت: يا أبت أقسمت عليك إلا سلّمته لعلى. قال: فسلمه له» (٥).

ففى هذا الحديث لم يصرّح بالأشياء التى تركها النبى عند أمير المؤمنين، إلا أنه قد

ص: ١٠٠

---

١- (١) مسند أحمد بن حنبل ٣٢٨، ٤/٣٢٦.

٢- (٢) المستدرک على الصحيحين ١٥٩/٣.

٣- (٣) سنن البيهقى ٣٠٨، ٧/٣٠٧.

٤- (٤) حليه الأولياء ٢/٤٠ و ١٧٤.

٥- (٥) مسند أحمد ١٣/١، و تقدم سابقاً أيضاً.

صَرَّحَ فِي الروايات الأخرى و كلمات العلماء ببعض تلك المتروكات، فالقاضي عبد الجبار المعتزلي أرسل تركه صَلَّى الله عليه و آله (السيف و البغلة و العمامه و غير ذلك) إرسال المسلّم، و ذكر لذلك جواباً عن أبي علي الجبائي و أجاب السيد المرتضى عن الجواب (١).

و أورد ذلك ابن أبي الحديد في شرح النهج (٢).

و قال القاضي الفقيه أبو يعلى ابن الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨هـ - هو الذي اعتمد عليه ابن تيميه في مواضع في مبحث صدقات رسول الله صَلَّى الله عليه و آله:

«فأما صدقات رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فمحصوره، لأنه قبض عنها فتعّنت، و هي ثمانيه» فذكرها، ثم قال: «فأما ما سوى هذه الصدقات الثمانيه من أمواله...» فذكر أشياء إلى أن قال: «و أما دور أزواج رسول الله صَلَّى الله عليه و آله بالمدينه، فكان قد أعطى كلّ واحد منهنّ الدار التي تسكنها و وصّى بذلك لهنّ، فإن كان ذلك منه عطيه تمليك فهي خارجة من صدقاته، و إن كان عطيه سكنى و إرفاق فهي من جملة صدقاته، و قد دخلت اليوم في مسجده و لا أحسب منها ما هو خارج عنه» قال: «و أما رحل رسول الله صَلَّى الله عليه و آله، فقد روى هشام الكلبي عن عوانه بن الحكم: أن أبا بكر دفع إلى عليّ آله رسول الله و رايته و حذاءه، و قال: ما سوى ذلك صدقه. و روى الأسود عن عائشه رضي الله عنها قالت: توفي رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و درعه مرهونه عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير، فإن كانت درعه المعروفة بالبراء، فقد حكى أنها كانت على الحسين بن علي يوم قتل.. و أما البرده... و أما القضيبي... و أما الخاتم... فهذا شرح ما قبض عنه رسول الله من صدقته و تركته. و الله أعلم» (٣).

و في شرح النهج عن كتاب السقيفه لأبي بكر الجوهري أنه قال أبو بكر: «قد

ص: ١٠١

١- (١) المغني في الإمامه ٢٠ ق ٣٣١/١، الشافي في الإمامه ٨٢/٤.

٢- (٢) شرح نهج البلاغه ٢٦١/١٦.

٣- (٣) الأحكام السلطانيه: ١٩٩-٢٠٣.

دفعت آله رسول الله صلى الله عليه وآله و دأبته و حذاءه إلى على عليه السلام...» (١).

و قد أذعن الفضل ابن روزبهان بالخبر فلم ينكره، إلا- أنه حاول الإجابة عن الإشكال، فكان أقرب إلى الإنصاف من ابن تيميه المنكر لأصل الخبر.

و فى تاريخ ابن كثير: «باب آثار النبى صلى الله عليه وآله التى كان يختص بها فى حياته، من ثياب و سلاح و مراكب» فذكر «الخاتم» و «السيف» و «النعل» و «القدح» و «المكحلة» و «البرده» و «الأفراس» و «المراكب».

إلا أنه أجمل الكلام جدًّا، و لم يشأ أن يصرح بما كان من أمرها من بعد وفاه النبى، مع أنه روى عن البيهقى: أن فى الروايات أنه صلى الله عليه وآله مات عن بغلته البيضاء، و عن سلاحه، و عن أرض، و عن ثيابه و بغلته و خاتمه. نعم، ذكر: أن بغلته و هى الشهباء، قد عمرت بعده حتى كانت عند على بن أبى طالب فى أيام خلافته.. (٢).

أنها أوصت أن تدفن ليلاً و لا يصلى عليها أحد منهم

فهذا أيضاً من ضروريات تاريخ الإسلام، و من رواته:

البخارى فى باب فرض الخمس.

و مسلم فى كتاب الجهاد و السير.

ابن سعد (٣).

الطحاوى (٤).

الطبرى (٥).

ص: ١٠٢

---

١- ١) شرح نهج البلاغه ٢١٤/١٦.

٢- ٢) البدايه و النهايه ١١-٣/٦.

٣- ٣) الطبقات الكبرى ٣٠-٢٩/٨.

٤- ٤) تاريخ الطبرى ١٦٢/٣.

٥- ٥) تاريخ الطبرى ٤٤٨/٢.

الحاكم النيسابورى (١).

البیهقی (٢).

أبو نعيم الإصفهاني (٣).

ابن عبد البر القرطبي (٤).

محيى الدين النووى (٥).

أبو بكر الهيثمى (٦).

ابن الأثير الجزرى (٧).

ابن حجر العسقلانى (٨).

### خطبه على ابنه أبى جهل خبرٌ مفتعل

و إذ قد عرفت كذب الرجل فى تكذيباته، لم يبق عندك ريب فى بطلان مناقشاته و تشكيكاته، لكن من الضرورى إظهار حقيقه الأمر فيما افتروه على أمير المؤمنين عليه السلام من خطبه ابنه أبى جهل، هذه الفريه التى أصرّ عليها ابن تيميه فى هذا الموضع، و ردّ على أساسها على استدلال العلّامة بالحديث الوارد فى أن فاطمه بضعه من النبى صلّى الله عليه و آله....

ص: ١٠٣

١- (١) المستدرک على الصحيحين ١٦٢/٣.

٢- (٢) السنن الكبرى ٣٠٠/٦.

٣- (٣) حليه الأولياء ٤٣/٢.

٤- (٤) الإستيعاب ١٨٩٨/٤.

٥- (٥) تهذيب الأسماء و اللغات ٣٥٣/٢.

٦- (٦) مجمع الزوائد ٢١١/٩.

٧- (٧) أسد الغابه ٥٢٤/٥.

٨- (٨) الإصابه ٣٧٨/٤.

فنقول: لا بدّ من تحقيق هذا الخبر من جهات:

الجهة الأولى: سند الخبر:

إن أسانيد خبر هذه الخطبة في كتب القوم كلّها تنتهي إلى:

١-المسور بن مخرمه.

٢-عبد الله بن العباس.

٣-علي بن الحسين -و هو الإمام زين العابدين عليه السلام-.

٤-عبد الله بن الزبير.

٥-محمد بن علي -و هو ابن الحنفية-.

٦-عروه بن الزبير.

٧-سويد بن غفله.

٨-عامر الشعبي.

٩-ابن أبي مليكة.

١٠-رجل من أهل مكّة.

و كلّ هذه الأسانيد ساقطه على ضوء كتب الرجال و القواعد المسلّمة..

الحديث عن (عبد الله بن العباس)

رواه البزار و الطبراني، و عنهما الهيثمي و قال: «فيه: عبيد الله بن تمام، و هو ضعيف» (١).

قلت: و هذا الرجل ذكره الحافظ ابن حجر، و ذكر من مناكيره هذا الخبر، قال:

«ضعّفه الدارقطني و أبو حاتم و أبو زرعه و غيرهم، و قال أبو حاتم: ليس بالقوى، روى أحاديث منكّره. و قال الشّاجي: كذاب يحدّث بمناكير. و ذكره ابن الجارود و العقيلي في



الضعفاء، وأورد له عن خالد عن عكرمه عن ابن عباس: إن علياً خطب بنت أبي جهل، فبعث إليه النبي صلى الله عليه وآله: إن كنت متزوجاً فرد علينا ابنتنا» (١).

و الحديث عن (علي بن الحسين)

رواه ابن حجر العسقلاني، ثم قال: «و أصل الحديث في الصحيح من حديث المسور أنه حدث به علي بن الحسين» (٢). فالإمام عليه السلام يرويه -فيما يزعمون- عن المسور. و سيأتي الكلام عليه.

و الحديث عن (عبد الله بن الزبير)

رواه الترمذی و أحمد و الحاكم عن: أيوب السخيتاني عن ابن أبي مليكة عنه (٣).

قال الترمذی: يحتمل أن يكون ابن أبي مليكة سمعه من المسور و عبد الله ابن الزبير جميعاً. قال ابن حجر: «و رَجَّح الدارقطني و غيره طريق المسور، و هو أثبت بلا ريب، لأن المسور قد روى في هذا الحديث قطعه مطوّله قد تقدّمت في باب أصهار النبي. نعم، يحتمل أن يكون ابن الزبير سمع هذه القطعة فقط، أو سمعها من المسور فأرسلها» (٤).

قلت: إن كان عبد الله بن الزبير قد سمعها من المسور فأرسلها، فالكلام على حديث مسور سيأتي بالتفصيل. و إن كان هو الراوى بأن يكون قد سمع الخبر من رسول الله صلى الله عليه وآله و هو طفل، فإن عبد الله لا تسمع روايته مثل هذا الخبر؛ لأن عبد الله بن الزبير كان من أعداء أهل البيت، و هو السبب في انحراف والده الزبير عن علي عليه السلام، قال أمير المؤمنين: «ما زال الزبير يعدّ منا أهل البيت حتى نشأ عبد الله» (٥).

ص: ١٠٥

---

١- ١) لسان الميزان ٩٧/٤.

٢- ٢) المطالب العاليه بزوائد المسانيد الثمانية ٦٧/٤.

٣- ٣) سنن الترمذی ٣٦٠/٥، مسند أحمد ٥/٤، المستدرک ١٥٩/٣.

٤- ٤) فتح الباری-شرح صحيح البخاری ٦٨/٧.

٥- ٥) الإستیعاب فی معرفه الأصحاب ٩٠٦/٣.

و الحديث عن (عروه بن الزبير)

رواه أبو داود بإسناده عن الزهري عنه (١). و هو مرسل، لأن عروه ولد في خلافة عمر.

مضافاً: إلى أن عروه من أشهر المنحرفين عن أهل البيت عليهم السلام.. كما لا يخفى، و إلى ما سيأتي من الكلام حول الزهري الراوى عنه.

و الحديث عن (محمد بن علي)

رواه أحمد عن سفيان بن عيينه، عن عمرو بن دينار، عنه (٢)، و هو مرسل كذلك، حسب اصطلاح القوم، فإن محمداً لم يسنده.

و أيضاً: عمرو بن دينار لم يسمع من محمد. و قال ابن حجر: «قال البخاري: لم يسمع عمرو بن دينار عن ابن عباس حديثه عن عمر في البكاء على الميت. قلت:

و مقتضى ذلك أن يكون مدلساً» (٣).

و الحديث عن (سويد بن غفله)

رواه الحاكم عن أحمد بسنده عن الشعبي عنه، ثم صححه (٤). و هو مرسل كذلك، إذ لم يدرك سويد النبي صلى الله عليه و آله، كما لا يخفى على من راجع ترجمته.

و الحديث عن (عامر الشعبي)

رواه أحمد في الفضائل، و هو في كثر العمال عن عبد الرزاق (٥). و هو مرسل كذلك، إذ المشهور أن مولد الشعبي كان لست سنين خلت من خلافة عمر (٦).

ص: ١٠٦

---

١- ١) سنن أبي داود ٣٢٣/١-٣٢٤.

٢- ٢) كتاب الفضائل: ٢٤١ رقم ٣٧٧.

٣- ٣) تهذيب التهذيب ٢٧/٨.

٤- ٤) المستدرک علی الصحيحین ١٥٨/٣.

٥- ٥) كنز العمال ٦٧٧/١٣.

٦- ٦) تهذيب التهذيب ٥٩/٥.

هذا بغضّ النظر عن قوادحه، و عن الكلام في رجال السند، إذ الراوى عنه فيه:

زكريا بن أبي زائده، وقد نصّوا على أنه كان يدلّس عن الشعبي ما لم يسمع منه (١).

و الحديث عن (ابن أبي مليكة)

رواه المتقى (٢) و هو مرسل، كما هو واضح.

و الحديث عن (رجل من أهل مكة)

رواه أحمد بلفظ: «عن أبي حنظله أنه أخبره رجل من أهل مكة». و رواه الحاكم بلفظ: «عن أبي حنظله رجل من أهل مكة». و لا يخفى وهنه.

الكلام على حديث مسور:

و هو الخبر الذى اتفقوا على نقله، و الذى لم يخرج الشيخان سواه، و إذا ما راجعنا أسانيده عندهم وجدناها تنتهى إلى:

١- على بن الحسين، و هو الإمام زين العابدين عليه السلام.

٢- عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة.

و الراوى عن الإمام زين العابدين ليس إلّا: محمد بن شهاب الزهرى.

و الراوى عن ابن أبي مليكة: الليث بن سعد و أيوب بن أبي تميمه السخيتانى.

ثم إن البخارى و مسلماً و غيرهما يروونه عن: أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهرى. و عن: الوليد بن كثير، عن محمد بن عمر بن حلحلة، عن الزهرى.

و يرويه مسلم عن: النعمان، عن الزهرى.

و قبل أن نتكلّم فى (الزهرى) و (ابن أبي مليكة) و (المسور) نفسه، لا بدّ من إشارة عابره إلى حال بعض هؤلاء، فنقول:

(أبو اليمان) هو (الحكم بن نافع) و (شعيب) هو (شعيب بن حمزه) كاتب

ص: ١٠٧

(١ - ١) تهذيب التهذيب ٢٨٥/٣.

(٢ - ٢) كنز العمال ٦٧٨/١٣.

(الزهرى) وروايته، وقد تكلم العلماء فى روايه أبى اليمان عن شعيب، حتى قال بعضهم: لم يسمع منه ولا كلمه (١). و هما من أهل حمص، وقد كانوا حينذاك من أشد الناس على على و أكثرهم عداوه له (٢).

و كان (الوليد بن كثير) أباضياً (٣).

و (النعمان) و هو (النعمان بن راشد الجزرى): ضعفه القطان جداً، و قال أحمد:

مضطرب الحديث، و قال ابن معين: ضعيف، و قال البخارى و أبو حاتم: فى حديثه و هم كثير، و قال ابن أبى حاتم: أدخله البخارى فى الضعفاء، و قال أبو داود: ضعيف، و كذا قال النسائى و العيلى (٤).

ثم إن (ابن أبى مليكه) كان قاضى عبد الله بن الزبير، و مؤذنه (٥).

و إن (الزهرى) من أشهر المنحرفين عن أمير المؤمنين كذلك، فقد كان هو و عروه بن الزبير يجلسان فى المسجد النبوى و ينالان من الإمام عليه السلام (٦). و مما يشهد بذلك:

أولاً: روايته عن يزيد بن معاويه (٧).

و ثانياً: سعيه وراء إنكار خصائص أمير المؤمنين، قال ابن عبد البر: «و ذكر معمر فى جامعه عن الزهرى قال: ما علمنا أحداً أسلم قبل زيد بن حارثه. قال عبد الرزاق: و ما أعلم أحداً ذكره غير الزهرى» (٨).

ص: ١٠٨

١- (١) تهذيب التهذيب ٣٨٠/٢.

٢- (٢) معجم البلدان ٣٠٤/٢.

٣- (٣) تهذيب التهذيب ١٣١/١١.

٤- (٤) تهذيب التهذيب ٤٠٤/١٠.

٥- (٥) تهذيب التهذيب ٢٨٦/٥.

٦- (٦) شرح نهج البلاغه ١٠٢/٤.

٧- (٧) الكاشف عن رجال الكتب الستة ٣١١/٢.

٨- (٨) الاستيعاب ٥٤٦/٢.

و ثالثاً: وضعه الحديث عن لسان أهل البيت فى الوقيعه و الشغب بينهم، من ذلك ما وضعه على لسان ابنى محمد بن الحنفية، عن أمير المؤمنين أنه قال لابن عباس، و قد بلغه أنه يقول بالمتعه: «إنك رجل تائه، إن رسول الله نهى عنها يوم خيبر و عن أكل لحوم الحمر الإنسيه». هذا الحديث الذى حكم بطلانه كبار أئمه القوم، كالبیهقي، و ابن عبد البر، و السهيلي، و ابن القيم، و القسطلاني، و ابن حجر العسقلاني، و غيرهم.

و رابعاً: كونه من عمّال بنى أميه و مشيدى سلطانهم، فقد ذكر الذهبى عن بعض الأئمه أنهم وصفوه بأنه كان شرطياً لبنى أميه (١).

و ذكروا بترجمه الأعمش عن ابن معين أنه قال: «تريد من الأعمش أن يكون مثل الزهرى؟ الزهرى يرى العرض و الإجازة و يعمل لبنى أميه، و الأعمش فقير صبور مجانب للسلطان، ورع، عالم بالقرآن» (٢)....

بل جاء بترجمه الزهرى فى (رجال المشكاه) للشيخ عبد الحق المحدث الدهلوى: «إنه قد ابتلى بصحبه الأمراء بقله الديانه، و كان أقرانه من العلماء و الزهاد يأخذون عليه و ينكرون ذلك منه، و كان يقول: أنا شريك فى خيرهم دون شرهم، فيقولون: ألا ترى ما هم فيه و تسكت؟».

و قد خاطبه الإمام زين العابدين عليه السلام فى كتاب له إليه يعظه فيه و يذكره الله و الدار الآخرة، و يتبّه على الآثار السيئه المترتبه على كونه فى قصور السلاطين و قد جاء فيه: «إن أدنى ما كتمت و أخف ما احتملت أن آنست وحشه الظالم، و سهلت له طريق الغى... جعلوك قطباً أداروا بك رحى مظالمهم، و جسراً يعبرون عليك إلى بلاياهم، و سلماً إلى ضلالتهم، داعياً إلى غيهم، سالكاً سبيلهم... إحذر فقد ثبتت، و بادر فقد أجلت... أما ترى ما أنت فيه من الجهل و الغرّه.. فأعرض عن كل ما أنت فيه.. ما لك

ص: ١٠٩

١- ١) سير أعلام النبلاء ٢٢٦/٧، ميزان الاعتدال ١/٦٢٥.

٢- ٢) تهذيب التهذيب ١٩٧/٤.

لا تتنبه من نعستك؟ ولا تستقيل من عثرتك...؟» (١).

أقول: فإذا كان هذا حال الزهري، وهذا موقف الإمام عليه السلام مما هو فيه، كيف تصدّق أن يكون قد حدّثه بهكذا حديث و فيه تنقيص على جدّه الرسول الأمين و أمّه الزهراء، و أبيه أمير المؤمنين؟

و أما (المسور) فقد كانت أمارات النصب و العداء لأمير المؤمنين مجتمعته فيه:

١- كان مع ابن الزبير، و كان ابن الزبير لا يقطع أمراً دونّه، و قد قتل في واقعه رمى الكعبه بالمنجنيق، بعد أن قاتل دون عبد الله، و لى ابن الزبير غسله.

٢- كانت الخوارج تغشاه و ينتحلونه.

٣- و كان إذا ذكر معاويه صلّى عليه (٢).

هذا، و قد ذكروا أنه قد ولد بعد الهجره بسنتين، فكم كانت سنّى عمره في وقت خطبه النبي صلّى الله عليه و آله في القضية؟

الجهه الثانيه: متن الخبر:

و في متنه عن المسور في الكتابين المعروفين بالصحيحين إشكالات، ذكرها الشراح و اضطربت كلماتهم و تناقضت في الإجابة عليها:

أحدها: في قول (مسور): «و أنا يومئذ محتلم».

و الثاني: في مناسبه هذه الحكايه لطلب السيف من الإمام السجاد؟

و الثالث: في أنه لما طلب السيف من الإمام، ذكر له أنه سيبدل نفسه دون السيف رعايه لخاطره، مع أنه لم يراع خاطره في أنه حدّثه بما فيه غضاظه عليه و على جدّه!

ص: ١١٠

---

١- ١) جاء النص الكامل لهذا الكتاب في كتاب: تحف العقول عن آل الرسول: ٢٧٤-٢٧٧ لابن شعبه أحد قدماء الإماميه، و في إحياء العلوم للغزالي ١٤٣/٢ لكنه قال: «لما خالط الزهري السلطان كتب أخ له في الدين إليه»!

٢- ٢) سير أعلام النبلاء ٣/٣٩١، تهذيب التهذيب ١٠/٧.

قال ابن حجر بشرح البخارى: «فى روايه الزهرى، عن على بن حسين، عن المسور-الماضيہ فى فرض الخمس-: يخطب الناس على منبره هذا و أنا يومئذ محتلم.

قال ابن سيد الناس: هذا غلط...و المسور لم يحتلم فى حياه النبى صلى الله عليه و آله، لأنه ولد بعد ابن الزبير، فيكون عمره عند وفاه النبى صلى الله عليه و آله ثمان سنين» (١).

و قال فى ترجمه المسور بعد ذكر الحديث: «و هو مشكل المأخذ، لأن المؤرخين لم يختلفوا أن مولده كان بعد الهجره، وقصه خطبه على كانت بعد مولد المسور بنحو ست سنين أو سبع سنين، فيكيف يسمى محتلماً (٢).

هذا بالنسبه إلى الإشكال الأول.

و بالنسبه إلى الثانى، قال الكرمانى: «فإن قلت: ما وجه مناسبه هذه الحكايه لطلب السيف؟ قلت: لعل غرضه منه أن رسول الله صلى الله عليه و آله كان يحترز مما يوجب الكدوره بين الأقرباء، و كذلك أنت أيضاً ينبغي أن تحترز منه، و تعطينى هذا السيف حتى لا يتجدد بسببه كدوره أخرى.

أو: كما أن رسول الله صلى الله عليه و آله يراعى جانب بنى أعمامه العبشميه، أنت راع جانب بنى أعمامك النوفليه، لأن المسور نوفلى.

أو: كما أنه صلى الله عليه و آله يحب رفاهيه خاطر فاطمه، أنا أيضاً أحب رفاهيه خاطر ك فاعطنيه حتى أحفظه لك» (٣).

و أورد ابن حجر العسقلانى هذه الوجوه، بعد أن أشكل على الثانى منها بأن المسور زهرى لا- نوفلى، قال: «و هذا الأخير هو المعتمد، و ما قبله ظاهر التكلف» (٤).

ص: ١١١

---

١- ١) فتح البارى شرح صحيح البخارى ٢٦٩/٩.

٢- ٢) تهذيب التهذيب ١٣٨/١٠.

٣- ٣) الكواكب الدرارى ٨٨/١٣.

٤- ٤) فتح البارى ١٥٠/٦.

لكن العيني لم يرض بهذا الوجه المعتمد! فقال: «إنما ذكر المسور قصه خطبه على بنت أبي جهل ليعلم على بن الحسين زين العابدين بمحبته في فاطمه و في نسلها، لما سمع من رسول الله» (١).

لكنه كلام بارد جداً، لأنه لا يجب عن السؤال عن وجه المناسبه و لا يرفع الإشكال بعد وجودها، فالإمام عليه السلام كان قادماً من العراق، مع تلك النسوة و الأطفال، و بعد تلك الحوادث الرهيبة، و هل كان خاطره في رفايته إلا من طرف السيف، فأراد المسور رفايته خاطره من هذه الناحية أيضاً؟

و بالنسبه إلى الإشكال الثالث، قال ابن حجر في آخر كلامه السابق:

«و سأذكر إشكالاً يتعلّق بذلك في كتاب المناقب» فقال في كتاب المناقب:

«و لا أزال أتعجب من المسور كيف بالغ في تعصّبه لعلي بن الحسين حتى قال:

إنه لو أودع عنده السيف لا يمكن أحداً منه حتى تزهق روحه، رعايه لكونه ابن ابن فاطمه، و لم يراع خاطره في أن في ظاهر سياق الحديث غضاظه على علي بن الحسين، لما فيه من إيهام غرض من جدّه علي بن أبي طالب، حيث أقدم على خطبه بنت أبي جهل على فاطمه، حتى اقتضى أن يقع من النبي صلى الله عليه و آله في ذلك من الإنكار ما وقع؟

بل أتعجب من المسور تعجباً آخر أبلغ من ذلك و هو: أن يبذل نفسه دون السيف رعايه لخاطر ولد ابن فاطمه، و ما بذل نفسه دون ابن فاطمه نفسه - أعني: الحسين، والد علي الذي وقعت معه القصّه - حتى قتل بأيدي ظلمه الولاه؟» (٢).

الجهه الثالثه: مدلول الخبر:

ثم إنه - بغض النظر عن التعارضات الموجوده في روايات القصّه - لا بدّ من النظر

ص: ١١٢

---

١ - ١) عمده القارى ٣٤/١٥.

٢ - ٢) فتح البارى ٢٦٨/٩ - ٢٦٩.

فيها من الناحية الفقهيّة، والناحية الأخلاقيّة، لننظر: ما صنع على عليه السلام، وما فعلت فاطمه عليها السلام، وأي شيء صدر من النبي صلى الله عليه وآله حسب هذه الروايات؟

تقول الروايات: إن عليّاً خطب بنت أبي جهل. فأتت فاطمه رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت: يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك، هذا على ناكح بنت أبي جهل، ورسول الله صعد المنبر وخطب الناس، وقد اشتمل كلامه على:

١- الثناء على صهر له من بنى عبد شمس.

٢- الخوف من أن تفتن فاطمه في دينها!

٣- إنه ليس يحرم حلالاً ولا يحل حراماً... ولكن لا يأذن!

٤- لا تجتمع بنت رسول الله و بنت عدوّ الله. وفي لفظ: ليس لأحد أن يتزوج ابنه عدوّ الله على ابنه رسول الله. وفي ثالث: لم يكن ذلك له....

٥- إلّا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنته وينكح ابنتهم. وفي لفظ: إن كنت تزوّجتها فردّ علينا ابنتنا....

٦- فاطمه بضعه مني....

أ ترى من الجائر وقوع هذه الأمور؟

لقد حار الشراح القائلون بصحّة هذه الأخبار، لكونها في الصّحاح!

يقولون: إن عليّاً لم يأخذ إلّا بعموم الجواز، والنبي صلى الله عليه وآله ليس يحرم حلالاً، وليس يعتبر الإذن من أبي الزوجه في تزوّج الصهر بأخرى، كما ليس له حمله على طلاق زوجته إن تزوّج عليها.. ومع ذلك يقول صلى الله عليه وآله: لا آذن، لا آذن، لا آذن!!!

إن هذه الأخبار إلّا أكاذيب، وإلّا فما الجواب؟

يقولون: إن فاطمه أخذتها غيره، والنبي أخذته غيره لابنته! وهذه افتراءات واضحة!

و لو سلّمنا..فلما ذا صعد المنبر و أعلن القصّة و شهّر؟

يقول ابن حجر: «و إنما خطب النبي ليشيع الحكم المذكور بين الناس و يأخذوا به، إما على سبيل الإيجاب و إما على سبيل الأولويّة» (١).

و تبعه العيني (٢).

و المراد بالحكم: حكم الجمع بين بنت رسول الله و بنت عدو الله.

لكن ألفاظ الحديث مختلفة، ففي لفظ: «لا تجتمع» و في آخر: «ليس لأحد» و في ثالث: «لم يكن له ذلك»..و هنا اختلف العلماء في هذا الحكم:

قال النووي: «في هذا الحديث تحريم إيذاء النبي صلى الله عليه و آله بكلّ حال و على كلّ وجه، و إن تولّد ذلك الإيذاء مما كان أصله مباحاً و هو حى. و هذا بخلاف غيره.

قالوا: و قد أعلم صلى الله عليه و آله بإباحه نكاح بنت أبى جهل لعلّ بقوله: لست أحرم حلالاً، و لكن نهى عن الجمع بينهما لعلّتين منصوصتين.

إحداهما: أن ذلك يؤدى إلى أذى فاطمه فيتأذى حينئذ النبي صلى الله عليه و آله فيهلك من آذاه، فنهى عن ذلك لكمال شفقتة على على و على فاطمه.

و الثانيه: خوف الفتنة عليها بسبب الغيره.

و قيل: ليس المراد به النهى عن جمعهما، بل معناه: أعلم من فضل الله أنهما لا تجتمعان، كما قال أنس بن النضر: و الله لا تكسر ثنيه الربيع.

و يحتمل: أن المراد تحريم جمعهما، و يكون معنى: لا أحرم حلالاً. أى: لا أقول شيئاً يخالف حكم الله، فإذا أحلّ شيئاً لم أحرمه، و إذا حرّمه لم أحلّه و لم أسكت عن تحريمه، لأن سكوتى تحليل له، و يكون من جملة محرّمات النكاح الجمع بين بنت

ص: ١١٤

١- ١) فتح البارى ٦/٤٨٨.

٢- ٢) عمده القارى ١٦/٢٣٠.

و قال العيني: «نهى عن الجمع بينها و بين فاطمه ابنته لعلتين منصوصتين...» فذكر ما تقدّم كذلك.

أقول: و هل قوله: «إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق...» لا ينافي كمال شفقتة على علي و فاطمه؟

فاضطرّ ابن حجر إلى أن يقول بشرحه: «هذا محمول على أن بعض من يبغض علياً وشي به أنه مصمّم على ذلك، وإلا فلا يظنّ به أن يستمرّ على الخطبه بعد أن استشار النبي صلى الله عليه و آله فمنعه. و سياق سويد بن غفله يدلّ على أن ذلك وقع قبل أن تعلم به فاطمه، فكأنه لما قيل لها ذلك و شكت إلى النبي صلى الله عليه و آله بعد أن أعلمه على أنه ترك، أنكر عليه ذلك.

و زاد في روايه الزهرى: و إنى لست أحرم حلالاً و لا أحلل حراماً، و لكن و الله لا تجمع بنت رسول الله و بنت عدوّ الله عند رجل أبداً. و فى روايه مسلم: مكاناً واحداً أبداً. و فى روايه شعيب: عند رجل واحد أبداً.

قال ابن التين: أصح ما تحمل عليه هذه القصّه: إن النبي صلى الله عليه و آله حرّم على علي أن يجمع بين ابنته و بين ابنه أبى جهل، لأنه علل بأن ذلك يؤذيه، و أذيتة حرام بالاتفاق. و معنى قوله: لا أحرم حلالاً. أى: هى له حلال لو لم تكن عنده فاطمه، و أمّا الجمع بينهما، الذى لا يستلزم تأذى النبي صلى الله عليه و آله لتأذى فاطمه به، فلا.

و زعم غيره: إن السّياق يشعر بأن ذلك مباح لعلّ، لكنه منعه النبي صلى الله عليه و آله رعايه لخاطر فاطمه، و قبل هو ذلك امتثالاً لأمر النبي صلى الله عليه و آله.

و الذى يظهر لى: إنه لا يبعد أن يعدّ فى خصائص النبي صلى الله عليه و آله أن

لا يتزوج على بناته. و يحتمل أن يكون ذلك خاصاً بفاطمه عليها السلام» (١).

أقول:

أنظر إلى الاضطراب في كلماتهم، ومحاولتهم تصحيح معنى الحديث و مدلوله ب (لعل) و (يحتمل) و (يحمل) و نحوها.

لكن إمامهم الأكبر البخاري صاحب الصحيح! لم يرتض شيئاً من هذه الوجوه، فجعل كلام النبي صلى الله عليه وآله خلعاً، و لذا أورده في باب الشقاق من كتاب الطلاق!! فردّ عليه القوم بما يبطله بشده:

قال العيني: «قال ابن التين: ليس في الحديث دلالة على ما ترجم. أراد أنه لا مطابقه بين الحديث و الترجمة. و عن المهلب: حاول البخاري بإيراده أن يجعل قول النبي صلى الله عليه وآله: (فلا آذن) خلعاً، و لا يقوى ذلك، لأنه قال في الخبر: (إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي) فدلّ على الطلاق، فإن أراد أن يستدلّ بالطلاق على الخلع فهو ضعيف.

و قيل في بيان المطابقة بين الحديث و الترجمة: يمكن أن تؤخذ من كونه صلى الله عليه وآله أشار بقوله: (فلا آذن) إلى أن علياً رضى الله تعالى عنه يترك الخطبه، فإذا ساغ جواز الإشاره بعدم النكاح التحق به جواز الإشاره بقطع النكاح. انتهى.

و أحسن من هذا و أوجه ما قاله الكرمانى بقوله: «أورد هذا الحديث هنا، لأن فاطمه رضى الله تعالى عنها ما كانت ترضى بذلك، و كان الشقاق بينها و بين علي رضى الله تعالى عنه متوقعاً، فأراد صلى الله عليه وآله دفع وقوعه. انتهى.

و قيل: يحتمل أن يكون وجه المطابقة من باقى الحديث و هو: (إلا أن يريد علي أن يطلق ابنتي) فيكون من باب الإشاره بالخلع. و فيه تأمل» (٢).

ص: ١١٤

١- ١) فتح الباري ٢٧٠/٩.

٢- ٢) عمده القارى فى شرح البخارى ٢٦٥/٢٠.

و قال القسطلاني: «استشكل وجه المطابقه بين الحديث و الترجمه، و أجاب فى الكواكب فأجاد: بأن كون فاطمه ما كانت ترضى بذلك، فكان الشقاق بينها و بين على متوقعاً، فأراد النبى صلى الله عليه و آله دفع وقوعه بمنع على من ذلك بطريق الإيماء و الإشارة. و قيل غير ذلك ممّا فيه تكلف و تعسف» (١).

أقول: و هذا الوجه الذى استجوده القسطلاني من أردأ الوجه، لأن ما كان من النبى صلى الله عليه و آله لم يكن بطريق الإيماء و الإشارة، بل كان بالخطبه و التنقيص و التهديد. و الحاصل: إن الوجه الذى استظهره البخارى باطل جداً، و الوجوه التى ذكرها القوم أيضاً كلها ساقطه.

و تلخص: أن هذا الحديث باطل سنداً و متناً و مدلولاً.. و إن القصّه إنما وضعها قوم نواصب، فجاء من بعدهم علماء الحديث عندهم، و حاولوا إصلاح الفاسد بأى وجه، لكنهم أخفقوا، وليتهم قالوا ببطلان القصّه و كذبها و اعترفوا....

ثم جاء ابن تيميه و جعل هذا الحديث الكذب أساساً يبنى عليه تقولاته فى غير موضع من كتابه.

### إعطاء أبى بكر المال لجابر بلا بينه

قال قدس سره: بعد ذلك جاء إليه مال البحرين و عنده جابر بن عبد الله الأنصارى، فقال له: إن النبى صلى الله عليه و آله قال لى: إذا أتى مال البحرين حثوث لك ثم حثوث لك - ثلاثاً، فقال له: تقدّم فخذ بعدتها. فأخذ من مال بيت المسلمين من غير بينه، بل لمجرد الدّعى.

الشرح:

و هذا الموضع أيضاً من المواضع المشكله العديمه عن الجواب الصحيح.

ص: ١١٧

أمّا الخبر، فقد أخرجه البخارى و مسلم فى غير موضع من كتابيهما، منها: فى كتاب الخمس، و منها فى كتاب الكفاله، و منها فى خلافه أبى بكر، كما ستعلم.

و رواه السيوطى قائلاً: «أخرجه الشيخان عن جابر...» (١).

و قد أجاب ابن تيميه عن هذا الإشكال بقوله: «جابر لم يدّع حقاً لغير ينتزع من ذلك الغير و يجعل له، و إنما طلب شيئاً من بيت المال يجوز للإمام أن يعطيه إياه و لو لم يعده به النبى، فإذا وعد به كان أولى بالجواز، فلماذا لم يفتقر إلى بينه. و مثال هذا: أن يجرى شخص إلى عقار بيت المال فيدّعيه لنفسه خاصّه، فليس للإمام أن ينزعه من بيت المال و يدفعه إليه بلا حجّ شرعيّه، و آخر يطلب شيئاً من المال المنقول الذى يجب قسمه على المسلمين من مال بيت المال، فهذا يجوز أن يعطى بغير بينه. ألا ترى أن صدقه رسول الله الموقوفه و صدقه غيره على المسلمين لا يجوز لأحد تملك أصلها. و يجوز أن يعطى من ريعها ما ينتفع به. فالمال الذى أعطى منه جابر هو المال الذى يقسم بين المسلمين، بخلاف أصول المال... و الإمام إذا أعطى أحداً من مال الفئ و نحوه من مال المسلمين لا يقال إنه أعطاه مال المسلمين من غير بينه، لأن القسم بين المسلمين و إعطاءهم لا يفتقر إلى بينه، بخلاف من يدّعى أن أصل المال له دون المسلمين. نعم الإمام يقسم المال باجتهاده فى التقدير» (٢).

أقول:

قبل الورود فى البحث:

أولاً: لم يتمكّن الرجل من تكذيب الحديث كما هو ديدنه، لكونه من أحاديث كتابى البخارى و مسلم.

و ثانياً: ذكره جواز إعطاء الإمام و منعه، و أنه يعطى باجتهاده... و غير ذلك من

ص: ١١٨

---

١- (١) تاريخ الخلفاء: ٧٩.

٢- (٢) منهاج السنّه ٢٦١/٤-٢٦٣.

الأحكام...خروج عن محلّ الكلام، كما لا يخفى على أولى الأفهام.

و ثالثاً:تفريقه بين طلب أصل المال و طلب منافعه،بلا وجه في محلّ الكلام.

ثم أقول:إنه لو تنزلنا عن أن عصمه الزهراء عليها السلام توجب قبول قولها بلا شاهد،و لو تنزلنا عن أنها صاحبه اليد و ليس عليها إقامة البينة،و لو تنزلنا عن كفايه شهاده أمير المؤمنين عليه السلام وحده،فكيف إذا انضم إليها شهاده غيره،لأن الله سبحانه قبل شهادته حيث قال تعالى: «أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَمِينِهِ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ» (١)و المراد بالشاهد هو على عليه السلام،كما روى السيوطى بتفسير الآيه:

«أخرج ابن أبى حاتم و ابن مردويه و أبو نعيم فى المعرفة عن على بن أبى طالب قال:ما من رجل من قريش إلا نزل فيه طائفه من القرآن،فقال له رجل:ما نزل فيك؟ قال:أما تقرأ سورة هود: «أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَمِينِهِ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ»؟رسول الله على بينه من ربّه و أنا شاهد منه.

و أخرج ابن مردويه و ابن عساكر عن على فى الآيه قال:رسول الله صلّى الله عليه و آله على بينه من ربّه و أنا شاهد منه.

و أخرج ابن مردويه من وجه آخر عن على قال:قال رسول الله: «أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَمِينِهِ مِنْ رَبِّهِ» أنا، «وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ» على» (٢).

و كما قبل الله و رسوله شهاده خزيمة وحده فى قضيه معروفه،فسمّى لذلك بذى الشهادتين (٣).

لو تنزلنا عن ذلك و أمثاله..فإن الدليل الذى أقاموه لقبول أبى بكر دعوى جابر بن عبد الله الأنصارى بلا بينه،هو هو نفسه يقتضى قبول دعوى فاطمه الزهراء الصديقه،

ص:١١٩

---

١- ١) سورة هود:١٧.

٢- ٢) الدر المنثور فى التفسير بالمأثور ٣/٣٢٤.

٣- ٣) سنن أبى داود ٢/١٦٦-١٦٧.

بضعه الرسول الأكرم، حتى لو لم يشهد لها أحد أصلاً..

قال الكرمانى بشرح البخارى نقلاً عن الطحاوى: «و أما تصديق أبى بكر جابراً فى دعواه، فلقوله: من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، فهو وعيد، و لا يظن بأن مثله يقدم عليه» (١).

و قال ابن حجر بشرحه: «و فيه قبول خبر الواحد العدل من الصّحابة، و لو جرّ ذلك نفعاً لنفسه، لأن أبا بكر لم يلتمس من جابر شاهداً على صحّحه دعواه» (٢).

و قال العيني بعد نقل كلام ابن حجر: «قلت: إنما لم يلتمس شاهداً منه، لأنه عدل بالكتاب و السنّه، أمّا الكتاب فقوله تعالى: «كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ» وَ كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسِيْطًا». فمثل جابر إن لم يكن من خير أُمَّه فمن يكون؟ و أمّا السنّه فقوله: «من كذب على متعمداً. الحديث. و لا يظن ذلك بمسلم فضلاً عن صحابى. فلو وقعت هذه المسألة اليوم فلا تقبل إلا بينه» (٣).

فنقول: مثل الزهراء عليها السلام إن لم تكن من خير أُمَّه فمن يكون؟

و أن الكذب لا يظنّ بمسلم فضلاً عن صحابى فكيف بالزهراء عليها السلام؟

فهذا وجه استدلال الإماميه فى هذا المقام بقصّه جابر، فهل يصلح ما ذكره ابن تيمّيه جواباً عنه؟

### تسميه أبى بكر بالصدىق

قال قدس سره: و قد روت الجماعة كلّهم أن النبى قال فى حقّ أبى ذر: «ما أقلتّ الغبراء و لا أظلتّ الخضراء على ذى لهجه أصدق من أبى ذر»، و لم يسمّوه

ص: ١٢٠

١- ١) الكواكب الدرارى- شرح صحيح البخارى ١٢٥/١٠.

٢- ٢) فتح البارى- شرح صحيح البخارى ٣٨٩/٤.

٣- ٣) عمده القارى- شرح صحيح البخارى ١٢١/١٢.

صَدِّيقًا و سَمُوا أَبَا بَكْرٍ بِذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ!

الشرح:

قال ابن تيمية: «هذا الحديث لم يروه الجماعة كلهم، ولا هو في الصحيحين، ولا هو في السنن، بل هو مروى في الجمله. وبتقدير صحته و ثبوته، فمن المعلوم أن هذا الحديث لم يرد به أن أبا ذر أصدق من جميع الخلق، فإن هذا يلزم منه أن يكون أصدق من النبي و من سائر النبيين و من على بن أبي طالب، وهذا خلاف إجماع المسلمين كلهم من السنه و الشيعة.

فعلم أن هذه الكلمه معناها: أن أبا ذر صادق، ليس غيره أكثر تحرياً للصِّدْق منه، ولا يلزم إذا كان بمنزله غيره في تحزّي الصدق أن يكون بمنزلته في كثره الصِّدْق و التصديق بالحق و في عظم الحق الذي صدق فيه و صدّق به، و ذلك أنه يقال: فلان صادق اللّهجه إذا تحزّى الصّدق، و إن كان قليل العلم بما حدّث به الأنبياء.

و النبي لم يقل: ما أقلّت الغبراء أعظم تصديقاً من أبي ذر، بل قال: أصدق لهجه، و المدح للصديق الذي صدّق الأنبياء ليس بمجرد كونه صادقاً بل في كونه مصدّقاً للأنبياء، و تصديقه للنبي هو صدق خاص، فالمدح بهذا التصديق الذي هو صدق خاص نوع، و المدح بنفس كونه صادقاً نوع آخر، فكلّ صديق صادق و ليس كلّ صادق صديقاً.

فالصديق قد يراد به الكامل في الصّدق، و قد يراد به الكامل في التصديق، و الصديق ليس فضيلته في مجرد تحزّي الصدق، بل في أنه علم ما أخبر به النبي جملة و تفصيلاً، و صدّق ذلك تصديقاً كاملاً في العلم و القصد و القول و العمل، و هذا القدر لم يحصل لأبي ذر و لا لغيره.

فإن أبا ذر لم يعلم ما أخبر النبي كما علمه أبو بكر، و لا حصل له من التصديق المفصل كما حصل لأبي بكر، و لا حصل عنده من كمال التصديق معرفه و لا حال كما

حصل لأبى بكر، فإن أبا بكر أعرف منه و أعظم حباً لله و رسوله منه و أعظم نصراً لله و رسوله منه، و أعظم جهاداً بنفسه و ماله منه، إلى غير ذلك من الصفات التى هى كمال الصديق.

و فى الصحيحين عن أنس بن مالك قال: صعد رسول الله أحداً و معه أبو بكر و عمر و عثمان، فرجف بهم، فقال: أسكن أحد، و ضرب برجله و قال: ليس عليك إلا نبى و صديق و شهيدان.

و فى الترمذى و غيره عن عائشه قالت: يا رسول الله: «وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ» أ هو الرجل يزنى و يسرق و يشرب الخمر و يخاف؟ قال: لا يا ابنه الصديق، و لكنه الرجل يصوم و يتصدق و يخاف أن لا يقبل منه» (١).

أقول:

أولاً: قوله: هذا الحديث لم يروه الجماعة، و لا هو فى الصحيحين و لا هو فى السنن. يكذبه أنه قد أخرجه من أصحاب السنن:

الترمذى بسنده عن عبد الله بن عمرو قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: ما أظلت الخضراء و لا أقلت الغبراء أصدق من أبى ذر. قال: و فى الباب عن أبى الدرداء و أبى ذر. قال: و هذا حديث حسن».

و بسنده عن أبى ذر: «قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله: ما أظلت الخضراء و لا أقلت الغبراء من ذى لهجه، أصدق و لا أوفى من أبى ذر شبه عيسى بن مريم عليه السلام. فقال عمر بن الخطاب كالحاسد: يا رسول الله أ نعرف ذلك له؟ قال: نعم فاعرفوه له. قال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» (٢).

ص: ١٢٢

---

١- ١) منهاج السنه ٢٦٤/٤-٢٦٨.

٢- ٢) سنن الترمذى ٣٣٤/٥.

و ابن ماجه، بسنده عن عبد الله بن عمرو قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء من رجل أصدق لهجه من أبي ذر» (١).

و أخرجه أصحاب المسانيد، كأحمد حيث روى بسنده عن عبد الله بن عمرو قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء من رجل أصدق من أبي ذر» (٢).

و هو فى المستدرک من حديث أبي ذر، و عبد الله بن عمرو، و أبي الدرداء، قال:

«هذا حديث على شرط مسلم و لم يخرجاه».

و أقره الذهبى على التصحيح كما ذكره (٣).

و من رواته أيضاً: ابن سعد، و البغوى، و ابن عبد البر، و الهيثمى، و ابن حجر العسقلانى و غيرهم.

و ثانياً: قوله: «لم يرد به أن أبا ذر أصدق من جميع الخلق، فإن هذا يلزم منه... و هذا خلاف إجماع المسلمين..».

فيقال فى جوابه: نلتزم بكون معناه ذلك و نرفع اليد بقدر الإجماع، و أى مانع من ذلك؟

و ثالثاً: قوله: «التصديق قد يراد به الكامل فى الصدق، و قد يراد به الكامل فى التصديق».

اعتراف بصحة تسميه الكامل فى الصدق (صديقاً). فلو كان المراد من الحديث هو (الكامل فى الصدق) دون (الكامل فى التصديق)، فلما ذا لم يسموا أبا ذر ب (الصديق) بالإعتبار الأول؟ و هذا هو الإشكال.

ص: ١٢٣

---

١-١) سنن ابن ماجه ٥٥/١.

٢-٢) مسند أحمد ١٦٣/٢.

٣-٣) المستدرک على الصحيحين ٣٤٢/٣.

و رابعاً: قوله: «فإن أبا ذر لم يعلم...».

توجيه لتسميتهم أبا بكر ب(الصدّيق) من عند أنفسهم، وإقرار بما ذكره العلّامة رحمه الله من أنهم لم يسمّوا أبا ذر بهذا اللقب، مع ورود الحديث الصحيح به، وأنهم سمّوا أبا بكر به من عند أنفسهم.

و أما الحديثان اللذان ذكرهما ابن تيميه، فليسـاـعلى فرض صحتهما عندهمـ حجةً علينا، مع أن الوارد في حق أبي ذر متفق عليه.

لكن راوى الأوّل للبخارى هو(محمد بن بشار)وقد كذّبه الفلاس،و تكلم فيه غير واحد كما ذكر الذهبي (١)و ابن حجر العسقلاني (٢).

و هو عن(قتاده عن أنس).

فأما(قتاده)،فقد تكلم فيه غير واحد وقالوا:كان يدّلس (٣).

و أما(أنس)فانحرفه عن على،و كذبه في أكثر من مورد معروف.

و الحديث الثاني عن عائشه،و هي متّهمه في مثل هذه الموارد،و انحرفها عن على معروف كذلك.

على أن الراوى عنها:(عبد الرحمن بن سعيد بن وهب)لم يدركها،كما نصّ الحفاظ (٤)فالروايه مرسله.

أقول:

إن أخبار القوم المشتمله على وصف أبي بكر ب(الصدّيق)كثيره،لكنها كلّها مكذوبه موضوعه،حتى اضطرّوا إلى درجها في أمثال(الموضوعات)و(الالآلى

ص: ١٢٤

---

١-١) ميزان الاعتدال ٣/٤٩٠.

٢-٢) مقدمه فتح البارى: ٤٣٧.

٣-٣) ميزان الاعتدال ٣/٣٨٥،مقدمه فتح البارى: ٤٣٥.

٤-٤) تهذيب التهذيب ٦/١٦٩.

المصنوعه)، و منها ما ذكره الذهبى و كذب به فى (ميزان الاعتدال) و تبعه ابن حجر فى (لسان الميزان).

و قد وضعت تلك الأخبار فى مقابله الأحاديث الصحيحه المعتبره من طرق القوم، فى وصف أمير المؤمنين عليه السلام ب(الصدّيق) و(الصدّيق الأكبر).

و عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «أنا عبد الله و أخو رسوله و أنا الصدّيق الأكبر لا يقولها بعدى إلا كذاب مفترى».

أخرجه الحاكم و صحّحه على شرط الشيخين و وافقه الذهبى، و هو بسند صحيح فى سنن ابن ماجه و الخصائص للنسائى (١).

و رواه الطبرى و ابن الأثير و ابن كثير فى تواريخهم فى ترجمه الإمام عليه السلام، و هو فى تهذيب الكمال و تاريخ ابن عساكر، و له مصادر أخرى كثيره.

### تسميه أبى بكر (خليفه)

#### إشاره

قال قدس سره: و سمّوه خليفه رسول الله مع أن رسول الله صلّى الله عليه و آله لم يستخلفه فى حياته و لا بعد وفاته عندهم! و لم يُسمّوا أمير المؤمنين عليه السلام خليفه رسول الله مع أنه استخلفه فى عدّه مواطن، منها أنه استخلفه على المدينه فى غزاه تبوك و قال له: «إن المدينه لا تصلح إلا بى أو بك. أما ترضى أن تكون منى بمنزله هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى».

الشرح:

أجاب عنه ابن تيميه بقوله: «إن الخليفه إمّا أن يكون معناه: الذى يخلف غيره و إن كان لم يستخلفه، كما هو المعروف فى اللغه، و هو قول الجمهور. و إمّا أن يكون معناه:

ص: ١٢٥

من يستخلف غيره، كما قاله طائفة من أهل الظاهر و الشيعة و نحوهم.

فإن كان الأول فأبو بكر خليفه رسول الله، لأنه خلفه بعد موته، و لم يخلف رسول الله صلى الله تعالى عليه و سلم أحد بعد موته إلا أبو بكر، فكان هو الخليفه دون غيره....

و أمّا إن قيل: إن الخليفه من استخلفه غيره كما قاله بعض أهل السنّه و بعض الشيعة. فمن قاله من أهل السنّه يقول: إن النبي استخلف أبا بكر إمّا بالنصّ الجلى كما قال بعضهم، و إمّا بالنصّ الخفى.. و على هذا التقدير فلم يستخلف بعد موته أحداً إلا أبا بكر. فلهذا كان هو الخليفه، فإن الخليفه المطلق هو من خلفه بعد موته أو استخلفه بعد موته. و هذان الوصفان لم يثبتا إلا لأبى بكر. فلهذا كان هو الخليفه.

و أمّا استخلافه لعلّى على المدينه فذلك ليس من خصائصه..» (1).

أقول:

إن (الخلافه) منصب إلهى كالنبوّه، فكما لا يراد من (رسول الله) من ادّعى الرساله أو من قال الناس برسالته، بل المراد من انتجبه الله لرسالته، كذلك لا يراد من (خليفه رسول الله) من ادّعى الخلافه أو من قال الناس بخلافته، بل المراد من استخلفه الرسول.

فهل استخلف رسول الله صلى الله عليه و آله أبا بكر حتى يسمّى خليفه رسول الله صلى الله عليه و آله؟

أمّا فى حياته، فلم يدّعه أحد أبداً، و أمّا بعد وفاته، فقد نصّوا على عدمه.

و قد رووا عن أمير المؤمنين عليه السلام التصريح بعدمه.

و كذا عن عمر. فقد أخرج الشيخان عنه أنه قال حين طعن: «إن أستخلف فقد استخلف من هو خير منى، يعنى أبا بكر، و إن أترككم فقد ترككم من هو خير منى، يعنى رسول الله».

ص: ١٢٦

و كذلك رووا عن عائشه، فقد سئلت: «من كان رسول الله مستخلفاً لو استخلف؟ قالت: أبو بكر».

قال النووي بشرحه: «فيه دلالة لأهل السنّه أن خلافة أبي بكر ليست بنصّ من النبي على خلافته صريحاً، بل اجتمعت الصحابه على عقد الخلافة له و تقديمه لفضله، و لو كان هناك نصّ عليه أو على غيره لم تقع المنازعه من الأنصار و غيرهم أولاً، و لذكر حافظ النص ما معه، و لرجعوا إليه، لكن تنازعوا أولاً و لم يكن هناك نص، ثم اتفقوا على أبي بكر» (١).

و لذا قال ابن حجر المكي: «قال جمهور أهل السنّه و المعتزله و الخوارج: لم ينص على أحد» (٢).

و كذا قال غيره من الأعلام، كصاحب المواقف، و صاحب المقاصد (٣) و غيرهما.

إذن، لا نصّ و لا قائل به من أهل السنّه... فما ذكره ابن تيميه كذب، و تبين أن تسميه القوم أبا بكر ب (خليفة رسول الله) باطل.

و سنتعرض لكلام غير ابن تيميه فيما سيأتي.

أمّا النصوص التي يتمسّك بها الإماميه لخلافه على عليه السلام، و منها ما قاله صلّى الله عليه و آله له بعد ما استخلفه على المدينة، فسنذكرها في محلّها.

و بما أشرنا إليه، من القول و الاستخلاف معاً عند خروجه إلى تبوك، يظهر أن ذلك من خصائص على عليه السلام، إذ لم يكن مجرد استخلاف كما كان لابن أم مكتوم و غيره فيما رووا، فلا تجوز المعارضه بتلك الاستخلافات، فلا تغفل.

و من الكذب: تكذيبه الحديث بقوله: «و أمّا قوله: إنه قال: إن المدينة لا تصلح إلا

ص: ١٢٧

---

١- (١) المنهاج في شرح صحيح مسلم ١٥/١٥٤.

٢- (٢) الصواعق المحرقة ١/٦٩ الفصل الرابع من الباب الأول.

٣- (٣) شرح المواقف ٨/٣٥٤، شرح المقاصد ٢/٢٨٣.

بى أو بك.فهذا كذب على النبى،لا يعرف فى كتب الحديث المعتمده».

فإن هذه الفقره موجوده فى سياق حديث:«أما ترضى أن تكون...»فى روايه جماعه من أكابر حفاظ القوم فى كتب الحديث المعتمده.منهم الحاكم فى (المستدرک) (١)و البزار فى(مسنده)و العاقولى فى(فوائد) (٢)و ابن مردويه، و آخرون..و قد صححه الحاكم أيضاً.

و فى روايه أخرجه ابن سعد و عنه ابن حجر فى شرح البخارى و غيرهما أنه قال له:«لا بدّ من أن أقيم أو تقيم» (٣).

### كان أبو بكر فى جيش اسامه

قال قدس سره:و أمر أسامه على الجيش الذين فيهم أبو بكر و عمر،و مات و لم يعزله،و لم يسمّوه خليفه! و لما تولّى أبو بكر غضب أسامه و قال:إن رسول الله صلّى الله عليه و آله أمرنى عليك فمن استخلفك على؟فمشى إليه هو و عمر حتى استرضياه،و كانا يستميانه مدّه حياتهما أميراً.

الشرح:

أمّا أنه صلّى الله عليه و آله أمر أسامه على الجيش،و مات صلّى الله عليه و آله و لم يعزله عن إمارته،فهذا من ضروريات تاريخ صدر الإسلام،فلِمَ لم يسموا من أمره رسول الله صلّى الله عليه و آله و مات و هو أمير(خليفه)؟

و أمّا كون أبى بكر و عمر فى الجيش الذين أمر عليهم رسول الله صلّى الله عليه و آله أسامه،فقد أنكره ابن تيميه بقوله:

ص:١٢٨

---

١- (١) المستدرک على الصحيحين، كتاب التفسير ٣٣٧/٢.

٢- (٢) نفحات الأزهار ٢٦٩/١٨.

٣- (٣) طبقات ابن سعد ٢٤/٣،فتح البارى:٦٠/٧.

«وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَنَّهُ أَمَرَ أَسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْجَيْشِ الَّذِينَ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَمِنَ الْكَذِبِ الَّذِي يَعْرِفُهُ مِنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالْحَدِيثِ، فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ، بَلْ كَانَ النَّبِيُّ قَدْ اسْتَخْلَفَهُ مِنْ حِينَ مَرَضَ إِلَى أَنْ مَاتَ، وَأَسَامَةُ قَدْ رَوَى أَنَّهُ قَدْ عَقَدَ لَهُ الرَّايَةَ قَبْلَ مَرَضِهِ، ثُمَّ لَمَّا مَرَضَ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَصَلَّى بِهِمْ إِلَى أَنْ مَاتَ النَّبِيُّ. فَلَوْ قَدَّرَ أَنَّهُ أَمَرَ بِالْخُرُوجِ مَعَ أَسَامَةَ قَبْلَ الْمَرَضِ لَكَانَ أَمْرُهُ لَهُ بِالصَّيْلِ تِلْكَ الْمَدَّةَ - مَعَ إِذْنِهِ لِأَسَامَةَ أَنْ يَسَافِرَ فِي مَرَضِهِ - مُوجِبًا نَسْخِ إِمْرِهِ أَسَامَةَ عَنْهُ، فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يُؤْمَرْ عَلَيْهِ أَسَامَةُ بِحَالٍ» (١).

أقول:

أَمَّا تَكْذِيبُهُ كَوْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فِي الْجَيْشِ، فَإِنَّهُ هُوَ الْكَاذِبُ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُحَدِّثُونَ وَالْمُؤَرِّخُونَ وَأَرْبَابُ السِّيَرِ كَمَا سَيَأْتِي فِيهِمَا بَعْدُ، وَيَكْفِي هُنَا أَنْ نَنْقُلَ عِبَارَةَ ابْنِ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْبَخَارِيِّ فِي إِثْبَاتِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَالَ:

«كَانَ تَجْهِيْزُ أَسَامَةَ يَوْمَ السَّبْتِ قَبْلَ مَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِيَوْمَيْنِ... فَبَدَأَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَجَعَهُ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، فَعَقَدَ لِأَسَامَةَ لَوَاءَ بَيْدِهِ، فَأَخَذَهُ أَسَامَةُ فَدَفَعَهُ إِلَى بَرِيدِهِ وَعَسْكَرَ بِالْجَرَفِ، وَكَانَ مِمَّنْ انْتَدَبَ مَعَ أَسَامَةَ كِبَارُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَسَعْدٌ وَسَعِيدٌ وَقَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ وَسَلْمَةُ بْنُ أَسْلَمٍ، فَتَكَلَّمُوا فِي ذَلِكَ قَوْمٌ... ثُمَّ اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ وَجَعَهُ فَقَالَ: أَنْفِذُوا بَعْثَ أَسَامَةَ... وَكَانَ ذَلِكَ عَنْ: الْوَاقِدِيِّ وَابْنِ سَعْدٍ وَابْنِ إِسْحَاقَ وَابْنِ الْجَوْزِيِّ وَابْنِ عَسَاكَرٍ» (٢).

وَأَمَّا دَعْوَاهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ بِالصَّيْلِ، فَهَذِهِ دَعْوَى تَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتٍ. وَنَسْنَحُ عَنْ الْقَضِيَّةِ فِي مَحَلِّهَا الْمُنَاسِبِ بِالتَّفْصِيلِ التَّامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بِمَا لَا يَدْعُ مَجَالًا لِلشَّكِّ فِي كَوْنِ هَذِهِ الدَّعْوَى كَاذِبَةً كَسَابِقَتِهَا.

ص: ١٢٩

١- (١) منهاج السنّة ٢٧٦/٤-٢٧٧.

٢- (٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ١١٥/٨.

قال: وسمّوا عمر الفاروق و لم يسمّوا عليّاً عليه السلام بذلك، مع أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال فيه: هذا فاروق أمّتي، يفرق بين الحقّ و الباطل. و قال ابن عمر: ما كنّا نعرف المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله إلا ببغضهم عليّاً.

الشرح:

أجاب عنه ابن تيميه بقوله (١):

أولاً: أمّا هذان الحديثان، فلا يستريب أهل المعرفة بالحديث أنهما حديثان موضوعان مكذوبان على النبي، و لم يرو واحد منهما في كتب العلم المعتمده، و لا لواحد منهما إسناد معروف.

و يقال ثانياً: من احتج في مسأله فرعيّه بحديث، فلا بدّ له أن يسنده، فكيف في مسائل أصول الدّين؟ و إلا فمجرد قول القائل: قال رسول الله، ليس حجه باتفاق أهل العلم، و لو كان حجه لكان كلّ حديث قال فيه واحد من أهل السنّه قال رسول الله، حجه. و نحن نقنع في هذا الباب بأن يروى الحديث بإسناد معروف بالصدق من أى طائفه كانوا....

و يقال ثالثاً: من المعلوم لكلّ من له خبره أن أهل الحديث من أعظم الناس بحثاً عن أقوال النبي... فلو ثبت عندهم أن النبي قال لعلى هذا لم يكن أحد من الناس أولى منهم باتّباع قوله....

و يقال رابعاً: كلّ من الحديثين يعلم بالدليل أنه كذب لا يجوز نسبته إلى النبي (٢).

ص: ١٣٠

١- (١) منهاج السنّه ٢٨٦/٤.

٢- (٢) منهاج السنّه ٢٩٠/٤.

أقول:

و حاصل هذه الوجوه الأربعة تكذيب الحديثين، و المطالبه بمن رواه من أهل العلم بالحديث مسنداً من أي طائفة، و أن دالتهما على أولويته أمير المؤمنين عليه السلام تامه. و الجواب:

### من رواه الحديث الأول

لقد روى الحديث الأول جماعه كبيره من المحدثين الأعلام من المتقدمين على الرجل و المتأخرين عنه، و نحن نذكر هنا أسماء بعض رواته الذين رووه مسنداً:

فمنهم: ابن عساكر الدمشقي، فإنه رواه بترجمه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من تاريخ دمشق، بسنده عن أبي ليلى الغفاري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول:

«ستكون بعدى فتنه، فإذا كان ذلك فالزموا على بن أبي طالب، فإنه أول من يرانى و أول من يضافحنى يوم القيامة، و هو معى فى السماء الأعلى، و هو الفاروق بين الحق و الباطل (١)».

و رواه بسند آخر عن سلمان و أبي ذر و لفظه: «... و هذا الصديق الأكبر، و هذا فاروق هذه الأمة، يفرق بين الحق و الباطل...» (٢).

و منهم: ابن عبد البر، فإنه رواه بسنده بترجمه أبي ليلى الغفاري (٣).

و منهم: ابن الأثير، فإنه رواه بسنده كذلك (٤).

ص: ١٣١

---

١- (١) تاريخ دمشق ٤٢/٤٥٠.

٢- (٢) تاريخ دمشق ٤٢/٤١.

٣- (٣) الاستيعاب فى معرفه الأصحاب ٤/١٧٤٤.

٤- (٤) اسد الغابه فى معرفه الصحابه ٥/٢٨٧.

و منهم: نور الدين الهيثمي، رواه عن الطبراني و البزار عن أبي ذر و سلمان (١).

و منهم: نور الدين الحلبي، رواه عن مسند البزار (٢).

و كلّ واحد من هؤلاء الذين ذكرناهم حافظ عصره و إمام وقته، الموثوق به و المعتمد عليه و المرجوع إليه، كما لا يخفى على من راجع تراجمهم في كتبهم.

## من رواه الحديث الثاني

و أما الحديث الثاني، فإن الوارد في كتبهم بمعناه لا يحصى كثره، لكننا نذكر هنا بعض من رواه باللفظ المذكور فقط:

\*فمن رواه عن أبي سعيد الخدري:

الترمذي (٣).

و أحمد بن حنبل (٤).

و الخطيب البغدادي (٥).

و ابن الأثير (٦).

و النووي (٧).

و السيوطي (٨).

ص: ١٣٢

١- (١) مجمع الزوائد ١٠١/٩.

٢- (٢) السيرة الحلبية ٣٨٠/١.

٣- (٣) صحيح الترمذي ٥٩٣/٥ رقم: ٣٧١٧.

٤- (٤) فضائل الصحابة ٥٧٩/٢ رقم: ٩٧٩.

٥- (٥) تاريخ بغداد ١٥٣/١٣.

٦- (٦) جامع الأصول ٤٧٣/٩.

٧- (٧) تهذيب الأسماء و اللغات ٣٤٨/١.

٨- (٨) تاريخ الخلفاء: ١٧٠.

\*و من رواته عن جابر بن عبد الله الأنصاري:

أحمد بن حنبل (١).

و ابن عبد البر (٢).

و الهيثمي، عن طريق الطبراني و البزار (٣).

و ابن حجر المكي، عن أحمد و الترمذي (٤):

\*و من رواته عن أبي ذر:

الحاكم النيسابوري (٥)

و المحب الطبري (٦).

و المتقي الهندي (٧).

فهذه طائفة من مصادر الحديثين، فلما ذا لم يسمّوا علياً ب (الفاروق) و سمّوا عمر بهذا الاسم؟ و الحال أنه لم يرد ذلك في حديث و لو من طرقهم و في واحد من كتبهم.

و لا يخفى أن الرجل لم يتعرّض لهذه الناحية أصلاً، و كأنه قد أطنب في كلامه لئلا يطالب بدليل معتبر على تسميتهم عمر ب (الفاروق).

بل قد ذكر الكاندهلوي عن عمر بن شبة أنه روى عن ابن شهاب أنه قال:

«بلغنا أن أهل الكتاب أول من قال لعمر الفاروق. و لم يبلغنا أن رسول الله صلى

ص: ١٣٣

١- (١) فضائل الصحابة ٢/٦٣٩ رقم: ١٠٨٦.

٢- (٢) الاستيعاب ٣/١١١٠.

٣- (٣) مجمع الزوائد ٩/١٣٢.

٤- (٤) الصواعق المحرقة: ١٧٢.

٥- (٥) المستدرک علی الصحیحین ٣/١٢٩.

٦- (٦) الرياض النضرة ١/٢١٤.

٧- (٧) منتخب كنز العمال-هامش المسند-٣٦/٥.

اللّٰهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً، وَ لَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ ذَلِكَ» (١).

## تَعْظِيمُهُمْ عَائِشَةَ وَ قَضَائِهَا مَعَ النَّبِيِّ وَ عَلِيٍّ

### إِشَارَةٌ

قَالَ قَدَسَ سِرُّهُ: وَ عَظَّمُوا أَمْرَ عَائِشَةَ عَلَى بَاقِي نِسْوَانِهِ مَعَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ يَكْثُرُ مِنْ ذِكْرِ خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ وَ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: إِنَّكَ تَكْثُرُ مِنْ ذِكْرِهَا وَ قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهَا! فَقَالَ لَهَا: وَ اللَّهُ مَا بُدِّلْتُ بِهَا مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا: صَدَّقْتَنِي إِذْ كَذَّبَنِي النَّاسُ، وَ آوْتَنِي إِذْ طَرَدَنِي النَّاسُ، وَ أَسْعَدْتَنِي بِمَالِهَا، وَ رَزَقَنِي اللَّهُ الْوَلَدَ مِنْهَا وَ لَمْ أَرْزُقْ مِنْ غَيْرِهَا!

### الشرح

هَذَا الْخَبَرُ أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ أَوْ مَا يَقَارِبُهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ بِتَرْجُمَتِهَا، وَ كَذَا غَيْرُهُمَا مِنَ الْأَعْلَامِ، وَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ لَمْ يَنْكَرْهُ صِرَاحَةً وَ لَمْ يَجِبْ عَنْهُ فِي الظَّاهِرِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ:

إِنَّ أَهْلَ السَّنَةِ لَيْسُوا مُجْمَعِينَ عَلَى أَنَّ عَائِشَةَ أَفْضَلُ نِسَائِهِ، بَلْ قَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ السَّنَةِ، وَ احْتَجَّجُوا بِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ قَالَ: فَضَّلْتُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضَلْتُ الثَّرِيدَ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ....

وَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ النِّسَاءِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: عَائِشَةُ، قُلْتُ: وَ مِنْ الرِّجَالِ؟ قَالَ: أَبُوهَا، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ عَمْرُو: سَمِّيَ رَجُلًا (٢).

فَتَرَاهُ يَعْتَرِفُ بِمَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ -لَكِنْ مَعَ عَزْوِ ذَلِكَ إِلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ!!- ثُمَّ يَحْتَجُّ لَهُمْ بِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَ عَمْرِو بْنِ

ص: ١٣٤

١- ١) حياه الصحابه ٢٢/٢-٢٣.

٢- ٢) منهاج السنه ٣٠١/٤-٣٠٣.

العاص، و هم رؤوس الكذب و الخيانه!!

إنه ينسب القول بذلك إلى كثير من أهل السنّه، ليردّ بذلك على العلّامه حيث نسبته إلى أهل السنّه عامه- كما هو ظاهر عبارته- لكنه يحتج له بما رواه المبطلون عن رجال البغى و العدوان، و لا يذكر قولاً آخر من أهل السنّه، بل يجيب عن الحديث فى فضل خديجه- مع التشكيك فى سنده- و هذه عبارته:

«و هؤلاء يقولون: قوله لخديجه: ما أبدلنى الله خيراً منها- إن صح- معناه: ما أبدلنى خيراً لى منها. فإن خديجه نفعته فى أوّل الإسلام نفعاً لم يقر غيرها فيه مقامها، فكانت خيراً له من هذا الوجه، لكونها نفعته وقت الحاجة.

و عائشه صحبته فى آخر النبوه و كمال الدين، فحصل لها من العلم و الإيمان ما لم يحصل لمن لم يدرك إلا أوّل النبوه، فكانت أفضل لهذه الزيادة، فإن الأمه انتفعت بها أكثر مما انتفعت بغيرها، و بلغت من العلم و السنّ ما لم تبلغه غيرها، فخديجه كان خيرها مقصوراً على نفس النبى صلّى الله عليه و سلّم، لم تبلغ عنه شيئاً و لم تنتفع بها الأمه كما انتفعوا بعائشه.. و فى الجملة: الكلام فى تفضيل عائشه و خديجه ليس هذا موضع استقصائه» (١).

أقول:

و أوّل ما فيه: نسبه المعنى المذكور إلى النبى صلّى الله عليه و آله، و هو خلاف ظاهر الحديث، و هو و إن عزا الكلام إلى غيره لكن سكوته عنه قبول له، فكيف يجوز لأحد أن يشهد على رسول الله بما هو خلاف ظاهر كلامه؟

ثم إنه كلام باطل، إذ أنه يعترف بحصول نفع له من خديجه لم يحصل من غيرها، ثم يدعى أن النفع الحاصل من عائشه للأمه أكثر، و هل يفرق المسلم بين النفع الحاصل (له) و (للأمه)؟

ص: ١٣٥

ثم أى نفع حصل من عائشه للأمه لم يحصل من غيرها؟

و هل كان من غيرها من الأزواج ما كان منها من إثارة الفتنة و إيقاع النفاق و الشقاق بين الأمه.

ثم إن تشكيكه فى صحه الحديث و تصحيحه لما رووه فى فضل عائشه، دليل آخر على أن الكلام المذكور له-ولا أقل من كونه موافقاً عليه-لكنه ينسبه إلى غيره لكونه عالماً ببطلانه،و أنه مخالفه صريحه لكلام الرسول صلى الله عليه و آله!

ثم إن الرجل بعد أن ذكر جملة من الأكاذيب فى فضل عائشه،و حمل الحديث فى فضل خديجه-مع التشكيك فى سنده-على خلاف المراد منه قال:

«الكلام فى تفضيل عائشه ليس هذا موضع استقصائه».

ثم عاد مرّه إلى نقل موضوعات أخرى فى فضل عائشه....

و كلّ ذلك أدلّه و شواهد على ما ذكره العلّامه.

### إذاعه عائشه سرّ رسول الله

قال قدس سره:و أذاعت سرّ رسول الله صلى الله عليه و آله

الشرح:

أجاب ابن تيميه عن هذا بقوله:

«أولاً:أهل السنّه يقولون:بل أصحاب الذنوب تابوا منها و رفع الله درجاتهم بالتوبه.

و يقال ثانياً:بتقدير أن يكون هناك ذنب لعائشه و حفصه،فيكونان قد تابا منه، و هذا ظاهر لقوله تعالى «إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما» فدعاهما الله تعالى إلى التوبه،فلا يظن بهما أنهما لم يتوبا،مع ما ثبت من علوّ درجاتهما.

و يقال ثالثاً:المذكور عن أزواجه كالمذكور عمّن شهد له بالجنّه من أهل بيته

و غيرهم من أصحابه، فإن علياً لما خطب ابنه أبى جهل على فاطمه و قام النبي خطيباً....

و كذلك لما صالح النبي المشركين يوم الحديبيه..و أمر علياً أن يمحوا اسمه فقال:

و الله لا أمحوك...» (١).

أقول:

قال الله تعالى: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ\* قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ\* وَ إِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَ أَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضُهُ وَ أَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَاكَ هَذَا قَالَ تَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ\* إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَ إِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَ جِبْرِيلُ وَ صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ\* عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيَّابَاتٍ وَ أَبْكَاراً» (٢).

فأخرج البخارى (٣) فى كتاب المظالم و الغصب، و فى كتاب التفسير، و فى كتاب الرضاع، و فى كتاب النكاح و غيرها، و كذا مسلم (٤) فى الرضاع فى غير موضع، و كذا غيرهما من أرباب الصحاح و كبار المحدثين و المفسرين: (أنهما عايشه و حفصه).

و(التظاهر) هو(التعاون بالإيذاء).

و لم تكن هذه القصه هى المزمه الأولى و لا- الأخيرة، حتى يقال بأن المرأتين تابتا إلى الله كما دعاهما عزّ و جل..و لذا قال بعد ذلك «وَ إِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ

ص: ١٣٧

---

١- ١) منهاج السنّه ٣١٣/٤-٣١٥.

٢- ٢) سوره التحريم: الآيات ١-٥.

٣- ٣) صحيح البخارى ٧٠/٦-١٦٧ و ٢٣٢/٧.

٤- ٤) صحيح مسلم ١٨٥/٣.

وَجَبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ» فلو كانتا قد تابتا لم يكن حاجه إلى ذلك.

بل إن ما صنعتة عائشه مع أمير المؤمنين عليه السلام-و هو نفس رسول الله عليهما السلام بالكتاب و السنّه-تظاهر عليه،و لعلّه لذا قال «و صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ» ،إذ المراد به فيما رواه القوم أنفسهم هو(على بن أبى طالب) (١).

ثم إن هذا التظاهر على النبي صلى الله عليه و آله قد اقترن بأمر آخر، فلم يكن ذنباً كسائر الذنوب التى يتاب منها فتكون كأن لم تكن،و لذا نزل فيه الوحي المبين المشتمل على التهديد.

لكن لم يكن من المرأتين-ولا- سيما عائشه-إلا- الاستمرار فى الإيذاء للرسول بأنحاء مختلفه،حتى أن فى بعض الموارد،حيث اطلع أبوها على ما فعلت،تناولها ضرباً شديداً و رسول الله صلى الله عليه و آله حاضر، كما رواه أرباب الصحاح و السنن، و لو أردنا تفصيل الكلام فى ذلك لخرجنا عن المقصود.

و على الجملة،فإن عائشه ما تابت عمّا فعلت و ما صغى قلبها،بل استمرت فى نظائر ذلك الذى فعلت و نزل فيه القرآن المجيد....

فما ذكره الرجل دفاعاً عنها غير مفيد،و تنظير أفعال عائشه ببعض ما صدر من بعض الصحابه غير سديد.

و أمّا المعارضه بما وضعت يد الناصبه من خطبه أمير المؤمنين عليه السلام ابنه أبى جهل.فمردوده،بأن القصه موضوعه للكيد من رسول الله المصطفى و على المرتضى و الصديقه الكبرى، كما أثبتنا ذلك و الحمد لله.

و أمّا المعارضه بتوقف الإمام عليه السلام عن محو اسم النبي صلى الله عليه و آله عن كتاب الصلح،فإنما تدلّ على سوء فهم الرجل أو شدّه تعصّبه،فالإعراض عن بيان

ص: ١٣٨

سقوطها أولى كما لا- يخفى، و يكفي أن نعلم بأن من علمائهم من يجعل هذه القصه مؤيَّده لما رووا من تراجع أبي بكر عن موضعه في الصَّلاه، مع أمر النبي صَلَّى الله عليه و آله بأن يستمر، قال الشوكاني: «تقرير النبي صَلَّى الله عليه و سَلَّمَ له على ذلك يدل على ما قاله البعض من أن سلوك طريق الأدب خير من الامتثال، و يؤيِّد ذلك عدم إنكاره على لما امتنع من محو اسمه في قصَّه الحدييه» (١).

و من العجيب أنه يجعل توقّف الإمام عن محو الاسم في قصَّه الحدييه قدحاً و يتناسى اعتراض عمر على صلح النبي و لا يجعل شكّه في نبوّته قدحاً!

### إخبار النبي بخروجها على

قال قدس سره: و قال لها النبي صَلَّى الله عليه و آله: إنك تقاتلين عليّاً و أنت ظالمه.

الشرح:

قال ابن تيميه: «و أمّا الحديث الذي رواه- و هو قوله لها: تقاتلين عليّاً و أنت ظالمه- فهذا لا- يعرف في شيء من كتب العلم المعتمده، و لا له إسناد معروف، و هو بالموضوعات المكذوبات أشبه منه بالأحاديث الصحيحه، بل هو كذب قطعاً، فإن عائشه لم تقاتل و لم تخرج لقتال، و إنما خرجت بقصد الاصلاح بين المسلمين..» (٢).

أقول:

لو سلّمنا أن لا حديث بهذا اللفظ يعرف في شيء من كتب العلم المعتمده، فلا ريب في أنه صَلَّى الله عليه و آله نهاها عن ذلك كما في حديث نباح كلاب الحوآب.

و أيضاً: لا ريب في أنها خرجت مع الزبير الذي قال له رسول الله صَلَّى الله عليه

ص: ١٣٩

---

١- ١) نيل الأوطار ١٦٩/٣.

٢- ٢) منهاج السنّه ٣١٦/٤.

و آله مثل هذا الكلام، و هو حديث معروف موجود فى الكتب المعتمده و له أسانيد معتبره، بل لقد جعل من شواهد علمه صلى الله عليه و آله بالمغيبات، و أرسله غير واحد من الحفاظ فى باب إخباره عن المغيبات إرسال المسلمات....

و نحن نذكر هنا كلام الحافظ عياض بشرحه و به الكفايه، فإنه قال فى الفصل الذى عقده لتلك الأمور: «و أخبر فى حديث رواه البيهقى من طرق، و هو ممّا أخبر به من المغيبات بمحاربه الزبير لعلّى و هو ظالم له، و كان صلى الله عليه و سلم رآهما يوماً - و كلّ منهما يضحك - فقال لعلّى: أ تحبّه؟ فقال: كيف لا أحبّه و هو ابن عمّتى صفّيه و على دينى؟

فقال للزبير: أ تحبّه؟ فقال: كيف لا أحبّه و هو ابن خالتى و على دينى؟

فقال: أمّا أنك ستقاتله و أنت له ظالم.

فلما كان يوم الجمل قاتله، فبرز له على - رضى الله تعالى عنه - و قال: ناشدتك الله، أ سمعت من رسول الله صلى الله عليه و سلم قوله: إنك ستقاتلنى و أنت لى ظالم؟

قال: نعم و لكن أنسيته. و انصرف عنه.

فلما كان بوادى السباع خرج عليه ابن جرموز و هو نائم فقتله، و أتى برأسه كما فضّله المؤرخون.

و ممّا أخبر به من المغيبات نباح كلاب الحوآب على بعض أزواجه. يعنى:

عائشه.. و أخبر فى هذا الحديث أنه يقتل حولها ممن كان معها قتلى كثيره، قيل: كانوا نحو ثلاثين ألفاً، و تنجو أى تسلم هى بعد ما كادت أى قاربت عدم النجاه، فنبحت كلاب الحوآب على عائشه عند خروجها إلى البصره.

و هذا الحديث صحيح كما مر، روى من طرق عديده..» (١).

ص: ١٤٠

---

١ - ١) نسيم الرياض - شرح شفاء القاضى عياض ١٦٥/٣. و حديث نباح كلاب الحوآب موجود فى مسند أحمد ٩٧/٦، و المستدرک ١١٩/٣ و غيرهما، و نص ابن حجر فى فتح البارى ١٦٥/٦، و الهيثمى فى مجمع الزوائد ٢٣٤/٧ على صحته. و هذا القدر يكفى.

قال قدس سره: ثم إنها خالفت أمر الله تعالى في قوله: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ».

الشرح:

نعم. إن عائشه خالفت في خروجها-مع طلحه و الزبير- إلى البصره أمر الله في قوله تعالى: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ» فهي خالفت أمر الله بالقرار في البيت، وليتها خالفت في غير ما خرجت له! لقد خالفت أمر الله في فعل سمعت من قبل نهى النبي صلى الله عليه وآله عنه خاصه، لقد خالفت أمر الله متلبسه بالظلم، وفي إعانه (الظالم) بنص الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله عليه و آله! لقد كان في خروجها مفسده و أى مفسده، لا عليها فقط، بل على الإسلام و المسلمين..

لكن ابن تيميه يدعى تاره أنها خرجت «بقصد الإصلاح بين المسلمين» (١).

و أخرى يقول: إنها اجتهدت «و إذا كان المجتهد مخطئاً فالخطأ مغفور بالكتاب و السنه» (٢).

و ثالثه يقول: إنها ندمت على خروجها «فكانت إذا ذكرت خروجها تبكى حتى تبلّ خمارها» (٣).

أقول:

إن كانت تقصد الإصلاح بين المسلمين، فإن الإصلاح فرع النزاع و الخلاف، و هل كان بين على أمير المؤمنين و بين طلحه و الزبير نزاع على شىء، أو أنهما بايعاه ثم

ص: ١٤١

---

١- ١) منهاج السنه ٣١٦/٤.

٢- ٢) منهاج السنه ٣٢١/٤.

٣- ٣) منهاج السنه ٢٠٨/٦ و ٣١٦/٤.

خرجا إلى مكة ناكثين للبيعة و ناقضين للعهد؟

و أيضاً: إن كانت تقصد الإصلاح بين المسلمين، فهل كان يكون الإصلاح في البصره حتى تخرج إليها في ملأ من الناس؟

و أيضاً: إن كانت تقصد الإصلاح، فلما ذا ينهاها النبي صَلَّى الله عليه و آله؟ و تنهاها أم سلمه أم المؤمنين؟ و ينهاها رجال المسلمين؟ و هلّا خرجوا معها و ساعدوها على الإصلاح؟

و إن كانت مجتهدة مخطئه في اجتهداها فلا- خطأ، بل لها أجر و إن كان أقل من أجرها فيما لو كانت مصيبه، فلما ذا الندم و البكاء؟

لكن الرجل عند ما ادّعى أنها خرجت «بقصد الإصلاح» و أنها كانت «راكبه، لا قاتلت و لا أمرت بالقتال» قال: «هكذا ذكره غير واحد من أهل المعرفة بالأخبار»!!

كأن الرجل يعلم بكذب ما يقول فيخرج عن عهده بنسبته إلى غيره!! و لننقل بعض «ما ذكره غير واحد من أهل المعرفة بالأخبار» و لو أردنا شرح القضية بالتفصيل، لخرجنا عن المقصود فنقول:

قال الطبري و غيره إنه بعد أن تولّى أمير المؤمنين عليه السلام أمر المسلمين:

«سأل طلحه و الزبير أن يؤمّرها على الكوفه و البصره فقال: تكونان عندي فأتجمل بكما فإني وحش لفراقكما» ثم روى الطبري عن طلحه قوله: «ما لنا من هذا الأمر إلا كالحسه الكلب أنفه» (١).

قال الطبري: «ثم ظهرا إلى مكة بعد قتل عثمان بأربعة أشهر، و ابن عامر بها يجزّ الدنيا، و قدم يعلى بن أميه معه بمال كثير، و زياده على أربعمائه بعير، فاجتمعوا في بيت عائشه، فأداروا الرأي، فقالوا: نسير إلى على فنقاتله، فقال بعضهم: ليس لكم طاقه بأهل

ص: ١٤٢

المدينه،و لكننا نسير حتى ندخل البصره و الكوفه،و لطلحه بالكوفه شيعه و هوى، و للزبير بالبصره هوى و معونه.فاجتمع رأيهم على أن يسيروا إلى البصره و إلى الكوفه» (١).

فقال أم سلمه لعائشه: «يا عائشه: إنك سده بين رسول الله صلى الله عليه و سلم و بين أمته، حجابك مضروب على حرمة، و قد جمع القرآن ذلك فلا تندحيه، و سكن الله عقيرتك فلا تصحريها، الله من وراء هذه الأمه، قد علم رسول الله مكانك لو أراد أن يعهد فيك عهداً، بل قد نهاك عن الفرطه في البلاد، ما كنت قائله لو أن رسول الله قد عارضك بأطراف الفلوات ناصه قلو صكك قعوداً من منهل إلى منهل؟ إن بعين الله مثواك و على رسول الله تعرضين...».

ثم إن عائشه سمعت في الطريق نباح الكلاب فقالت: «أى ماء هذا؟  
فقالوا: الحوآب.

فقال: إنا لله و إنا إليه راجعون، إني لهي، قد سمعت رسول الله يقول -و عنده نساؤه-: ليت شعري أيتكن تنبجها كلاب الحوآب.  
فأرادت الرجوع.

فأتاها عبد الله بن الزبير فقال: كذب من قال إن هذا الحوآب.

و لم يزل بها حتى مضت، فقدموا البصره» (٢).

قالوا: «لما قدمت عائشه البصره، كتبت إلى زيد بن صوحان:

من عائشه ابنه أبى بكر أم المؤمنين حبيب رسول الله، إلى ابنها الخالص زيد بن صوحان: أما بعد، فإذا أتاك كتابي هذا فأقدم و انصبرنا على أمرنا هذا، فإن لم تفعل فخذل عن على.

ص: ١٤٣

---

١- (١) تاريخ الطبرى ٤/٤٥٢.

٢- (٢) تاريخ الطبرى ٤/٤٦٩.

فكتب إليها: من زيد بن صوحان إلى عائشه ابنه أبى بكر حبيب رسول الله، أما بعد: فإنى ابنك الخالص إن اعتزلت هذا الأمر و رجعت إلى بيتك، وإلا فأنا أول من نابذك.

قال زيد بن صوحان: رحم الله أم المؤمنين، أمرت أن تلزم بيتها و أمرنا أن نقاتل، فتركت ما أمرت به و أمرتنا به، و صنعت ما أمرنا و نهتنا عنه» (١).

ثم إنها كتبت إلى حفصه بنت عمر:

«أما بعد، فإنى أخبرك أن علياً قد نزل ذا قار و أقام بها مرعوباً خائفاً، لما بلغه من عدتنا و جماعتنا، فهو بمنزله الأشفر، إن تقدم عقر و إن تأخر نحر.

فدعت حفصه جوارى لها يتغنين و يضربن بالدفوف، فأمرتهن أن يقلن فى غنائهن:

ما الخبر ما الخبر؟ على فى السفر، كالفرس الأشفر، إن تقدم عقر، و إن تأخر نحر!

و جعلت بنات الطلقاء يدخلن على حفصه و يجتمعن لسماع الغناء.

فبلغ أم كلثوم بنت على، فلبست جلابيبها و دخلت عليهن فى نسوه متنكرات، ثم أسفرت عن وجهها، فلما عرفتها حفصه خجلت و استرجعت.

فقالت أم كلثوم: لئن تظاهرتما عليه منذ اليوم، لقد تظاهرتما على أخيه من قبل، فأنزل الله فيكما ما أنزل.

فقالت حفصه: كفى رحمك الله، و أمرت بالكتاب فمزق، و استغفرت الله».

قال الطبرى: «فقدموا البصره و عليها عثمان بن حنيف. فقال لهم عثمان:

ما نقمتم على صاحبكم؟

فقالوا: لم نره أولى بها منا و قد صنع ما صنع.

ص: ١٤٤

قال: فإن الرجل أمرني، فأكتب إليه فأعلمه ما جئتم له، على أن أصلي بالناس حتى يأتينا كتابه.

فوقفوا عليه و كتب».

«فلما استوثق لطلحه و الزبير أمرهما، خرجا في ليله مظلمه ذات ريح و مطر و معهما أصحابهما، قد ألبسوهم الدروع و ظاهرُوا فوقها بالثياب، فانتهوا إلى المسجد وقت صلاه الفجر و قد سبقهم عثمان بن حنيف إليه، و أقيمت الصلاه، فتقدم عثمان ليصلي بهم، فأخره طلحه و الزبير و قدّموا الزبير، فجاءت السيابه -و هم الشرط حرس بيت المال- فأخروا الزبير و قدّموا عثمان، فغلبهم أصحاب الزبير فقدّموا الزبير و أخروا عثمان.

و لم يزالوا كذلك حتى كادت الشمس أن تطلع و صاح بهم أهل المسجد: ألا- تتقون الله يا أصحاب محمد و قد طلعت الشمس؟! فغلب الزبير فصلي بالناس.

فلما انصرف من صلاته صاح بأصحابه المتسلحين أن خذوا عثمان بن حنيف.

فأخذوه بعد أن تضارب هو و مروان بن الحكم بسيفيهما، فلما أسر ضرب ضرب الموت، و نتف حاجباه و أشفار عينيه و كل شعره في رأسه و وجهه، و أخذوا السيابه -و هم سبعون رجلاً- فانطلقوا بهم و بعثمان بين حنيف إلى عائشه.

فقال لأبان بن عثمان: أخرج إليه فاضرب عنقه، فإن الأنصار قتلت أباك و أعانت على قتله.

فنادى عثمان: يا عائشه و يا طلحه و يا زبير، إن أخى سهل بن حنيف خليفه على بن أبى طالب على المدينه، و أقسم بالله، إن قتلتموني ليضعنّ السيف في بنى أبيكم و أهلكم و رهطكم، فلا يبقى منكم أحداً.

فكفّوا عنه و خافوا أن يوقع سهل بن حنيف بعيالاتهم و أهلهم بالمدينه، فتركوه.

و أرسلت عائشه إلى الزبير: أن اقتل السيابه.

ص: ١٤٥

فذبّحهم -و الله- الزبير كما يذبح الغنم....».

«و كان الغدر بعثمان بن حنيف أوّل غدر كان فى الإسلام...».

أقول:

هذا هو الإصلاح بين المسلمين؟

و هل كانت راحه لا قاتلت و لا أمرت بالقتال؟

و هل كان بكاءها-بعد ذلك-عن ندم أو عن خيبة أمل؟

فلنكتف بهذا القدر،و من أراد المزيد فليرجع إلى كتب التاريخ....

### خروجها تقود الجيوش!

قال قدس سره:و خرجت فى ملأ من الناس تقاتل علياً عليه السلام على غير ذنب،لأن المسلمين أجمعوا على قتل عثمان و كانت هى كلّ وقت تأمر بقتله و تقول:اقتلوا نعثلاً،قتل الله نعثلاً.

الشرح

نعم،خرجت فى ملأ من الناس تقاتل علياً عليه السلام على غير ذنب.

و قول ابن تيميه:«هذا كذب عليها،فإنها لم تخرج لقصد القتال» (١)هو الكذب، و إلا فما معنى:«نسير إلى على فنقاتله»؟

و أى معنى لما كتبه إلى زيد بن صوحان؟

و أى معنى لما جاء فى كتابها إلى حفصه؟

ثم أ لم تأمر بقتل عثمان بن حنيف بعد الغدر به؟

أ لم تأمر بقتل السباجه من غير ذنب؟

أ لم تحرّض الأزد و بنى ضبّه و القبائل الأخرى على القتال؟

ص: ١٤٦

ثم قال ابن تيميه: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا عَلَى قَتْلِ عَثْمَانَ.

فجوابه من وجهين: أحدهما: أن يقال هذا من أظهر الكذب و أبينه، فإن جماهير المسلمين لم يأمرُوا بقتله و لا شاركُوا في قتله و لا رضوا بقتله، و غاية ما يقال إنهم لم ينصروه حق النصرة، و أنه حصل نوع من الفتور و الخذلان، حتى تمكن أولئك المفسدون، و لهم في ذلك تأويلات» (١).

أقول:

لقد اعترف الرجل بأن المسلمين قتلوا عثمان، غير أن جمعاً منهم باشروا القتل، و أن الآخرين خذلوه، و هذا ليس إلا تهدياً للعبارة، و إلا - فمن المعلوم أن الجميع ما باشروا القتل، لأنه أمر غير ممكن... و على الجملة، فإن خيار المسلمين هم الذين قتلوا عثمان و سائر الناس تبع لهم....

و لو كان هذا الرجل يدعى أن الذين ثاروا على عثمان - و انتهى الأمر إلى قتله - هم الأقل، فليس لنا طائفة من الأكثر؟ و لما ذا لم يدفعوا أولئك الأقلية المفسدين حسب تعبيره؟

لقد قتله الكل بين مباشر و خاذل «و لهم في ذلك تأويلات» كما قال، فأين الكذب في كلام العلامة؟

قال: «و أمّا قَوْلُهُ: إِنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ فِي كُلِّ وَقْتٍ تَأْمُرُ بِقَتْلِ عَثْمَانَ و تقول في كلِّ وقتٍ: اقْتُلُوا نَعْتَلًا قَتَلَ اللَّهَ نَعْتَلًا، و لَمَّا بَلَغَهَا قَتْلَهُ فَرَحَتْ بِذَلِكَ.

فيقال له أولاً: أين النقل الثابت عن عائشة بذلك؟

و يقال ثانياً: إن المنقول عن عائشة يكذب ذلك و يبين أنها أنكرت قتله، و ذمّت من قتله و دعت على أخيها محمد و غيره لمشاركتهم في ذلك.

و يقال ثالثاً: هب أن واحداً من الصحابة عائشه أو غيرها قال في ذلك كلمة على

ص: ١٤٧

وجه الغضب، لإنكاره بعض ما ينكر، فليس قوله حجه ولا يقدح في إيمان القائل ولا المقول له...» (١).

### في أنها كانت من المحرّضين ضدّ عثمان

أقول:

أمّا أنها «كانت في كلّ وقت تأمر بقتل عثمان».

فمن ذلك قولها لمروان بن الحكم وقد طلب منها الإقامة بالمدينه لتدفع عن عثمان وهو محصور: «و الله لا أفعل، وددت -و الله- أنه في غراره من غرائري، و أنى طوقت حملة حتى ألقيه في البحر».

و قولها لابن عباس: «إياك أن تردّ الناس عن هذا الطاغية».

و عن سعد بن أبي وقاص -وقد سئل: من قتل عثمان؟- «قتله سيف سلّته عائشه، و شحذه طلحه، و سمّه علي» قال الراوي: «قلت: فما حال الزبير؟ قال: أشار بيده و صمت بلسانه».

و عن أمّ سلمه -لما جاءت إليها عائشه تخادعها على الخروج معها إلى البصره:-

«أنا أم سلمه، إنك كنت بالأمس تحرّضين على عثمان و تقولين فيه أخبث القول، و ما كان اسمه عندك إلّا نعثلاً».

و عن الأحنف بن قيس لمّا قالت له: «ويحك يا أحنف بم تعتذر إلى الله من ترك جهاد قتله أمير المؤمنين عثمان؟ أمن قلّه عدد؟ أو أنك لا تطاع في العشيره؟ قال:

«يا أمّ المؤمنين، ما كبرت السنّ و لا طال العهد، و إن عهدى بك عام أوّل تقولين فيه و تنالين منه».

و عن المغيرة بن شعبه في جواب قولها له: «يا أبا عبد الله، لو رأيتني يوم الجمل،

ص: ١٤٨

قد أنفذت النصل هودجى حتى وصل بعضها إلى جلدى».

قال: «وددت-و الله-أن بعضها كان قتلک.

قالت: یرحمک الله،و لم تقول هذا؟

قال:لعلها تكون كفاره فى سعيك على عثمان...».

و عن عمار رضى الله عنه-وقد رآها باكيه على عثمان-:«أنت بالأمس تحرضين عليه ثم أنت اليوم تبكيه؟».

و عن سعيد بن العاص أنه لقي مروان و أصحابه بذات عرق فقال:«أين تذهبون و تاركم على أعجاز الإبل؟اقتلوهم ثم ارجعوا إلى منازلکم،لا تقتلوا أنفسکم...».

و عن أمير المؤمنين عليه السلام-فى كتاب له إلى طلحه و الزبير و عائشه-:

«و أنت يا عائشه،فإنک خرجت من بيتك عاصيه لله و لرسوله،تطلبين أمراً كان عنك موضوعاً،ثم تزعمين أنك تريدین الإصلاح بين المسلمين!

فخبرينى،ما للنساء وقود الجيوش و البروز للرجال و الوقع بين أهل القبله و سفك الدماء المحترمه!

ثم إنک طلبت-على زعمك-دم عثمان،و ما أنت و ذاك،و عثمان رجل من بنى أميه و أنت من تيم!

ثم أنت بالأمس تقولين فى ملأ من أصحاب رسول الله:اقتلوا نعثلاً فقد كفر،ثم تطلبين اليوم بدمه!

فاتقى الله و ارجعى إلى بيتك و أسبلى عليك سترك».

و أمّا أنها كانت تقول:«اقتلوا نعثلاً».

فقد رأيتہ فى بعض الكلمات المذكوره و الآتيه،رواه المؤرخون و المحدثون حتى فى كتبهم فى اللغه.فراجع كلّا من:

(النهايه فى غريب الحديث)(و لسان العرب)(و القاموس)(و تاج العروس)

و غيرها فى كلمه (نعثل).

و أما «أن المنقول عنها أنها أنكرت...».

فهذا صحيح، و لكن بعد ما قتل.. كما عرفت من الكلمات المتقدمه، فهذا لا يكذب ما ذكره العلّامه، و الرجل يفهم هذا و لكن يغالط!

و كذا قوله: «هب أن واحداً..» فإنه مغالطه واضحه، فإن التحريض على القتل و تشبيه عثمان ب (نعثل) و هو رجل يهودى، و إخراجها قميص رسول الله و شعره و هى تقول: «هذا قميصه و شعره لم يبيل و قد بلى دينه»، و قولها لما بلغها قتله: «أبعده الله، ذلك بما قدمت يداه و ما الله بظلام للعبيد» و أمثال ذلك... ليس «كلمه على وجه الغضب»، و لو كان كذلك لما اعترض عليها المعترضون قائلين: «إنك كنت بالأمس...».

قال قدس سره: فلما بلغها قتله فرحت بذلك ثم سألت: من تولى الخلافة؟ فقالوا: على عليه السلام فخرجت لقتاله على دم عثمان!

فأى ذنب كان لعلى عليه السلام على ذلك؟!

الشرح:

نعم، لقد أجمع المؤرخون على أن عائشه إنما نادى بدم عثمان بعد ما أبلغت بأن أمير المؤمنين عليه السلام قد تولى الخلافة، و ذلك لأنها تريد لها لطلحه و لم تشك فى أنه هو صاحب الأمر:

قال الطبرى: «خرج ابن عباس، فمرّ بعائشه فى الصّيلمصل فقالت: يا ابن عباس، أنشدك الله، فإنك قد أعطيت لساناً إزعيلاً، أن تخذل عن هذا الرجل، و أن تشكك فيه الناس، فقد بانت لهم بصائرهم و أنهجت و رفعت لهم المنار و تحلبوا من البلدان لأمر قد جم، و قد رأيت طلحه بن عبيد الله قد اتخذ على بيوت الأموال و الخزائن مفاتيح، فإن يسر بسيره ابن عمه أبى بكر».

و قال: «إن عائشه لما انتهت إلى سرف راجعه فى طريقها إلى مكه، لقيها عبد ابن أم

ص: ١٥٠

كلاب-و هو عبد بن أبي سلمه، ينسب إلى أمّه-.

فقلت له: مهيم؟

قال: قتلوا عثمان فمكثوا ثمانياً.

قلت: ثم صنعوا ما ذا؟

قال: أخذها أهل المدينة بالاجتماع فجازت بهم الأمور إلى خير مجاز، اجتمعوا على علي بن أبي طالب.

فقلت: والله ليت أن هذه انطبقت على هذه إن تم الأمر لصاحبك. ردوني.

فانصرفت إلى مكة و هي تقول: قتل-و الله-عثمان مظلوماً، والله لأطلبن بدمه.

فقال لها ابن أم كلاب: و لم؟ فو الله إن أول من أمال حرفه لأنت، و لقد كنت تقولين: اقتلوا نعتلاً فقد كفر.

قلت: إنهم استتابوه ثم قتلوه، و قد قلت و قالوا، و قولي الأخير خير من قولي الأول...» (١).

قال قدس سره: و كيف استجاز طلحه و الزبير مطاوعتهما على ذلك؟ و بأي وجه يلقون رسول الله صلى الله عليه و آله، مع أن الواحد منا لو تحدّث مع امرأه غيره و أخرجها من منزلها و سافر بها، كان أشدّ الناس عداوة.

الشرح:

بل إنهما خدعاها و خذلاها، و كذا أتباعهما..

أمّا الزبير، فإنه لما ذكره أمير المؤمنين عليه السلام بما قال له رسول الله صلى الله عليه و آله، خرج عن الميدان و اعترل الحرب، فقال له ابنه عبد الله: «أين تدعنا؟ فقال:

«يا بني أذكرني أبو الحسن بأمر كنت قد أنسيته، فاخترت العار على النار...» (٢).

ص: ١٥١

---

١- (١) تاريخ الطبري ٣/٤٣٤-٤٧٦.

٢- (٢) تاريخ الطبري ٤/٤٥٩، مروج الذهب ٢/٦٥٢.

فهلما أرجع عائشه إلى بيتها الذى أخرجها منه؟ وكيف لم يخبرها بالحق الذى ذكر به عسى أن تكفّ هى أيضاً عن المقاتله، فلا يكون مزيد هتك و سفك دم!

و أمّا طلحه، فإنه بعد ما بعث إليه على أن ألقنى، فلقيه، قال له: أنشدك الله أسمعك رسول الله يقول: من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه و عاد من عاداه؟ قال:

نعم. فقال له: فلم تقاتلنى؟

و قال الطبرى: «قال له: يا طلحه، جئت بعرس رسول الله تقاتل بها و خبأت عرسك فى بيتك؟ أما بايعتنى؟ (١). بعد هذا الذى لم ينفعه.. و اشتبكت الحرب.

قال مروان: لا أطلب بثارى بعد اليوم، ثم رماه بسهم فقتله و هو يقول: و الله إن دم عثمان عند هذا، هو كان أشدّ الناس عليه، و ما أطلب أثراً بعد عين. ثم التفت إلى أبان بن عثمان -و هو معه- فقال: لقد كفيتك أحد قتله أبيك «و كان طلحه أول قتيل...».

فهلّا- أرجعوا عائشه إلى بيت خدرها؟ و هلا- رجعت هى بعد أن فقد الجيش الأميرين القائدين: طلحه و الزبير، و قبل أن يقتل الآلاف من أولئك الأراذل الأجلاف؟

قال قدس سره: و كيف أطاعها على ذلك عشرات الألوف من المسلمين و ساعدوها على حرب أمير المؤمنين عليه السلام، و لم ينصر أحدٌ منهم بنت رسول الله صلى الله عليه و آله لما طلبت حقها من أبى بكر، و لا شخصٌ واحد بكلمه واحده!

الشرح:

قال ابن تيميه: «هذا من أعظم الحجج عليك! فإنه لا- يشك عاقل أن القوم كانوا يحبّون رسول الله صلى الله عليه و سلّم و يعظّمونه، و يعظّمون قبيلته و بنته أعظم مما يعظّمون أبا بكر و عمر... فإذا كان المسلمون كلّهم ليس فيهم من قال إن فاطمه- رضى

ص: ١٥٢

اللّٰه عنها-مظلومه،و لا أن لها حقاً عند أبى بكر و عمر،و لا أنهما ظلماها،و لا تكلم أحد فى هذا بكلمه واحده،دلّ ذلك على أن القوم كانوا يعلمون أنها ليست مظلومه..» (١).

أقول:

فإذن، كانت عائشه على حق و أنها ليست ظالمه! فلما ذا ندمت؟و عمّا تابّت كما زعمت؟

و كذا كان يزيد فى قتله الحسين بن على عليه السلام و أهل بيته و سبى ذراريه و نسوته..على حق،و أنه لم يكن ظالماً! لأن المسلمين كلّهم كانوا معه بين من خاف مخالفته،و من باشر فى قتل الحسين بأمره،و بين من رضى بفعله و سكت و ما تكلم و لا بكلمه واحده..و لذا قال بعض النواصب:«إنه قتل بسيف جدّه»!

و كذلك كان الحجاج بن يوسف الثقفى على حق،و لم يظلم أحداً،لأن أحداً من المسلمين لم يعترض على أفعاله و لا تكلم بكلمه!! و هكذا....

لقد نسب هذا الرجل إلى المسلمين كافة القول بأن فاطمه كانت ظالمه،لأنها إذا لم تكن مظلومه فهى ظالمه لأبى بكر و عمر،و إذا لم تكن فى دعواها عليهما صادقاً فهى كاذبه آثمه!! كبرت كلمه تخرج من أفواههم...!!

إن هذا الرجل و إن كان يحاول فى الموارد المختلفه أن يخفى عداؤه لأهل البيت عليهم السلام،لكنه-كما عن أمير المؤمنين عليه السلام:«ما أضمر أحد شيئاً إلا و ظهر فى فلتات لسانه»-فى بعض الموارد يكشف عن باطنه و يعرف حقيقته،و هذا المورد من تلك الموارد.

عجباً لهذا الرجل!! لمّا يقال:«إن المسلمين قتلوا عثمان»يقول:بأن قتلته قليلون، و أمّا خيار المسلمين و سائر الناس فقد خذلوه.و لمّا يقال:«إن الناس قعدوا عن الدفاع

ص:١٥٣

عن حق الزهراء و لم يتكلم أحد بكلمه واحده» يقول: فإذا كانوا يرونها غير مظلومه، أى ظالمه!!

### تسميتهم عائشه فقط بأُم المؤمنين

قال قدس سرّه: و سمّوها أم المؤمنين و لم يسمّوا غيرها بذلك! و لم يسمّوا أخاها محمد بن أبى بكر-مع عظم شأنه و قرب منزلته من أبيه و أخته عائشه ام المؤمنين- خال المؤمنين.

الشرح:

استنكر ابن تيميه هذا القول، و قال بأنه «من البهتان الواضح الظاهر لكل أحد» قال:

«و ما أدرى أ هذا الرجل و أمثاله يتعمدون الكذب، أم أعمى الله بصائرهم لفرط هواهم، حتى خفى عليهم أن هذا كذب....

و ذلك أنه من المعلوم أن كلّ واحده من أزواج النبی يقال لها أم المؤمنين عائشه حفصه.... و قد قال الله تعالى: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَ أَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ» و هذا أمر معلوم للأئمه علماً عاماً.

و قد أجمع المسلمون على تحريم نكاح هؤلاء بعد موته....

و لما كنّ بمنزله الأمّهات فى حكم التحريم دون المحرميّه، تنازع العلماء فى إخوانهن هل يقال لأحدهم خال المؤمنين؟ فقيل: يقال لأحدهم خال المؤمنين، و على هذا، فهذا الحكم لا يختص بمعاويه....

و الذين أطلقوا على الواحد من أولئك أنه خال المؤمنين لم ينازعوا فى هذه الأحكام، و لكن قصدوا بذلك الاطلاق أن لأحدهم مصاهره مع النبى، و اشتهر ذكرهم لذلك عن معاويه، كما اشتهر أنه كاتب الوحى و قد كتب الوحى غيره....

و معاويه لما كان له نصيب من الصحبه و الاتصال برسول الله، و صار أقوام

يجعلونه كافرين أو فاسقاً و يستحلّون لعنه و نحو ذلك، احتاج أهل العلم أن يذكروا ما له من الاتصال برسول الله صلى الله عليه و سلم، ليرعى بذلك حق المتصلين برسول الله بحسب درجاتهم. وهذا القدر لو اجتهد فيه الرجل و أخطأ، لكان خيراً له من أن يجتهد في بغضهم و يخطئ...» (١).

أقول:

لقد فكّر الرجل و قدّر، و فرّ و كزّ، و أرعد و أبرق، ثم اعترف بالحق و وقع في المأزق.. يقول العلامة: إن جميع نساء النبي صلى الله عليه و آله أمّهات المؤمنين بحسب الآية المباركة، و الحكم المذكور منطبق على جميعهن بلا تفاوت، فلما ذا يسمّون «عائشه» ب «أم المؤمنين» و كذا ب «السيدة»، و لا يسمّون بذلك «أم سلمه» و أمثالها، بل يسمّون أم سلمه ب «الزوج النبي» و كذا غيرها، و هذا ما لا يخفى على من يراجع كتبهم في الحديث و السير، فانظر مثلاً ما يعنون به أحمد بن حنبل في مسنده لدى إيراد أخبارهنّ و النقل عنهنّ.

بل لقد تبادوا في ذلك حتى وضعوه على لسان النبي صلى الله عليه و آله، فقد روى المحبّ الطبري في (الرياض النضرة) حديثاً عنه صلى الله عليه و آله جاء فيه: «ثم قال: يا عائشه: أنا سيد المرسلين و أبوك أفضل الصديقين و أنت أم المؤمنين» (٢).

فإنه يفيد اختصاصها بهذه المنزلة كاختصاص النبي الأكرم بكونه «سيد المرسلين» و اختصاص أبيها بما ذكر....

فأعود و أقول: «ما أدري أ هذا الرجل و أمثاله يتعمّدون الكذب، أم أعمى الله بصائرهم لفرط هواهم؟! لأنهم إذا كانوا يرون جميع الأزواج أمّهات المؤمنين، فما معنى وضعهم مثل هذا الحديث؟ و ما معنى وصفهم لعائشه بذلك دون غيرها؟

ص: ١٥٥

---

١- ١) منهاج السنّه ٣٧٢/٤.

٢- ٢) الرياض النضرة في مناقب العشرة ٣٥/١.

و يقول العلماء رحمهم الله: إنه بناء على صحه إطلاق «خال المؤمنين» على إخوة أزواج النبي صلى الله عليه وآله، فإن مقتضى القاعده أن يكون أخو التي جعلوها أفضلهم أحق بأن يشتهر بهذا اللقب و يدعى به من أخى غيرها....

و لَمَّا كانت عائشه أفضلهم عندهم و أشهرهم بلقب «أم المؤمنين» و «السيدة»، كان ينبغي أن يكون أخوها «محمد بن أبى بكر» الأحق و الأشهر بلقب «خال المؤمنين» لكنهم خصوا «عائشه» بلقب «أم المؤمنين» و جعلوا خال المؤمنين من بين إخوتهم «معاويه»، فلم يشتهر «محمد» باللقب المذكور، مع كونه أخا «عائشه» و ابن أبى بكر خليفته الأول، و مع كونه أفضل و أتقى من معاويه، مع ما ورد فى معاويه من اللعن و الذم عن رسول الله صلى الله عليه وآله كما سيأتى.

### تسميتهم معاويه (خال المؤمنين)

#### إشارة

قال قدس سره: و سَمَّوا معاويه بن أبى سفيان خال المؤمنين، لأنَّ اخته أُمَّ حبيبه بنت أبى سفيان بعض زوجات الرسول صلى الله عليه وآله، و اخت محمد بن أبى بكر و أبوه أعظم من اخت معاويه و من أبيها.

الشرح:

لقد اعترف ابن تيميه باشتهار معاويه بهذا اللقب، و هذا هو الإشكال.

و قال فى وجه ذلك: إنه صار أقوام يجعلونه كافراً أو فاسقاً و يستحلّون لعنه و نحو ذلك، فاحتاج أهل العلم أن يذكروا ما له من الاتصال برسول الله صلى الله عليه وآله و سلّم ليرعى بذلك حق المتصلين.

لكن يردّه:

أولاً: أن الذين كفّروه و لعنوه إنما اتّبعوا فى ذلك النبى صلى الله عليه وآله، و من لعنه النبى صلى الله عليه وآله فقد برئ منه و أزال اتصاله به، فأى أهل علم يحتاج حينئذ

إلى أن يذكر ما له من الاتصال؟ اللهم إلا النواصب أعداء الرسول و أهل بيته!

و ثانياً: إن «محمداً» أيضاً له من الاتصال برسول الله صلى الله عليه و آله، و صار أعداء الله يجعلونه فاسقاً و يستحلون دمه، فلما ذا لا يراعى حقه بذكر ما له من الاتصال برسول الله صلى الله عليه و آله؟ و هذا هو الإشكال الذي ذكره العلامة.

و لا جواب له إلّا ما ذكره العلامة من «محبّه محمد بن أبي بكر لعلى عليه السلام و مفارقتة لأبيه، و بغض معاويه لعلى عليه السلام و محاربتة له».

### لعن النبي معاويه

قال قدس سرّه: مع أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله لعن معاويه الطليق ابن الطليق.

الشرح:

قال ابن تيميه: «أمّا قوله: أنه الطليق ابن الطليق. فهذا ليس نعت ذم، فإن الطلقاء هم مسلمة الفتح الذين أسلموا عام فتح مكه و أطلقهم النبي...» (١).

أقول:

قال ابن الأثير: «الطلاق هم الذين خلّى عنهم يوم فتح مكه و أطلقهم، و لم يسترقهم، و واحد هم طليق، فعيل بمعنى مفعول، و هو الأسير إذا أطلق سبيله» (٢).

أليس هذا نعت ذم؟ فمن لم يسلم طوعاً تلك السنين المتماديه منذ البعثة إلى فتح مكه فوقع أسيراً، فكان يكون رقاً، لكنه صلى الله عليه و آله لم يسترقه بل منّ عليه فأطلق سبيله، كيف لا يذم؟

بل في عبارته الرجل نفسه إشاره إلى ذلك و إن كان لا يشعر! إنه يقول «...و أطلقهم

ص: ١٥٧

---

١- (١) منهاج السنّه ٣٨١/٤.

٢- (٢) النهايه في غريب الحديث: «طلق».

النبي «فلو لم يكن أسر و استرقاق فما معنى «و أطلقهم»؟

هذا، و لو لم يكن نعت ذم و نقص، فلما ذا قال عمر: «هذا الأمر في أهل بدر ما بقى منهم أحد، ثم في أهل أحد ما بقى منهم أحد، ثم في كذا و كذا. و ليس فيها لطلق و لا لولد طليق، و لا لمسلمه الفتح شيء» (١).

و عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري: «و أى مدخل لمعاوية في الشورى، و هو من الطلقاء الذين لا تجوز لهم الخلافة؟ و هو و أبوه من رؤوس الأحزاب» (٢).

و فوق ذلك ما عن عائشه و قد قيل لها: ألا تعجبين لرجل من الطلقاء ينازع أصحاب رسول الله في الخلافة؟ فقالت: «و ما تعجب من ذلك؟ و هو سلطان الله يؤتيه للبرّ و الفاجر، و قد ملك فرعون أهل مصر أربعمائهن سنة، و كذلك غيره من الكفار» (٣).

### أمره بقتله

قال قدس سره: اللعين ابن اللعين. و قال صلى الله عليه و آله: إذا رأيتم معاوية على منبرى فاقتلوه!

الشرح:

لعنه رسول الله صلى الله عليه و آله غير مرّة في غير موقف، و إليك واحداً منها، و هو ما ذكره الإمام الحسن السبط و عبد الله بن عمر و محمد بن أبي بكر و غيرهم: إن رسول الله صلى الله عليه و آله قال- و قد رأى أبا سفيان على حمار و معاوية يقود به و يزيد ابنه يسوق به-: «لعن الله القائد و الراكب و السائق» (٤).

ص: ١٥٨

١- (١) الطبقات الكبرى ٣ ق ٢٤٨/١، أسد الغابه ٣٨٧/٤.

٢- (٢) الإستيعاب ٨٥١/٢، أسد الغابه ٣١٨/٣.

٣- (٣) تاريخ ابن كثير ١٣١/٨.

٤- (٤) وقعه صفين: ٢٤٧، تاريخ الطبري ٣٥٧/١١، مجمع الزوائد ٢٤٧/٧، مروج الذهب ٥٩/٢.

و لا يخفى أن ابن تيمية لم يتعرّض لكلمه العلامة هذه!

و إنما تكلم في الحديث المذكور فقال: «هذا الحديث ليس في شيء من كتب الإسلام التي يرجع إليها في علم النقل، و هو عند أهل المعرفة بالحديث كذب موضوع مختلق على النبي، و هذا الرفض الراوى له لم يذكر له إسناداً حتى ينظر فيه، و قد ذكره أبو الفرج ابن الجوزي في الموضوعات» (١).

أقول:

أولاً: هذا الحديث موجود في غير واحد «من كتب الإسلام التي يرجع إليها في علم النقل» فهو في: (تاريخ بغداد) و (تاريخ الطبري) و (مسند الحسن بن سفيان) و (صحيح ابن حبان) و (كنوز الحقائق من كلام خير الخلائق للمناوي).

و ثانياً: إنه ليس «عند أهل المعرفة بالحديث كذباً موضوعاً مختلقاً على النبي صلى الله عليه و آله و سلم» فقد صححه الذهبي و هو عندهم إمام أهل المعرفة في الحديث - في كتابه (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) (٢).

و ثالثاً: إنا نذكر له إسناداً واحداً - فللحديث طرق متعددة - لينظر فيه كما قال، و هو الإسناد الذي صححه الذهبي، و هو ما أخرجه ابن حبان عن طريق عباد بن يعقوب عن شريك عن عاصم عن زر عن عبد الله بن مسعود:

أمّا (عباد بن يعقوب) فمن رجال البخاري و الترمذي و ابن ماجه، و من مشايخ أبي حاتم، و البزار، و الحكيم الترمذي، و صالح جزره، و ابن خزيمة، و ابن صاعد، و ابن أبي داود، و القاسم المطرز، و غيرهم (٣).

و أمّا (شريك النخعي الكوفي) فمن رجال مسلم و البخاري في التعاليق

ص: ١٥٩

---

١- ١) منهاج السنّة ٣٨٠/٤.

٢- ٢) ميزان الاعتدال ٣٨٠/٢.

٣- ٣) تهذيب التهذيب ٩٥/٥.

و أصحاب السنن الأربعة (١).

و أمّا (عاصم بن بهدله الأسدي) فمن رجال الصحاح الستة (٢).

و أمّا (زر بن جيش) فمن رجالها كذلك (٣).

و أمّا (عبد الله بن مسعود) فمن أعظم الأصحاب عند المسلمين.

و رابعاً: ذكر أبي الفرج ابن الجوزي إياه في (الموضوعات) لا يقتضى سقوط الحديث.

أما أولاً: فلتصحح الذهبي إياه - كما عرفت - و هو عندهم أتقن و أدق من ابن الجوزي.

و أمّا ثانياً: فلأذن ابن الجوزي متساهل في كتابه (الموضوعات)، و هذا ما نص عليه المحققون، قال النووي: «و قد أكثر جامع الموضوعات في نحو مجلدين، أعنى أبا الفرج ابن الجوزي، فذكر كثيراً ممّا لا دليل على وضعه، بل هو ضعيف».

و قال السيوطي بشرحه: «قال الذهبي: ربما ذكر ابن الجوزي في الموضوعات أحاديث حسناً قوية» (٤).

و أمّا ثالثاً: فلأذن ابن الجوزي إنّما أورد الحديث من جهة قدحه في (عباد بن يعقوب الرواجني) و إذا عرفنا بطلان قدحه - لكون الرجل ثقة يعتمد عليه أرباب الصحاح و كبار الأئمة - ظهر لنا بطلان إخراجه له في (الموضوعات).

و لعلّ هذا من جملة شواهد من حكم من الأئمة كالنووي و ابن حجر و السيوطي و غيرهم، على أن الرجل متساهل في الكتاب المذكور.

ص: ١٦٠

---

١-١) تقريب التهذيب ٣٥١/١.

٢-٢) تقريب التهذيب ٣٨٣/١.

٣-٣) تقريب التهذيب ٢٥٩/١.

٤-٤) تدريب الراوي - شرح تقريب النواوي ٢٣٥/١ - ٢٣٦.

ثم إن القوم المدافعين عن الظالمين و المحامين للمبطلين، قد حرّفوا لفظ هذا الحديث بجعل (معاويه) غير ابن أبى سفيان، أو جعل «فاقتلوه» لفظ «فاقبلوه». و لكن لفرط وضوح هذا التحريف و الكذب الشنيع على رسول الله صلى الله عليه و آله، اضطرّ ابن الجوزى إلى التصريح بأن ذلك محرّف مكذوب (١)!!

قال قدس سرّه: و كان من المؤلّفه قلوبهم.

الشرح:

إنّ من العجيب الغريب اعتراف ابن تيميه بهذا المعنى، و الظاهر أنه لعدم الداعى الشديد عنده لإنكاره، و إلا فإنه طالما أنكر الحقائق الثابتة المرويه فى كتب أبناء مذهبه المعتمده!!

### حارب الإمام الحق

قال قدس سرّه: و قاتل عليّاً عليه السلام، و هو عندهم رابع الخلفاء إمام حق، و كلّ من حارب إمام حق، فهو باغ ظالم.

الشرح:

أمّا أن الإمام عليه السلام «رابع الخلفاء إمام حق» فربما يوجد فى بعض من يتولّاهم ابن تيميه من ينكر ذلك و يقول بإمامه معاويه بعد عثمان، كما روى ذلك أبو داود عن مروان و حزه (٢).

و قد ذكر ابن تيميه أن بعض المغاربه لم يكن يذكر عليّاً فى خطبه الجمعة.

و ربما يوجد فى بعض من يتولّاهم الرجل من يدعو إلى خلع الإمام و جعل الأمر شورى، كما روى عن طلحه و الزبير و عائشه القول بذلك فى البصره....

ص: ١٦١

---

١- (١) الموضوعات ٢٦/٢.

٢- (٢) سنن أبى داود- كتاب السنه ٢٦٤/٢.

و لكن معاويه و فئته قد قاتلوا علياً عليه السلام، و لما كان ابن تيميه موالياً لهم جعل يدافع عنه بالأباطيل، فيقول:

أولاً- الباغي قد يكون متأولاً- معتقداً أنه على حق، و قد يكون متعمداً يعلم أنه باغ، و قد يكون بغيه من شبهه أو شهوه و هو الغالب. و على كل تقدير، فهذا لا يقدح فيما عليه أهل السنه، فإنهم لا ينزّهون معاويه و لا من هو أفضل منه من الذنوب، فضلاً عن تنزيههم عن الخطأ في الاجتهاد....

و يقال لهم ثانياً: إن قال الذابّ عن علي: هؤلاء الذين قاتلهم على كانوا بغاه، فقد ثبت في الصحيح أن النبي قال لعمار رضى الله عنه: «تقتلك الفئة الباغيه» و هم قتلوا عمّاراً. فهنا للناس أقوال:

منهم من قدح في حديث عمار.

و منهم من تأوله على أن الباغي الطالب، و هو تأويل ضعيف.

و أما السيلف و الأئمه، فيقول أكثرهم كأبي حنيفه و مالك و أحمد و غيرهم، لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغيه، فإن الله لم يأمر بقتالها ابتداء، بل أمر إذا اقتتل طائفتان أن يصلح بينهما، ثم إن بغت إحداهما على الأخرى قوتلت التي تبغى، و هؤلاء قوتلوا ابتداء قبل أن يبتدؤا بقتال.

فإن قال الذابّ عن علي: كان على مجتهداً في ذلك.

قال له منازعه: و معاويه كان مجتهداً في ذلك.

فإن قال: كان مجتهداً مصيباً.

ففى الناس من يقول له: و معاويه كان مجتهداً مصيباً أيضاً، بناء على أن كل مجتهد مصيب، و هو قول الأشعرى.

و منهم من يقول: بل معاويه مجتهد مخطئ و خطأ المجتهد مغفور.

و منهم من يقول: بل المصيب أحدهما لا بعينه.

و من الفقهاء من يقول كلاهما كان مجتهداً، لكن على كان مجتهداً مصيباً و معاويه كان مجتهداً مخطئاً. و المصيب له أجران و المخطئ له أجر.

و من نازعه فى أنه كان إمام حق، لم يمكن الرافضه أن يحتجوا على إمامته بحجّه إلا نقضها ذلك المعارض، و من سلّم له أنه كان إمام حق - كأهل السنه - فإنه يقول: الإمام الحق ليس معصوماً، و لا يجب على الإنسان أن يقاتل معه كلّ من خرج على طاعته.

و من قاتل علياً - إن كان باغياً - فليس ذلك بمخرجه عن الإيمان و لا بموجب له النيران، و لا مانع له من الجنان، فإن البغى إذا كان يتأوّل كان صاحبه مجتهداً. و لهذا اتفق أهل السنه على أنه تفسق واحده من الطائفتين و إن قالوا فى إحداهما أنهم كانوا بغاه، لأنهم كانوا متأولين مجتهدين، و المجتهد المخطئ لا يكفر و لا يفسق، و إن تعمّد البغى فهو ذنب من الذنوب، و الذنوب يرفع عقابها بأسباب متعدده، كالتوبه و الحسنات الماحيه و المصائب المكفره و شفاعه النبي صلّى الله عليه و سلّم و دعاء المؤمنين و غير ذلك» (١).

### تسميتهم معاويه (كاتب الوحي)

#### اشاره

قال قدس سرّه: و سمّوه كاتب الوحي و لم يكتب كلمه واحده من الوحي، بل كان يكتب له صلّى الله عليه و آله رسائل. و قد كان بين يدى النبي صلّى الله عليه و آله أربعه عشر نفساً يكتبون الوحي، أوّلهم و أخصّهم و أقربهم إليه صلّى الله عليه و آله على بن أبى طالب عليه السلام.

الشرح:

قال ابن تيميه: «فهذا قول بلا حجه و لا علم، فما الدليل على أنه لم يكتب له كلمه

ص: ١٦٣

واحد من الوحي و إنما كان يكتب له رسائل؟» (١).

أقول:

هذا من فرط جهل الرجل أو تعصبه، إذ على المدعى أن يقيم الدليل المقبول على مدّعه لا على المنكر فيما ينكره، كما هو معلوم.

ثم إن الأصل في دعوى كتابه معاوية للنبي صلى الله عليه وآله هو: ما أخرجه مسلم، قال ابن حجر المكي في فضائل معاوية: «و منها: إنه أحد الكتاب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما في صحيح مسلم...» (٢).

و هو- لو صح- يفيد كونه كاتباً لا كاتباً للوحي، لكنه باطل موضوع كما صرح كبار الأئمة كما ستعرف، و لنذكر نصّه عند مسلم:

«حدثني عباس بن عبد العظيم العنبري و أحمد بن جعفر المعقري قالا: حدثنا النضر- و هو ابن محمد اليماني- حدثنا عكرمه، حدثنا أبو زميل، حدثني ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان و لا يقاعدونه، فقال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: يا نبي الله، ثلاث أعطينهن.

قال: نعم.

قال: عندي أحسن العرب و أجمله أم حبيبه بنت أبي سفيان، أزوجكها.

قال: نعم.

قال: و معاوية تجعله كاتباً بين يديك.

قال: نعم.

قال: و تؤمّرنى حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين.

قال: نعم.

ص: ١٦٤

---

١- (١) منهاج السنّة ٤/٢٢٧.

٢- (٢) تطهير الجنان و اللسان- هامش الصواعق-: ١٩.

قال أبو زميل: ولو لا أنه طلب ذلك من النبي صلى الله عليه و سلم ما أعطاه، و ذلك لأنه لم يكن يسئل شيئاً إلا قال: نعم» (١).

و هذه كلمات أهل العلم بالحديث فيه:

قال النووي: «و اعلم أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال..» (٢).

و قال ابن القيم: «إن حديث عكرمه في الثلاث التي طلبها أبو سفيان من النبي صلى الله عليه و سلم، غلط ظاهر لا خفاء فيه.

قال أبو محمد ابن حزم: هو موضوع بلا شك، كذبه عكرمه بن عمار.

قال ابن الجوزي: هذا الحديث وهم من بعض الرواة، لا شك فيه و لا تردد.

و قد اتهموا به عكرمه بن عمار..» (٣).

و قال الذهبي: «و في صحيح مسلم قد ساق له أصلاً منكراً عن سماك الحنفي عن ابن عباس، في الثلاثة التي طلبها أبو سفيان» (٤).

أقول:

فهذا هو الأصل في المسألة، و هذا حاله و هو في أحد الصحيحين!! ثم جاء بعد هؤلاء الوضاعين قوم استدّلوا بتلك الموضوعات، و لربما زادوا عليها أشياء من وضعهم! كما في هذا الحديث الموضوع، حيث وضع السابقون كون معاوية «كان يكتب بين يدي رسول الله» فأضاف بعض الكاذبين أنه «كان يكتب الوحي»!

قال ابن حجر المكي: «و قال المدائني: كان زيد بن ثابت يكتب الوحي، و كان معاوية يكتب للنبي صلى الله عليه و سلم فيما بينه و بين العرب. أي: من وحي و غيره،

ص: ١٦٥

---

١- ١) صحيح مسلم- بشرح النووي- ٦٣/١٦.

٢- ٢) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٦٣/١٦.

٣- ٣) زاد المعاد في هدى خير العباد ٢٧/١.

٤- ٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٩٣/٣.

فهو أمين رسول الله على وحي ربه» (١).

والجمله «أى من وحي وغيره» إضافه من عند ابن حجر لكلام المدائني كذباً و تدليساً، إذ الكلام المذكور يوجد في المصادر السابقة على ابن حجر المكي و ليس فيه هذه الجملة، قال ابن حجر العسقلاني: «و قال المدائني: كان زيد بن ثابت يكتب الوحي و كان معاوية يكتب للنبي صلى الله عليه و آله فيما بينه و بين العرب». إنتهى (٢).

قال قدس سره: مع أن معاوية لم يزل مشركاً مدّه كون النبي صلى الله عليه و آله مبعوثاً يكذب بالوحي و يهزأ بالشرع! و كان باليمن يوم الفتح يطعن على رسول الله صلى الله عليه و آله و يكتب إلى أبيه صخر بين حرب يعثّره بإسلامه، و يقول له: أ صبوت إلى دين محمد، و كتب إليه: يا صخر لا تُسلمن طوعاً فتفضحنا

و الفتح كان في شهر رمضان لثمان سنين من قدوم النبي صلى الله عليه و آله المدينة، و معاوية حينئذ مقيم على الشرك هارباً من النبي صلى الله عليه و آله لأنه قد هدر دمه فهرب إلى مكه، فلما لم يجد له مأوى صار إلى النبي صلى الله عليه و آله مضطراً فأظهر الإسلام، و كان إسلامه قبل موت النبي صلى الله عليه و آله بخمسه أشهر، و طرح نفسه على العباس فسأل فيه رسول الله فعفا عنه، ثم شفع إليه أن يشرفه و يضيفه إلى جملة الكتاب، فأجابه و جعله واحداً من أربعة عشر.

فكم كان يخصّه من الكتابه في هذه المدّه لو سلّمنا أنه كان كاتب الوحي حتّى استحقّ أن يوصف بذلك دون غيره.

ص: ١٦٦

---

١- ١) تطهير الجنان و اللسان- هامش الصواعق-: ١٩.

٢- ٢) الإصابه في معرفه الصحابه ٤٣٤/٣.

و هذه الأمور الثابتة يقيناً، كلّها قرائن على كذب تسميه معاوية بكاتب الوحى، و أنّ هذه التسميه من البدع الباقية حتى الآن، و ما زال بعضهم يصّر عليها تعصباً و متابعه للهوى.

و لقد تكلم ابن تيميه فى هذا الموضع و أطنب بما لا حاجة إلى إيراده، فإنّ العلامة طاب ثراه قد اقتدى بالإمام أبى محمد الحسن السبط الأ-كبر عليه الصّلاه و السّلام فى الاستدلال بأشعار معاوية على موقفه من النبى و الإسلام-فيما رواه الزبير بن بكار، فى مفاخره جرت بين الإمام بين رجالات من قریش، فى مجلس معاوية-فإنه بعد أن تكلم عمرو بن العاص، و الوليد بن عقبه، و عتبه بن أبى سفيان، و المغيرة بن شعبه، و جعلوا يستبون علناً عليه السلام، قال الإمام أبو محمد:

«...أما بعد، يا معاوية، فما هؤلاء شتموني و لكنك شتمتني...أذكر يوماً جاء أبوك على جمل أحمر و أنت تسوقه و أخوك عتبه يقوده، فرآكم رسول الله صلّى الله عليه و آله فقال: اللهم العن الراكب و القائد و السائق؟ أنسى-يا معاوية-الشعر الذى كتبتة إلى أبيك لما هم أن يسلم تنهاه عن ذلك:

يا صخر لا تسلمن يوماً فتفضحنا....

فو الله لما أخفيت من أمرك أكبر مما أبديت» (١).

هذا، و من المعلوم أن أبا سفيان لم يهم بالإسلام قبل الفتح، فمعاوية قد كتب إليه بذلك بعد الفتح و هو هارب، و لا يكون تظاهره بالإسلام إلا بعد مدّه مديده من هذا الشعر.

و لا يخفى، أن الزبير بن بكار-الراوى للخبر-من ذريّه الزبير بن العوام، و عداده

فى المنحرفين عن على أمير المؤمنين عليه السلام.

قال قدس سره: مع أن الزمخشري من مشايخ الحنفية ذكر فى ربيع الأبرار أنه ادعى بنوّته أربعة نفر!

الشرح:

قال الزمخشري: «و كان معاويه يعزى إلى أربعة:

إلى مسافر بن أبى عمرو.

و إلى عماره بن الوليد.

و إلى العباس بن عبد المطلب.

و إلى الصّباح، مغنّ أسود كان لعمار...» (١).

و الزمخشري عنى عن التعريف، و كتبه فى العلوم المختلفه لا يستغنى عنها العلماء و أهل الفضل.

قال قدس سره: على أنّ من جمله كتبه الوحى: ابن أبى سرح، و ارتدّ مشركاً، و فيه نزل: «و لَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَيْدراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ».

الشرح:

قال ابن تيميه: «و أما قوله: إنه نزل فيه: «و لَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَيْدراً» فهو باطل» (٢).

أقول:

قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى: «حدّثنا ابن حميد قال: ثنا سلمه عن ابن إسحاق قال: نزلت هذه الآية فى عمار بن ياسر و عياش بن أبى ربيعة و الوليد بن الوليد... و قال آخرون: بل نزلت هذه الآية فى شأن ابن أبى سرح.

ص: ١٦٨

---

١- ١) ربيع الأبرار و نصوص الأخبار ٥٥١/٣.

٢- ٢) منهاج السنّه ٤٤٣/٤.

ذكر من قال ذلك: حدّثني ابن حميد قال: ثنا يحيى بن واضح، عن الحسين، عن يزيد، عن عكرمه و الحسن البصري قالاً في سورة النحل... و هو عبد الله بن أبي سرح الذي كان يكتب لرسول الله صلى الله عليه و سلم، فأزله الشيطان فلحق بالكفار، فأمر به النبي صلى الله عليه و سلم أن يقتل يوم فتح مكة، فاستجار له أبو عمر، فأجاره النبي صلى الله عليه و سلم» (١).

قلت: كذا في النسخة: «فاستجار له أبو عمرو» و هو خطأ أو تحريف.

فلقد رواه الحافظ السيوطي عن ابن جرير و فيه: «فاستجار له أبو بكر و عمر و عثمان بن عفان، فأجاره النبي» (٢).

و روى الحافظ ابن حجر الخبر عن يزيد عن عكرمه فنقص منه نزول الآية فيه، و ذكر فيه: «فاستجار له عثمان فأجاره النبي» (٣).

أقول:

و كلّ هذه المحاولات-من التكذيب لأصل الخبر، و التحريف للفظه-إنما هي تغطيه لعار يلحق القوم، إذ الرجل كان أخا عثمان من الرضاعة، قالوا: أهدر النبي صلى الله عليه و آله دمه، و أمر بقتله في جماعه و لو وجدوا تحت أستار الكعبة، لكن عثمان حافظ عليه فغيّبه، حتى أتى به رسول الله فاستأمنه، فصمت عليه و آله الصلاه و السلام طويلاً. ثم قال: نعم. فلما انصرف عثمان قال لمن حوله: ما صمتُ إلا ليقوم أحدكم فيضرب عنقه (٤).

ص: ١٦٩

---

١- ١) تفسير الطبري ١٢٤/١٤.

٢- ٢) الدر المنثور في التفسير بالمأثور ١٣٢/٤.

٣- ٣) الإصابه في معرفه الصحابه ٣١٧/٢.

٤- ٤) الإصابه ٣١٧/٢، الإشتياعاب على هامش الإصابه ٣٧٦/٢.

قال قدس سرّه: وقد روى عبد الله بن عمر قال: أتيت النبي صلّى الله عليه وآله فسمعتة يقول: «يطلع عليكم رجل يموت على غير سنّتي» فطلع معاويه.

الشرح:

قال ابن تيميه: «نحن نطالب بصرحه هذا الحديث... هذا الحديث من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، ولا يوجد في شيء من دواوين الحديث التي يرجع إليها في معرفه الحديث، ولا له إسناد معروف.. و عبد الله بن عمر كان من أبعد الناس عن ثلب الصحابه...» (١).

أقول:

من الطبيعي أن لا يوجد هذا في شيء من الكتب التي صنفها أنصار معاويه وآل أبي سفيان، وما أكثر ما كتموا مما هو أقلّ منه في الدلاله على كفر القوم و ضلالتهم، ولكن تكفينا روايه واحد من «أهل المعرفة بالحديث»، وهو أبو جعفر الطبري، فقد رواه ضمن كتاب كتبه واحد من «خلفاء الرسول و أمراء المؤمنين» عندهم، وهو المعتضد بالله العباسي.

قال الطبري: «ذكر كتاب المعتضد في شأن بني أميه. وتحدّث الناس أن الكتاب الذي أمر المعتضد بإنشائه بلعن معاويه يقرأ بعد صلاه الجمعة على المنبر، فلما صلّى الناس الجمعة بادرُوا إلى المقصوره ليسمعوا قراءته فلم يقرأ، فذكر أن المعتضد أمر بإخراج الكتاب الذي كان المأمون أمر بإنشائه بلعن معاويه، فأخرج له من الديوان، فأخذ من جوامعه نسخه هذا الكتاب، وذكر أنها نسخه الكتاب الذي أنشأ للمعتضد بالله» وقد كان مما جاء فيه:

ص: ١٧٠

و كان مَمَّنْ عانده (يعنى النبى) و نابذه و كذبه و حاربه من عشيرته...أبو سفیان بن حرب و أشياعه من بنى أميه الملعونين فى كتاب الله ثم الملعونين على لسان رسول الله، فى عدّه مواطن و عدّه مواضع...و منه: قول الرسول عليه السلام-و قد رآه مقبلاً على حمار يقوده به و يزيد ابنه يسوق به-: «لعن الله القائد و الراكب و السائق..».

و منه: أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: «يطلع من هذا الفج رجل من أمتى يحشر على غير ملتي، فطلع معاويه».

و منه: أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: إذا رأيتم معاويه على منبرى فاقتلوه...» (١).

هذا، و قد رواه مسنداً عن عبد الله بن عمر: نصر بن مزاحم قال:

«شريك، عن ليث، عن طاوس، عن عبد الله بن عمر قال: أتيت النبى صلى الله عليه و سلم فسمعتة يقول: يطلع عليكم من هذا الفج رجل يموت حين يموت و هو على غير سنتى. فشقّ على ذلك، و تركت أبى يلبس ثيابه و يجىء، فطلع معاويه» (٢).

و رجال السند كلّهم ثقات و من رجال الصحاح، و نصر بن مزاحم وثقه ابن حبان، و تكلم بعضهم فى أحاديثه كالعقيلي قال: «شيعى، فى حديثه اضطراب و خطأ كثير» (٣) و التكلّم فى الراوى أو فى حديثه من أجل التشيع غير مسموع.

و يؤكّد صحه هذا الحديث أن الحافظ البلاذرى رواه عن طاووس بطريقين، فإنه قد رواه:

عن عبد الله بن صالح عن يحيى بن آدم عن شريك عن ليث عن طاووس.

و عن إسحاق عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه.

ص: ١٧١

---

١- ١) تاريخ الطبرى ٥٤/١٠.

٢- ٢) وقعه صفين: ٢١٩.

٣- ٣) لسان الميزان ١٥٧/٦.

لكنه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، لا عبد الله بن عمر بن الخطاب....

و السندان معتبران عندهم قطعاً.

و أمّا أن ابن عمر كان من أبعد الناس عن ثلب الصحابه، فيردّه-بالإضافه إلى ثبوت الخبر المذكور عنه- ما يروى من وجوه عن جماعه من التابعين عن ابن عمر أنه قال حين حضرته الوفاة: «ما أجدنى آسى على شىء فاتنى فى الدنيا إلا أنى لم أقاتل مع على الفئه الباغيه» (١).

هذا، و لو لا ثبوت الخبر عن ابن عمر لما وضع الوضّاعون فى مقابله: «الآن يطلع عليكم رجل من أهل الجنه، فطلع معاويه...».

ذكره الذهبي و قال: «خبر باطل» (٢).

### لعن الله القائد و المقود

قال قدس سرّه: و قام النبى صلّى الله عليه و آله يوماً يخطب، فأخذ معاويه بيد ابنه يزيد و خرج و لم يسمع الخطبه، فقال النبى صلّى الله عليه و آله: «لعن الله القائد و المقود. أى يوم يكون لهذه الأمه من معاويه ذى الأستاه».

الشرح:

لم يكذب ابن تيميه هذا الحديث بصراحه، و كذا ابن روزبهان، غير أنه أشار إلى احتمال كون «يزيد» فيه هو «ابن أبى سفيان»، لأن ابن معاويه لم يكن فى زمن النبى صلّى الله عليه و آله، و كيف كان، فإن يزيد بن معاويه ملعون كما سيأتى، و فى حديث لعن رسول الله صلّى الله عليه و آله أبا سفيان و ولديه معاويه و يزيداً، و هو الحديث الذى احتج به الإمام الحسن السبط فى مفاخرته فى مجلس معاويه، و أورده المعتضد

ص: ١٧٢

١- (١) المستدرک ١١٥/٣، الطبقات ١٢٧/٤، مجمع الزوائد ١٨٢/٣، أسد الغابه ٣٣/٤ و غيرها.

٢- (٢) ميزان الاعتدال ١٣٣/٢.

العباسى فى كتابه فى لعن بنى أميه،فمعاويه ملعون على لسانه على كل حال،وقد لعنه فى جماعه:أمير المؤمنين عليه السلام و رجال من الصحابه و المؤمنون إلى يوم يبعثون.

### محاربته علياً و قتله خيار الصحابه

قال قدس سره:و بالغ فى محاربته على عليه السلام،و قتل جمعاً كثيراً من خيار الصحابه.

الشرح:

أجاب ابن تيميه بما ملخصه بلفظه:«الذين قتلوا قتلوا من الطائفتين،قتل هؤلاء من هؤلاء و هؤلاء من هؤلاء...و كان فى العسكرين مثل الأشتر النخعى و هاشم بن عتبة المرقال و عبد الرحمن بن خالد بن الوليد و أبى الأعور السيلمى،و نحوهم من المحرضين على القتال» (١).

أقول:

أما محاربته علياً عليه السلام،فقد أورثت عليه و على أصحابه اللعن إلى يوم الدين،لوجوه كثيره من الكتاب و السنّه و غيرهما.

و كلام العلّامة فى قتله كثيراً من خيار الصحابه عام،لكن الرجل خصّه بالذين قتلهم فى الحرب فأجاب بما عرفت،فنقول:

أولاً: الذين قتلهم معاويه منهم صبرا كثيرون،منهم:حجر بن عدى،قال ابن عبد البر:

«كان حجر من فضلاء الصحابه» (٢) فإن معاويه أول من قتل مسلماً صبراً،قتل حجراً و أصحابه..و قد اعترض عليه فى ذلك من الصحابه و التابعين كثيرون،بل حكى عن ابن سيرين قوله:بلغنا أن معاويه لما حضرته الوفاه جعل يقول:يومى منك يا حجر طويل.

ص: ١٧٣

---

١- (١) منهاج السنّه ٤/٤٦٨.

٢- (٢) الإستيعاب فى معرفه الأصحاب ١/٢٣٩.

و بالجمله: فالأبرياء الذين قتلهم من الصحابه و سائر المسلمين فى غير ساحه الحرب من أهل الحرمين و اليمن و العراق و غيرهم، لا يحصون.

و ثانياً: إنه لم يذكر فى المحرّضين على القتال عمار بن ياسر، مع كونه مع أمير المؤمنين عليه السلام و من أشدّ الناس على معاويه و حزبه، حتى استشهد رضى الله تعالى عنه، فلما ذا لم يذكره؟ لأنّ النبى-صلى الله عليه و آله- قد أخبر فيما تواتر عنه: أنه تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنه و يدعوهم إلى النار (١).

فثبت بذلك أن معاويه باغ داع إلى النار، و من كان هذا حاله فهو من أهل النار، و عليه اللّعه من الله العزيز القهار، القائل «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ» وَ أُتْبِعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ» (٢).

و كأن ابن تيميه يحاول-بعدم ذكر عمار- التملّص و التخلّص من هذا، كما حاول إمامه معاويه من قبل بما لا فائده له فيه.

### لعنه أمير المؤمنين

قال قدس سره: و لعنه على المنابر، و استمرّ سبّه مدّه ثمانين سنه إلى أن قطعه عمر بن عبد العزيز

الشرح:

إن هنا أموراً نذكرها باختصار:

الأول: إن رسول الله صلى الله عليه و آله هو الذى سنّ بأمر من الله لعن معاويه و بنى أميه قاطبه، و قد قال تعالى: «لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» فاقتدى به المؤمنون فى كلّ زمان، و كذا المنصفون من علماء العامه الأعيان.

ص: ١٧٤

---

١- ١) أخرجه أحمد و البخارى، كنز العمال ٧٢٢/١١ رقم: ٣٣٥٣١.

٢- ٢) سورة القصص: ٤٢.

الثانى: إن من المقطوع بصدوره عن النبى صلى الله عليه وآله قوله: «من سب علياً فقد سبني» (١). ولا ريب ولا خلاف فى أن من سبه-صلى الله عليه وآله-فهو كافر.

و الثالث: إن معاويه دأب على لعن أمير المؤمنين عليه السلام فى حياته و بعدها، و اتخذ ذلك سته جاريه فى الخطب و غيرها، حتى أنه كان يعترض على بعض كبار الصحابه إذا امتنع من سبه، فقد أخرج مسلم: «أمر معاويه سعداً فقال: ما منعك أن تسب أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلن أسبه، لأن تكون لى واحده منهنّ أحبّ إلى من حمر النعم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول له و قد خلفه فى بعض مغازيه، فقال له على: يا رسول الله، خلقتنى مع النساء و الصبيان، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أما ترضى.. و سمعته يقول يوم خيبر: لأعطين الرايه.. و لما نزلت هذه الآيه «فَقُلْ تَعَالَوْا...» (٢).

أقول:

و من امتناع سعد بن أبى وقاص -و هو أحد العشره المبشره عندهم-يزيد فظاعه فعل معاويه ظهوراً و وضوحاً، و هذا ما حمل بعض أولياء معاويه على التلاعب بمتن الخبر كما سننبه عليه.

و الرابع: إنه قد ذكر الجاحظ فى كتابه الذى وضعه للنواصب و الرد على الإماميه:

إن معاويه كان يقول فى آخر خطبته: اللهم العن أبا تراب، فإنه ألحد فى دينك و صدّ عن سبيلك، فالعنه لعناً و بيبلاً و عذبه عذاباً أليماً. قال: و كتب بذلك إلى الآفاق، فكانت هذه الكلمات يشاد بها على المنابر إلى أيام عمر بن عبد العزيز.

و روى فيه أيضاً: «إن قوماً من بنى أميه قالوا لمعاويه: يا أمير المؤمنين، إنك قد بلغت ما أملت، فلو كففت عن هذا الرجل: فقال: لا والله حتى يربو عليه الصغير و يهرم

ص: ١٧٥

---

١- ١) أخرجه الحاكم و صححه و أقره الذهبى ١٢١/٣.

٢- ٢) صحيح مسلم ١٢٠/٧.

عليه الكبير، ولا يذكر له ذاكر مفضلاً» (١).

و الخامس: قال الحافظ السيوطي وغيره: «كان بنو أميه يسبون على بن أبي طالب في الخطبه، فلما ولي عمر بن عبد العزيز أبطله، و كتب إلى نوابه بإبطاله و قرأ مكانه «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ» الآية. فاستمرت قراءتها إلى الآن» (٢).

و بعد هذه الأمور التي ذكرناها بإيجاز، فقرأ ما يقول ابن تيميه و احكم عليه بما شئت، إنه يقول ما ملخصه:

«و أمّا ما ذكره من لعن على، فإن التلاعن وقع من الطائفتين كما وقعت المحاربه، و كان هؤلاء يلعنون رؤوس هؤلاء في دعائهم، و هؤلاء يلعنون رؤوس هؤلاء في دعائهم... و معاويه رضى الله عنه و أصحابه كانوا يكفرون علياً» (٣).

أمّا ابن روزبهان، فلم يجد جواباً و لا مناصاً إلا بإنكار أصل القضية فقال:

«أما سب أمير المؤمنين-نعوذ بالله من هذا- فلم يثبت عند أرباب الثقه، و بالغ العلماء في إنكار وقوعه..» (٤).

تنبيه:

قد تلاعب القوم بمتن خبر أمر معاويه سعد بن أبي وقاص بسب أمير المؤمنين و امتناعه عن ذلك، معتمداً بما سمعه من رسول الله صلى الله عليه و آله من خصائص الأمير عليه السلام، المتقدّم عن صحيح مسلم.

لقد تلاعبوا بمتنه و تصرّفوا بلفظه، فجاء في كتبهم بأنحاء مختلفه سنشير إليها فيما سيأتى إن شاء الله فانتظر.

ص: ١٧٦

---

١- ١) النصائح الكافيه لمن يتولى معاويه: ٩٠.

٢- ٢) تاريخ الخلفاء: ٢٤٣.

٣- ٣) منهاج السنّه ٤/٤٦٩.

٤- ٤) إبطال الباطل

قال قدس سره: و سم الحسن

الشرح:

و أنكر ابن تيميه سم معاويه الحسن السبط الزكى عليه السلام فقال:

«هذا مما ذكره بعض الناس، و لم يثبت ذلك بيّنه شرعيّه أو إقرار معتبر و لا نقل يجزم به. و هذا مما لا يمكن العلم به، فالقول به قول بلا علم... و الحسن رضى الله عنه قد نقل أنه مات مسموماً... لكن يقال: إن امرأته سمّته، و لا ريب أنه مات بالمدينه و معاويه بالشام، فعليه ما يظن الظان أن معاويه أرسل إليها و أمرها بذلك، و قد يقال: بل سمّته امرأته لغرض آخر.. و قد قيل: إن أباهما الأشعث بن قيس أمرها بذلك... و إذا قيل:

إن معاويه أمر أباهما كان هذا ظناً محضاً، و النبى صلى الله عليه و سلم قال: إياكم و الظن فإن الظن من أكذب الحديث.. ثم إن الأشعث.. قد مات قبل الحسن بنحو عشرين سنين، فكيف يكون هو الذى أمر ابنته أن تسم الحسن. و الله سبحانه و تعالى أعلم بحقيقه الحال و هو يحكم بين عباده...» (١).

أقول:

إن هذا أحد المواضع التى يعرف فيها هذا الرجل على حقيقته، فإن كلّ هذا التشكيك و اللفّ و الدوران ليس إلا لتبرئه معاويه بن أبى سفيان، أو لتبرير ما فعله مع سيد شباب أهل الجنان، و إلا فقد قال ابن روزبهان هنا: «من يرضى بمتابعه معاويه؟ و من يجعله إماماً حتى يشنع عليه ابن المطهر؟ و قد ذكرنا أنه من الملووك و ليس علينا أن نذب عنه» (٢).

ص: ١٧٧

١- (١) منهاج السنّه ٤/٤٦٩.

٢- (٢) انظر: دلائل الصدق ٣/٣٨٨.

أقول:

إن الثابت عند أهل البيت- كما تفيد الأخبار الواردة عنهم- أن معاوية سمّ الحسن عليه السلام بواسطة زوجته جعده بنت الأشعث بن قيس.. وهذا ما يجده المتتبع لكتب الجمهور، وإن حاولوا أن لا يفصحوا عنه و يتكتموا عليه، والذي جاء (1) فيها نقاط:

١- إنه سقى السمّ غير مرّه.

٢- كان معاوية قد تلّطف لبعض خدمه أن يسقيه سمّاً.

٣- إن جعده بنت الأشعث سقت الحسن السمّ في المرّه الأخيره، فاشتكى منه شكاه، فكان يوضع تحته طست و ترفع أخرى، نحواً من أربعين يوماً، تفتت فيها كبده و لفظها عليه السلام.

٤- فقال الحسين: يا أبا محمد، أخبرني من سقاك؟ قال: ولم يا أخي؟

قال: أقتله و الله قبل أن أدفنك، وإن لا- أقدر عليه أو يكون بأرض تكلفت الشخص إلى. فقال: يا أخي، إنما هذه الدنيا ليال فانيه، دعه حتى ألتقى أنا و هو عند الله.

و أبي أن يسميه.

٥- وكانت جعده قد سمّت الحسن بتدسيس معاوية إليها، وقد وعدت من قبل معاوية و يزيد أنها إن سمّت الحسن فسيزوجها يزيد، فلمّا مات الحسن أرسل إليها مائه ألف درهم و أخبرها إنا نحب حياه يزيد، و لو لا ذلك لوفينا لك بتزويجه.

### في قتل يزيد بن معاوية الحسين

قال قدس سره: و قتل ابنه يزيد مولانا الحسين عليه السلام و نهب نساءه .

ص: ١٧٨

---

١ - ١) الطبقات الكبرى لابن سعد- ترجمه الحسن بن علي: ٨٤، المستدرک علی الصحيحين ١٧٦/٣، مروج الذهب ٥٠/٢، مقاتل الطالبين: ٥٧، ترجمه الحسن بن علي من تاريخ دمشق: ٢١١، تهذيب الكمال ٢٥١/٦-٢٥٣، سير أعلام النبلاء ٢٤٥/٣، الإستهباب ٣٨٣/١، أسد الغابه ٩/٢ تهذيب التهذيب ٢٦٠/٢.

الشرح:

قال ابن تيميه: «إن يزيد لم يأمر بقتل الحسين باتفاق أهل النقل، ولكن كتب إلى ابن زياد أن يمنع عن ولايه العراق. والحسين رضى الله عنه كان يظن أن أهل العراق ينصرونه.. فقاتلوه حتى قتل شهيداً مظلوماً، رضى الله عنه. ولما بلغ ذلك يزيد أظهر التوجع على ذلك، وظهر البكاء في داره، ولم يسب له حريماً أصلاً، بل أكرم أهل بيته وأجازهم حتى ردهم إلى بلدهم....»

وقد اتفق الناس على أن معاوية رضى الله عنه وصّى يزيد برعايه حق الحسين وتعظيم قدره.. وإذا قيل: إن معاوية رضى الله عنه استخلف يزيد وبسبب ولايته فعل هذا. قيل: استخلافه إن كان جائزاً لم يضره ما فعل، وإن لم يكن جائزاً فذلك ذنب مستقل ولو لم يقتل الحسين...» (١).

أقول:

قد تواترت أخبار الفريقين بأن النبي وأهل البيت وزوجات الرسول... كانوا على علم باستشهاد الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام في أرض الطف بالعراق، وحتى بعض الأبعاد كان قد بلغه الخبر، فقد أخرج ابن سعد بإسناده عن العربان بن الهيثم:

«كان أبي يتبذّر، فينزل قريباً من الموضع الذي كان فيه معركة الحسين، فكنا لا نبدوا إلا وجدنا رجلاً من بني أسد هناك.

فقال له أبي: أراك ملازماً هذا المكان؟

قال: بلغني أن حسيناً يقتل هاهنا، فأنا أخرج لعلّي أصادفه فأقتل معه.

فلما قتل الحسين قال أبي: إنطلقوا ننظر هل الأسدى فيمن قتل؟

وأتينا المعركة فطوفنا، فإذا الأسدى مقتول» (٢).

ص: ١٧٩

---

١- (١) منهاج السنّة ٤/٤٧٣.

٢- (٢) طبقات ابن سعد ترجمه الحسين بن على: ٥٠، تاريخ دمشق ١٤/٢١٦-٢١٧.

بل في بعض الأخبار أن النبي صلى الله عليه وآله أعلن عن ذلك و أمر المسلمين بقوله: «فمن أدركه منكم فلينصره» (١).

و قال الحسين عليه السلام لابن عباس -لما نهاه عن التوجه إلى العراق:

«أبا العباس، إنك شيخ قد كبرت.. لأن أقتل بمكان كذا و كذا أحب إلي أن تستحل بي -يعني مكة- فبكي ابن عباس...» (٢).

و قال: «و الله لأن أقتل خارجاً منها بشبر أحب إلي من أن أقتل داخلاً منها بشبر، و أيم الله لو كنت في جحر هامه من هذه الهوام لاستخرجوني حتى يقضوا في حاجتهم، و الله ليعتدن علي كما اعتدت اليهود في السبت» (٣).

هذا، و من ضروريات تاريخ الإسلام أن قتله كان بأمر من يزيد بن معاوية، و دعوى «اتفاق أهل النقل» على نفي ذلك كاذبه، و هذا طرف من أخبار «أهل النقل» و أقوالهم في ذلك:

قال اليعقوبي المتوفى سنة ٢٩٢: «و ملك يزيد بن معاوية.. و كان غائباً، فلما قدم دمشق كتب إلى الوليد بن عتبة بن أبي سفيان -و هو عامل المدينة-: إذا أتاك كتابي هذا، فأحضر الحسين بن علي و عبد الله بن الزبير، فخذهما بالبيعه لي، فإن امتنعا فاضرب أعناقهما و ابعث إلي برؤوسهما، و خذ الناس بالبيعه، فمن امتنع فأنفذ فيه الحكم و في الحسين بن علي و عبد الله بن الزبير. و السلام» (٤).

و قال اليعقوبي: «و أقبل الحسين من مكة يريد العراق، و كان يزيد قد ولي عبيد الله بن زياد العراق و كتب إليه: قد بلغني أن أهل الكوفة قد كتبوا إلى الحسين في

ص: ١٨٠

١- ١) تاريخ دمشق: ٢٢٤/١٤، أسد الغابه ١/١٤٦.

٢- ٢) طبقات ابن سعد -ترجمه الحسين: ٦١.

٣- ٣) تاريخ الطبري ٣٨٥/٥.

٤- ٤) تاريخ اليعقوبي ٢٤١/٢.

القدوم عليهم، وأنه قد خرج من مكة متوجهاً نحوهم، وقد بلى به بلدك من بين البلدان، و أيامك من بين الأيام، فإن قتلته و إلا رجعت إلى نسبك و إلى أبيك عبيد، فاحذر أن يفوتك» (١).

و قال ابن الأَثم المتوفى حدود سنه ٣٤١: «ذكر الكتاب إلى أهل البيعه بأخذ البيعه: من عبد الله يزيد بن معاويه أمير المؤمنين إلى الوليد بن عتبة: أما بعد، فإن معاويه كان عبداً لله من عباده، أكرمه الله و استخلفه و خوله و مكن له، ثم قبضه إلى روحه و ريحانه و رحمته و غفرانه.. و قد كان عهد إلى عهداً و جعلني له خليفة من بعده، و أوصاني أن آخذ آل أبي تراب بآل أبي سفيان، لأنهم أنصار الحق و طلاب العدل....

ثم كتب إليه في صحيفه صغيره كأنها أذن فارهِ: أما بعد: فخذ الحسين بن علي و عبد الرحمن بن أبي بكر و عبد الله بن الزبير و عبد الله بن عمر بن الخطاب أخذاً عنيفاً ليست فيه رخصه، فمن أبي عليك منهم فاضرب عنقه و ابعث إلى رأسه» (٢).

و قال الطبري المتوفى سنه ٣١٠: «و لم يكن ليزيد همّه حين ولي الأمر إلا- بيعه النفر الذين أبوا على معاويه الإجابة إلى بيعه يزيد، حين دعا الناس إلى بيعته و أنه وليّ عهده بعده، و الفراغ من أمرهم، فكتب إلى الوليد:

بسم الله الرحمن الرحيم: من يزيد أمير المؤمنين إلى الوليد بن عتبة، أما بعد، فإن معاويه كان عبداً من عباد الله، أكرمه الله و استخلفه و خوله و مكن له، فعاش بقدر و مات بأجل، فرحمه الله، فقد عاش محموداً و مات برّاً تقياً. و السلام.

و كتب إليه في صحيفه كأنها أذن فارهِ: أما بعد، فخذ حسيناً و عبد الله بن عمر و عبد الله بن الزبير بالبيعه أخذاً شديداً ليست فيه رخصه حتى يبايعوا. و السلام» (٣).

ص: ١٨١

---

١- (١) تاريخ اليعقوبي ٢/٢٤١.

٢- (٢) تاريخ ابن الأَثم المجلد ٣/٩.

٣- (٣) تاريخ الطبري ٥/٣٣٨.

و قال الخوارزمي المتوفى سنة ٥٦٨هـ: «كتب إليه: بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله يزيد أمير المؤمنين إلى الوليد بن عتبة. أما بعد، فإن معاوية كان عبداً لله أكرمه و استخلفه و مكن له.. و أوصاني أن أحذر آل أبي تراب و جرأتهم على سفك الدماء، و قد علمت- يا وليد- أن الله تعالى منتقم للمظلوم عثمان بن عفان من آل أبي تراب بآل أبي سفيان، لأنهم أنصار الحق و طلّاب العدل....»

ثم كتب صحيفه صغيره كأنها أذن فاره: أما بعد، فخذ الحسين و عبد الله بن عمر و عبد الرحمن بن أبي بكر و عبد الله بن الزبير بالبيعه أخذاً عنيفاً ليست فيه رخصه، فمن أبي عليك منهم فاضرب عنقه و ابعث إلى برأسه. و السلام» (١).

و قال ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ: «فلما مات معاوية كان يزيد غائباً فقدم فبوع له، فكتب إلى الوليد بن عتبة- و إليه على العراق- خذ حسينا و عبد الله بن الزبير و عبد الله بن عمر بالبيعه أخذاً شديداً ليست فيه رخصه حتى يبايعوا» (٢).

و قال الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ: «خرج الحسين، فكتب يزيد إلى ابن زياد نائبه:

إن حسينا صائر إلى الكوفة، و قد ابتلى به زمانك من بين الأزمان، و بلدك من بين البلدان، و أنت من بين العمال، و عندها تعتق أو تعود عبداً. فقتله ابن زياد، و بعث برأسه إليه» (٣).

و قال السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ: «و بعث أهل العراق إلى الحسين الرسل و الكتب يدعونه إليهم، فخرج من مكه إلى العراق في عشرة ذى الحجه، و معه طائفه من آل بيته رجالاً و نساء و صبياناً. فكتب يزيد إلى و اليه بالعراق عبيد الله بن زياد بقتاله، فوجه إليه جيشاً أربعه آلاف، عليهم عمر بن سعد بن أبي وقاص...» (٤).

ص: ١٨٢

---

١- (١) مقتل الحسين ١٨٠/١.

٢- (٢) الرد على المتعصب العنيد: ٣٤.

٣- (٣) سير أعلام النبلاء ٣/٣٠٥.

٤- (٤) تاريخ الخلفاء: ٢٠٧.

هذا، و سيأتى كلام الآلوسى فى أن يزيد هو قاتل الحسين عليه السلام و أنه يلعن بلا كلام.

أقول:

لقد كان أمر يزيد بقتل سيد الشهداء الحسين بن على عليه السلام أمراً مسلماً به ضرورياً، لا يشك فيه إلا الناصبى العنيد، و إنما أوردنا النصوص المذكوره لمزيد التأكيد، كما أنه لا بأس بإيراد نص ما كتبه ابن عباس إلى يزيد، فيما رواه «أهل النقل» -على تأمل فى بعض ما جاء فيه- كابن الأثير الجزرى، حيث قال:

«و قال شقيق بن سلمه (١): لما قتل الحسين ثار عبد الله بن الزبير، فدعا ابن عباس إلى بيعته فامتنع، و ظن يزيد أن امتناعه تمسك منه ببيعته فكتب إليه:

أما بعد، فقد بلغنى أن الملحدين ابن الزبير دعاك إلى بيعته و أنك اعتصمت ببيعتنا و فاء منك لنا، فجزاك الله من ذى رحم خير ما يجزى الواصلين لأرحامهم الموفين بعهودهم، فما أنس من الأشياء فلست بناس برك و تعجيل صلتك بالذى أنت له أهل، فانظر من طلع عليك من الآفاق ممن سحرهم ابن الزبير بلسانه فأعلمهم بحاله، فإنهم منك أسمع الناس، و لك أطوع منهم للمحل».

فكتب إليه ابن عباس:

«أما بعد، فقد جاءنى كتابك، فأما تركى بيعه ابن الزبير، فو الله ما أرجو بذلك برك و لا حمدك، و لكن الله بالذى أنوى عليهم. و زعمت أنك لست بناس برى، فاحبس أيها الإنسان برك عنى فإنى حابس عنك برى. و سألت أن أحب الناس إليك و أبغضهم و أخذلهم لابن الزبير، فلا و لا سرور و لا كرامه.

كيف؟ و قد قتلت حسيناً و فتیان عبد المطلب مصايح الهدى و نجوم الأعلام،

ص: ١٨٣

١- ١) شقيق بن سلمه الأسدى، أبوا وائل، الكوفى، ثقة مخضرم. مات فى خلافة عمر بن عبد العزيز، و له مائه سنه. ع. تقريب التهذيب

٣٥٤/١

غادرتهم خيولك بأمرك في صعيد واحد مرّلين بالدماء مسلوبين بالعراء، مقتولين بالظماء، لا مكفين ولا مؤسدين، تسفى عليهم الرياح، وينشى بهم عرج البطاح، حتى أتاح الله بقوم لم يشركوا في دمائهم كفّنهم وأجنوهم، وبي وبهم لو عززت وجلست مجلسك الذي جلست.

فما أنس من الأشياء فلست بناس أطرادك حسيناً من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حرم الله، وتسييرك الخيول إليه، فما زلت بذلك حتى أشخصته إلى العراق، فخرج خائفاً يترقب، فنزلت به خيلك عداوه منك لله ولرسوله ولأهل بيته الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً. فطلب منكم الموادعة وسألكم الرجعة، فاغتنمتم قلبه أنصاره واستئصال أهل بيته، وتعاونتم عليه كأنكم قتلتم أهل بيت من الشرك والكفر.

فلا شيء أعجب عندي من طلبتك ودي، وقد قتلت ولد أبي، وسيفك يقطر من دمي، وأنت أحد تأري، ولا يعجبك أن ظفرت بنا اليوم فلنظفرن بك يوماً. والسلام» (١).

وهذا ولده ووليّ عهده معاويه، الذي وصف بالشابّ الصالح... يصرح بأن قاتل الحسين عليه السلام هو أبوه، وقد جعل تصريحه بذلك من آثار صلاحه.

قال ابن حجر المكي: «لم يخرج إلى الناس ولا صلى بهم، ولا أدخل نفسه في شيء من الأمور، وكانت مدّة خلافته أربعين يوماً....»

ومن صلاحه الظاهر: أنه لما ولي صعد المنبر فقال: إن هذه الخلافة حبل الله، وإن جدّي معاويه نازع الأمر أهله ومن هو أحقّ به منه على بن أبي طالب، وركب بكم ما تعلمون، حتى أتته متيتة فصار في قبره رهيناً بذنوبه. ثم قلد أبي الأمر وكان غير أهل له، ونازع ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقصف عمره وانبت عقبه وصار في

ص: ١٨٤

قبره رهيناً بذنوبه.

ثم بكى و قال: إن من أعظم الأمور علينا علمنا بسوء مصرعه و بئس منقلبه، و قد قتل عتره رسول الله صلى الله عليه و سلم، و أباح الخمر و خرب الكعبة. و لم أذق حلاوه الخلافه فلا أتقلد مرارتها، فشأنكم أمركم. و الله لئن كانت الدنيا خيراً فقد نلنا منها حظاً، و لئن كانت شراً فكفى ذريه أبى سفيان ما أصابوا منها.

ثم تغيب فى منزله حتى مات بعد أربعين يوماً على ما مر. فرحمه الله أنصف من أبيه، و عرف الأمر لأهله» (١).

أقول:

فقول القائل: «إن يزيد لم يأمر بقتل الحسين» كذب. و دعوى «اتفاق أهل النقل» على ذلك كذب آخر، فقد عرفنا إلى الآن أمره بقتل الحسين السبط فى موضعين:

أحدهما: فى كتابه إلى و اليه على المدينه المنوره، يأمره بأخذ البيعه، فى بدء الأمر.

و الثانى: فى كتابه إلى و اليه على الكوفه، حين بلغه توجه الإمام إلى العراق.

تنبيه:

كما أنكر بعضهم أمر يزيد بقتل الحسين عليه السلام... فقد حاول بعضهم أن لا يرووا الكتابين على وجههما محاوله للتغطية على واقع الأمر:

فبالنسبه إلى كتابه إلى والى المدينه يقول البلاذرى: «فلما توفى معاويه رحمه الله للنصف من رجب سنه ستين، و ولى يزيد بن معاويه الأمر بعده، كتب يزيد إلى عامله الوليد بن عتبه بن أبى سفيان فى أخذ البيعه على الحسين و عبد الله بن عمر و عبد الله بن الزبير» (٢). فما ذكر شيئاً من القتل و غيره.

و أبو الفداء يقول: «أرسل إلى عامله بالمدينه بإلزام الحسين و عبد الله بن الزبير

ص: ١٨٥

---

١- ١) الصواعق المحرقة: ١٣٤.

٢- ٢) أنساب الأشراف ١٥٥/٣.

لكن الطبرى و ابن الجوزى يذكران العبارة: «خذ حسيناً و... بالبيعه أخذاً شديداً ليست فيه رخصه حتى يبايعوا».

و يقول ابن خلدون: «فكتب إلى الوليد بموت معاويه، و أن يأخذ حسيناً و ابن عمر و ابن الزبير بالبيعه من غير رخصه» (٢).

لكن ابن سعد و المزى و ابن الأثير لم يذكروا القتل و لا الأخذ الشديد... بل ذكروا الرفق و الاستصلاح!! قالوا: «فكتب يزيد مع عبد الله بن عمرو بن أويس العامرى -عامر بن لؤى- إلى الوليد بن عتبة بن أبى سفيان -و هو على المدينة- أن ادع الناس فبايعهم، و ابدأ بوجوه قريش، و ليكن أول من تبدأ به الحسين به على، فإن أمير المؤمنين -رحمه الله- عهد إلى فى أمره الرفق به و استصلاحه.

فبعث الوليد من ساعته نصف الليل إلى الحسين بن على و عنده عبد الله بن الزبير فأخبرهما بوفاه معاويه، و دعاهما إلى البيعه ليزيد، فقالا: نصبح و ننظر ما يصنع الناس» (٣).

و لا يخفى الاضطراب فى العبارة، فأى ارتباط بين «و ليكن أول من تبدأ به الحسين بن على» و بين «فإن أمير المؤمنين...»؟

ثم بعد ذلك كله.. لو كان المقصود هو الرفق به.. فلما ذا عزله بعد أن رفق به؟

لقد أجمعت المصادر على أن الوليد لم يقبل من مروان نصيحته بأخذ البيعه -منه و من الجماعه- فى المجلس و إلماً بالقتل، و قال: «سبحان الله، أقتل الحسين و ابن الزبير!» (٤). و الله ما أحب أن لى ما طلعت عليه الشمس و غربت عنه من مال الدنيا

ص: ١٨٦

---

١- (١) المختصر فى تاريخ البشر ١/١٨٩.

٢- (٢) العبر فى خبر من غبر ٥/٤٣.

٣- (٣) ترجمه الحسين بن على من طبقات ابن سعد: ٥٥، تهذيب الكمال ٦/٤١٤.

٤- (٤) تاريخ الإسلام. حوادث ٦٠ ص ١٧٠.

و ملكها و أن قتلت حسيناً إن قال لا أبايع، والله إنى لأظن أن أمراً يحاسب بدم الحسين لخفيف الميزان عند الله يوم القيامة»  
(١)...فترك القوم قائلاً للحسين: «انصرف على اسم الله» (٢) و«لم يشدد» (٣).

فلما بلغ الخبر يزيد كتب بعزل الوليد، نصّ على ذلك غير واحد:

قال ابن خلدون: «لما بلغ الخبر إلى يزيد بصنيع الوليد بن عتبة في أمر هؤلاء النفرة، عزله عن المدينة و استعمل عليها عمرو بن سعيد الأشدق» (٤).

و قال ابن كثير: «عزل يزيد بن معاوية الوليد بن عتبة عن إمره المدينة، لتفريطه» (٥).

و أما بالنسبة إلى كتابه إلى عبيد الله بن زياد...فمنهم من لم يذكره أصلاً، و منهم من نسبه إلى غير يزيد، و منهم من أورده و ذكر فيه القتل، و منهم من أسقطه عنه و روى سائره.

هذا.. و قد جاء في غير واحد من كتب «أهل النقل» أن يزيد عزل عامله على الكوفة النعمان بن بشير، الذي تهاون في أمر مسلم بن عقيل نائب الإمام عليه السلام بالكوفة قائلاً: «أكون ضعيفاً في طاعة الله أحبّ إليّ من أن أكون قوياً في معصية الله» فولّى ابن زياد و أمره بقتل مسلم (٦).

و قال البلاذري: «و لما كتب ابن زياد إلى يزيد بقتل مسلم، و بعثه إليه برأسه و رأس هاني بن عروه و رأس ابن صلح و ما فعل بهم، كتب إليه يزيد: إنك لم تعد أن كنت كما

ص: ١٨٧

---

١- (١) الطبري ٣٤٠/٥، الكامل ١٥/٤، ابن كثير ١٤٧/٨.

٢- (٢) تاريخ ابن كثير ١٤٧/٨.

٣- (٣) سير أعلام النبلاء ٥٣٤/٣.

٤- (٤) العبر ٤٥/٥.

٥- (٥) تاريخ ابن كثير ١٤٨/٨.

٦- (٦) أنساب الأشراف ٧٨/٢، المنتظم ٣٢٥/٥، الطبري ٣٥٧/٥.

أحب، عملت عمل الحازم وصلت صوله الشجاع، وحققت ظني بك. وقد بلغني أن حسيناً توجه إلى العراق، فضع المناظر و المسالخ و أذك العيون و احترس كل الاحتراس، فاحبس على الظن و خذ بالتهمة، غير أن لا تقاتل إلّا من قاتلك، و اكتب إلى في كل يوم بما يحدث من خبر إن شاء الله» (١).

و في هذا الخبر أمور:

١- سروره بقتل مسلم و هانى و غيرهما.

٢- أمره بالأخذ بالظن و التهمة.

٣- أمره بأن يكتب إليه كل يوم بما يحدث.

فإذن.. كان يزيد-مضافاً إلى الأدلة و الشواهد القائمة على أمره بقتل الحسين عليه السلام-عالمًا بكل ما حدث في كربلاء يوماً فيوماً، و لم نجد في المصادر ما يشير-بأقل إشارة-إلى انزعاجه و عدم رضاه من عمل من أعمال عبيد الله و عمر بن سعد و غيرهما من أياديه... و بهذا أيضا يظهر كذب ما يقال إنه: «لما بلغ ذلك يزيد أظهر التوجع على ذلك».

بل ذكرت المصادر أنه أظهر السرور بقتل الحسين عليه السلام و جلس للتهنئة و قال: بأن الرجل-يعنى الحسين-لم يقرأ كتاب الله «تُوتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَ تَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَ تُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَ تُدْلِي مَنْ تَشَاءُ» ثم جعل ينكت بالخيزرانه بين شفتي الحسين و أنشأ يقول: يفلقن هاماً من رجال أعزّه علينا و هم كانوا أعق و أظلما

و جعل يقول: ما كنت أظن أبا عبد الله يبلغ هذا السن».

و روى الذهبي بإسناد له-نصّ على قوّته-عن حمزه بن يزيد بن الحضرمي: إن

ص: ١٨٨

حاضنه يزيد قالت: «دخل رجل على يزيد فقال: أبشر، فقد أمكنك الله من الحسين، و جىء برأسه. قال: فوضع في طست، فأمر الغلام فكشف، فحين رآه خمر وجهه كأنه شمّ منه، فقلت لها: أقرع ثنياه بقضيب؟ قالت: إى والله.

ثم قال حمزه: وقد حدّثني بعض أهلنا أنه رأى رأس الحسين مصلوباً بالشام ثلاثة أيام.

ثم إن أهله و نسائه أدخلوا عليه و قد قرنوا في الحبال، فوقفوا بين يديه» (١).

و روى ابن الجوزى بإسناده عن الليث عن مجاهد قال: «جىء برأس الحسين بن على، فوضع بين يدي يزيد بن معاوية، فتمثل بهذين البيتين: ليت أشياخي ببدر شهدوا

قال ابن الجوزى: «و لو أنه احترم الرأس حين وصوله، و صلّى عليه و لم يتركه في طست، و لم يضربه بقضيب، ما الذى كان يضربه و قد حصل مقصوده من القتل؟ و لكن أحقاد جاهليه، و دليلها ما تقدم من إنشاده: ليت أشياخي ببدر شهدوا...».

هذا، و سيأتى له شعر آخر عن غير واحد من المصادر يدلّ هو الآخر على كفره.

نعم، ذكروا أنه ندم و جعل يلعن ابن مرجانه، و أمر بإكرام أهل البيت و إقامة المآتم على الحسين و أصحابه عليهم السلام.

و قد جمع غير واحد منهم بين أخبار السرور و الندم بما ترى:

قال الطبرى: «و حدّثني أبو عبيده معمر بن المثنى: أن يونس بن حبيب الجرمى حدّثه قال: لما قتل عبيد الله بن زياد الحسين بن على عليه السلام و بنى أبيه، بعث

ص: ١٨٩

---

١ - ١) ترجمه الحسين بن على من طبقات ابن سعد: ٨٣، الرد على المتعصب العنيد: ٤٥-٤٩، الطبرى ٤٦٣/٥-٤٦٥، المنتظم ٣٤١/٥-٣٤٢، ابن كثير ١٩٠/٨-١٩٢، سير أعلام النبلاء ٣/٣١٩.

برؤوسهم إلى يزيد بن معاوية، فسرّ بقتلهم أولاً، وحسنت بذلك منزله عبيد الله عنده.

ثم لم يلبث إلا قليلاً حتى ندم على قتل الحسين، فكان يقول: «و ما كان عليّ لو احتملت الأذى و أنزلته معي في داري، و حكمته فيما يريد، و إن كان عليّ في ذلك و كف و وهن في سلطاني، حفظاً لرسول الله صلى الله عليه و سلم و رعايه لحقه و قرابته، لعن الله ابن مرجانه، فإنه أخرجه و اضطرّه، و قد كان سأله أن يخلّي سبيله و يرجع فلم يفعل، أو يضع يده في يدي، أو يلحق بثغر من ثغور المسلمين، حتى يتوفاه الله عز و جل، فلم يفعل، فأبى ذلك و رده عليه و قتله، فبغضني بقتله إلى المسلمين، و زرع لي في قلوبهم العداوة، فبغضني البرّ و الفاجر بما استعظم الناس من قتلي حسيناً، ما لي و لابن مرجانه، لعنه الله و غضب عليه» (١).

و نقله الذهبي عن الطبري، و لم يتعقبه بشيء (٢).

و كذا ابن الأثير، قال: «و قيل: لما وصل رأس الحسين إلى يزيد حسنت حال ابن زياد عنده و زاده و وصله و سره ما فعل، ثم لم يلبث إلا يسيراً حتى بلغه بغض الناس له و لعنهم و سبهم، فندم على قتل الحسين، فكان يقول: «و ما كان عليّ لو احتملت الأذى..» (٣).

و قال السيوطي: «و لما قتل الحسين و بنو أبيه بعث ابن زياد برؤوسهم إلى يزيد، فسرّ بقتلهم أولاً، ثم ندم لما مقتته المسلمون على ذلك، و أبغضه الناس و حق لهم أن يبغضوه» (٤).

و قال ابن حجر: «و لما أنزل ابن زياد رأس الحسين و أصحابه جهزها مع سبايا

ص: ١٩٠

١- (١) تاريخ الطبري ٥/٥٠٦.

٢- (٢) تاريخ الإسلام حوادث ٦١ ص ٢٠، سير أعلام النبلاء ٣/٣١٧.

٣- (٣) الكامل في التاريخ ٤/٨٧.

٤- (٤) تاريخ الخلفاء: ٢٠٨.

آل الحسين إلى يزيد، فلما وصلت إليه قيل: إنه ترحم عليه، و تنكر لابن زياد و أرسل برأسه و بقيه بنيه إلى المدينة. و قال سبط ابن الجوزي و غيره:

المشهور أنه جمع أهل الشام و جعل ينكت الرأس بالخيزران، و جمع بأنه أظهر الأول و أخفى الثاني، بقرينه أنه بالغ في رفعه ابن زياد حتى أدخله على نسائه» (١).

قلت:

و لعل من أهم أسباب بغض الناس ليزيد و سبهم إياه و تفرقهم عنه، حتى التجأ إلى إظهار الندم و لعن ابن مرجانه، إنشاده أشعار ابن الزبيري، فقد نصّ غير واحد من «أهل النقل» بعد ذكر ذلك: «إنه و الله ما بقى في عسكره أحد إلا تركه. أى عابه و ذمه» (٢). قال ابن حجر: «قالت طائفة من أهل السنه بأنه كافر لذلك» (٣).

هذا، و مما يكشف عن أنه لم يكن صادقاً في إظهاره الندم: عدم تسليمه الرأس الشريف إلى أهل البيت كي يلحقوه بجسده الطاهر، بل أرسله -فيما يروون- إلى عامله بالمدينة المنوره، الذي قال: «وددت أنه لم يبعث به إلى» (٤).

هذا، و قد لعنه غير واحد من الأئمة الأعلام: كالسعد التفتازاني (٥) و الجلال السيوطي (٦)، و جماعه من المتقدمين، و قد ذكر جماعه منهم ابن الجوزي في كتابه (الردّ على المتعصب العنيد المانع من لعن يزيد) الذي أورد فيه بعض الأدله على لعن يزيد.

و ممّن فصلّ البحث في هذا المقام: الآلوسی البغدادی، إذ قال بتفسير قوله تعالى

ص: ١٩١

---

١- (١) الصواعق المحرقة: ١١٩.

٢- (٢) الرد على المتعصب العنيد: ٤٨، ابن كثير ١٩٢/٨.

٣- (٣) الصواعق المحرقة: ١٣١.

٤- (٤) تاريخ الإسلام حوادث ٦١ ص ٢٠.

٥- (٥) ستأتى عبارته.

٦- (٦) تاريخ الخلفاء: ٢٠٧.

«فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ\* أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ...» بعد كلام له: «و على هذا القول لا توقف فى لعن يزيد، لكثرة أوصافه الخبيثة و ارتكابه الكبائر فى جميع أيام تكليفه... و الطامّة الكبرى ما فعله بأهل البيت و رضاه بقتل الحسين -على جدّه و عليه الصلاة و السلام- و استبشاره بذلك و إهائته لأهل بيته مما تواتر معناه، و إن كانت تفاصيله آحاداً....

و قد جزم بكفره و صرّح بلعنه جماعه من العلماء، منهم ناصر السنه ابن الجوزى و سبقه القاضى أبو يعلى، و قال العلّامة التفتازانى: لا نتوقّف فى شأنه بل فى إيمانه، لعنه الله تعالى عليه و على أنصاره و أعوانه. و ممن صرّح بلعنه الجلال السيوطى عليه الرحمة.

و فى تاريخ ابن الوردى (١) و كتاب الوافى بالوفيات (٢): أن السبى لما ورد من العراق على يزيد خرج، فلقى الأطفال و النساء من ذريه على و الحسين رضى الله تعالى عنهما، و الرؤوس على أطراف الرماح، و قد أشرفوا على ثنيه جيرون، فلما رأهم نعب غراب فأنشأ يقول: لما بدت تلك الحمول و أشرقت

يعنى: إنه قتل بمن قتله رسول الله صلى الله تعالى عليه و سلم يوم بدر، كجدّه عتبه و خاله ولد عتبه و غيرهما، و هذا كفر صريح، فإذا صح عنه فقد كفر به.

و مثله تمثله بقول عبد الله بن الزبعرى قبل إسلامه:

ليت أشياخى.. الأبيات.

و أفتى الغزالى -عفا الله عنه- بحرمة لعنه، و تعقب السفارينى من الحنابلة نقل

ص: ١٩٢

---

١- ١) تتمه المختصر فى أخبار البشر حوادث: ٦٠.

٢- ٢) الوافى بالوفيات ٤٢٦/١٢.

البرزنجي و الهيثمي السابق عن أحمد رحمه الله تعالى فقال: المحفوظ عن الإمام أحمد خلاف ما نقلا، ففي الفروع ما نصّه: من أصحابنا من أخرج الحجاج عن الإسلام فيتوجه عليه يزيد و نحوه، و نص أحمد خلاف ذلك، و عليه الأصحاب، و لا يجوز التخصيص باللعنه، خلافاً لأبي الحسين و ابن الجوزي و غيرهما. و قال شيخ الإسلام -يعني و الله تعالى أعلم: ابن تيميه- ظاهر كلام أحمد الكراهه.

قلت: و المختار ما ذهب إليه ابن الجوزي و أبو حسين القاضي و من وافقهما.

إنتهى كلام السفاريني.

و أبو بكر ابن العربي المالكي -عليه من الله تعالى ما يستحق- أعظم الفريه، فزعم أن الحسين قتل بسيف جدّه، صلى الله عليه تعالى و سلّم. و له من الجهله موافقون على ذلك «كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا».

قال ابن الجوزي -عليه الرحمه- في كتابه السير المصون: من الاعتقادات العاميه التي غلبت على جماعه منتسبين إلى السنه أن يقولوا: إن يزيد كان على الصواب، و إن الحسين -رضى الله تعالى عنه- أخطأ في الخروج عليه، و لو نظروا في السير لعلموا كيف عقدت له البيعه، و ألزم الناس بها، و لقد فعل في ذلك كلّ قبيح.

ثم لو قدرنا صحه عقد البيعه، فقد بدت منه بواد كلّها توجب فسخ العقد، و لا يميل إلى ذلك إلا كلّ جاهل عامي المذهب يظن أنه يغيظ بذلك الرافضه.

و أنا أقول: الذي يغلب على ظني أن الخبيث لم يكن مصدّقاً برسالة النبي صلى الله تعالى عليه و سلّم، و أن مجموع ما فعل مع أهل حرم الله تعالى و أهل حرم نبيّه عليه الصّلاه و السلام و عترته الطيبين الطاهرين في الحياه و بعد الممات، و ما صدر منه من المخازي، ليس بأضعف دلالة على عدم تصديقه من إلقاء ورقه من المصحف الشريف في قدر، و لا أظن أن أمره كان خافياً على أجله المسلمين إذ ذاك، و لكن كانوا مغلوبين مقهورين لم يسعهم إلا الصبر ليقضى الله أمراً كان مفعولاً. و لو سلّم أن الخبيث كان

مسلماً فهو مسلم جمع من الكبائر ما لا يحيط به نطاق البيان.

و أنا أذهب إلى جواز لعن مثله على التعيين، ولو لم يتصور أن يكون له مثل من الفاسقين.

و الظاهر أنه لم يتب، و احتمال توبته أضعف من إيمانه.

و يلحق به ابن زياد و ابن سعد و جماعه، فلعنه الله عز و جلّ عليهم أجمعين، و على أنصارهم و أعوانهم و شيعتهم، و من مال إليهم إلى يوم الدين، ما دمعت عين على أبي عبد الله الحسين.

و يعجبني قول شاعر العصر ذو الفضل الجلي عبد الباقي أفندي العمرى الموصلي، و قد سئل عن لعن يزيد اللعين: يزيد على لعني عريض جناحه فأغدو به طول المدى ألعن اللعنا

و من كان يخشى القول و القيل من التصريح بلعن ذاك الضليل، فليقل: لعن الله عزّ و جلّ من رضى بقتل الحسين، و من آذى عتره النبي صلى الله عليه و سلم بغير حق، و من غصبهم حقهم، فإنه يكون لاعناً له، لدخوله تحت العموم دخولاً أولياً في نفس الأمر.

ولا- يخالف في جواز اللعن بهذه الألفاظ و نحوها سوى ابن العربي المارّ ذكره و موافقيه، فإنهم على ظاهر ما نقل عنهم لا يجوزون لعن من رضى بقتل الحسين رضى الله تعالى عنه، و ذلك لعمرى هو الضلال البعيد الذي يكاد يزيد على ضلال يزيد»  
(١).

أقول:

و قد تشبث هؤلاء المانعون بأشياء يحكم بوهنها كلّ من يقف عليها، و يفهم بأن السبب الأصلي للمنع ليس شيء منها، و لا يبعد أن يكون السبب ما ذكره السعد

ص: ١٩٤

«وَأَمَّا مَا جَرَى بَعْدَهُمْ مِنَ الظُّلْمِ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمِنْ الظُّهُورِ بِحَيْثُ لَا مَجَالَ لِلْإِخْفَاءِ، وَمِنْ الشَّنَاعَةِ بِحَيْثُ لَا اشْتِبَاهَ عَلَى الْآرَاءِ، إِذْ تَكَادَ تَشْهَدُ بِهِ الْجُمَادُ وَالْعَجَمَاءُ. وَيَبْكِي لَهُ مَنْ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، وَتَنْهَدُ مِنْهُ الْجِبَالُ وَتَنْشَقُّ الصَّخُورُ، وَيَبْقَى سُوءُ عَمَلِهِ عَلَى كَرِّ الشُّهُورِ وَمَرِّ الدُّهُورِ، فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَمَرَ أَوْ رَضِيَ أَوْ سَعَى «وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى».

فإن قيل: فمن علماء المذهب من لم يجوز اللعن على يزيد، مع علمهم بأنه يستحق ما يربو على ذلك ويزيد.

قلنا: تحامياً عن أن يرتقى إلى الأعلى فالأعلى، كما هو شعار الروافض على ما يروى في أدعيتهم ويجرى في أنديتهم، فرأى المعتنون بأمر الدين إجماع العوام بالكلية طريقاً إلى الاقتصاد في الاعتقاد، وحيث لا تزل الأقدام عن السوء ولا تفضل الأفهام بالأهواء، وإلا فمن يخفى عليه الجواز والاستحقاق؟ وكيف لا يقع عليهما الاتفاق؟» (١).

قلت:

يشير إلى ما في بعض أدعيتنا حيث نقول: اللهم العن أول ظالم ظلم حق محمد وآل محمد وآخر تابع له على ذلك، اللهم العن العصابه التي جاهدت الحسين وشايعة وبايعة و تابعت على ذلك، اللهم العنهم جميعاً.

### إشارة إلى أبي سفيان و هند

قال قدس سره: وكسر جده ثنيه الرسول صلى الله عليه وآله. وأكلت أمه كبدة

ص: ١٩٥

حمزه عليه السلام .

الشرح:

قال ابن تيميه: «لا ريب أن أبا سفيان بن حرب كان قائد المشركين يوم أحد، و كسرت ذلك اليوم ثنيه النبي صلى الله عليه و سلم، كسرهما بعض المشركين، لكن لم يقل أحد أن أبا سفيان باشر ذلك...» (١).

أقول:

لم أتحقق بعد من كان المباشر لذلك.

أمّا قوله: «لم يقل أحد إن أبا سفيان باشر ذلك» فنحن لا نصدّقه، إذ كثيراً ما نسب إلى العلماء شيئاً أو نفى أن يكون أحد قاله، ثم وجدنا خلاف كلامه في الكتب المعتمدة.

و كيف كان، ففي كون أبي سفيان قائد الجيش في ذلك اليوم الذي كسرت فيه ثنيه النبي - كفايه، و لا حاجة إلى المباشرة، و إلا فإن معاويه لم يباشر سمّ الحسن عليه السلام، و يزيد لم يباشر قتل الحسين عليه السلام.

و لم يتكلّم ابن تيميه عن أكل هند كبّد حمزه عليه السلام بشيء، و هذا منه عجيب!! لأن كثيراً من القضايا الضروريّة و الحوادث المسلّمه ناقش فيها بقله حياء!! غير أنه ذكر: «و كان هذا قبل إسلامهم، ثم بعد ذلك أسلموا و حسن إسلامهم و إسلام هند، و كان النبي صلى الله عليه و سلّم يكرمها» (٢).

و هذا كذب، فقد روي أن النبي صلى الله عليه و آله لما بلغه إخراج هند كبّد حمزه، سأل عما إذا دخل في جوفها شيء من الكبد، فقالوا: لا. فقال صلى الله عليه و آله:

«ما كان الله ليدخل شيئاً من حمزه النار» (٣).

ص: ١٩٦

١- ١) منهاج السنّه ٤/٤٧٤.

٢- ٢) منهاج السنّه ٤/٤٧٤.

٣- ٣) مسند أحمد ١/٤٦٣.

قال قدس سره: وسموا خالد بن الوليد سيف الله.

الشرح:

قال ابن تيميه: «أما تسميه خالد بـ«سيف الله» فليس هو مختصاً به، بل هو «سيف من سيوف الله و سلّه الله على المشركين» هكذا جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، والنبي هو أول من سمّاه بهذا الاسم، كما ثبت في صحيح البخاري من حديث أيوب السخيتاني عن حميد بن هلال، عن أنس بن مالك.. وهذا لا يمنع أن يكون غيره سيفاً لله تعالى، بل هو يتضمن أن سيوف الله متعددة و هو واحد منها...» (١).

أقول:

ظاهره أنهم لا يلقّبون خالداً «سيف الله» وهذا منه كذب، وإن كنت في ريب فلاحظ كتبهم في الحديث و الرجال و غيرها، ففي كتب الرجال مثلاً يعنونون «خالداً» هكذا:

قال ابن عبد البر: «و كان يقال له: سيف الله» (٢).

و قال المزي: «خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، القرشي، المخزومي، أبو سليمان، الحجازي، سيف الله.

و أمه: لبابه الصغرى بنت..» (٣).

و قال الذهبي: «خالد بن الوليد بن المغيرة... سيف الله تعالى...» (٤).

ص: ١٩٧

١- (١) منهاج السنّه ٤/٤٧٨.

٢- (٢) الإستيعاب ٢/٢٢٩.

٣- (٣) تهذيب الكمال ٨/١٨٧.

٤- (٤) سير أعلام النبلاء ١/٣٦٦.

و قال ابن حجر: «خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخروم القرشي، أبو سليمان، سيف الله» (١).

بل الأمر أكثر من ذلك، فقد جاء في بعض الأسانيد لدى الرواية عن خالد (٢)، حفيد خالد بن الوليد: «خالد بن المهاجر بن سيف الله» (٣)، فكان «سيف الله» أصبح عندهم علماً يقصدون به «خالد بن الوليد»!!

أقول:

هذا القدر يكفي لتبيين صدق العلامة و كذب ابن تيميه.

### على الأحقّ بهذا اللقب

قال قدس سرّه: «عناداً لأمير المؤمنين عليه السّلام، الذي هو أحقّ بهذا الاسم، حيث قتل بسيفه الكفار و ثبتت بواسطه جهاده قواعد الدين».

الشرح:

و قول العلامة: «عناداً لأمير المؤمنين...» إشاره إلى أن المعاندين لأمير المؤمنين قد عمدوا إلى تسميه أحد الدّ الخصوم و المبغضين له - و هو خالد بن الوليد - عناداً له....

أمّا كون خالد من أعداء الإمام عليه السلام، فذاك من الأمور التي يعلمها كلّ من له أدنى إلمام بالتواريخ و السير، في حياه النّبي صلّى الله عليه و آله و بعد وفاته.

أمّا في حياته، فتلك كلمه بريده بن الحصيبي الشهيره، المرويّه بالطرق الصحيحه، في قضيه بعث النّبي صلّى الله عليه و آله جيشين إلى اليمن، على أحدهما:

على عليه السلام، و على الآخر: خالد بن الوليد.

ص: ١٩٨

---

١- ١) تهذيب التهذيب ١٠٧/٣.

٢- ٢) ترجمته: في تهذيب التهذيب و تقريره ٢١٩/١ و غيرهما.

٣- ٣) راجع مثلاً: صحيح مسلم، هامش القسطلاني ١٣٣/٦.

قال بريده: فكنت أبغض عليّاً و أحبّ خالداً لم أحبيه إلا- لبغضه عليّاً، حتى إذا غنموا و أصاب على جاريه- فيما يروون- من الخمس، أخذها خالد فرصه ليشنع على على و يسقطه من عين النبي صلى الله عليه و آله، فأرسل جماعه- فيهم بريده- إلى المدينه يشيعون الخبر في الناس و يتكلمون في على، و أرسل معهم كتاباً إلى النبي، فلما قرأ الكتاب احمرّ وجهه و قال لبريده:

أتبغض عليّاً؟

قال: نعم.

قال: لا تبغضه، فإن له في الخمس أكثر من ذلك، و هو لا يفعل إلى ما يؤمر به، إن عليّاً منى و أنا منه و هو وليكم من بعدى (١).

و أمّا بعد وفاته، فقد كان خالد من المهاجرين لبيت الزهراء بضعه النبي (٢).

و لقد بلغ العداء به لعلى و أهل البيت عليهم السلام إلى حدّ استعدّ لأن يغتال عليّاً بأمر من أبي بكر.

قال الحافظ أبو سعد السمعاني بترجمه الرواجني: «روى عنه جماعه من مشاهير الأئمه قبل أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، لأنه لم يكن داعيه إلى هواه، و روى عنه حديث أبي بكر رضى الله عنه أنه قال: لا يفعل خالد ما أمر به. سألت الشريف عمر بن إبراهيم الحسيني بالكوفه عن معنى هذا الأثر فقال: كان أمر خالد بن الوليد أن يقتل عليّاً ثم ندم بعد ذلك فنهى عن ذلك» (٣).

و لقد أخبر رسول الله صلى الله عليه و آله عن هذا البغض و عمّا ستلقاه عترته من

ص: ١٩٩

---

١- ١) هذا حديث بحثنا عنه سنداً و دلالة بالتفصيل في الجزء (١٥) من كتابنا الكبير: نفحات الأزهار في خلاصه عبقات الأنوار.

٢- ٢) معالم المدرستين ١/ ١٢٦.

٣- ٣) الأنساب ٣/ ٩٥.

«بنى مخزوم»:

فقد أخرج الحاكم بسنده أنه قال: «إن أهل بيتي سيلقون من بعدى من أمتي قتلاً و تشريداً، وإن أشد قومنا لنا بغضاً، بنو أميه و بنو المغيره و بنو مخزوم» (١).

و أما دعوى أن النبي صلى الله عليه و آله سَمَاهُ «سيف من سيوف الله سله على المشركين» كما ثبت فى صحيح البخارى...و أنه هكذا سماه، فنقول:

صريح كلامه أن التسميه كذلك كانت فى غزوه مؤته، و هذا ما نصّ عليه غيره:

قال ابن الأثير بعد كلام له: «و لعلّ هذا القول كان بعد غزوه مؤته، فإن النبي صلى الله عليه و سلم إنما سَمَى خالداً سيفاً من سيوف الله فيها، فإنه خطب الناس و أعلمهم بقتل زيد و جعفر و ابن رواحه و قال: ثم أخذ الرايه سيف من سيوف الله خالد بن الوليد ففتح الله عليه» (٢).

لكن من القوم من تصرّف فى هذا الحديث أيضاً، فنسب إلى رسول الله صلى الله عليه و آله أنه سماه «سيف الله» على سبيل الحصر!

قال ابن حجر بعد أن عنوانه بـ «سيف الله» كما تقدّم: «أسلم بعد الحديبيه و شهد مؤته، و يومئذ سماه رسول الله: سيف الله» (٣).

و هذا شاهد آخر من شواهد صدق علامه و كذب ابن تيميه، فإنهم لعنادهم مع أمير المؤمنين عليه السلام سَمَوْا خالداً باللقب المذكور، و حتى تصرّفوا فى الحديث الذى رووه عن النبي صلى الله عليه و آله!!

لكن الحديث كذب و إن كان فى صحيح البخارى:

ص: ٢٠٠

---

١- (١) المستدرک على الصحيحين ٤/٤٨٧.

٢- (٢) أسد الغابه فى معرفه الصحابه ٢/٩٤.

٣- (٣) تهذيب التهذيب ٣/١٠٧.

فلأنه عن: أحمد بن عبد الملك بن واقد، عن حماد بن زيد، عن أيوب السخيتاني، عن حميد بن هلال، عن أنس....

و هذا السند متكلم فيه أولاً و آخرأ.

فأما أحمد بن واقد، فعن مغلطاي: ذكره الكلاباذي و الباجي، قالوا: هو متروك، و قال ابن نمير: أهل بلده يسيئون الشاء عليه فترك حديثه (١). و لهذا ذكره ابن حجر فيمن تكلم فيه من رجال البخاري و جعل يدافع عنه (٢).

و أما حميد بن هلال، فقد أورده العقيلي في ضعفائه، و ابن عدي في كامله، و ابن الجوزي في ضعفائه، و الذهبي في ميزانه (٣) و قال علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد القطان: كان ابن سيرين لا يرضى حميد بن هلال (٤).

سقوطه معني

فلأنه إن كان بلفظ «سيف الله» الظاهر في الحصر فباطل كما هو واضح، و إن كان بلفظ «سيف من سيوف الله» فباطل، إذ لا يليق بالنبى صلى الله عليه و آله أن ينعى زيدا و جعفرأ و ابن رواحه للناس، فلا يصفهم بوصف ثم يخص خالداً بالكلام المذكور.

و على الجملة، فإن ظاهر سياق الحديث يقتضى الحصر كذلك، و هو باطل، كما اعترف ابن تيميه.

هذا كله، مضافاً إلى وصف عمر بن الخطاب خالداً ب«عدو الله» كما جاء في تاريخ الطبرى و غيره في قضيه قتله مالكا و تزوجه بزوجه، فإن كان رسول الله قد سمى خالداً بما يدعون، فقد ردّ عمر على رسول الله صلى الله عليه و آله.

ص: ٢٠١

١- (١) تهذيب الكمال ٤٠٣/٧. الهامش.

٢- (٢) مقدمه فتح الباري: ٣٨٤.

٣- (٣) تهذيب الكمال ٣٩٣/١. الهامش.

٤- (٤) تهذيب الكمال ٣٩٣/١.

قال قدس سرّه: وقال فيه رسول الله صلّى الله عليه وآله: على سيف الله و سهم الله. وقال على عليه السلام على المنبر: أنا سيف الله على أعدائه و رحمته لأوليائه.

الشرح:

و قال ابن تيميه: «و أمّا قوله: وقال فيه رسول الله صلّى الله عليه وآله: على سيف الله و سهم الله، فهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث، و لا له إسناد معروف، و معناه باطل، فإنّ عليّاً ليس هو وحده سيف الله و سهمه. و هذه العبارة يقتضي ظاهرها الحصر» (١).

أقول:

هذان الحديثان من الأحاديث المتفق عليها بين الفريقين، و لا ريب أن المتفق عليه أولى بالاستدلال من المنفرد به و لو كان صحيحاً عند المستدل، فكيف لو لم يكن بسند صحيح؟

و قد روى الحديث الأوّل من علماء أهل السنّة: الخرّكوشى فى (شرف النبوه) و عنه المحبّ الطبرى:

«عن أنس بن مالك قال: صعد رسول الله صلى الله عليه و سلّم المنبر، فذكر قولاً كثيراً، ثم قال: أين على بن أبى طالب؟ فوثب إليه فقال: ها أنا ذا يا رسول الله، فضمّه إلى صدره و قبل بين عينيه و قال بأعلى صوته:

معاشر المسلمين، هذا أخى و ابن عمى و ختنى، هذا لحمى و دمنى و شعرى، هذا أبو السبطين الحسن و الحسين سيدى شباب أهل الجنة، هذا مفرّج الكرب عنى، هذا

ص: ٢٠٢

أسد الله و سيفه فى أرضه على أعدائه،على مبغضه لعنه الله و لعنه اللّاعنين،و الله منه برئ و أنا منه برئ،فمن أحبّ أن يبرأ من الله و منى فليبرأ من على،و ليبلغ الشاهد الغائب.ثم قال:إجلس يا على،قد عرف الله لك ذلك.

أخرجه أبو سعيد فى شرف النبوه» (١).

هذا،و قد روى الشيخ الحافظ صدر الدين الحموى بإسناده عن أبى زبير عن جابر بن عبد الله قال:

«كنت يوماً مع النبى صلى الله عليه و سلم فى بعض حيطان المدينه و يد على فى يده، فمرّ بنخل فصاح النخل:هذا محمد سيد الأنبياء و هذا على سيد الأوصياء أبو الأئمه الطاهرين.ثم مررنا بنخل فصاح النخل:هذا محمد رسول الله و هذا على سيف الله.

فالتفت النبى إلى على فقال:يا على سمه الصيحانى.فسمى من ذلك اليوم بالصيحانى» (٢).

و رواه عنه الحافظ الزرندى (٣)و الحافظ السمهودى،فى أسماء تمور المدينه المنوره (٤)من دون تكلم فى سنده و إنما قالوا:«حديث غريب».

تنبيه:

قد روى خبر النخل الصيحانى فى كتب أهل السنه عن أمير المؤمنين،و أبى بكر، لكن بلفظ ليس فيه«سيف الله»،و لما كان من أخبار فضائل أمير المؤمنين عليه السلام التى يروونها بأسانيدهم،كان من المناسب ذكره فى المقام.

و هو ما رووه بأسنادهم عن أحمد بن نصر الذراع قال:حدّثنا صدقه بن موسى، حدّثنا أبى،حدّثنا على بن موسى الرضا،عن أبيه موسى بن جعفر بن محمد،عن أبيه

ص:٢٠٣

---

١- ١) ذخائر العقبى فى مناقب ذوى القربى:٩٢.

٢- ٢) فرائد السمطين ١/١٣٧.

٣- ٣) نظم درر السمطين:١٢٤.

٤- ٤) وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ١/٧٢.

محمد، عن أبيه علي، عن أبيه الحسن، عن علي قال: «خرجت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم ذات يوم، إذ مررنا بنخل صاحتنا نخله أخرى: هذا النبي المصطفى و علي المرتضى، ثم جزناها فصاحت ثانية بثالته: موسى و أخوه هارون، ثم جزناها فصاحت رابعة بخامسه: هذا نوح و إبراهيم، ثم جزناها فصاحت سادسه بسابعه: هذا محمد سيد المرسلين و هذا علي سيد الوصيين. فتبسم ثم قال: يا علي إنما سمى نخل المدينة صحيحاً لأنه صاح بفضلتي و فضلك».

أقول:

لقد أدرج ابن الجوزي هذا الخبر في (الموضوعات) و لم يتهم به إلا «أحمد ابن نصر الذراع» (١) هذا المحدث البغدادي المشهور، فلما راجعنا ترجمته عند الخطيب لم نجد فيه طعناً في الرجل نفسه عن أحد من رجال الحديث، بل وجدناه يقول: «في حديثه نكره تدلّ علي أنه ليس بثقه» (٢).

و هذا- كما ترى- قدح عن اجتهاد، فإنه لما رآه يروى أمثال هذا الحديث، مما يدلّ علي فضائل و خصائص لعلي عليه السلام، قال: «في حديثه نكره» لكنها برأيه «تدلّ علي أنه ليس بثقه» و مثل هذا الطعن لا يسمع عند المحققين.

و لعله لذا تعقب السيوطي كلام ابن الجوزي، فذكر الحديث بإسناد آخر عن أبي بكر، و لم يتكلّم عليه بشيء (٣).

كما أن من رواه الحديث الثاني منهم:

الحافظ صدر الدين الحموي، حيث روى بإسناده عن جابر بن عبد الله قال:

«قال النبي صلى الله عليه و سلم: ما استعصى علي أهل مملكه قط إلا رميتهم

ص: ٢٠٤

---

١- (١) الموضوعات ٣٦٩/١.

٢- (٢) تاريخ بغداد ١٨٤/٥.

٣- (٣) اللآلي المصنوعة ٣٥٥/١.

بسهم الله تعالى.

قيل: يا رسول الله، و ما سهم الله تعالى؟

قال: علي بن أبي طالب. ما بعثته في سرية قط إلا - أنى رأيت جبرئيل عن يمينه و ميكائيل عن يساره و ملكاً أمامه و سحابه تظله، حتى يعطى الله النصر و الظفر» (١).

هذا، و قد نقل القوم عن الحسن البصري وصفه الإمام عليه السلام بـ «السهم» إذ أخبر بأنه ينسب إلى تنقص الإمام عليه السلام، فقال: «كان - و الله - سهماً صائباً من مرامي الله عز و جل على عدوه، و رباني هذه الأمة، و ذا فضلها و ذا سابقتها و ذا قرابتها من رسول الله - صلى الله عليه و سلم - لم يكن بالثؤمة عن أمر الله، و لا بالملومه في دين الله، و لا بالسروقه لمال الله، أعطى القرآن عزائمهم ففاز منه برياض مونقه، ذاك على بن أبي طالب، يا لكع».

رواه ابن عبد البر، و المحب الطبري عن الخلعى، و ابن عبد ربه، و غيرهم (٢).

### خالد قبل التظاهر بالإسلام

قال قدس سره: و خالد لم يزل عدواً لرسول الله صلى الله عليه و آله مكذباً له.

و هو كان السبب في قتل المسلمين يوم احد و في كسر ربايته النبي صلى الله عليه و آله و في قتل حمزه عليه السلام عمه.

الشرح:

قال ابن تيمية: «و أمّا قوله: و خالد لم يزل عدواً لرسول الله صلى الله عليه و سلم مكذباً له.

فهذا كان قبل إسلامه، كما كان الصحابة كلهم مكذّبين له قبل الإسلام، من

ص: ٢٠٥

١- ١) فرائد السمطين ٢٢٢/١.

٢- ٢) الاستيعاب ١١٠/٣، ذخائر العقبى: ٧٩، مناقب علي لابن المغازلي: ٧٣، العقد الفريد ١٩٤/٢.

بنی هاشم و غیر بنی هاشم، مثل أبی سفیان بن الحارث بن عبد المطلب، و أخیه ربیعہ، و حمزہ عمہ، و عقیل، و غیرہم» (۱).

أقول:

أولاً: لم يتكلم على قول العلامة: «و هو كان السبب» بشيء، و لو أمكنه لفعل!!

و ثانياً: صريح كلام العلامة ناظر إلى حال خالد قبل تظاهرة بالإسلام، فقله: «فهذا كان قبل إسلامه» لا مورد له.

و ثالثاً: لم يكن الصحابه كلهم مكذّبين له قبل الإسلام، فأمر المؤمنين عليه السلام صدّقه منذ اليوم الأوّل، و هذا ممّا ميّزه به عن غيره و فضّله عند أعلام الصحابه و عقلاء المسلمين.

و رابعاً: كلام العلامة ناظر إلى «العداء» مضافاً إلى «التكذيب»، و ابن تيميه أغفل الكلمه الأولى، و كأنه يزعم أن الصحابه كلهم كانوا قبل إسلامهم أعداء لرسول الله صلّى الله عليه و آله، و هذا كذب.

و خامساً: لقد كان «عمر» من أشهر القوم في «العداء» و «التكذيب»، حتى أنه في قضيه تظاهرة بالإسلام كان قد خرج شاهراً سيفه يريد قتل النبي صلّى الله عليه و آله، و هي قضيه معروفه عند الكلّ.. و كذلك كان أبو سفیان و بنو أميه و نظراؤهم.

### خالد بعد التظاهر بالاسلام

قال قدس سرّه: و لما تظاهر بالإسلام بعثه النبي صلّى الله عليه و آله إلى بنی جذيمه ليأخذ منهم الصدقات فخانه و خالفه على أمره، و قتل المسلمين فقام النبي صلّى الله عليه و آله في أصحابه خطيباً بالإنكار عليه، رافعاً يديه إلى السماء حتى شوهده بياض إبطيه و هو يقول: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد! ثم أنفذ

ص: ٢٠٦

إليهم أمير المؤمنين عليه السلام لتلافى فارطته، وأمره أن يسترضى القوم ففعل.

الشرح:

قال ابن تيميه: «هذا النقل فيه من الجهل والتحريف ما لا يخفى على من يعلم السيرة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أرسله إليهم بعد فتح مكة ليسلموا، فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا فقالوا: صباناً صباناً، فلم يقبل ذلك منهم وقال: إن هذا ليس بإسلام، فقتلهم، فأنكر ذلك عليه من معه من أعيان الصحابة، كسالم مولى أبي حذيفة، وعبد الله بن عمر، وغيرهما.

ولما بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه إلى السماء وقال: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد، لأنه خاف أن يطالبه الله بما جرى عليهم من العدوان، وقد قال تعالى: «فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنَّي بِرِئِئِ مِمَّا تَعْمَلُونَ».

ثم أرسل عليّاً وأرسل معه مالا، فأعطاهم نصف الديات، وضمن لهم ما تلف حتى يبلغه الكلب، ودفع إليهم ما بقي احتياطاً، لئلا يكون بقي شيء لم يعلم به.

ومع هذا، فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يعزل خالدًا عن الإمارة، بل ما زال يؤمره ويقدمه....

و يقال: إنه كان بينه وبينهم عداوة في الجاهلية، وكان ذلك مما حرّكه على قتلهم، وعلى كان رسولاً في ذلك.

وأما قوله: إنه أمره أن يسترضى القوم من فعله. فكلام جاهل، فإنما أرسله لإنصافهم و ضمان ما تلف لهم لا لمجرد الاسترضاء.

وكذلك قوله عن خالد: إنه خانته وخالف أمره وقتل المسلمين، كذب على خالد، فإن خالدًا لم يتعمّد خيانه النبي صلى الله عليه وسلم ولا مخالفته أمره، ولا قتل من هو مسلم معصوم عنده، ولكنه أخطأ...» (١).

ص: ٢٠٧

## فى قول النبى لعلى و أهل البيت:أنا حرب لمن حاربكم...

أقول:

ما قال النبى صلى الله عليه و آله هذا فى حق على فحسب، بل قاله فيه و فى الزهراء و ابنيهما عليهم الصلاه و السلام، فقل لابن تيميه و أتباعه «مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ» فقد:

أخرج أحمد عن تليد بن سليمان، عن أبى الجحاف، عن أبى حازم، عن

ص: ٢٢١

أبى هريره قال: «نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي والحسن والحسين وفاطمه فقال: أنا حرب لمن حاربكم وسلم لمن سالمكم» (١).

وأخرج الترمذى قال: «حدثنا سليمان بن عبد الجبار البغدادى، حدثنا علي بن قادم، حدثنا أسباط بن نصر الهمداني، عن السدى، عن صبيح مولى أم سلمه، عن زيد بن أرقم: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي وفاطمه والحسن والحسين:

أنا حرب لمن حاربتم وسلم لمن سالمتم» (٢).

وأخرج ابن ماجه قال: «حدثنا الحسن بن علي الخلال وعلي بن المنذر قال:

حدثنا أبو غسان، ثنا أسباط بن نصر، عن السدى، عن صبيح مولى أم سلمه، عن زيد بن أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي وفاطمه والحسن والحسين: أنا سلم لمن سالمتم وحرب لمن حاربتم» (٣).

وأخرج الطبرانى قال: «حدثنا علي بن عبد العزيز ومحمد بن النضر الأزدي قال:

ثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل، ثنا أسباط بن نصر، عن السدى، عن صبيح مولى أم سلمه، عن زيد بن أرقم: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي وفاطمه والحسن والحسين: أنا سلم لمن سالمتم وحرب لمن حاربتم.

حدثنا محمد بن راشد، ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، ثنا حسين بن محمد، ثنا سليمان بن قرم، عن أبي الجحاف عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن صبيح مولى أم سلمه -رضى الله عنها- عن جدّه، عن زيد بن أرقم قال: مرّ النبي صلى الله عليه وسلم على بيت فيه فاطمه وعلي وحسن وحسين -رضى الله عنهم- فقال: أنا حرب لمن حاربتم وسلم لمن سالمتم.

ص: ٢٢٢

---

١- ١) مسند أحمد بن حنبل ٢/٤٤٣.

٢- ٢) صحيح الترمذى -كتاب المناقب، فضائل فاطمه ٥/٦٥٦.

٣- ٣) سنن ابن ماجه -فضائل الحسن والحسين ١/٥٢.

حدَّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدَّثني أبي، ثنا تليد بن سليمان، عن أبي الجحاف، عن أبي حازم، عن أبي هريره-رضي الله عنه-قال: نظر النبي صلى الله عليه و سلم إلى علي و الحسن و الحسين و فاطمه-رضي الله عنهم-و قال: أنا حرب لمن حاربتم و سلم لمن سالمتم» (١).

و أخرج الحاكم بإسناده عن أحمد بالسند و اللفظ و قال: «هذا حديث حسن من حديث أبي عبد الله أحمد بن حنبل عن تليد بن سليمان، فإنني لم أجده له روايه غيرها.

(قال): و له شاهد عن زيد بن أرقم حدَّثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا مالك بن إسماعيل، ثنا أسباط بن نصر الهمداني، عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، عن صبيح مولى أم سلمه، عن زين بن أرقم، عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال لعلي و فاطمه و الحسن و الحسين: أنا حرب لمن حاربتم و سلم لمن سالمتم» (٢).

قلت:

و وافقه الذهبي في تلخيصه.

و أخرجه الخطيب قال: «حدَّثنا محمد بن الحسين القطان، حدَّثنا عبد الباقي بن قانع القاضي، حدَّثنا أحمد بن علي الخزاز، حدَّثنا أحمد بن حاتم الطويل، حدَّثنا تليد بن سليمان، عن أبي الجحاف، عن أبي حازم، عن أبي هريره قال: نظر رسول الله صلى الله عليه و سلم إلى علي و فاطمه و الحسن و الحسين فقال: أنا حرب لمن حاربتم و سلم لمن سالمتم» (٣).

قلت: و عبد الباقي بن قانع، هو الذي اعتمده ابن تيميه في إنكار أن يكون للإمام

ص: ٢٢٣

---

١- ١) المعجم الكبير ٤٠/٣ رقم: ٢٦٢١، ٢٦٢٠، ٢٦١٩.

٢- ٢) المستدرک علی الصحيحین ١٤٩/٣.

٣- ٣) تاريخ بغداد ١٣٧/٧.

الحسن العسكري عليه السلام عقب، إن كان ابن قانع قد زعم ذلك، والعلم عند الله.

و رواه الذهبي في مواضع من (سير أعلام النبلاء) ولم يعلق على سنده بشيء، قال -بعد حديث رواه عن جامع الترمذي و تكلم على سنده-: «و في الجامع، لزيد بن أرقم:

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما و لا بينهما: أنا حرب لمن حاربتم و سلم لمن سالمتم».

قال: «أحمد بن حنبل: حدثنا تليد بن سليمان، حدثنا أبو الجحاف، عن أبي حازم، عن أبي هريره: نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي و فاطمه و الحسن و الحسين فقال: أنا حرب لمن حاربكم و سلم لمن سالمكم» (١).

قال: «أحمد في مسنده: حدثنا تليد بن سليمان...» (٢).

و روى ابن كثير الحديثين عن أبي هريره و زيد بن أرقم بلا كلام في إسنادهما كذلك، قال: «و قال أحمد: حدثنا تليد بن سليمان...» (قال) «و قد رواه النسائي من حديث أبي نعيم، و ابن ماجه من حديث وكيع، و كلاهما من سفيان الثوري، عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف» (قال): «و قد رواه أسباط عن السدي عن صبيح مولى أم سلمه عن زيد بن أرقم، فذكره» (٣).

أقول: و يؤيده الأحاديث الكثيره الوارده بتراجم أمير المؤمنين، و الحسن و الحسين، و أهل البيت، في كتب الحديث و الفضائل، فلا تطيل بذكرها.

و أقول: و كان من أسباب اختيارنا هذا اللفظ هو التمهيد لما أشار إليه العلامة رحمه الله من عداة معاويه و يزيد لأمير المؤمنين و الحسين عليهم السلام.

ص: ٢٢٤

---

١- ١) سير أعلام النبلاء ١٢٢/٢.

٢- ٢) سير أعلام النبلاء ٢٥٨/٣.

٣- ٣) البدايه و النهايه ٣٦/٨.

أقول:

بل الجهل و التحريف فى نقل ابن تيميه، كما لا يخفى على من يعلم السيره.

و لنوضح ذلك ضمن مطالب:

### إنه بعث داعياً لا مقاتلاً

المطلب الأول: فى أن خالداً بعث إليهم داعياً إلى الإسلام لا مقاتلاً:

يقول ابن تيميه: «أرسله إليهم بعد فتح مكه ليسلموا» فما معنى «ليسلموا»؟

لقد كانت بعوث رسول الله صلى الله عليه و آله مختلفه.

فتاره بعث إلى قوم ليقاتلوا حتى يسلموا، كما روى بالنسبه إلى بعث خالد إلى بنى الحارث بن كعب، قال ابن إسحاق: «ثم بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم خالد بن الوليد فى شهر ربيع الآخر أو جمادى الأولى، سنه عشر، إلى بنى الحارث بن كعب بنجران، وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام قبل أن يقاتلهم، ثلاثاً، فإن استجابوا فاقبل منهم و إن لم يفعلوا فقاتلهم..» (١).

و أخرى بعث إلى قوم يدعون إلى الإسلام، فإن استجابوا فهو و إلّا لم يقاتلوا.

و قد كان بعث رسول الله خالداً إلى بنى جذيمه من القسم الثانى، و هذا ما نصّ عليه أهل السيره:

قال ابن إسحاق: «و قد بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم فيما حول مكه السرايا تدعو إلى الله عزّ و جلّ، و لم يأمرهم بقتال، و كان ممن بعث خالد بن الوليد، و أمره أن يسير بأسفل تهامه داعياً، و لم يبعثه مقاتلاً، فوطئ بنى جذيمه، فأصاب منهم..»

ص: ٢٠٨

قال ابن إسحاق: فحدثني حكيم بن حكيم بن عباد بن جنيث، عن أبي جعفر محمد بن علي قال: بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم خالد بن الوليد حين افتتح مكة، داعياً و لم يبعثه مقاتلاً...» (١).

و قال الطبري: «و فيها كانت غزوه خالد بن الوليد بنى جذيمه، و كان من أمره ما حدثنا به ابن حميد قال: حدثنا سلمه، عن محمد بن إسحاق قال: قد كان رسول الله صلى الله عليه و سلم بعث فيما حول مكة السرايا تدعو إلى عز و جلّ و لم يأمرهم بقتال، و كان ممن بعث خالد بن الوليد، و أمره أن يسير بأسفل تهامه داعياً و لم يبعثه مقاتلاً، فوطئ بنى جذيمه فأصاب منهم.

حدثنا ابن حميد قال: حدثنا سلمه، عن محمد بن إسحاق، عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين قال: بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم حين افتتح مكة خالد بن الوليد داعياً، و لم يبعثه مقاتلاً...» (٢).

و قال ابن سعد: «قالوا: بعثه إلى بنى جذيمه داعياً إلى الإسلام و لم يبعثه مقاتلاً» (٣).

و قال ابن الجوزي: «بعثه رسول الله صلى الله عليه و سلم إلى بنى جذيمه داعياً إلى الإسلام و لم يبعثه مقاتلاً...» (٤).

و قال الذهبي: «قال ابن إسحاق: و بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم السرايا فيما حول مكة يدعون إلى الله تعالى، و لم يأمرهم بقتال، فكان ممن بعث: خالد بن الوليد، و أمره أن يسير بأسفل تهامه داعياً و لم يبعثه مقاتلاً، فوطئ بنى جذيمه بن

ص: ٢٠٩

---

١- (١) السيره النبويه لابن هشام ٢/٤٢٨.

٢- (٢) تاريخ الطبري ٣/٦٦.

٣- (٣) الطبقات الكبرى ٢/١٤٧.

٤- (٤) المنتظم ٣/٣٣١.

عامر بن عبد مناه بن كنانه، فأصاب منهم» (١).

و قال ابن الأثير: «و في هذه السنة: كانت غزوه خالد بن الوليد بنى جذيمه، و كان رسول الله صلى الله عليه و سلم، قد بعث السرايا بعد الفتح فيما حول مكة يدعون الناس إلى الإسلام و لم يأمرهم بقتال، و كان ممن بعث خالد بن الوليد، بعثه داعياً و لم يبعثه مقاتلاً...» (٢).

و قال ابن خلدون: «ثم بعث النبي صلى الله عليه و سلم السرايا حول مكة و لم يأمرهم بقتال، و من جملةهم خالد بن إلى إلى بنى جذيمه بن عامر بن عبد مناه بن كنانه، فقتل منهم، و أخذ ذلك عليه» (٣).

و قال ابن كثير: «قال ابن إسحاق: فحدثني حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، عن أبي جعفر محمد بن علي قال: بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم خالد بن الوليد حين افتتح مكة داعياً و لم يبعثه مقاتلاً...» (٤).

و قال ابن حجر: «قال ابن سعد: بعث النبي صلى الله عليه و سلم إليهم خالد بن الوليد - في ثلاثمائة و خمسين من المهاجرين و الأنصار - داعياً إلى الإسلام لا مقاتلاً...»

قال ابن إسحاق: حدثني.. قال: بعث رسول الله خالد بن الوليد حين افتتح مكة إلى بنى جذيمه داعياً و لم يبعثه مقاتلاً» (٥).

و قال ابن سيد الناس: «بعثه صلى الله عليه و سلم إلى بنى جذيمه داعياً إلى الإسلام و لم يبعثه مقاتلاً» (٦).

ص: ٢١٠

---

١- ١) تاريخ الإسلام - المغازي: ٥٦٧.

٢- ٢) الكامل في التاريخ ٢/ ٢٥٥.

٣- ٣) تاريخ ابن خلدون ٤/ ٨١٠.

٤- ٤) البدايه و النهايه ٤/ ٣١٢.

٥- ٥) فتح الباري ٨/ ٤٦.

٦- ٦) عيون الأثر ٢/ ١٨٥.

و قال الحلبي: «يدعوهم إلى الإسلام، أى: و لم يكن صلى الله عليه و سلم علم بإسلامهم. و لم يأمره بمقاتلتهم، أى: إذا لم يسلموا» (١).

و قال ابن القيم: «قال ابن سعد...بعثه إلى بنى جذيمه داعياً إلى الإسلام و لم يبعثه مقاتلاً» (٢).

أقول:

هذه كلمات علماء «السيرة» أوردناها بنصوصها إيضاحاً لصدق قول العلامة رحمه الله: «فخانه و خالفه فى أمره» و أن الكذب هو تكذيبه....

و لقد حاول ابن تيميه بقوله «ليسلموا» التمويه و التخديع، فإن النبى صلى الله عليه و آله لم يرسل خالداً إلى القوم «ليسلموا» أى: لأن يحملهم على الإسلام و لو بالسيف!! و إنما بعثه إليهم «داعياً» فقط.

و إذ كان مبعوثاً إليهم «داعياً» فقط، و لم يؤمر بقتالهم أصلاً، لم يجز له قتلهم، سواء قالوا: «أسلمنا» أو «لم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا فقالوا: صلباً صلباً». و سواء قبل خالد ذلك منهم أو لم يقبل ذلك و قال: «إن هذا ليس بإسلام»! فإن رسول الله صلى الله عليه و آله إنما أرسله داعياً فقط!!

و لكن الحقيقة و واقع الأمر شئ آخر، كما ستعلم.

### كانوا مسلمين

المطلب الثانى: فى أن القوم كانوا مسلمين، و أنهم قد أقرّوا بالإسلام، و هذا ما نصّ عليه مشاهير الأئمة فى التاريخ و السيرة، كابن إسحاق و ابن هشام و ابن جرير و ابن سعد و غيرهم.

ص: ٢١١

---

١- (١) السيرة الحلبيه ٢٠٩/٣.

٢- (٢) زاد المعاد فى هدى خير العباد ١٦٧/٢.

قال ابن سعد: «قالوا: لما رجع خالد بن الوليد من هدم العزى و رسول الله صلى الله عليه و سلم مقيم بمكة، بعثه إلى بنى جذيمه داعياً إلى الإسلام و لم يبعثه مقاتلاً، فخرج فى ثلاثمائة و خمسين رجلاً من المهاجرين و الأنصار و بنى سليم، فانتهى إليهم خالد. فقال: ما أنتم؟

قالوا: مسلمون، قد صلينا و صدقنا بمحمد، و بنينا المساجد فى ساحاتنا و أذنّا فيها.

قال: فما بال السلاح عليكم؟

فقالوا: إن بيننا و بين قوم من العرب عداوة، فخفنا أن تكونوا هم فأخذنا السلاح.

قال: فضعوا السلاح. فوضعوه.

فقال لهم: استأسروا، فاستأسر القوم، فأمر بعضهم فكتف بعضاً و فرقهم فى أصحابه.

فلَمَّا كان فى السحر، نادى خالد: من كان معه أسير فليدافه -و المدافّة الإجهاز عليه بالسيف- فأما بنو سليم فقتلوا من كان فى أيديهم، و أما المهاجرون و الأنصار فأرسلوا أساراهم.

فبلغ النبى صلى الله عليه و سلم ما صنع خالد فقال: اللهم إنى أبرأ إليك ممّا صنع خالد.

و بعث على بن أبى طالب فودى لهم قتلهم و ما ذهب منهم، ثم انصرف إلى رسول الله فأخبره» (١).

هذا، و ابن تيميه لم يذكر هنا إسلام القوم! إلا أنه صرح فى مبحث مطاعن

ص: ٢١٢

أبى بكر-بكونهم مسلمين و هذه عبارته:

«إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتله-مع قتله غير واحد من المسلمين من بنى جذيمه للتأويل-فلأن لا يقتله أبو بكر لقتله مالك بن نويرة بطريق الأولى والأخرى» (١).

### السبب الأصلي للغارة

المطلب الثالث: في السبب الأصلي لغارة خالد:

و أمّا بالنسبة إلى «العداوة» بين خالد و بنى جذيمه، فقد اضطر ابن تيمية إلى أن يصرح بها على الإجمال، بعنوان «يقال» قال: «و يقال: إنه كان بينه وبينهم عداوة في الجاهلية، وكان ذلك مما حركه على قتلهم» و لو لا تصريح علماء التاريخ و السير بذلك و شرحهم للقضية بالتفصيل، لما ذكر ابن تيمية هذا المجمل أيضاً:

قال ابن جرير الطبري-و جماعه من الأئمة المتقدمين و المتأخرين-و اللفظ له:

«بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح مكة خالد بن الوليد داعياً و لم يبعثه مقاتلاً و معه قبائل من العرب: سليم و مدلج و قبائل من غيرهم، فلما نزلوا على الغميصاء-و هي ماء من مياه بنى جذيمه بن عامر بن عبد مناه بن كنانة-على جماعتهم، و كانت بنو جذيمه قد أصابوا في الجاهلية عوف بن عبد عوف-أبا عبد الرحمن بن عوف-و الفاكه بن المغيرة، و كانا قد أقبلتا تاجرین من اليمن، حتى إذا نزلا بهم قتلوهما و أخذوا أموالهما، فلما كان الإسلام و بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد، سار حتى نزل ذلك الماء، فلما رآه القوم أخذوا السلاح، فقال لهم خالد: ضعوا السلاح فإن الناس قد أسلموا... فلما وضعوه أمر بهم خالد عند ذلك فكتفوا، ثم عرضهم على السيف، فقتل من قتل منهم.

ص: ٢١٣

فلما انتهى الخبر إلى رسول الله رفع يديه إلى السماء ثم قال: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد.

ثم دعا على بن أبي طالب عليه السلام فقال: يا علي، أخرج إلى هؤلاء القوم فانظر في أمرهم و اجعل أمر الجاهلية تحت قدميك، فخرج... ثم رجع إلى رسول الله فأخبره الخبر فقال: أصبت و أحسنت.

ثم قام رسول الله فاستقبل القبلة قائماً شاهراً يديه -حتى إنه ليرى بياض ما تحت منكبيه- و هو يقول: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد. ثلاث مرات» (١).

فظهر أن خالداً قتل قوماً مسلمين عملاً بأمر الجاهلية، و ذلك أنهم قتلوا عمه الفاكه بن المغيرة!

و حتى بناء على عرف الجاهلية، لم يكن يجوز له القيام بما فعل، فقد جاء في السيرة في شرح القضية ما نصه:

«و كان الفاكه بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، و عوف بن عبد مناف بن عبد الحارث بن زهره، و عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس، قد خرجوا تجاراً إلى اليمن، و مع عفان ابنه عثمان و مع عوف ابنه عبد الرحمن، فلما أقبلوا حملوا مال رجل من جذيمه بن عامر كان هلك باليمن إلى ورثته، فادّعاه رجل منهم يقال له خالد بن هشام، و لقيهم بأرض بني جذيمه قبل أن يصلوا إلى أهل الميت، فأبوا عليه، فقاتلهم بمن معه من قومه على المال ليأخذوه و قاتلوه، فقتل عوف بن عبد عوف و الفاكه بن المغيرة، و نجا عفان بن أبي العاص و ابنه عثمان، و أصابوا مال الفاكه بن المغيرة و مال عوف بن عبد عوف فانطلقوا به. و قتل عبد الرحمن بن عوف خالد بن هشام قاتل أبيه.

ص: ٢١٤

فهَمَّت قريش بغزو بني جذيمه، فقالت بنو جذيمه: ما كان مصاب أصحابكم من ملأ منا، إنما عدا عليهم قوم بجهاله، فأصابوهم و لم نعلم، فنحن نعقل لكم ما كان لكم قبلنا من دم أو مال. فقبلت قريش ذلك و وضعوا الحرب» (١).

هذا، و قد اعترف خالد بعمله بأمر الجاهليه، فى كلام شديد جرى بينه و بين عبد الرحمن بن عوف: «فقال له عبد الرحمن: عملت بأمر الجاهليه فى الإسلام! فقال:

إنما تأرت بأبيك، فقال عبد الرحمن: كذبت. قد قتلت قاتل أبى، و لكنك تأرت بعَمَك الفاكه بن المغيره، حتى كان بينهما شر...» (٢).

و هذا هو الذى تبرأ منه رسول الله صلى الله عليه و آله لا مرّه بل مرّات! قال الحافظ السهيلي: «و ذكر تبرأ النّبى صلى الله عليه و سلم مما فعل خالد، و هذا نحو مما روى عن عمر حين قال لأبى بكر الصديق رضى الله عنهما: إن فى سيف خالد رهقاً، إن فى سيف خالد رهقاً! فاقتله.

و ذلك حين قتل مالك بن نويرة و جعل رأسه تحت قدر حتى طبخ به، و كان مالك ارتدّ ثم راجع الإسلام و لم يظهر ذلك لخالد، و شهد عنده رجلان من الصحابه برجوعه إلى الإسلام فلم يقبلهما، و تزوّج امرأته، فلذلك قال عمر لأبى بكر: اقتله...» (٣).

قلت: و فى قصته مع بنى جذيمه أيضاً، ردعه عمّا عزم عليه أكابر الصحابه الموجودين معه، كعبد الله بن عمر، و سالم مولى أبى حذيفه، فلم يعبأ بهما» (٤).

أما قصته مع مالك، فستأتى مفصّله.

ص: ٢١٥

---

١- ١) الروض الآنف- شرح سيره ابن هشام ١٢٩/٧.

٢- ٢) الروض الآنف- شرح سيره ابن هشام ١٢٨/٧، عيون الأثر فى المغازى و السير ١٨٦/٢، زاد المعاد فى هدى خير العباد ١٦٨/٢ و غيرها.

٣- ٣) الروض الآنف- شرح سيره ابن هشام ١٥٩/٧.

٤- ٤) الروض الآنف- شرح سيره ابن هشام ١٢٧/٧.

المطلب الرابع: فى الاعتذار لخالدا.

و قد اضطرب القوم و تناقضت كلماتهم فى الاعتذار لخالدا بن الوليد....

و الاعتذار له -بعد التصريح منهم بما سبق-عجيب جداً....

أما الاعتذار بأنهم قالوا: «صبأنا صبأنا» فلم يقبل خالدا ذلك منهم...-كما قال ابن تيميه-فهو بالنظر إلى ما تقدّم ساقط جداً، و لذا لم يذكره الأ-كثر، و حتى ابن القيم -تلميذا ابن تيميه-لم يعبأ به، فإنه ذكر إسلام القوم و اعتمده، ثم أورد ما قاله شيخه بعنوان «قد قيل» و هذه عبارته:

«ذكر سريه خالدا بن الوليد إلى بنى جذيمه: قال ابن سعد: و لما رجع خالدا ابن الوليد من هدم العزى-و رسول الله صلى الله عليه و سلم مقيم بمكه-، بعثه إلى بنى جذيمه داعياً إلى الإسلام و لم يبعثه مقاتلاً، فخرج فى ثلاثمائة و خمسين رجلاً من المهاجرين و الأنصار و بنى سليم، فانتهى إليهم فقال: ما أنتم؟ قالوا: مسلمون، قد صلينا و صدقنا بمحمد و بنينا المساجد فى ساحتنا و أذنا فيها. قال: فما بال السلاح عليكم؟ قالوا: إن بيننا و بين قوم من العرب عداوه فخفنا أن تكونوا هم. و قد قيل: إنهم قالوا:

صبأنا صبأنا و لم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا. قال: فضعوا السلاح، فوضعوه، فقال لهم:

إستأسروا...» (١).

و من هنا قال الحلبي: «و لا يخفى أنه يبعد أن خالدا بن الوليد-رضى الله تعالى عنه-إنما قتلهم لقولهم: صبأنا و لم يقولوا أسلمنا» (٢).

فذكر عذر آخر.. قال ابن إسحاق: «قد قال بعض من يعذر خالداً أنه قال ما قاتلت

ص: ٢١٦

١- (١) زاد المعاد فى هدى خير العباد ١٦٧/٢.

٢- (٢) السيره الحلبيه ٢١١/٣.

حتى أمرني بذلك عبد الله بن حذافه السهمي و قال: إن رسول الله صلى الله عليه و سلم قد أمرك أن تقتلهم لامتناعهم من الإسلام» (١).

و هذا أقبح من سابقه، فقد ثبت أنهم كانوا مسلمين، و أنهم بنوا المساجد في ديارهم و أذنوا فيها، و قد كان رسول الله صلى الله عليه و آله يقول لقواده: إذا رأيتم المساجد و الأذان فيها فهم مسلمون يحرم قتلهم، و لذا قال عبد الرحمن بن عوف له -في الكلام الذي جرى بينهما-: «كيف تأخذ المسلمين بقتل رجل في الجاهليّة؟ فقال خالد: و من أخبركم أنهم أسلموا؟ فقال: أهل السريه كلّهم أخبروا بأنك قد وجدتهم بنوا المساجد و أقروا بالإسلام. فقال: جاءني أمر رسول الله أن أغير! فقال له عبد الرحمن بن عوف: كذبت على رسول الله. و إنما أخذت بثار عمّك الفاكه» (٢).

على أنه لو كان خالد-أو المعتذر له بذلك-صادقاً، لوجب على النبي أن يتبرأ من هذا الخبر و يكذب المخبر و يؤاخذه على ذلك!!

و حينئذ، التجأ بعضهم إلى الاستدلال بما وضعوه عن لسان رسول الله صلى الله عليه و آله، من النهي عن الطعن في الصحابه و الأمر بالإمساك عنهم!!

و التجأ آخرون إلى كتم القصة أو ذكرها محرفه أو مجمله، فمنهم من يحاول أن لا- يصرح بإسلام القوم، و منهم لا يورد قصه الفاكه و الكلام الذي جرى بين عبد الرحمن و خالد، و منهم لا يذكر إرسال النبي صلى الله عليه و آله عليّاً إلى القوم، و هو:

### إرسال النبي عليّاً

المطلب الخامس: في إرسال النبي عليّاً إلى بني جذيمه:

قال العلّامة رحمه الله: «ثم أنفذ إليه بأمير المؤمنين عليه السلام لتلافى فارطه

ص: ٢١٧

---

١- (١) السيره النبويه لابن هشام ٢/٤٣٠.

٢- (٢) السيره الحلبيه ٣/٢١١.

و أمره أن يسترضى القوم، ففعل» فلم يفهم ابن تيميه معنى هذا الكلام، أو فهمه و أراد التشويش عليه فقال:

«و أمّا قوله: إنه أمره أن يسترضى القوم من فعله. فكلام جاهل، فإنما أرسله لإنصافهم و ضمان ما تلف لهم، لا لمجرد الاسترضاء»  
(١).

و متى قال العلامة: إنه أرسل إليهم لمجرد الاسترضاء؟ فإن الإمام عليه السلام قد حمل إليهم -بأمر من رسول الله صلى الله عليه و آله- من المال ما ودى به لهم الدماء و ما أصابهم من ضرر مالى... و هذا ما ذكره ابن إسحاق و غيره من أئمة السيره.

لكن مقصود العلامة رحمه الله من «استرضاء القوم» هو إرضائهم بأخذ الديه و التنازل عن المطالبه بالقود... و قد رضى القوم بذلك، لكن اجتمعت على رضاهم أسباب:

أحدها: براءة رسول الله صلى الله عليه و آله من عمل خالد مرّات عديده و على رؤوس الأشهاد، و غضبه على خالد و إعراضه عنه، كما نصّ عليه فى بعض الكتب.

و الثانى: الأموال التى دفعت إليهم، حتى أن أمير المؤمنين عليه السلام أعطاهم أموالاً إضافيه احتياطاً لرسول الله صلى الله عليه و آله.

و الثالث: حضور على عليه السلام عند القوم و جهوده التى بذلها فيهم، فالنبي صلى الله عليه و آله لم يرسل إليهم غيره، و هذا يدلّ على شدة اهتمامه بالأمر، فقد علم المسلمون كلّهم أن عليّاً عليه السلام كان من النبي بمنزله رأسه من جسده و روحه من بدنه، فإذا أرسله إلى عمل أو قوم فكأنما قد حضر هو بنفسه.

و هكذا كان الأمر فى الوقائع المشابهه، فإنه كان إذا أراد تهديد قوم هددهم بإرسال على كما فى قضيه أهل مكه و الطائف حيث قال: «و الذى نفسى بيده، لتقيمّن الصلاة

ص: ٢١٨

و لتؤتن الزكاه،أو لأبعثن إليكم رجلاً منى-أو كنفسى-يضرب أعناقكم،ثم أخذ بيد على».

و إذا أراد استرضاء قوم و تأليف قلوبهم و تحبيب نفوسهم،أرسل إليهم علياً،كما فى واقعه بنى جذيمه.

و إذا أراد إنذار قوم أرسل إليهم علياً،حتى أنه فى تبليغ الانذار إلى أهل مكه أرسل أولاً-أبا بكر،فجاءه الوحى بما معناه:هذا العمل كان عليك أو على رجل هو كنفسك و هو على لا غيره،ولذا أرسل علياً خلف أبى بكر و عزله عما أمره به.

و هكذا كان على عليه السلام يبادر إلى القيام بما يأمر به رسول الله صلى الله عليه و آله،كلما تقاعس القوم عن الامتثال لأوامره أو تكاسلوا أو خالفوا..

فهذا مقصود العلامة رحمه الله،لأن خالداً قتل مسلمين برجل كافر قتل فى الجاهليته،فكان لهم أن يطالبوا بالقصاص،لكن النبى صلى الله عليه و آله تبرأ من فعله، و كذا المسلمون كلهم،ثم استرضى القوم بواسطه على أمير المؤمنين عليه السلام، حتى قبلوا الديه،و انتهى الأمر،بالحكمه المحمديه و الجهود العلويه.

### ما فعله خالد بأهل اليمامة و هم مسلمون

قال قدس سره:ولما قبض النبى صلى الله عليه و آله و أنفذه أبو بكر لقتال أهل اليمامة،قتل منهم ألفاً و مائتى نفس مع تظاهرهم بالإسلام!

الشرح:

جاء التصريح بذلك فى كتاب كتبه أبو بكر إلى خالد بن الوليد،رواه المؤرخون،فروى الطبرى بإسناده عن ابن إسحاق قال:

«ثم إن خالداً قال لمجاعة (١):زوّجنى ابنتك.فقال له مجاعة:مهلاً،إنك قاطع

ص:٢١٩

---

١- ١) و هو:مجاعة بن مراره بن سلمى،كان من رؤساء بنى حنيفه،أسلم و وفد،و أعطاه النبى صلى الله عليه و آله و سلم أرضاً باليمامة،و كان ممن أسر يوم اليمامة،و قد تزوّج خالد بنته فى ذلك الوقت.و ذكر المرزبانى أنه عاش إلى عهد معاويه.الإصابه ٣/٣٦٢.

ظهرى و ظهر ك معى عند صاحبك.قال:أيها الرجل زوّجنى،فزوّجه.فبلغ ذلك أبا بكر فكتب إليه كتاباً يقطر الدم:لعمرى يا ابن أم خالد،إنك لفارغ تنكح النساء و بفناء بيتك دم ألف و مائتى رجل من المسلمين لم يجف بعد! قال:فلما نظر خالد فى الكتاب جعل يقول:هذا عمل الأعيسر-يعنى عمر بن الخطاب» (١).

فما ذكر العلّامه رحمه الله موجود فى كتب القوم و رواياتهم.

لكن ابن تيميه يقول:«الله أكبر على هؤلاء المرتدّين المفترين أتباع المرتدّين، الذين برزوا بمعاداه الله و رسوله و كتابه و دينه،و مرقوا من الإسلام و نبذوه وراء ظهورهم،و شاقوا الله و رسوله و عباده المؤمنين،و تولّوا أهل الردّه و الشقاق.فإن هذا الفصل و أمثاله من كلامهم يحقق أن هؤلاء القوم المتعصبين على الصّدّيق رضى الله عنه و حزبه من جنس المرتدّين الكفار،كالمرتدّين الذين قاتلهم الصّدّيق رضى الله عنه...» (٢).

فاقرأ و احكم،من الكذاب المفترى؟و من المارق عن الإسلام،النابذ له وراء ظهره؟المشاقق لله و الرسول؟أ ترى أن الحق يضيع و الحقائق تتبدّل بمثل هذه الكلمات؟

### الإشارة إلى مالك بن نويرة

قال قدس سرّه:وقتل مالك بن نويرة صبراً و هو مسلم،و عرّس بامرأته، و سمّوا بنى حنيفه أهل الردّه لأنهم لم يحملوا الزكاه إلى أبى بكر لأنهم لم يعتقدوا

ص: ٢٢٠

---

١- (١) تاريخ الطبرى ٣/٣٠٠.

٢- (٢) منهاج السنّه ٤/٤٩٠.

إمامته، واستحلّ دماءهم و أموالهم و نساءهم حتى أنكر عمر عليه.

الشرح:

لم يتكلم ابن تيميه هنا حول قضيه مالك و زوجته و عشيرته...و ستتكلّم عليها بالتفصيل فى مباحث مطاعن أبى بكر، إن شاء الله تعالى.

قال قدس سرّه:فسمّوا مانع الزكاه مرتدّاً و لم يسمّوا من استحلّ دماء المسلمين و محاربه أمير المؤمنين عليه السلام مرتدّاً.مع أنهم سمعوا قال رسول الله صلى الله عليه و آله:يا على حربك حربى و سلمك سلمى.و محارب رسول الله كافر بالإجماع.

الشرح:

قال ابن تيميه:«هذا الحديث ليس فى شىء من كتب علماء الحديث المعروفه، و لا روى بإسناد معروف،و لو كان النبى صلى الله عليه و سلّم قال لم يجب أن يكونوا قد سمعوه، فإنه لم يسمع كلّ منهم كلّ ما قاله الرسول صلى الله عليه و سلم،و لا روى بإسناد معروف؟بل كيف إذا علم أنه كذب موضوع على النبى صلى الله عليه و سلّم باتّفاق أهل العلم بالحديث؟» (١).

### فى أن حروب أمير المؤمنين كانت بأمر من رسول الله

هذا، ثم قال ابن تيميه:

«و على رضى الله عنه لم يكن قتاله يوم الجمل وصفين بأمر من النبى صلى الله عليه و سلم،و إنما كان رأياً رآه» (٢).

أقول:

و هذا كذب آخر،فقد روى العامّه و الخاصّه عنه عليه الصّلاه و السلام أنه قال:

«أمرت بقتال الناكثين و القاسطين و المارقين»و من رواته من أهل السنه:

١-أبو بكر البزار.

٢-أبو القاسم الطبرانى،و عنهما الحافظ الهيثمى قال:«و عن على قال:عهد إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم فى قتال الناكثين و القاسطين و المارقين.

و فى روايه:أمرت بقتال الناكثين.فذكره.رواه البزار و الطبرانى فى الأوسط.

و أحد إسنادى البزار رجاله الصحيح،غير الربيع بن سعيد،و وثّقه ابن حبان» (٣).

٣-أبو يعلى الموصلى،كما ستعلم من إسناد ابن عساكر.

٤-الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، كما في إسناد ابن عساكر. و رواه عنه المتقى حيث قال:

«عن علي قال: أمرت بقتال ثلاثه: القاسطين و الناكثين و المارقين. فأما القاسطون فأهل الشام، و أمّا الناكثون فذكرهم، و أمّا المارقون فأهل النهروان-يعنى الحروريه-ك في الأربعين. كر» (٤).

ص: ٢٢٥

---

١- ١) منهاج السنه ٤/٤٩٦.

٢- ١) منهاج السنّه ٤/٤٩٦.

٣- ٢) مجمع الزوائد ٧/٢٣٨.

٤- ٣) كنز العمال ١١/٢٩٢ رقم: ٣١٥٥٣.

٥- الخطيب البغدادي، رواه بإسناده عن شريك عن الأعمش عن أبي سعيد عقيصا قال: «سمعت علياً يقول: أمرت بقتال ثلاثة: الناكثين و القاسطين و المارقين، قال:

فالناكثين الذين فرغنا منهم، و القاسطين الذين نسير إليهم، و المارقين لم نرهم بعد. قال:

و كانوا أهل النهروان» (١).

و أخرج بترجمه خليف بن عبد الله العصري- تابعي حضر مع علي بن أبي طالب يوم النهروان- بسنده عنه قال: «سمعت أمير المؤمنين علياً يقول يوم النهروان: أمرني رسول الله صلى الله عليه و سلم بقتال الناكثين و المارقين و القاسطين» (٢).

٦- ابن عدى الجرجاني.

٧- عبد الغني بن سعيد.

٨- الأصبهاني.

٩- ابن منده.

رواه عنهم المتقي الهندي حيث قال: «عن علي قال: أمرت بقتال الناكثين و القاسطين و المارقين. عد، طس، و عبد الغني بن سعيد في إيضاح الإشكال، و الأصبهاني في الحجة، و ابن منده في غرائب شعبه. كر من طرق» (٣).

١٠- ابن عساكر. أخرجه بترجمه أمير المؤمنين عليه السلام من طرق، نذكر واحداً منها:

«أخبرنا أبو المظفر ابن القشيري، أنبأنا أبو سعد الجزرودي، أنبأنا أبو عمرو ابن حمدان. ح: و أخبرناه أبو سهل ابن سعدويه، أنبأنا إبراهيم بن منصور- سبط بحرويه- أنبأنا أبو بكر ابن المقرئ قالا: أنبأنا أبو يعلى الموصلي، أنبأنا إسماعيل بن

ص: ٢٢٦

---

١- (١) موضح أو هام الجمع و التفريق ٣٨٦/١.

٢- (٢) تاريخ بغداد ٣٤٠/٨.

٣- (٣) كنز العمال ٢٩٢/١١ رقم: ٣١٥٥٢.

موسى، أنبأنا الربيع بن سهل، عن سعيد بن عبيد، عن علي بن ربيعة.

قال: سمعت علياً على منبركم هذا يقول: عهد إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن أقاتل الناكثين و القاسطين و المارقين» (١).

أقول:

نكتفى بهذا القدر، فلا نورد روايات غير ما ذكرناه عن علي عليه السلام، و لا رواياتهم عن غير علي: كأم سلمه، و عمار بن ياسر، و عبد الله بن مسعود، و أبي سعيد الخدري... في هذا الباب....

### بين معاويه و إبليس

قال قدس سرّه: وقد أحسن بعض العقلاء في قوله: شرُّ من إبليس من لم يسبقه في سالف طاعته و جرى معه في ميدان معصيته! و لا شك بين العلماء أن إبليس كان أعبد الملائكة و كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة! و لما خلق الله تعالى آدم و جعله خليفه في الأرض و أمره بالسجود فاستكبر! فاستحق الطرد و اللعن.

الشرح:

قال ابن تيميه-فيما قال-: ما الدليل على أن إبليس كان أعبد الملائكة؟ و أنه كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة؟ أو أنه كان من حملة العرش في الجملة؟ أو أنه كان طاووس الملائكة؟ أو أنه ما ترك في السماء رقعه و لا- في الأرض بقعه إلا- و له فيها سجده و ركعه؟ و نحو ذلك مما يقوله بعض الناس؟ فإن هذا أمر إنما يعلم بالنقل الصادق، و ليس في القرآن شيء من ذلك، و لا في ذلك خبر صحيح عن النبي صلى الله

ص: ٢٢٧

عليه و سلم!!» (١).

أقول:

قد دأب الرجل على أن يخالف العلّامة في كلّ شيء، حتى في مثل هذه الأمور، مما لا يجب الاعتقاد به بالضرورة كي يحتاج إلى دليل قطعي من كتاب أو سنّه....

و إن مثل هذه الأشياء التي ذكرها العلّامة طاب ثراه أوردها المفسّرون بتفسير قوله تعالى في سورة البقره «وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ» فراجع تفاسير: الطبري و الرازي و القرطبي و الدر المنثور و غيرها (٢).

و قال أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته المسماه بالقاصعه: «فاعتبروا بما كان من فعل الله بإبليس، إذ أحبط عمله الطويل و جهده الجهيد، و كان قد عبد الله سته آلاف سنه، لا يدرى أمن سنى الدنيا أم من سنى الآخرة، عن كبر ساعه واحده».

قال قدّس سرّه: و معاويه لم يزل في الإشراك و عباده الأصنام، إلى أن أسلم بعد ظهور النّبي صلّى الله عليه و آله بمدّه طويله، ثم استكبر عن طاعه الله في نصب أمير المؤمنين عليه السلام إماماً، و بايعه الكلّ بعد عثمان و جلس مكانه. فكان شراً من إبليس.

الشرح:

قال ابن تيميه ما ملخصه بلفظه: «قوله: إن معاويه لم يزل في الاشراك إلى أن أسلم.

به يظهر الفرق فيما قصد به الجمع، فإن معاويه أسلم بعد الكفر و إبليس كفر بعد إيمانه» قال: «قد ثبت إسلام معاويه و الإسلام يجب ما قبله، فمن ادعى أنه ارتدّ بعد ذلك كان مدّعياً دعوى بلا دليل» قال: «من قال: إن معاويه استكبر عن طاعه الله في نصب

ص: ٢٢٨

١- (١) منهاج السنّه ٥٠٩/٤.

٢- (٢) تفسير الطبري ١٣٤/١٥، تفسير الرازي ٣١/١٤، ٢٣٧/٢، القرطبي ٣٩٤/١، الدر المنثور ٢٢٧/٤.

أمير المؤمنين؟ و لم قلت: إنه علم أن ولايته صحيحة و أن طاعته واجبه عليه؟ و بتقدير أن يكون علم ذلك فليس كل من عصى يكون مستكبراً عن طاعة الله، و المعصية تصدر تارة عن شهوة، و تارة عن كبر، و هل يحكم على كل عاص بأنه مستكبر عن طاعة الله كاستكبار إبليس؟» (١).

أقول:

لم يكن كلام العلّامة بذاك الغموض حتى لا يدرك هذا الرجل مقصده، فإن الجامع بين «إبليس» و «معاوية» هو «الاستكبار عن طاعة الله». فكما أن «إبليس» بعد تلك العبادات و الإطاعات استحق اللعن، لاستكباره عن السجود لآدم مع سجود كل الملائكة، فكذلك معاوية، فإنه بعد تظاهره بالإسلام و إقامته للصلاة و إيتائه للزكاة - كما ذكر ابن تيمية - في تلك المدة من عمره، استكبر عن الانصياع للإمام الحق الواجب الإطاعة، و اتبع غير سبيل المؤمنين، فاستحق اللعن.

إلا أنه زاد على إبليس بدعوى الإمامة و الخلافه، هذه الدعوى التي لم تكن من إبليس «فكان شراً من إبليس».

#### قول بعضهم بإمامه يزيد

قال قدس سرّه: «و تمادى البعض في التعصّب حتى اعتقد إمامه يزيد بن معاوية، مع ما صدر عنه من الأفعال القبيحة، من قتل الإمام الحسين عليه السلام و نهب أمواله و سبي نسائه و الدوران بهم في البلاد على الجمال بغير قتب، و مولانا زين العابدين مغلول اليدين.

و لم يقنعوا بقتله حتى رضوا أضلاعه و صدره بالخيول و حملوا رؤوسهم على القنا .

ص: ٢٢٩

قال ابن تيميه ما حاصله بلفظه: «إن أراد أنه اعتقد أنه من الخلفاء الراشدين و الأئمة المهديين كأبي بكر و عمر و عثمان و علي، فهذا لم يعتقده أحد من علماء المسلمين، وإن اعتقد مثل هذا بعض الجهال، وإن أراد باعتقادهم إمامه يزيد أنهم يعتقدون أنه كان ملك جمهور المسلمين و خليفتهم في زمانه صاحب السيف، كما كان أمثاله من خلفاء بني أميه و بني العباس. فهذا أمر معلوم لكل أحد، و من نازع في هذا كان مكابراً، فإن يزيد ببيع بعد موت أبيه معاويه، و أمّا كونه برّاً أو فاجراً فذاك أمر آخر.

و لكن مذهب أهل السنّه و الجماعه أن هؤلاء يشاركون فيما يحتاجون إليهم فيه من طاعه الله، فتصلى خلفهم الجمعة و العیدان و غيرهما من الصّیلموات، و قلّ من خرج على إمام ذی سلطان إلا كان ما تولّد على فعله من الشرّ أعظم مما تولّد من الخير، كالذين خرجوا على يزيد بالمدينه، فلا أقاموا ديناً و لا أبقوا ديناً... و الله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين و لا صلاح الدنيا.

و لهذا لما أراد الحسين رضی الله عنه أن يخرج إلى أهل العراق لما كاتبوه كتباً كثيراً، أشار عليه أفاضل أهل العلم و الدين أن لا يخرج، و هم في ذلك قاصدون نصيحته طالبون لمصلحته و مصلحه المسلمين، و الله و رسوله إنما يأمر بالصلاح لا بالفساد، لكن الرأى يصيب تاره و يخطئ أخرى، فتبين أن الأمر على ما قاله أولئك، و لم يكن في الخروج لا مصلحه دين و لا مصلحه دنيا، بل تمكن أولئك الظلمه الطغاه من سبط رسول الله حتى قتلوه مظلوماً شهيداً، و كان في خروجه و قتله من الفساد ما لم يكن حصل لو قعد في بيته.

و إذا تبين هذا فنقول: الناس في يزيد طرفان و وسط، قوم يعتقدون أنه كان من الصحابه أو من الخلفاء الراشدين المهديين أو من الأنبياء. و هذا كله باطل.

و قوم يعتقدون أنه كان كافراً منافقاً في الباطن و أنه كان له قصد في أخذ ثار كفار

أقاربه من أهل المدينة و بنى هاشم، و أنه أنشد: لَمَّا بدت تلك الحمول و أشرفت

و أنه تمثل بشعر ابن الزبيرى: ليت أشياخى بيدر شهدوا

و كلا القولين باطل، يعلم بطلانه كلّ عاقل.

فإن الرجل ملك من ملوك المسلمين، و خليفه من الخلفاء الملوك. لا هذا و لا هذا.

و صار الناس فى قتل الحسين-رضى الله عنه-ثلاثة أصناف، طرفين و وسطاً.

أحد الطرفين يقول: إنه قتل بحق، فإنه أراد أن يشق عصا المسلمين و يفرّق الجماعه، و قد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه و سلم أنه قال: من جاءكم و أمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم، فاقتلوه. قالوا: و الحسين جاء و أمر المسلمين على رجل واحد، فأراد أن يفرق جماعتهم. و قال بعض هؤلاء: هو أول خارج خرج فى الإسلام على ولاء الأمر.

و الطرف الآخر قالوا: بل هو الإمام الواجب طاعته، الذى لا ينفذ أمر من أمور الإيمان إلا به، و لا تصلّى جماعه و لا جمعه إلا خلف من يولّيه، و لا يجاهد عدو إلا بإذنه، و نحو ذلك.

و أما الوسط فهم أهل السنه، الذين يقولون لا هذا و لا هذا، بل يقولون: قتل مظلوماً شهيداً، و لم يكن متولّياً لأمر الأمه، و الحديث المذكور لا- يتناوله، فإنه لَمَّا بلغه ما فعل بابن عمّه مسلم بن عقيل ترك طلب الأمر، و طلب أن يذهب إلى يزيد ابن عمّه أو إلى الثغر أو إلى بلده، فلم يمكّنوه، و طلبوا منه أن يستأسر لهم، و هذا لم يكن واجباً عليه.

و صار الشيطان بسبب قتل الحسين-رضى الله عنه- يحدث للناس بدعتين:

بدعه الحزن و النوح يوم عاشوراء من اللطم و الصراخ و البكاء و العطش و إنشاد المراثي، و ما يفضى إلى ذلك من سب السلف و لعنهم، و إدخال من لا ذنب له مع ذوى الذنوب، حتى يسب السابقون الأولون، و تقرأ أخبار مصرعه التى كثير منها كذب. و كان قصد من سن ذلك فتح باب الفتنة و الفرقة بين الأمة، فإن هذا ليس واجباً و لا مستحباً باتفاق المسلمين، بل إحداث الجزع و النياح للمصائب القديمة من أعظم ما حرّمه الله و رسوله.

و كذلك بدعه السرور و الفرح.

و كانت الكوفة بها قوم من الشيعة المنتصرين للحسين، و كان رأسهم المختار بن أبى عبيد الكذاب، و قوم من الناصبه المبغضين لعلى رضى الله عنه و أولاده و منهم الحجاج بن يوسف الثقفى، فأحدث أولئك الحزن، و أحدث هؤلاء السرور، و لم يستحب أحد من أئمة المسلمين الأربعة و غيرهم لا هذا و لا هذا.

و الذين نقلوا مصرع الحسين زادوا أشياء من الكذب، و المصنفون فى أخبار قتل الحسين منهم من هو من أهل العلم كالبعوى و ابن أبى الدنيا و غيرهما.

و مع ذلك فيما يروونه آثار منقطعه و أمور باطله، و قد روى بإسناد مجهول أن الرأس حمل إليه، و أنه هو الذى نكت على ثناياه، و هذا مع أنه لم يثبت فى الحديث ما يدل على أنه كذب، فإن الذين حضروا نكته بالقضيب من الصحابه لم يكونوا بالشام و إنما كانوا بالعراق.

و الذى نقله غير واحد أن يزيد لم يأمر بقتل الحسين، و لا كان له غرض فى ذلك، بل كان يختار أن يكرمه و يعظمه، و إن خبر قتله لما بلغ يزيد و أهله، ساءهم ذلك و بكوا على قتله و قال يزيد: لعن الله ابن مرجانه يعنى عبيد الله بن زياد.

و لكنه مع ذلك، ما انتصر للحسين و لا أمر بقتل قاتله و لا أخذ بثأره.

و أما ما ذكره من سبى نسائه و الذراري، و الدوران بهم في البلاد، و حملهم على الجمال بغير أقتاب، فهذا كذب و باطل، ما سبى المسلمون- و لله الحمد- هاشميّه قط، و لا استحلّت أمه محمد صلى الله عليه و سلم سبى بنى هاشم قط، و لكن أهل الهوى و الجهل يكذبون كثيراً، و في الجملة، فما يعرف في الإسلام أن المسلمين سبوا امرأه يعرفون أنها هاشميه، و لا سبى عيال الحسين، بل لما دخلوا إلى بيت يزيد قامت النياحه في بيته و أكرمهم و خيرهم بين المقام عنده و الذهاب إلى المدينة، فاختاروا الرجوع إلى المدينة. و لا طيف برأس الحسين. و هذه الحوادث فيها من الأكاذيب ما ليس هذا موضع بسطه» (١).

أقول:

إن الذي قاله العلّامة رحمه الله هو «تمادى بعضهم في التعصب حتى اعتقدوا إمامه يزيد بن معاويه»، فهو لم ينسب إلى أحد الاعتقاد بكون يزيد من الخلفاء الراشدين و الأئمة المهديين، كي يقال: «هذا لم يعتقدده أحد من علماء المسلمين» بل يقول: بأن الاعتقاد بإمامه يزيد بن معاويه- مع الاعتراف بعدم كونه من الأئمة المهديين، و كونه من الأئمة الضالّين المضلّين- إنما هو من التماذى في التعصب...

و هذا ما لم يجب عنه ابن تيميه، بل تكلم بكلام يستنتج منه كونه من هؤلاء المتماذين في التعصب، لأنه يرى يزيد «إماماً» تجب إطااعته و تحرم مخالفته، مع التصريح بأن «كونه براً أو فاجراً أمر آخر»!! بل إنه يصرح بأن ما فعله الإمام الحسين السبط الشهيد عليه السلام، و ما فعله أهل المدينة المنوره... كان مبغوضاً لله سبحانه، و معنى ذلك كون يزيد في جميع ما فعل على حق و صواب.

لقد اضطرّ لاختلاق أقوال- أو أناس يقولون بتلك الأقوال- و إلا، فأى عاقل يعتقد

ص: ٢٣٣

بكون يزيد من الصحابه؟أو كونه من الأنبياء؟

إنه ليس هناك غير قولين، أحدهما: هو القول بإمامته و حرمة القيام عليه، وهذا قول بعضهم-و هم المتمادون في التعصب- كاللّيث بن سعد.فقد روى يحيى بن بكير عن اللّيث بن سعد، قال اللّيث: توفي أمير المؤمنين يزيد في تاريخ كذا.فسماه اللّيث أمير المؤمنين بعد ذهاب ملكه و انقراض دولته،و لو لا كونه عنده كذلك ما قال إلا توفي يزيد (١).

و كابن العربي المالكي صاحب(العواصم من القواصم)،فقد قال كلمه يقشعرّ منها الجلد-كما عبّر ابن حجر المكي-نقلوها عنه مع التنديد به،قال ابن حجر المكي فى المنح المكيه فى شرح القصيده الهمزيه:-«و كابن العربي المالكي، فإنه نقل عنه ما يقشعر منه الجلد،إنه قال:لم يقتل يزيد الحسين إلا بسيف جدّه،أى:بحسب اعتقاده الباطل أنه الخليفة و الحسين باغ عليه و البيعه سبقت ليزيد...» (٢).

و قال المناوى:«قيل لابن الجوزى-و هو على كرسىّ الوعظ-كيف يقال:يزيد قتل الحسين و هو بدمشق و الحسين بالعراق؟فقال: سهم أصاب و راميّه بذى سلم من بالعراق لقد أبعدت مرماكا

و قد غلب على ابن العربي الغضّ من أهل البيت حتى قال:قتله بسيف جدّه» (٣).

و قد ذكر الحافظ السخاوى هذه الكلمه بترجمه ابن خلدون،نقلًا عن شيخه الحافظ ابن حجر العسقلانى،عن شيخه الحافظ الهيثمى أنه بهذا السبب كان يلعن ابن خلدون و هو يبكى.قال السخاوى«و قد كان شيخنا أبو الحسن-يعنى الهيثمى -

ص: ٢٣٤

---

١ - ١) العواصم من القواصم: ٢٢٧.و اللّيث بن سعد و إن كان عثمانى الهوى،إلا- أنا غير واثقين الآن بصحه ما نسب إليه ابن العربى.

٢ - ٢) المنح المكيه فى شرح الهمزيه: ٢٧١.

٣ - ٣) فيض القدير-شرح الجامع الصغير ٢٠٥/١.

يبالغ في الغَضّ منه، فلَمَّا سألتَه عن سبب ذلك، ذكر أنه بلغه أنه ذكر الحسين بن علي رضي الله عنهما في تاريخه فقال: قتل بسيف جدّه. ولَمَّا نطق شيخنا بهذه اللَّفظه أَرَدَها بلعن ابن خلدون و سبّه و هو يبيكى.

قال شيخنا في رفع الإصر: و لم توجد هذه الكلمه في التاريخ الموجود الآن، و كأنه ذكرها في النسخه التي رجع عنها» (١).

أقول:

قد ذكر هذه اللَّفظه في مقدّمه تاريخه عن ابن العربى المالكي و غَلَطه فيها حيث قال في كلام له حول الحسين عليه السلام: «و قد غلط القاضى أبو بكر ابن العربى المالكي فى هذا فقال فى كتابه الذى سماه بالعواصم من القواصم ما معناه: إن الحسين قتل بشرع جدّه. و هو غلط حملته عليه الغفله عن اشتراط الإمام العادل، و من أعدل من الحسين فى زمانه فى إمامته و عدالته فى قتال أهل الآراء» (٢).

لكن كلام ابن خلدون يشتمل على مخاريق و أباطيل.. فإنه نسب الخروج إلى الحسين، و غَلَطه بصراحه-و العياذ بالله-و اعتذر لمن كان مع يزيد من الصحابه، و نصّ على أنهم كانوا على حق، و أن الحسين باغ، كما أنه اعتذر لابن العربى بالغفله....

أقول:

و ابن تيميه-و إن لم نجد فى كلامه تلك اللَّفظه-فكلماته تؤدى مؤدى تلك اللَّفظه، و كما استدللّ ابن العربى بما وضعوه عن النبى: «إنه سيكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرّق أمر هذه الأمه و هى جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان» (٣) نراه يستدلّ بحديث موضوع آخر قائلاً: «و قد ثبت فى الصحيح عن النبى أنه قال: من جاءكم...».

ص: ٢٣٥

---

١- ١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ١٤٧/٤. ترجمه ابن خلدون.

٢- ٢) مقدمه ابن خلدون: ٢١٧.

٣- ٣) العواصم من القواصم: ٢٣٢.

و لقد تمادى ابن تيميه فى التعصّب حتى أنه جعل ينكر الحقائق التاريخيه التى ذكرها أهل السنه أيضاً، و ما ذلك إلا دفاعاً عن يزيد و بنى أميه، و تنزيهاً له عن القضايا التى أصبحت ضروريه، و هو-على كلّ حال-يحاول تبرير ما فعله يزيد...و حتى تمثله بشعر ابن الزبيرى لم يذكره على واقعه و لم يورد الشعر بكامله، الذى هو كفر صريح، و نحن نذكر ذلك عن بعض الكتب المعتمده:

روى أبو جرير الطبرى كتاب المعتضد العباسى فى بنى أميه، و قد جاء فيه حول معاويه ما نصه:

«و منه إيثاره بدين الله، و دعاؤه عباد الله إلى ابنه يزيد المتكبر الخثير، صاحب الديوك و الفهود و القروء، و أخذه البيعه له على خيار المسلمين بالقهر و السطوه و التوعيد و الإخافه و التهديد و الرهبه، و هو يعلم سفهه و يطلع على خبثه و رهقه، و يعاين سكرانه و فجوره و كفره، فلما تمكن منه ما مكنه منه و وطأه له، و عصى الله و رسوله، طلب بشارات المشركين و طوائلهم عند المسلمين، فأوقع بأهل الحرّه الوقيعه التى لم يكن فى الإسلام أشنع منها و لا أفحش، مما ارتكب من الصالحين فيها، و شفى بذلك عبد نفسه و غليله، ظن أن قد انتقم من أولياء الله و بلغ النوى لأعداء الله، فقال مجاهراً بكفره مظهراً لشركه: ليت أشياخى بيدرو شهدوا

هذا هو المروق من الدين، و قول من لا- يرجع إلى الله و لا- إلى دينه و لا إلى كتابه و لا إلى رسوله، و لا يؤمن بالله و لا بما جاء من عند الله.

ص: ٢٣٦

ثم من أغلظ ما انتهك وأعظم ما اخترم: سفكه دم الحسين بن علي و ابن فاطمه بنت رسول الله صلى الله عليه و سلم، مع موقعه من رسول الله صلى الله عليه و سلم و مكانه منه و منزلته من الدين و الفضل، و شهادته رسول الله صلى الله عليه و سلم له و لأخيه بسياده شباب أهل الجنة، اجتراء على الله، و كفراً بدينه، و عداوه لرسوله، و مجاهدته لعترته، و استهانه بحرمته. فكأنما يقتل به و بأهل بيته قوماً من كفار أهل الترك و الديلم، لا يخاف من الله نقمه و لا يرقب منه سطوه، فبتر الله عمره و اجتث أصله و فرعه، و سلبه ما تحت يده، و أعد له من عذابه و عقوبته ما استحقه من الله بمعصيته» (١).

فهذه هي الأبيات التي قالها يزيد، لكن ابن تيميه لا ينقل منها إلا بيتين، و تلميذه ابن كثير و إن لم يذكر البيت: «ولعت-أو: لعبت- هاشم بالملك...» إلا أنه ذكر أربعه أبيات، فقد روى ما نصه:

«عن ليث، عن مجاهد، قال: لما جئ برأس الحسين، فوضع بين يدي يزيد تمثل بهذه الأبيات: ليت أشياخي ببدر شهدوا

قال مجاهد: نافق فيها، و الله ثم و الله ما بقى في جيشه أحد إلا تركه، أي ذمه و عابه».

ص: ٢٣٧

و القول الآخر: هو الحكم بكفر يزيد.

و قد كان هذا الشعر، و كذا الشعر الآخر الذى نقله ابن تيميه، و هو قوله: «لما بدت تلك الحمول و أشرفت...» إلى آخر البيتين.. من الأدله الداله على كفره و إحداه فى الدين... و ابن تيميه ما أجاب عن ذلك بشىء، غير أنه قال ببطلان القول بكفره و أنه «يعلم بطلانه كل عاقل».

و قد فصيل جماعه من أئمه القوم الكلام فى هذا المقام، و نحن نكتفى هنا بذكر خلاصه ما قاله الشهاب الألوسى بتفسير قوله تعالى: «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَ تَقَطُّعُوا أَرْحَامَكُمْ» الذى نقلناه بطوله سابقاً: «و استدلل بها أيضا على جواز لعن يزيد-عليه من الله تعالى ما يستحق-».

نقل البرزنجى فى الإشاعه و الهيتمى فى الصواعق: إن الإمام أحمد لما سأله ولده عبد الله عن لعن يزيد قال: كيف لا يلعن من لعنه الله تعالى فى كتابه؟ فقال عبد الله: قد قرأت كتاب الله عز و جل فلم أجد فيه لعن يزيد. فقال الإمام: إن الله تعالى يقول «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَ تَقَطُّعُوا أَرْحَامَكُمْ» الآية. و أى فساد و قطيعه أشد مما فعله يزيد. انتهى.

و على هذا القول لا- توقف فى لعن يزيد لكثره أوصافه الخبيثه و ارتكابه الكبائر فى جميع أيام تكليفه، و يكفى ما فعله أيام استيلائه بأهل المدينه و مكه، فقد روى الطبرانى بسند حسن: اللهم من ظلم أهل المدينه و أخافهم فأخفه و عليه لعنه الله و الملائكه و الناس أجمعين، لا يقبل منه صرف و لا عدل.

و الطامه الكبرى ما فعله بأهل البيت و رضاه بقتل الحسين-على جدّه و عليه الصّلاه و السلام- و استبشاره و إهانته لأهل بيته مما تواتر معناه، و إن كانت تفاصيله

آحاداً، و في الحديث: سته لعنتهم - و في روايه: لعنهم الله و كل نبي - مجاب الدعوه:-

المحرّف لكتاب الله - و في روايه: الزائد في كتاب الله - و المكذب بقدر الله، و المتسلّط بالجبروت ليعزّ من أذلّ الله و يذلّ من أعزّ الله، و المستحلّ من عترتي، و التارك لستتي.

و قد جزم بكفره و صرّح بلعنه جماعه من العلماء، منهم: الحافظ ناصر السنه ابن الجوزي، و سبقه القاضي أبو يعلى، و قال علامه التفتازاني: لا نتوقّف في شأنه بل في إيمانه، لعنه الله تعالى عليه و على أنصاره و أعوانه. و ممن صرّح بلعنه: الجلال السيوطي عليه الرحمه.

و في تاريخ ابن الوردي و كتاب الوافي بالوفيات: إن السبي لما ورد من العراق على يزيد خرج فلقى الأطفال و النساء من ذريّه على و الحسين - رضي الله عنهما - و الرؤوس على أطراف الرماح و قد أشرفوا على ثنيه جيرون، فلمّا رأهم نعب غراب فأنشأ يقول:

لما بدت تلك الحمول... البيتين.

يعنى: إنه قتل بمن قتله رسول الله صلى الله عليه و سلم يوم بدر، كجده عتبه و خالد ولد عتبه و غيرهما. و هذا كفر صريح. فإذا صح عنه فقد كفر به، و مثله تمثله بقول عبد الله بن الزبيرى قبل إسلامه:

ليت أشياخى... الأبيات» (١).

و على الجملة: فالعلماء في يزيد على قولين: «تمادى بعضهم في التعصب حتى اعتقدوا بإمامته» و كان منهم: ابن العربى المالكي، و ابن تيميه، عليهما من الله ما يستحقان.

و جماعه كبيره منهم يقولون بكفره و استحقاقه اللعن و العذاب، و كان منهم:

ص: ٢٣٩

أبو يعلى الفراء وابن الجوزى والتفتازانى والسيوطى والآلوسى والشوكانى الذى قال:

«لقد أفرط بعض أهل العلم كالكراميه و من وافقهم فى الجمود على أحاديث الباب، فحكموا بأن الحسين السبط-رضى الله عنه و أرضاه-باغ على الخمير السكير الهاتك لحرم الشريعة المطهره يزيد بن معاويه لعنهم الله.فيا للعجب من مقالات تقشعر الجلود و يتصدع من سماعها كل جلود» (١).و هو الذى رواه ابن الجوزى و البرزنجى و ابن حجر صاحب الصواعق عن أحمد بن حنبل.

و بهذا يتبين القول فى قتل مولانا الإمام الحسين عليه السلام.فمن قال بإمامه يزيد و حرمة مخالفته قال بأنه قتل بحق،و هذا ما صرح به ابن العربى و هو عقيدته ابن تيميه و إن لم يصرح كتصريحه،و من قال بكفر يزيد و ضلاله جعل قتل الحسين و آله «الطامه الكبرى»سواء فى ذلك الشيعة الإماميه القائلين بأنه «هو الإمام الواجب طاعته»و غيرهم..و بذلك يظهر ما فى كلام ابن تيميه من الخلط و الغلط.

و أمّا ما ذكره من أن الإمام عليه السلام:«لما بلغه ما فعل بابن عمه...»فكذب آخر من أكاذيب هذا المفترى،و لا يخفى ما فى كلمته«إلى يزيد ابن عمه»من التدليس و التلبيس!! ذلك أن الإمام عليه السلام كان عازماً على الشهاده،و قد أعلن ذلك و صرح به فى غير موطن،فى أخبار كثيره رواها الخاصه و العامه.

و مما أخرجه ابن عساكر و الذهبى و ابن كثير و غيرهم قوله عليه الصلاه و السلام:

«و الله لا يدعونى حتى يستخرجوا هذه العلقه-و أشار إلى قلبه الشريف-من جوفى، فإذا فعلوا ذلك سلّط الله عليهم من يذلّهم حتى يكونوا أذلّ من فرم الأمه» (٢).

بل لقد أخبر جدّه و أبوه عن استشهاديه عليه السلام و كانا يبكيان،و الأخبار بذلك أيضاً كثيره جداً.

ص: ٢٤٠

---

١- ١) نيل الأوطار ١٩٩/٧.

٢- ٢) تاريخ ابن كثير ١٦٩/٨، تاريخ دمشق ٢١٦/١٤، تاريخ الإسلام ٣٤٥/٢ و غيرها.

و لنفصّل الكلام فى ذلك ردّاً على زعم ابن تيميه: أن الحزن و البكاء و إنشاد المراثى على الحسين عليه السلام بدعه أحدثها الشيطان!! فنقول:

إن أراد: أن الحزن و البكاء مطلقاً بدعه من الشيطان، فيردّه بكاء النبى صّلّى الله عليه و آله على ولده إبراهيم عليه السلام كما فى كتاب البخارى، و بكاءؤه على جعفر و زيد كما بترجمه زيد من كتاب الإستيعاب، و بكاءؤه يوم ماتت إحدى بناته، كما فى كتاب البخارى كذلك، و بكاءؤه-و الحاضرين معه-عند سعد، كما فى باب البكاء عند المريض من كتاب البخارى، و باب البكاء على الميت من كتاب مسلم.

و أخرج أحمد أنه لما رجع من أحد، فجعلت نساء الأنصار يبكين على من قتل من أزواجهن قال-صّلّى الله عليه و آله-:«و لكن حمزه لا بواكى له» فجعلن يبكين و يندبن حمزه (١).

ففى هذا الحديث تقرير للبكاء و أمر به أيضاً....

أقول:

و بهذا القدر نكتفى، فلا نورد ما جاء فى الكتاب و السنّه من بكاء الأنبياء، و نبينا صّلّى الله عليه و آله و سائر الأوصياء و الأولياء.

و أما إنشاد المراثى فما أكثره، و دونك منها الأشعار التى قيلت فى رثاء رسول الله صّلّى الله عليه و آله من أهل بيته و عشيرته و أصحابه، مذكوره بترجمته صّلّى الله عليه و آله أو بتراجم القائلين كأبى سفيان، و أبى الهيثم ابن التيهان، و أبى ذؤيب الهذلى، و أبى الطفيل....

و فى الحزن أيضاً أحاديث، فراجع باب التشديد فى النياحه من كتاب مسلم، و باب من جلس عند المصبيه يعرف فيه الحزن، من كتاب البخارى.

ص: ٢٤١

و إن أراد أن الحزن و البكاء و إنشاد المراثي..على خصوص الحسين عليه السلام بدعه أحدثها الشيطان،فيكفي أن نورد من روايات العامه و الخاصه فى الكتب المعتمده عندهم بعضها:

أخرج أحمد و ابن سعد و غيرهما بأسنادهم: أنه لما وصل على عليه السلام- فى طريقه إلى صفين- إلى أرض نينوى نادى: «صبراً أبا عبد الله، صبراً أبا عبد الله، بشطّ الفرات» فسئل عليه السلام: و ما ذاك؟ قال: «دخلت على رسول الله صلى الله عليه و آله ذات يوم و عيناه تفيضان، قلت: يا نبيّ الله، ما شأن عينيك تفيضان؟ قال: قام من عندى جبرائيل قبل، فحدّثنى أن ولدى الحسين يقتل بشطّ الفرات. قال فقال: هل لك إلى أن أشمّك من تربته؟ قال قلت: نعم. فمدّ يده فقبض قبضه من تراب فأعطانيها. فلم أملك عيني أن فاضت» (١).

و إن شئت المزيد فراجع كتاب (مقدمه المجالس الفاخره) و كتاب (سيرتنا و سنتنا سيره النبى و سنته) و كتاب (عبرات المصطفين فى مقتل الحسين) و كتاب (زفرات الثقلين فى مآتم الحسين) و غيرها، حيث أورد أصحاب هذه الكتب كثيراً من أخبار الحزن و البكاء و الرثاء و غير ذلك على الحسين عليه السلام بالأسانيد الكثيره الثابته.

و أمّا أن الحسين عليه السلام قتل بأمر يزيد، فقد بحثنا عن ذلك بالتفصيل فيما سبق.

و أمّا رضى صدره الشريف، فرواه الطبرى فى (تاريخه) (٢) و البلاذرى فى (أنساب الأشراف) و غيرهما، و اللفظ للأخير قال:

«و نادى عمر بن سعد فى أصحابه: من ينتدب للحسين فيوطئه فرسه.

ص: ٢٤٢

---

١- ١) مسند أحمد ٨٥/١، ترجمه الحسين بن على من الطبقات الكبرى: ٤٨.

٢- ٢) تاريخ الطبرى ٤٥٤/٥-٤٥٥.

فانتدب عشرة منهم: إسحاق بن حيوة الحضرمي -و هو الذي سلب الحسين قميصه فبرص- فدا سوا الحسين بخيولهم حتى رَضُوا ظهره و صدره. و كان سنان ابن أنس شجاعاً و كانت به لوثة. و قال هشام بن محمد الكلبي: قال لي أبي محمد ابن السائب: أنا رأيته و هو يحدث في ثوبه، و كان هرب من المختار بن أبي عبيد الثقفي إلى الجزيره ثم انصرف إلى الكوفه. قالوا: و أقبل سنان حتى وقف على باب فسطاط عمر بن سعد ثم نادى بأعلى صوته: أوقر ركابي فضه و ذهباً

و خيرهم في قومهم مركباً

و أمّا سبى نساءه و ذراريه، فقد تقدم البحث عنه، و يقول ابن تيميه: «فهذا كذب و باطل، ما سبى المسلمون -و لله الحمد- هاشميه قط..» لكنه هو الكاذب. قال الطبري في آخر مقتل الحسين عليه السلام: «و أقام عمر بن سعد يومه ذلك و الغد، ثم أمر حميد بن بكير الأحمرى فأذن في الناس بالرحيل إلى الكوفه، و حمل معه بنات الحسين و أخواته و من كان معه من الصبيان و على بن الحسين مريض.

عن قره بن قيس التميمي قال: نظرت إلى تلك النسوة لما مررن بحسين و أهله و ولده صحن و لظمن وجوههن قال... فما نسيت من الأشياء لا أنسى قول زينب ابنة فاطمه حين مرّت بأخيها الحسين صريعاً و هي تقول: يا محمداه، يا محمداه، صلّي عليك ملائكه السماء، هذا الحسين بالعراء مرمّل بالدماء مقطّع الأعضاء. يا محمداه! و بناتك سبايا، و ذريتك مقتله تسفى عليها الصبا. قال: فأبكت و الله كلّ عدوّ و صديق....

قال هشام: فحدّثني عبد الله بن يزيد بن روح بن رباح الجذامي، عن أبيه، عن الغاز بن ربيعة الجرشي -من حمير- قال:.... ثم إن عبيد الله أم بنساء الحسين و صبياناه فجھزن، و أمر بعلي بن الحسين فغل بغل إلى عنقه، ثم سرح بهم مع محفز بن ثعلبه

ص: ٢٤٣

العائذى-عائذه قريش-و مع شمر بن ذى الجوشن، فانطلقا بهم حتى قدموا على يزيد...».

و هكذا روى البلاذرى فى أنساب الأشراف، و يعقوبى فى تاريخه، و غيرهما..

و قد تقدم سابقاً ما يفيد للمقام.

و أما حمل الرأس الشريف إليه و نكته على ثنياه المباركه، فقد تقدّم سابقاً أيضاً، و قال البلاذرى فى (أنساب الأشراف): «قالوا: و نصب ابن زياد رأس الحسين بالكوفه و جعل يدار به فيها. ثم دعا زحر بن قيس الجعفى فسرّح معه رأس الحسين و رءوس أصحابه و أهل بيته إلى يزيد بن معاويه، و كان مع زحر أبو بردة بن عوف الأزدى و طارق بن أبى ظبيان الأزدى».

و قال الهيثم بن عدى، عن عوانه: لما وضع رأس الحسين بين يدى يزيد تمثّل بيت الحصين بن الحمان المرى: يفلّغن هاماً من رجال أعزّه علينا و هم كانوا أعقّ و أظلماً

حدّثنى عمرو الناقد و عمر بن شبه قالاً: ثنا أبو أحمد الزبيرى، عن عمّه فضيل بن الزبير، عن أبى عمر البزار، عن محمد بن عمرو بن الحسين قال: لما وضع رأس الحسين بن على بين يدى يزيد قال متمثلاً: يفلّغن هاماً....

قالوا: و جعل يزيد ينكت بالقضيب ثغر الحسين حين وضع رأسه بين يديه، فقال أبو برزه الأسلمى: أ تنكت ثغر الحسين، لقد أخذ قضيبك من ثغره مأخذاً ربما رأيت رسول الله يرشفه. أما أنك يا يزيد تجىء يوم القيامة و شفيعك ابن زياد، و يجىء الحسين و شفيعه محمد. ثم قام. و يقال: إن هذا القائل رجل من الأنصار.

و حدّثنى ابن برد الأنطاكى الفقيه عن أبى قال: ذكروا أن رجلاً من أهل الشام نظر إلى ابنه لعلّى فقال ليزيد: هب لى هذه! فأسمعته زينب كلاماً. فغضب يزيد و قال: لو شئت أن أهبطها له فعلت. أو نحو ذلك».

و إليك طرفاً مما رواه الحافظ الذهبي في (تاريخ الإسلام):

«قال يحيى بن بكير: حدثني الليث بن سعد قال: أبي الحسين أن يستأسر، فقاتلوه فقتل، و قتل ابنه و أصحابه بالطف و انطلق بنيه: علي و فاطمه و سكينه إلى عبيد الله بن زياد، فبعث بهم إلى يزيد بن معاوية، فجعل سكينه خلف سريره، لئلا ترى رأس أبيها، و علي بن الحسين في غل. فضرب يزيد على ثنيتي الحسين رضى الله عنه و قال: نفلق هاماً من أناس أعزّه علينا و هم كانوا أعقّ و أظلماً

فقال علي «ما أصاب من مصيبة في الأرض و لا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها» فنقل علي يزيد أن تمثل بيت، و تلا على آيه فقال: «فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ». فقال: أما و الله لو رأنا رسول الله مغلولين لأحب أن يحلنا من الغل.

قال صدقت. حلّوهم....

كثير بن هشام: ثنا جعفر بن برقان، عن يزيد بن أبي زياد قال: لما أتى يزيد بن معاوية برأس الحسين جعل ينكت بمخصره معه سنّه و يقول: ما كنت أظن أبا عبد الله بلغ هذا السن، و إذا لحيته و رأسه قد نصل من الخضاب الأسود» (١).

و هذه الأخبار و نحوها موجوده في (تاريخ الطبري) و (المعجم الكبير للطبراني) و (الكامل لابن الأثير) و (مجمع الزوائد) و (البدایه و النهایه) و غيرها (٢).

### مما حدث في العالم بعد استشهاد الإمام الحسين عليه السلام

قال قدس سره: مع أن مشايخهم رووا أن يوم قتل الحسين عليه السلام قطرت السماء دماً! و قد ذكر الرافعي في شرح الوجيز و ذكر ابن سعد في الطبقات أن

ص: ٢٤٥

١- ١) تاريخ الإسلام ١٩/٥.

٢- ٢) انظر: المعجم الكبير ١٢٥/٣، مجمع الزوائد ١٩٥/٩، ترجمه الحسين من الطبقات: ٢٠٨، سير أعلام النبلاء ٣/٣٢٠، البدایه و النهایه ٢٠٧/٨ و ٢٠٩.

الحمرة ظهرت في السماء يوم قتل الحسين عليه السلام و لم تر قبل ذلك! و قال أيضاً: ما رفع حجر في الدنيا إلا و تحته الدم عبيط! و لقد مطرت السماء مطراً بقي أثره في الثياب مده حتى تقطعت. قال الزهري: ما بقي أحد من قاتلي الحسين إلا و عوقب في الدنيا، إما بالقتل أو العمى أو سواد الوجه أو زوال الملك في مده يسيره!

الشرح:

قال ابن تيميه: «إن كثيراً مما روى في ذلك كذب، مثل كون السماء أمطرت دماً، و مثل كون الحمرة ظهرت في السماء يوم قتل الحسين، و كذلك قول القائل: ما رفع حجر في الدنيا إلا - وجد تحته دم عبيط هو أيضاً كذب بين. و أما قول الزهري.. فهذا ممكن...» (١).

أقول:

أما الخبر الأول، فنقله العلامة رحمه الله عن (شرح الوجيز) للرافعي.

و هو في (التاريخ الكبير)، للبخاري و (أنساب الأشراف) للبلاذري و (الطبقات الكبرى) لابن سعد، و (المعجم الكبير) للطبراني و (دلائل النبوة) لأبي نعيم الأصبهاني، و (تاريخ دمشق) لابن عساكر.

و روى الذهبي قال: «و قال جعفر بن سليمان: حدثتني أم سالم خالتي قالت: لما قتل الحسين، مطرنا مطراً كالدم على البيوت و الجدر».

و أما الخبر الثاني، فنقله عن (الطبقات الكبرى) لابن سعد. و قال الذهبي:

«قال المدائني عن علي بن مدرك، عن جدّه الأسود بن قيس قال: احمرت آفاق السماء بعد قتل الحسين ستة أشهر يرى فيها كالدم. فحدثت بذلك شريكاً فقال لي: ما

ص: ٢٤٦

أنت من الأسود؟ فقلت: هو جدّى أبو أمى. فقال: أما والله أن كان لصدوق الحديث.

وقال هشام بن حسان، عن ابن سيرين قال: تعلم هذه الحمرة فى الأفق مم؟ هو من يوم قتل الحسين. رواه سليمان بن حرب، عن حماد، عنه.

وقال جرير بن عبد الحميد، عن يزيد بن أبى زياد قال: قتل الحسين ولى أربع عشرة سنة، و صار الوس الذى فى عساكرهم رماداً، و احمرّت آفاق السماء، و نحروا ناقة فى عساكرهم و كانوا يرون فى لحمها النيران.

و أمّا قوله: «ما رفع حجر...» فهو مما رواه الطبرانى و ابن عساكر و الهيثمى و الذهبى و السيوطى و غيرهم عن الزهرى، قال الذهبى: «و قال معمر بن راشد: أو ما عرف الزهرى تكلم فى مجلس الوليد بن عبد الملك؟ فقال الوليد: تعلم ما فعلت أحجار بيت المقدس يوم قتل الحسين؟ فقال الزهرى: إنه لم يقلب حجر إلا وجد تحته دم عبيط.

و روى الواقدى، عن عمر بن محمد بن عمر بن على، عن أبيه قال: أرسل عبد الملك إلى ابن رأس الجالوت فقال: هل كان فى قتل الحسين علامة؟ قال: ما كشف يومئذ حجر إلا وجد تحته دم عبيط.

و رواه الحافظ الطبرانى بإسناده عن ابن شهاب الزهرى. قال الحافظ الهيثمى بعد أن أخرجه: «رجاله رجال الصحيح» (١).

### وصية النبي بالحسين

قال قدس سره: و قد كان رسول الله صلى الله عليه و آله يكثر الوصية للمسلمين فى ولديه الحسن و الحسين عليهما السلام و يقول لهم: هؤلاء وديعتى عندكم، و أنزل الله تعالى فيهم: «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى».

ص: ٢٤٧

الشرح:

قال ابن تيميه: فهذا الحديث لا يعرف فى شىء من كتب الحديث التى يعتمد عليها.

أقول:

ليس المقصود خصوص لفظ «الوصيه» و«الوديعة» بل معناهما، ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكتر وصيه المسلمين فى أهل بيته كلهم عليهم السلام و يأمر الأمه بحسن معاملتهم و اتباعهم، ولعل من أحسن الأدله و الشواهد على ذلك حديث الثقلين المتواتر بين المسلمين، و سيأتى الكلام عليه بالتفصيل سنداً و دلالة فى محله إن شاء الله تعالى.

و كذا فى خصوص الحسن و الحسين، و أى دليل أدلّ و أبلغ من الروايات الوارده فى إيجاب جبهما و التحذير من بغضهما، فراجع:

مسند أحمد ٣٦٩/٥، صحيح الترمذى و صحيح ابن ماجه فى فضائلهما.

و المستدرک على الصحيحين ١٦٦/٣ و سنن البيهقى ٢٦٣/٢، و حليه الأولياء ٣٠٥/٨، و تاريخ بغداد ١٣٨/١-١٤٣ و الإصابه و الاستيعاب فى ترجمتهما، و مجمع الزوائد ١٨٠/٩ و غيرها.

و أمّا الآيه المباركه، فستكلم عن دلالتها على وجوب مودّه أهل البيت و اتباعهم، بالنظر إلى الروايات و الأقوال، حيث يستدل بها العلّامه رحمه الله.

### توقف بعضهم فى لعن يزيد

قال قدس سره: و توقف جماعه ممن لا يقول بإمامته فى لعنه مع أنه عندهم ظالم بقتل الحسين و نهب حريمه، و قد قال الله تعالى: «أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ».

ص: ٢٤٨

الشرح:

قد توقف جماعه مَن لا يقول بإمامه يزيد في لعنه، كتابه المسمّى: إحياء علوم الدين (١).

و ألف عبد المغيث بن زهير الحنبلي كتاباً في المنع من لعنه، قال ابن العماد قال الذهبي: «أتى فيه بالموضوعات» (٢).

و قد ردّ عليه ابن الجوزي بكتاب: الردّ على المتعصّب العنيد المانع من لعن يزيد.

قال ابن كثير: «فأجاد و أصاب» (٣).

كما تقدّم كلام الآلوسى و غيره في الردّ على المتوقفين.

### حديث ابن عباس في عذاب قاتل الحسين

و قال أبو الفرج بن الجوزي من شيوخ الحنابلة: عن ابن عباس قال: أوحى الله تعالى إلى محمد صلى الله عليه و آله إنى قتلت يحيى بن زكريا سبعين ألفاً، و إنى قاتل بابين بتتك فاطمه سبعين ألفاً و سبعين ألفاً!

الشرح:

هذا الحديث، رواه ابن الجوزي في كتاب (الرد على المتعصّب العنيد المانع من لعن يزيد).

و أخرجه قبله الحافظ الخطيب البغدادي (٤) في تاريخه ١/١٤٢.

و عن طريقه رواه الحافظ ابن عساكر بترجمه الإمام من تاريخه (٥).

ص: ٢٤٩

---

١- ١) إحياء علوم الدين ٣/١٢٥.

٢- ٢) شذرات الذهب ٤/٢٧٦.

٣- ٣) تاريخ ابن كثير ١٢/٣٢٨.

٤- ٤) تاريخ بغداد ١/١٥٢.

٥- ٥) تاريخ دمشق ١٤/٢٢٥ و ٦٤/٢١٦.

و أخرجه قبلهم الحاكم فى المستدرک (١) ٢٩٠/٢ و ١٧٨/٣ و صححه.

و لم يتكلم عليه ابن تيميه بشىء.

### حكاية السدى

قال قدس سره: و حكى السدى و كان من فضلائهم قال: نزلت بكرىلاء و معى طعام للتجاره فنزلنا على رجل فتعشينا عنده و تذاكرنا قتل الحسين و قلنا: ما شرك أحد فى قتل الحسين إلا و مات أقبح موته! فقال الرجل: ما أكذبكم! أنا شركت فى دمه و كنت فيمن قتله فما أصابنى شىء. قال: فما كان فى آخر الليل إذا بالصياح! قلنا: ما الخبر؟ قالوا: قام الرجل يصلح المصباح فاحترقت إصبغه، ثم دب الحريق فى جسده فاحترق! قال السدى: فأنا و الله رأيته كأنه حِمَمَه!

الشرح:

و هذا الخبر لم يتكلم عليه ابن تيميه بشىء. و قد أخرجه الحافظ ابن عساكر بأسانيد أكثرهم من مشاهير الأئمه و الحفاظ، و لنذكر الخبر بنصّه:

«أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن أحمد، و أبو سعد أحمد بن محمد بن على بن الزوزنى، و أبو نصر المبارك بن أحمد بن على البقال قالوا: أنبأنا أبو الحسين ابن النقور، أنبأنا عيسى بن على، أنبأنا أبو بكر محمد بن الحسن المقرئ، حدّثنى أبو العباس أحمد بن يحيى، و أنبأنا أبو على محمد بن سعيد بن نبهان.

حيلوله: و أخبرنا أبو القاسم ابن السمرقندى، أنبأنا أبو طاهر أحمد بن الحسن قالوا: أنبأنا أبو على ابن شاذان، أنبأنا أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم، حدّثنى أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب:

ص: ٢٥٠

حدّثني عمر بن شبه، حدّثني عبيد بن جناد، أخبرني عطاء بن مسلم قال: قال السدي: أتيت كربلاء أبيع بها البز، فعمل لنا شيخ من طيء طعاماً، فتعشنا عنده، فذكرنا قتل الحسين، فقلت: ما شرك في قتله أحد إلا مات بأسوء ميته. فقال: ما أكذبكم يا أهل العراق، فأنا فيمن شرك في ذلك، فلم يبرح حتى دنا من المصباح وهو يتقد بنفط، فذهب يخرج الفتيله بأصبعه، فأخذت النار فيها، فذهب يطفيها بريقه، فأخذت النار في لحيته، فعدا، فألقى نفسه في الماء، فرأيت أنه حممه» (١).

و رواه بإسناد آخر وهو: «أخبرنا أبو محمد عبد الكريم بن حمزه السلمي، أنبأنا أبو الحسن أحمد بن عبد الواحد بن أبي الحديد السلمي، أنبأنا جدّي أبو بكر محمد بن أحمد بن عثمان العدل، أنبأنا خيثمه بن سليمان بن حيدر القرشي، أنبأنا أحمد بن العلاء - أخو هلال - بالرقه، أنبأنا عبيد بن جناد، أنبأنا عطاء بن مسلم عن ابن السدي عن أبيه...» (٢).

### كلام أحمد بن حنبل في يزيد

قال قدس سرّه: وقد سأل مهنا بن يحيى أحمد بن حنبل عن يزيد فقال: هو الذي فعل ما فعل. قلت: وما فعل؟ قال: نهب المدينة.

و قال له صالح ولده يوماً: إنّ قوماً ينسبوننا إلى توالى يزيد. فقال: يا بني، وهل يتوالى يزيد أحد يؤمن بالله و اليوم الآخر؟ فقلت: لم لا - تلعه؟ فقال: وكيف لا - ألعن من لعنه الله في كتابه؟ فقلت: و أين لعن يزيد؟ فقال: في قوله تعالى: «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَ تَقَطُّعُوا أَرْحَامَكُمْ \* أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَ أَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ». فهل يكون فساد أعظم من القتل.

ص: ٢٥١

---

١- (١) تاريخ دمشق ٢٣٣/١٤.

٢- (٢) تاريخ دمشق ٢٣٣/١٤-٢٣٤.

الشرح:

هذا النقل هو الثابت عن أحمد بن حنبل، ولذا أفتى الأئمة من أتباعه كالقاضي أبي يعلى الحنبلي و الحافظ ابن الجوزي بلعن يزيد بن معاويه. وقد تقدّم نقله عن الشهاب الآلوسی بتفسير الآيه المباركه.

### واقعه الحرّه

قال قدس سرّه: ونهب المدينه ثلاثه أيام و سبى أهلها و قتل جمع من وجوه الناس فيها من قريش و الأنصار و المهاجرين ما بلغ عددهم سبعمائه، و قتل من لم يعرف من عبدٍ أو حرٍّ أو امرأه عشره آلاف، و خاص الناس فى الدماء حتى وصلت الدماء إلى قبر رسول الله صلّى الله عليه و آله و امتلأت الروضه و المسجد.

الشرح:

هذه واقعه الحرّه، و قد ذكرت هذه الامور و القضايا فى كتب التاريخ المعتمده و المعتمده عند القوم، بما لا- يبقى مجالاً للتشكيك، و إنّ حاول ابن تيميه و بعض أتباعه و من على شاكلته تبريرها و تنزيه يزيد بن معاويه عنها، و لكن لا يصلح العطار ما أفسده الدهر.

### ضرب الكعبه بالمنجنيق

قال قدس سرّه: ثم ضرب الكعبه بالمنجنيق و هدمها و أحرقتها.

الشرح:

هذا فى قضيه عبد الله بن الزبير، و هو أيضاً من ضروريات التاريخ الإسلامى، غير أنّ ابن تيميه يقول: كان مقصودهم حصار ابن الزبير، و الضرب بالمنجنيق كان له لا للكعبه» (١) فاقراً و اضحك!

ص: ٢٥٢

قال قدس سرّه: و قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّ قاتل الحسين في تابوت من نار، عليه نصف عذاب أهل الدنيا، و قد شدّت يده و رجلاه بسلاسل من نارٍ منكساً في النار حتى يقع في قعر جهنّم و له ريح يتعوذ أهل النار إلى ربهم من شدة نتن ريحه، و هو فيها خالد ذائق للعذاب الأليم، كلها نضجت جلودهم بدل الله لهم الجلود حتى يذوقوا العذاب لا يفترونهم ساعه و يسقى من حميم جهنم، الويل لهم من عذاب الله عزّ و جلّ.

الشرح:

هذا الحديث رواه جماعة من محدّثي أهل السنّه أيضاً، كابن المغازلي الشافعي في (المناقب) و الخوارزمي المكي الحنفي في (مقتل الحسين) و الصّبّان المصري في كتاب (إسعاف الراغبين).

فهو من أحاديث الفريقين.

و عن بعض حماه بنى اميّة و أنصارهم رمية بالضعف.

قال قدس سرّه: و قال صلى الله عليه وآله: اشتدّ الله و غضبي على من أراق دم أهلي و آذاني في عترتي .

الشرح:

روى هذا الحديث جماعة من علماء القوم عن: علي عليه السلام، و أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله، كالديلمي، و ابن المغازلي، و محب الدين الطبري، و السيوطي، و المناوي، و ابن حجر الهيتمي المكي و غيرهم.

راجع: المناقب لابن المغازلي: ٢٩٢، الصواعق المحرقة: ١٨٤، إحياء الميت بفضائل أهل البيت - هامش إتحاف الأشراف -: ١١٥، كنوز الحقائق من حديث خبر

الخلايق: ١٧، ذخائر العقبى: ٣٩ و غيرها.

و قد أورد الذهبي الحديث في (ميزانه) و تبعه ابن حجر في (لسانه) بترجمه:

محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي، نقلاً عن ابن عدى الجرجاني، و ردّوا الحديث لكونه دالّاً على سوء عاقبه أوليائهم، و ما اتهموا راويه إلا بالتشيع....

و على الجملة، فإن هذا الحديث من الأحاديث التي لا تقبلها النفوس الأمويه التي يحملها أمثال الذهبي و ابن تيميه، من أشياع أئمه الجور و أمراء الضلال.

أقول:

كانت تلك شواهد على تعصّب أهل السنّه في غير الحقّ، و موارد من بدعهم الباقية إلى هذا اليوم....

فكان ما ذكره العلّامة هو الوجه الخامس من الوجوه الدالّة على وجوب اتّباع مذهب أهل البيت عليهم السّلام، فإنّه قد شرح رأى الطرفين في تلك المسائل، و وضعها أمام القارئ الحرّ المنصف المتدبّر، ليختار ما يراه الأحقّ بالإختيار و الأولى بالاتباع، و لذا:

قال قدس سرّه: فلينظر العاقل، أيّ الفريقين أحقّ بالأمن...؟

و هكذا ينتهي الوجه الخامس.

ص: ٢٥٤

## الوجه السادس: من الوجوه الدالّة على أن مذهب الإماميّة واجب الاتّباع

اشاره

ص: ٢٥٥



قال قدس سره: السادس: إن الإماميه لما رأوا فضائل أمير المؤمنين وكمالاته لا تحصي، قد رواها المخالف ووافق. و رأوا الجمهور قد نقلوا عن غيره من أصحابه مطاعن كثيرة و لم ينقلوا في على طعناً ألبته. أتبعوا قوله و جعلوه إماماً لهم، حيث نزهه المخالف و الموافق، و تركوا غيره حيث روى فيه من يعتقد إمامته من المطاعن ما يطعن في إمامته.

و نحن نذكر هنا شيئاً يسيراً مما هو صحيح عندهم و نقلوه في المعتمد من كتبهم، ليكون حجة عليهم يوم القيامة.

الشرح:

في هذه الفقرة من المتن نقاط ينبغي توضيحها و التأكيد عليها:

١- إن هذا الوجه استدلالٌ عقلي و عليه سيره العقلاء في سائر أمورهم، فإنه إذا دار الأمر بين أن يُتبع من له فضائل لا تحصي، اتفق على روايتها الأتباع له و الأتباع لغيره، أو يتبع من ليست له تلك الفضائل حتى في روايه أتباعه، فمن الأولى بالاتباع عند العقلاء؟ و أيضاً، لو دار الأمر بين من نُقل عنه مطاعن حتى في كتب أتباعه، و من لم ينقل عنه مطاعن حتى في كتب أتباع غيره، فمن الأولى بالاتباع عند العقلاء؟

٢- إن المراد من «الاتباع» لشخص، هو جعله الواسطه بيننا و بين الله و رسوله، و ليكون العمل بقوله موجباً للنجاه في يوم القيامة، و من الواضح أن ترتب الأثر المذكور على اتباع قول من اتفق الطرفان عليه هو المتيقن فقط، و العقلاء يتركون سواء من أجله، لو دار الأمر بينه و بين غيره.

٣- إن المراد من «الموافق» هم الشيعة الإثنا عشرية، و من «المخالف» هم جمهور أهل السنه القائلون بإمامه أبي بكر بعد رسول الله صلى الله عليه و آله، فلا يشمل هذا

العنوان «الخوارج» و«الغلاة» المطرودين من طرف أهل السنه و الشيعة جميعاً، فلا يعتبر بقول النواصب و الخوارج الذين يكفّرون علياً عليه السلام، و لا بقول الغلاة في علي، الذين يكفّرون كلّ من خالفه.

قال ابن تيميه: إن الفضائل الثابتة في الأحاديث الصحيحه لأبي بكر و عمر أكثر و أعظم من الفضائل الثابتة لعلي (١).

أقول:

لا شك أن أحمد بن حنبل الذي هو إمام ابن تيميه و سائر الحنابله، أعلم بالأحاديث منه و من أمثاله، و قد روى الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي في كتابه الذي ألفه في مناقب أبي حنيفة - أنه قال: «ما لأحد من الصحابه من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي رضي الله عنه» (٢).

و قد نقل هذا الكلام عن أحمد جمع من كبار أئمة القوم، كالحاكم النيسابوري و ابن حجر العسقلاني و غيرهما، و إن تصرّف بعض النّقله، فحذف من الكلام كلمه «بالأسانيد الصحاح»، و وضع بعضهم مكان «الصحاح» كلمه: «الجياد».

و ليس أحمد بن حنبل وحده الذي قال هذا الكلام في حق أمير المؤمنين عليه السلام، بل الكلمه مرويه في كتبهم المعتبره عن غيره من كبار الأئمه، فقد قال ابن حجر: «و كذا قال النسائي و غير واحد، و في هذا كفايه» (٣).

نعم، في هذا كفايه لثبوت صدق العلامه الحلّي و كذب ابن تيميه، و التفصيل في (المدخل) (٤).

ص: ٢٥٨

---

١- ١) منهاج السنّه ٧/٥.

٢- ٢) كتاب مناقب أحمد بن حنبل، الباب ٢٠ في ذكر اعتقاده في الأصول ص ١٦٣.

٣- ٣) تهذيب التهذيب ٢٩٨/٨ و انظر: الاصابه ٤٦٤/٤ و الاستيعاب ١١٥/٣، فتح الباري ٨١/٧.

٤- ٤) دراسات في منهاج السنه: ٢٥٧.

قال: و الأحاديث التي ذكرها هذا، و ذكر أنها في الصحيح عند الجمهور، و أنهم نقلوها في المعتمد من قولهم و كتبهم، هو من أبيين الكذب على علماء الجمهور. فإن هذه الأحاديث التي ذكرها أكثرها كذب أو ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث...» (١).

أقول:

بأى وجه يحكم على تلك الأحاديث بأن أكثرها كذب أو ضعيف؟ إن تلك الأحاديث أكثرها معتبر قطعاً، لأنها إما في صحاح القوم و مسانيدهم، و إما هي معتبره سنداً بشهادة علمائهم في الجرح و التعديل، و إما هي أحاديث متفق عليها بين الموافقين و المخالفين، فإن مثل هذه الأحاديث يوثق بصدورها عند أهل العقل و الشرع... و على هذا، فمن ورد في فضله و منقبته مثلها هو الأولى بالاتباع و الإطاعة المطلقة في الدين و العقل ممن لم يرد في حقه.

و أما الأحاديث التي استند إليها العلامة، فسيأتي الكلام عليها سنداً و دلالة، و سيوضح كذب ابن تيميه هناك أيضاً.

قال: و أما ما ذكره من المطاعن، فلا يمكن أن يوجه على الخلفاء الثلاثة مطعن إلا ووجه على ما هو مثله أو أعظم منه (٢).

أقول: سيتعرض العلامة لبعض ذلك، و سيوضح الحق إن شاء الله هنالك.

قال معترضاً على قول العلامة «نزهة المخالف و الموافق»: «هذا كذب بين، فإن علياً رضى الله عنه لم ينزهه المخالفون... فإن الخوارج متفقون على كفره و هم عند المسلمين خير من الغلاة الذين يعتقدون إلهيته أو نبوته... و المروانيه الذين ينسبون علياً إلى الظلم... و هؤلاء الخوارج كانوا ثمان عشرة فرقه...» (٣).

ص: ٢٥٩

---

١- ١) منهاج السنه ٦/٥.

٢- ٢) منهاج السنه ٧/٥.

٣- ٣) منهاج السنه ١١/٥.

أقول:

قد عرفت مقصود العلامة من كلامه، فهو لم ينكر وجود أعداء لأمير المؤمنين عليه السلام، كما أنّ أهل السنه لا ينكرون وجود من يعادى الذين غصبوا حقّه و الذين حاربوه أو خالفوه من الصّحابة، بل يقول: بأن الجمهور القائلين بإمامه الشيخين يروون الفضائل الكثيره عن النّبي صلّى الله عليه و آله لعلّى، و يروون أيضاً مطاعن لأئمّتهم، و لا يروون عن رسول الله و لا مطعنّاً واحداً لعلّى عليه السلام، فيكون أمير المؤمنين عليه السلام أولى بالاتباع من غيره، و هذا من أدلّه الإماميه على القول بإمامته.

و يبقى على العلامة أن يذكر بعض تلك الفضائل المرويّه فى كتب الجمهور لعلّى عليه السلام، و بعض تلك المطاعن المرويّه فيها لغيره، حتى تتمّ دعواه.

و من هنا شرع بذكر بعض الفضائل:

### من فضائل أمير المؤمنين

قال قدس سره: فمن ذلك: ما رواه أبو الحسن الأندلسى فى الجمع بين الصحاح الستة... عن أم سلمه زوج النّبي صلّى الله عليه و آله أن قوله تعالى «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ...».

### آيه التطهير و حديث الكساء

الشرح:

من فضائله التى رواها المعتقدون بإمامته و المعتقدون بإمامه الشيخين، خبر نزول الآيه المباركه و حديث الكساء، فإن رواته من علماء الجمهور القائلين بإمامه الشيخين كثيرون جداً <sup>(١)</sup> و على رأسهم أحمد بن حنبل و مسلم بن الحجاج النيسابورى

ص: ٢٦٠

---

١- (١) مسند أحمد ٢٩٢/٦ و ٢٩٨ و ٣٢٣، صحيح مسلم ١٣٠/٧، سنن الترمذى ٣٠/٥-٣١ و ٢٣٨ و ٣٦١، المستدرک ٤١٦/٢.

و الترمذى و أمثالهم.

فهذا الحديث مِمَّا رواه المخالف و الموافق، و يدلّ على فضيله عظيمه لأمر المؤمنين، و هم لم يرووا مثله و لا أقلّ منه، فى مثل تلك الكتب، فى حقّ الشيخين... فمن الأولى بالاتباع؟

هذا، و قد اعترف ابن تيميه بصحّحه هذا الحديث و ثبوته، و ذكر روايه القوم له عن أم سلمه أم المؤمنين و عن عائشه بنت أبى بكر بن أبى قحافه، و من هنا لا نرى ضروره لتفصيل الكلام فى الرواه و الأسانيد.

قال ابن تيميه: «و أما حديث الكساء فهو صحيح...» لكنه أجاب:

«هذا الحديث قد شركه فيه فاطمه و حسن و حسين رضى الله عنهم، فليس هو من خصائصه... و غايه ذلك أن يكون دعا لهم بأن يكونوا من المتّقين....»

و الصديق رضى الله عنه قد أخبر عنه بأنه «الآتقى \* الَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ يَتَزَكَّى...».

و أيضاً، فإن السّابقين الأوّلين من المهاجرين و الأنصار...» (١).

أقول:

فقد ظهر أن هذه الفضيله غير وارده للشيخين حتى فى كتب القائلين بإمامتهما، أمّا أن فاطمه و الحسن و الحسين عليهم السلام يشاركون عليّاً فى هذه الفضيله، فذاك لا يضّرّ باستدلال العلّامه الحلّى، فإن الكلام يدور بين على و الشيخين. على أن ثبوت مثل ذلك لزوجه و ولديه يزيد فخرّاً على فخر، كما لا يخفى على من له أدنى فهم! بل إنهم قد شاركوا رسول الله صلّى الله عليه و آله فى الطهاره التى أرادها الله له، و هل فوق هذا من فضل و كمال؟

و أمّا إن «غايه ذلك أن يكون دعا لهم». فهذا تعصّب قبيح:

ص: ٢٦١

أَمَّا أَوَّلًا: فلأنه ينافي صريح الآية المباركة، لأن «إنما» دالة على الحصر، وكلامه دال على عدم الحصر، فما ذكره رد على الله و الرسول.

أَمَّا ثانيًا: فلأن في كثير من «الصحيح» أن الآية نزلت، فدعا رسول الله علياً و فاطمه و حسناً و حسيناً فجّللهم بكساء و قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي... فالله عز و جل يقول:

«إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ...» و النبي صَلَّى الله عليه و آله يعين «أهل البيت» و أنهم هؤلاء دون غيرهم.

و أمّا ثالثاً: فلأنه لو كان المراد هو مجرد الدعاء لهم بأن يكونوا «من المتقين» و «الطهاره مأمور بها كلّ مؤمن» «فغايه هذا أن كون دعاء لهم بفعل المأمور و ترك المحذور»، فلا فضيله في الحديث، و هذا يناقض قوله من قبل «فعلّم أن هذه الفضيله...»!!

و أمّا رابعاً: فلأنه لو كان «غايه ذلك أن يكون دعاء لهم بفعل المأمور و ترك المحذور»، فلما ذا لم يأذن لأم سلمه بالدخول معهم؟! أ كانت «من المتقين الذين أذهب الله عنهم الرجس...» فلا حاجه لها إلى الدعاء؟! أو لم يكن النبي صَلَّى الله عليه و آله يريد منها أن تكون «من المتقين...»؟!

و أمّا خامساً: فلو سلّمنا أن «غايه هذا أن يكون دعاء لهم...» لكن إذا كان الله سبحانه «يريد» و الرسول «يدعو» -و دعاؤه مستجاب قطعاً- كان «أهل البيت» متّصفين بالفعل بما دلّت عليه الآية و الحديث.

فقال: «و الصديق قد أخبر الله عنه...».

و حاصله: إن غايه ما كان في حق «أهل البيت» هو «الدعاء» و ليس في الآية و لا الحديث إشارة إلى «استجابته» هذا الدعاء، فقد يكون و قد لا يكون، و أمّا ما كان في حق «أبي بكر»، فهو «الإخبار» فهو كائن، فأبو بكر أفضل من «أهل البيت»!

أولاً: في «أهل البيت» في الآية الكريمه شخص النبي صلى الله عليه وآله، ولا ريب في أفضليته المطلقه.

و ثانياً: في «أهل البيت» في الآية فاطمه الزهراء، وقد اعترف غير واحد من أعلام القوم بأفضليتها من أبي بكر:

فقد ذكر المناوى بشرح الحديث المتفق عليه بين المسلمين: «فاطمه بضعه منى فمن أغضبها أغضبني»: «استدل به السهيلي (1) على أن من سبها كفر، لأنه يغضبه، و أنها أفضل من الشيخين».

و قال: «قال الشريف السمهودى: و معلوم أن أولادها بضعه منها، فيكونون بواسطتها بضعه منه، و من ثمّ لما رأت أم الفضل في النوم أن بضعه منه وضعت في حجرها، أولها رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم بأن تلد فاطمه غلاماً فيوضع في حجرها، فولدت الحسن فوضع في حجرها. فكلّ من يشاهد الآن من ذريتها بضعه من تلك البضعه و إن تعددت الوسائط، و من تأمل ذلك انبعث من قبله داعى الإجلال لهم و تجنب بغضهم على أى حال كانوا عليه».

قال ابن حجر: و فيه تحريم أذى من يتأذى المصطفى صلى الله عليه وآله بتأذيه، فكلّ من وقع منه في حق فاطمه شى فتأذت به، فالنبي صلى الله عليه وآله يتأذى، بشهادته هذا الخبر، و لا شى أعظم من إدخال الأذى عليها من قبل ولدها، و لهذا عرف بالاستقراء معاجله من تعاطى ذلك بالعقوبة في الدنيا «و لَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ

ص: ٢٦٣

---

١ - ١) عبد الرحمن بن عبد الله، العلامة الأندلسى، الحافظ العلم، صاحب التصانيف، برع في العربية و اللغات و الأخبار و الأثر، و تصدر للإفاده، من أشهر مؤلفاته: الروض الأنف - شرح «السيره النبويه» لابن هشام - توفي سنة ٥٨١، له ترجمه في: مرآة الجنان ٤٢٢/٣، النجوم الزهراء ١١٠/٦، العبر ٨٢/٣، الكامل في التاريخ ١٧٢/٩.

وَأَبْقَى» (١) (٢).

و ثالثاً: فى «أهل البيت» فى الآيه: الحسن و الحسين، و إن نفس الدليل الذى أقامه الحافظ السهلى و غيره على تفضيل الزهراء دليل على أفضليه الحسين، بالإضافة إلى الأدلة الأخرى، و منها «آيه التطهير» و «حديث الثقلين» الدالّين على «العصمه»، و لا ريب فى أفضليه المعصوم من غيره.

و رابعاً: فى «أهل البيت» فى الآيه: أمير المؤمنين عليه السلام، و هى - مع أدله غيرها لا تحصى - تدلّ على أفضليته على جميع الخلائق بعد رسول الله صلى الله عليه و آله.

و خامساً: كون المراد من الآيه: «الآتَقَى...» «أبو بكر» هو قول انفرد القوم به، فلا يجوز أن يعارض به القول المتفق عليه.

و سادساً: كون المراد بها «أبو بكر» أول الكلام، و قد تقدّم الكلام على ذلك.

و قال: «و أيضاً: فإن السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار... فما دعا به النبى...» (٣).

و حاصله: أفضليه «السابقين الأولين...» من «أهل البيت» المذكورين.

و يرد عليه: ما ورد على كلامه السابق، فإن هذا فرع أن يكون الواقع من النبى صلى الله عليه و آله هو صرف «الدعاء».. و قد عرفت أن الآيه تدلّ على أن الإراده الإلهيه تعلّقت بإذهاب الرجز عن أهل البيت و تطهيرهم تطهيراً، فهى دالّة على عصمه «أهل البيت»، و قد قال النبى صلى الله عليه و آله و أعلن للأمم الإسلاميه أنهم: هو و على و فاطمه و الحسن و الحسين.

ص: ٢٦٤

---

١- ١) سوره طه ١٢٧: ٢٠.

٢- ٢) فيض القدير- شرح الجامع الصغير ٥٥٤/٤.

٣- ٣) منهاج السنّه ١٤/٥- ١٥.

ثم إن قوله تعالى: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ...» (١) المراد فيه أمير المؤمنين عليه السلام، ويشهد بذلك تفسير قوله تعالى: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ\* أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ» (٢) بعلی عليه السلام. فعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله قال:

«السُّبْقُ ثلاثه، السابق إلى موسى: يوشع بن نون، والسابق إلى عيسى: صاحب ياسين، والسابق إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم على بن أبي طالب».

قال الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه: حسين بن حسن الأشقر، وثقه ابن حبان، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله حديثهم حسن أو صحيح» (٣).

قلت:

«الحسين بن حسن الأشقر» من رجال النسائي في (صحيحه)، وقد ذكروا أن للنسائي شرطاً في صحيحه أشد من شرط الشيخين (٤). وقد روى عن الأشقر كبار الأئمة الأعلام: كأحمد بن حنبل، وابن معين، والفلاس، وابن سعد، وأمثالهم (٥).

و حكى الحافظ بترجمته، عن العقيلي، عن أحمد بن محمد بن هانئ، قال:

قلت لأبي عبد الله -يعني ابن حنبل- تُحدِّث عن حسين الأشقر؟!

قال: لم يكن عندي ممن يكذب.

و ذكر عنه التشيع، فقال له العباس بن عبد العظيم: أنه يحدث في أبي بكر و عمر.

و قلت أنا: يا أبا عبد الله! إنه صنّف باباً في معاييبهما.

فقال: ليس هذا بأهل أن يُحدِّث عنه» (٦).

ص: ٢٦٥

---

١- ١) سورة التوبة ١٠٠: ٩.

٢- ٢) سورة الواقعة ١٠: ٥٦ و ١١.

٣- ٣) مجمع الزوائد ١٠٢/٩.

٤- ٤) تذكره الحفاظ ٧٠٠/٢.

٥- ٥) تهذيب التهذيب ٢٩١/٢.

٦- ٦) تهذيب التهذيب ٢٩١/٢.

و كأن هذا هو السبب في تضعيف غير أحمد، قال الجوزجاني: غال، من الشتامين للخيره (١).

و لذا يقولون: له مناكير، و أمثال هذه الكلمه مما لا- يدلّ على طعنهم في الرجل نفسه، و لذا قال ابن معين: كان من الشيعة الغاليه. فقليل له: فكيف حديثه؟! قال: لا بأس به. قيل: صدوق؟ قال: نعم، كتبت عنه (٢).

و من هنا قال الحافظ: «الحسين بن حسن الأشقر، الفزارى، الكوفى، صدوق، يهيم و يغلو في التشيع، من العاشره، مات سنه ٢٠٨، س» (٣).

و أما أبو بكر.. فلم يكن من السابقين الأولين:

قال أبو جعفر الطبرى: «و قال آخرون: أسلم قبل أبى بكر جماعه. ذكر من قال ذلك:

حدّثنا ابن حميد، قال: حدّثنا كنانة بن جبلة، عن إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج بن الحجاج، عن قتاده، عن سالم بن أبى الجعد، عن محمد بن سعد، قال: قلت لأبى:

أ كان أبو بكر أولكم إسلاماً؟

فقال: لا؛ و لقد أسلم قبله أكثر من خمسين؛ و لكن كان أفضلنا إسلاماً» (٤).

أقول:

و لربّما يشكل الاستدلال بنزول الآيه و حديث الكساء من وجوه أخرى:

أحدها: إن إرادته إذهاب الرجس عن أهل البيت عليهم السلام إن كانت تشريعیه، فلا فضيله لهم، و إن كانت تكوينیه، فلا تجتمع مع قول الإمامیه بأن «لا جبر و لا تفويض بل أمر بين الأمرين».

ص: ٢٦٦

١- ١) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩١.

٢- ٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٢.

٣- ٣) تقريب التهذيب ١/ ٢١٤.

٤- ٤) تاريخ الطبرى ٢/ ٥٩- ٦٠.

و الثاني: إن هذه الآيه وارده فى سياق الآيات النازله فى أزواج النبى صلى الله عليه وآله، فإمّا هى مختصه بهنّ، وإمّا يشار كهنّ أهل البيت فى معنى الآيه.

و الثالث: ما قيل من أن «الآل» يشمل «الأزواج» أيضاً، فلا اختصاص للآيه بأهل بيته صلى الله عليه وآله.

و الجواب:

أمّا عن الأوّل، فإن الإراده تكوينيّة، وهى دالّه على فضيله عظيمه لأهل البيت عليهم السلام، ولا منافاه مع تلك القاعده، كما يُبين فى محلّه فى الكتب المطوّله.

و أمّا عن الثانى، فإن السياق لا يصلح لأن يكون قرينه لرفع اليد عن الأحاديث الصحيحه المتفق عليها بين الفريقين، وكم من آيه مدنيه جاءت فى سورة مكيه و بالعكس.

على أن شمول الآيه للأزواج إلى جنب أهل البيت عليهم السلام مما تكذّبه نفس الأحاديث، خاصّه ما ورد منها عن عائشه و أم سلمه، فكيف بدعوى اختصاصها بهنّ كما صدر عن بعض الخوارج؟

و أمّا عن الثالث، فإن القول المذكور دون إثباته خرط القتاد.

و على كلّ حال، فإن الآيه شامله لأمر المؤمنين عليه السلام و لا ربط لها بالشيخين أصلاً، فما ذكره العلّامه الحلّى هو الحقّ قطعاً.

هذا، و قد بحثنا عن آيه التطهير فى غير واحدٍ من مؤلّفاتنا المنتشره.

### آيه النجوى و فضيله أمير المؤمنين

قال قدس سره: و قال فى قوله «إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَهُ» (١): «قال أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام: ما عمل بهذه الآيه غيرى، و بى خفف الله تعالى عن هذه الأمه أمر هذه الآيه» .

ص: ٢٦٧

الشرح:

قوله تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَهُ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَ أَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» أ أَشْفَقْتُمْ أَنْ تَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صِدَقَاتٍ فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا وَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وَ أَطِيعُوا اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ اللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ» (١).

فيه نقاط:

١- الأمر بتقديم الصَّيْدَقَةِ للفقراء بين يدي النجوى مع النبي صَلَّى الله عليه و آله، و حيث كانوا يناجونه بكثرة و يتسابقون على ذلك، فقد كان في هذا الأمر نفع كبير للفقراء، و لمن أطاع و فعل ذلك فضل عظيم.

٢- الذم و التقرع للذين أشفقوا أن يقدموا الصَّيْدَقَةَ للفقراء بين يدي نجواهم، و لذا تركوا النجوى معه، فلم يسألوه عن شيء من الأحكام و لم يراجعوه في شيء من أمورهم الدنيوية و الدنيوية، حتى لا يعطوا الصدقة. و من الواضح أن الذم على ترك تقديم الصَّيْدَقَةِ فالنجوى، إنما يتوجه على المتمكِّنين من دفع الصَّيْدَقَةِ و المحتاجين إلى النجوى مع النبي و السؤال منه عن الأحكام و غيرها.

٣- نسخ الأمر بتقديم الصَّيْدَقَةِ و التوبة على من يقيم بالواجب. و من المعلوم أن الحكم الشرعي إنما ينسخ إذا عمل به و لو مرة واحدة.

و قد نصت أخبار الفريقين على أنه لم يعمل بهذه الآية إلا أمير المؤمنين عليه السلام، فكانت هذه الفضيلة من اختصاصاته. و من رواته من أئمة أهل السنَّة الأعلام، من المفسرين:

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري.

ص: ٢٦٨

و ابن أبى حاتم الرازى، صاحب التفسير الملتزم فيه بالصحة كما قالوا.

و محيى السنّة البغوى فى تفسيره الذى أثنى عليه ابن تيميه.

و الخازن البغدادى فى تفسيره المعروف.

و أبو حيان الأندلسى فى بحره المحيط.

و أبو الحسن الواحدى فى أسباب النزول.

و الفخر الرازى فى تفسيره الكبير.

و ابن كثير الدمشقى تلميذ ابن تيميه.

و جار الله الزمخشري فى الكشاف.

و القرطبى فى تفسير الشهير.

و قاضى القضاة الشوكانى.

و القاضى البيضاوى.

و جلال الدين السيوطى.

و شهاب الدين الآلوسى (١).

و غيرهم من المتقدمين و المتأخرين.

و من المحدثين:

ابن أبى شيبه، و عبد الرزاق، و الترمذى، و النسائى، و أبو يعلى، و عبد بن حميد و ابن المنذر و الطبرانى و الحاكم و ابن مردويه، و

ابن حبان و غيرهم (٢).

ص: ٢٦٩

---

١- (١) تفسير القرطبى ١٤/٢٨ و فى الطبعة الحديثه ٢٠/١٢ برقم ٣٣٧٨٨، تفسير البغوى ٢٨٣/٤، البحر المحيط ٢٣٧/٨، تفسير الخازن ٤٤/٧، تفسير الرازى ٢٧٢/٢٩، الكشاف ٣٢٦/٤، تفسير القرطبى ١٩٦/١٧، فتح القدير ١٨٦/٥، تفسير ابن كثير ٣٢٦/٤، الدر المنثور ٨٤/٨، روح المعانى ٢٨/٢٨، أسباب النزول: ٢٣٠.

٢ - ٢) السنن الكبرى للنسائي ١٥٣/٥، مسند أبي يعلى ٣٢٢/١، صحيح ابن حبان ٣٩١/١٥، نظم درر السمطين: ٩٠، المعيار و الموازنه: ٧٤.

رووه بأسانيدهم عن: أمير المؤمنين عليه الصلاه و السلام، و ابن عباس. و جابر بن عبد الله الأنصاري، و أبي أيوب الأنصاري، و عبد الله بن عمر.

هذا، و لم يناقش أحدٌ في ثبوت الخبر، حتى ابن تيميه الذي طالما يكابر في الثوابت. و لتوضيح أن هذه فضيله كبيره من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام ننقل بعض النصوص:

قال عبد الله بن عمر: «لقد كان لعلی ثلاثه لو كانت لی واحده منهم كانت أحبّ إلیّ من حمر النعم: تزويجه فاطمه و إعطاؤه الرايه يوم خيبر و آيه النجوى» (١).

و هل أصرح من هذا الكلام في الدلاله على الفضيله و الكمال لأمر المؤمنين ما لم يثبت لغيره؟

قال ابن روزبهان: «هذا من روايات أهل السنه، و إن آيه النجوى لم يعمل بها إلّا على، و لا كلام في أن هذا من فضائله التي عجزت الألسن عن الإحاطه بها».

و هذا إقرارٌ من متعصب عنيد من علماء القوم!

و قال الخازن: «فإن قلت: في هذه الآيه منقبه عظيمه لعلی بن أبی طالب، إذ لم يعمل بها أحدٌ غيره. قلت: هو كما قلت، و ليس فيها طعن على غيره من الصحابه...».

أقول:

فبطل تشكيك إمامهم الرازي في دلاله القضيّه على الفضل للإمام أمير المؤمنين عليه السلام، حتى أن النيسابوري-التابع له في كثير من المواقع-تعقبه هنا قائلاً:

«هذا الكلام لا- يخلو عن تعصبٍ مّا، و من أين يلزمنا أن نثبت مفضوليّه على رضى الله عنه في كلّ خصله؟ و لم لا- يجوز أن يحصل له فضيله لم توجد لغيره من أكابر الصحابه؟ فقد روى عن ابن عمر: كان لعلی رضى الله عنه ثلاث لو كانت لی واحده

ص: ٢٧٠

منهنّ...و هل يقول منصفٌ إن مناجاه النبي صَلَّى الله عليه و آله نقيصه؟على أنه لم يرد في الآيه نهى عن المناجاه،و إنما ورد تقديم الصدقه على المناجاه من جهتين:سدّ خلّه بعض الفقراء و من جهة محبّه نجوى الرسول فيها القرب و حلّ المسائل العويصه و إظهار أن نجواه أحبّ إلى المناجى من المال» (١).

هذا باختصار فيما يتعلّق بالنقطه الأولى من النقاط الثلاث المذكوره سابقاً.وقد ظهر أن ما ذكره العلّامه هو الحق الذى لا محيد عنه،فإن من حصلت له هذه الفضيله العظيمه التى يتمناها الصحابه و يعترف بها كبار العلماء،هو المتعّين للتّباع دون غيره.

و أمّا بالنسبه إلى النقطه الثانيه:فقد ذكروا وجوهاً للدفاع عن الصّحابه،و كلّها وجوه ساقطه،لا تقاوم ظواهر الآيه و دلالة الحديث،و أظن أن هذا هو السبب لمحاوله الرازى إنكار أصل الفضيله،و تلك الوجوه هى:

١- إن المدّ بين الأمر بتقديم الصدقه بين يدي النجوى و نسخ هذا الأمر لم تُطل، فلم تكن هناك فرصه لإطاعه غير على لهذا الأمر.

٢- احتمال أن يكون الأمر نديئاً لا وجوبياً،و المندوب يجوز تركه.

٣- احتمال أن لا يكون الشيوخ الثلاثه حاضرين عند نزول الآيه الكريمه.

٤- احتمال أن لا يكون عندهم الداعى إلى المناجاه.

٥- كيف؟و أبو بكر قد أنفق ماله كلّ في الصدقه،و عمر جاء بنصف ماله بلا حاجه إلى النجوى!

و هذا كلّ ما ذكره المعتقدون بإمامه الشيخين من المفسرين و المحدثين و المتكلّمين الأشاعره منهم و المعتزله،و سنتكلّم عليها بشرح البرهان الثامن عشر من براهين إمامه أمير المؤمنين من القرآن المبين.فانتظر.

ص:٢٧١

قال قدس سره: و عن محمد بن كعب القرظي قال: افتخر طلحه بن شيبة من بني عبد الدار و عباس بن عبد المطلب و علي بن أبي طالب. فقال طلحه بن شيبة:

معى مفاتيح البيت و لو أشار بُتُّ فيه، و قال العباس: أنا صاحب السِّقَايَةِ و القائم عليها و لو أشاء بُتُّ فى المسجد، فقال على: ما أدري ما تقولان، لقد صَلَّيتُ إلى القبلة ستة أشهر قبل الناس و أنا صاحب الجهاد. فأنزل الله تعالى: «أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَ عِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَ جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ».

الشرح:

هذا الحديث أخرجه جماعه من كبار الأئمه.

كعبد الرزاق الصنعاني، و أبى بكر ابن أبى شيبة، و محمد بن جرير الطبري، و ابن أبى حاتم، و ابن المنذر النيسابوري، و ابن عساكر، و أبى نعيم الإصفهاني، و أبى الشيخ الإصبهاني، و ابن مردويه، و السيوطي رواه عنهم (١).

و من رواه ابن كثير الدمشقي كما سيأتى.

و أورده غير واحد من أعلام التفسير بذيّل الآية المباركه، كالطبري و ابن كثير و السيوطي.

و ذكره أبو الحسن الواحدى فى سبب نزولها.

و بروايه هؤلاء استند العلامة لمّا ذكر هذا الحديث من جملة فضائل أمير المؤمنين و كمالاته التى رواها الموافق يعنى القائل بإمامته، و المخالف يعنى القائل بإمامه الشيخين.

ص: ٢٧٢

و هو واضح الدلاله على المقصود، فإن مثله لم يرد في حق غيره من الأصحاب على الإطلاق.

قال ابن تيميه: هذا اللفظ لا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمده، بل دلالات الكذب عليه ظاهره (١).

أقول:

قد عرفت جمعاً من أعلام أهل السنه الرواه له في كتبهم، و أن العلامة و غيره من علماء الإماميه قد اعتمدوا على روايه هؤلاء و أمثالهم، فإن كان كذباً فما ذنب العلامة؟ و هل يلتزم أذنب ابن تيميه بذلك؟

قال: ثم فيه قول على: صليت سته أشهر قبل الناس. فهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة....

أقول: و هذا من الأمور الثابتة بروايه الفريقين كذلك بالأسانيد الصحيحه كما سيأتي في محله، فلا يجوز الرد على استدلال العلامة هنا من هذه الناحيه.

قال: و أما الحديث فيقال: الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه و لفظه عن النعمان بن بشير....

أقول: هذه المعارضه باطله لوجوه:

الأول: إنه حديث تفرد به المعتقدون بإمامه الشيخين، و كل حديث تفرد بنقله أحد الطرفين، فلا يجوز له الاحتجاج به على الطرف الآخر في مقام البحث و المناظره، كما صرح به غير واحد من أعلام أهل السنه كذلك، كابن حزم الأندلسي (٢).

و الثاني: إن الحديث الذي أخرجه مسلم و غيره، ليس فيه ذكر لاسم أحد، فهو «قال رجل» و «قال آخر» و «قال آخر». أما الحديث الذي استدلل به العلامة ففيه أسماء

ص: ٢٧٣

---

١- ١) منهاج السنه ١٨/٥.

٢- ٢) الفصل في الملل و النحل ١٥٩/٤.

١- أى فائده فى هذا الحديث فى مقام المفاضله بين الأشخاص؟!

٢- أى مناقضه بين هذا الحديث و الحديث الذى استشهد به العلامة؟!

٣- بل إن الحديث الذى استند إليه العلامة يصلح لأن يكون مفسراً لحديث مسلم، الذى أبهم فيه أسماء القائلين!

و الثالث: لقد أورد غير واحد من أئمة التفسير عند القوم الحديث الذى استدلل به العلامة، بذيل الآية المباركه، بل إن بعضهم قدّمه فى الذكر على غيره من الأخبار و الأقوال، و إليك ما جاء بتفسير ابن كثير- و هو الذى يعتمد عليه أتباع ابن تيميه كثيراً- فإنه قال:

«قال عبد الرزاق: أخبرنا ابن عيينه، عن إسماعيل، عن الشعبي، قال: نزلت فى علي و العباس رضى الله عنهما بما تكلّما فى ذلك.

و قال ابن جرير: حدّثنى يونس، أخبرنا ابن وهب، أخبرنى ابن لهيعة، عن أبى صخر، قال: سمعت محمد بن كعب القرظى يقول: افتخر طلحه بن شيبه من بنى عبد الدار و عباس بن عبد المطلب و على بن أبى طالب....

و هكذا قال السدى إلا أنه قال: افتخر على و العباس و شيبه بن عثمان؛ و ذكر نحوه.

و قال عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن عمرو، عن الحسن، قال: نزلت فى على و عباس و شيبه، تكلّموا فى ذلك....

و رواه محمد بن ثور، عن معمر، عن الحسن؛ فذكر نحوه».

و الرابع: إن ابن كثير كما قدّم هذا الحديث فى الذكر، فقد نصّ على أن حديث النعمان بن بشير «مرفوع» إذ أورده من بعد قائلاً:

«و قد ورد فى تفسير هذه الآية حديث مرفوع، فلا بدّ من ذكره هنا: قال

عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن النعمان بن بشير...» (١).

و كيف يجوز معارضه ذاك الحديث المشهور بين الفريقين، بحديث انفرد به أحدهما و هو يعترف بأنه مرفوع؟

و قال القرطبي: «و ظاهر هذه الآية أنها مبطله قول من افتخر من المشركين بسقايه الحاج و عماره المسجد الحرام، كما ذكره السدي، قال: افتخر عباس بالسقايه، و شبيهه بالعماره، و على بالإسلام و الجهاد، فصّدق الله علياً و كذّبهما... و هذا بين لا غبار عليه».

ثم إنه تعرّض لحديث مسلم، و ذكر فيه إشكالاً، و حاول دفعه بناء على وقوع التسامح في لفظ الحديث من بعض الرواه، فراجعه (٢).

و بذلك يظهر أن في حديث مسلم إشكالاً في المعنى و الدلالة أيضاً!

و قال الآلوسی بتفسير الآية و بيان المقصود بالخطاب في (أ جعلتم): «الخطاب إمّا للمشرکین علی طریقہ الإلتفات، و اختاره أكثر المحققين... و إمّا لبعض المؤمنين المؤثرين للسقايه و العماره على الهجره و الجهاد، و استدللّ له بما أخرجه مسلم... و بما روى من طرق أن الآية نزلت في على كرم الله وجهه و العباس... و أيد هذا القول بأنه المناسب للاكتفاء في الردّ عليهم ببيان عدم مساواتهم عند الله تعالى للفريق الثاني...» (٣).

أقول: و من هذا الكلام يُفهم:

١- أن لا تعارض بين حديث مسلم و حديثنا، كما أشرنا من قبل.

٢- إن لحديثنا طرقاً لا طريق واحد، و اعترف به الشوكاني أيضاً (٤).

ص: ٢٧٥

١- ١) تفسير القرآن العظيم ٣٥٥/٢.

٢- ٢) تفسير القرطبي ٩١/٨-٩٢.

٣- ٣) روح المعاني ٦٧/١٠.

٤- ٤) فتح القدير ٣٤٦/٢.

٣- إنه كان بعض المؤمنين يؤثر السقايه و العماره على الهجره و الجهاد! فجاءت الآيه لتردّ عليهم قولهم، بأن الفضل للهجره و الجهاد دون غيرهما.

و تلخص:

إن حديثنا معتبر سنداً، و هو عندهم بطرق، في أوثق مصادرهم في الحديث و التفسير، و دلالتهم على أفضليه أمير المؤمنين عليه السلام من سائر الصحابه واضحه؛ لأن الإمام قد استدلل لأفضليته بما يقتضى الفضل على جميع الأمه، و قد صدق الله سبحانه علياً عليه السلام في ما قاله، و إذا كان هو الأفضل، فهو الأولى بالإمامه و الولاية العامه بعد رسول الله صلى الله عليه و آله.

و أما الحديث الوارد في كتاب مسلم، فلا يعارض الحديث المذكور، على إنه متفرد به، و مخدوش سنداً و دلالة باعتراف أئمتهم!

### حديث الوصايه

قال قدس سره: و منها: ما رواه أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك قال قلنا لسلمان: سل النبي صلى الله عليه و آله من وصيته؟ فقال له سلمان: يا رسول الله، من وصييك؟ فقال: يا سلمان، من كان وصي موسى؟ فقال: يوشع به نون. قال: فإن وصيى و وارثي، يقضى ديني و ينجز موعدي: على بن أبي طالب».

الشرح:

هنا مطلبان:

الأول: إن رسول الله صلى الله عليه و آله ما مات بلا وصيه.

و الثانى: إن وصي رسول الله هو أمير المؤمنين عليه السلام لا غيره من الأصحاب مطلقاً.

و هذا المطلب الثانى -المثبت للأول- اتفق على روايته الموافق القائل بإمامته

ص: ٢٧٦

و علماء أهل السنّة القائلون بإمامه الشيخين بعد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله، فإذا ثبت روايه القوم هذا المطلب فقد تَمَّ مدّعى العلامه فى هذا المقام.

و فى مقام الإثبات، أورد العلامه الحديث المذكور عن أحمد بن حنبل إمام الحنابله المشهور المعروف....

و أخرجه الطبرانى عن أبى سعيد الخدرى عن أنس و هذا نصّه: «حدّثنا محمد بن عبد الله الحضرمى، ثنا ابراهيم بن الحسن الثعلبى، ثنا يحيى بن يعلى، عن ناصح بن عبد الله، عن سماك بن حرب، عن أبى سعيد الخدرى، عن سلمان قال: قلت يا رسول الله لكلّ نبى وصيّ، فمن وصيّك؟ فسكت عنى. فلمّا كان بعد رآنى فقال: يا سلمان! فأسرعت إليه قلت: لئيك. قال: تعلم من وصّى موسى؟ قلت: نعم، يوشع بن نون، قال:

لم؟ قلت: لأنه كان أعلمهم. قال: فإن وصّى و موضع سرّى و خير من أترك بعدى، ينجز عدتى و يقضى دينى: على بن أبى طالب» (١).

و أخرجه ابن عساكر الدمشقى بترجمه أمير المؤمنين عليه السلام بأسانيد:

«أخبرنا أبو الفضل الفضيلى، نا أبو القاسم الخليلى، نا أبو القاسم الخزاعى، نا الهيثم بن كليب الشاشى، نا محمد بن على، نا يحيى الحماني، نا شريك، عن الأعمش، عن المنهال -يعنى ابن عمرو- عن عباد-يعنى ابن عبد الله الأسدى، عن على قال: قال النبى صَلَّى الله عليه و آله: «على يقضى دينى، و ينجز موعودى، و خير من أخلفه فى أهلى.

قرأت على أبى محمد بن حمزه، عن أبى بكر الخطيب، نا الحسن بن أبى بكر، نا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله القطان، نا الحسن بن العباس الرازى، نا القاسم بن خليفه أبو محمد، نا أبو يحيى التيمى إسماعيل بن إبراهيم، عن مطير أبى خالد، عن

ص: ٢٧٧

أنس بن مالك قال:

كنا إذا أردنا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وآله أمرنا على بن أبي طالب أو سلمان الفارسي أو ثابت بن معاذ الأنصاري، لأنهم كانوا أجراً أصحابه على سؤاله، فلما نزلت: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ» (١) و علمنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله نعت إليه نفسه قلنا لسلمان: سل رسول الله صلى الله عليه وآله من نسند إليه أمورنا، و يكون مفزعنا، و من أحب الناس إليه؟ فلقيه، فسأله فأعرض عنه، ثم سأله فأعرض عنه، فخشي سلمان أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله قد مقته و وجد عليه، فلما كان بعد لقيه، قال: يا سلمان، يا أبا عبد الله، ألا أحدثك عما كنت سألتني؟ فقال: يا رسول الله إني خشيت أن تكون قد مقتني و وجدت علي، قال: «كلًا يا سلمان، إن أخي و وزيرى و خليفتي فى أهل بيتى و خير من تركت بعدى يقضى دينى و ينجز موعدى على بن أبى طالب.

قال الخطيب: مطير هذا مجهول.

أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، نا أبو القاسم بن مسعده، نا حمزه بن يوسف، نا أبو أحمد بن عدى، نا ابن أبى سفيان، نا على بن سهل، نا عبيد الله بن موسى، نا مطر الإسكاف عن أنس قال:

قال النبي صلى الله عليه وآله: على أخى، و صاحبى، و ابن عمى، و خير من أترك بعدى، يقضى دينى، و ينجز موعدى.

قال: قلت له: أين لقيت أنساً؟ قال: بالخريبه.

أخبرنا أبو القاسم الشحامى، و أبو المظفر القشيري، قالاً: أنا أبو سعد الأديب، أنا أبو سعيد الكرابيسى، أنا أبو لبيد السامى، نا سويد بن سعيد، نا عمرو بن ثابت، عن مطر،

ص: ٢٧٨

عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن خليلي ووزيرى وخير من أخلف بعدى يقضى دينى و ينجز موعودى على بن أبى طالب رضى الله عنه.

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الفضل، وأبو محمد هبة الله بن سهل، وأبو القاسم زاهر بن طاهر قالوا: أنا أبو سعد الجوزى، أنا عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب الرازى، أنا يوسف بن عاصم الرازى، أنا سويد بن سعيد، أنا عمرو بن ثابت، عن مطر، عن أنس قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن خليلي ووزيرى وخليفتى فى أهلى وخير من أترك بعدى و ينجز موعدى و يقضى دينى على بن أبى طالب» (١).

فهذه عدّه من أسانيد الحديث، وقد عرفت أنه من الأحاديث التى اتفق المخالف و الموافق على روايتها فى فضل أمير المؤمنين و كماله، مما لم ينقل مثله و لا الأقلّ منه فى حق غيره من الصحابه. فتم مقصود العلامة الحلى من ذكره فى هذا المقام.

لكن القوم لما رأوا عظمه مدلول هذا الحديث، اضطربوا و اختلفت كلماتهم، و لتقدّم الكلام على سنده فى كتاب أحمد:

قال ابن تيميه: إن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، ليس هو فى مسند الإمام أحمد بن حنبل، و أحمد قد صنّف كتاباً فى فضائل الصحابه...

و ليس كلّ ما رواه يكون صحيحاً. ثم إن فى هذا الكتاب زيادات من روايات ابنه عبد الله، و زيادات من روايه القطيعى عن شيوخه، و هذه الزيادات التى رواها القطيعى غالبها كذب... (٢).

فهذا كلامه، إذ حكم على الحديث بالوضع و لم يذكر أى دليل.

ص: ٢٧٩

---

١- (١) تاريخ دمشق ٥٦/٤٢-٥٧.

٢- (٢) منهاج السنّه ٢٣/٥.

أقول:

إن هذا الحديث في كتاب الفضائل لأحمد، والعلامة لم ينسبه إلى المسند، وهو من زيادات القطيعي إذ قال: «حدّثنا هيثم بن خلف، حدّثنا محمد بن أبي عمر الدوري، حدّثنا شاذان، حدّثنا جعفر بن زياد، عن مطر، عن أنس يعني ابن مالك -قال قلنا لسلمان: سل النبي...» (١).

وقد تكلم في «مطر» وهو «مطر بن ميمون المحاربي، ابن أبي مطر الإسكافي» هكذا ترجمه ابن عدي، وروى الحديث بإسناده عن عبيد الله بن موسى عن مطر عن أنس، ثم قال عن الرجل: «هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق» (٢).

فغايتة أن يكون ضعيفاً لا كذباً موضوعاً باتفاق أهل المعرفة بالحديث!

وكان ابن تيمية قد تبع ابن الجوزي في رمي الحديث بالوضع، فإنّه قد أدرجه في كتابه في الموضوعات قائلاً: «الحديث الرابع والعشرون: في الوصية إليه، يرويه سلمان، وله أربع طرق» فذكر الطريق الثاني قال: «فيه مطر بن ميمون، قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو الفتح الأزدي: متروك الحديث. وفيه جعفر، وقد تكلموا فيه» (٣).

وفي كلامه نظر من وجوه:

الأول: إن حديث سلمان في الوصية غير منحصر بالطرق الأربع التي ذكرها، فهو لم يذكر طريق الطبراني الذي ذكرناه عن المعجم الكبير، وسيأتي التحقيق فيه.

والثاني: إن غايه الكلام في «مطر» أنه منكر الحديث عند البخاري، وأمّا كلام الأزدي فلا يعبأ به، لضعف الأزدي نفسه كما نصّ عليه الذهبي وغيره (٤)، فهل يكفي

ص: ٢٨٠

---

١- ١) مناقب علي بن أبي طالب لأحمد بن حنبل: ١٢١ برقم ١٧٦.

٢- ٢) الكامل في الضعفاء ٣٩٧/٦-٣٩٨.

٣- ٣) كتاب الموضوعات ٣٧٤/١-٣٧٥.

٤- ٤) ميزان الاعتدال ٦١/١.

هذا لأن يعدّ الحديث في الموضوعات؟

و الثالث: قوله: «و فيه جعفر، و قد تكلموا فيه» مردود، بأن الرجل لم يتكلم فيه إلّا من جهه الشيع، و التشيع غير مضرّ كما نصّ عليه الحافظ ابن حجر (١) و لذا قال بترجمته: «صدوق يتشيع» (٢).

و لهذه الأمور و أمثالها نصّ غير واحد من الأعلام على أن ابن الجوزي متسرّع في الحكم بالوضع، و أنه لا ينبغي أن يغترّ بذلك (٣)... و هنا فقد تعقّب الحافظ السيوطي في هذا المقام أيضاً (٤).

فإن كان ابن تيميه المغترّ بابن الجوزي، عالماً بحاله فما أشدّ تعصّبه، و إلّا فما أجهله!

هذا، و للحديث عن سلمان في هذا الباب غير ما ذكر من الأسانيد، فقد ذكرنا روايه الطبراني في الكبير، و ليس فيه مطر و لا جعفر، و ظاهر الطبراني قبول الحديث سنداً، فلذا اضطرّ لأن يؤول معناه فقال بعده ما نصه: «قوله: وصي» يعني: أنه أوصاه في أهله لا بالخلافه. و قوله: خير من أترك بعدى. يعني من أهل بيته» (٥).

لكنه تمحلّ واضح و تكلف بين، بل المراد هو الخلافه من بعده، و هذا المعنى هو محلّ الحاجه للصحابه إذ طلبوا من سلمان أن يسأل عنه النبي صلّى الله عليه و آله، و إلى ما ذكرنا أشار ابن كثير إذ قال: «و في تأويل الطبراني -يبدو صحه الحديث و إن كان غير صحيح- نظر، و الله أعلم» (٦).

ص: ٢٨١

١- ١) مقدّمه فتح الباري: ٣٩٨.

٢- ٢) تقريب التهذيب ١/١٣٠.

٣- ٣) انظر: تدريب الراوي ١/٢٣٥، الصواعق المحرقة: ٩٠، جواهر العقدين، الجزء الأوّل من القسم الثاني: ٧٣ ط بغداد، استجلاب ارتقاء الغرف: ٦١.

٤- ٤) اللآلي المصنوعه ١/٣٥٨-٣٥٩.

٥- ٥) المعجم الكبير ٦/٢٢١.

٦- ٦) جامع المسانيد و السنن ٥/٣٨٣ برقم ٣٦٣٣.

إلا- أن ابن كثير لم يذكر وجه الضّعف، حتى رجعنا إلى الحافظ الهيثمي فوجدناه يقول: «و في إسناده ناصح بن عبد الله، و هو متروك» (١).

أقول:

أولاً: الرجل ممن أخرج عنه الترمذى و ابن ماجه (٢).

و ثانياً: هو من مشايخ جمع من أئمة القوم كأبى حنيفه و هو من أقرانه (٣).

و ثالثاً: قد وثّقه أو مدحه غير واحد من الأكابر:

«قال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً غلب عليه الصّلاح، فكان يأتي بالشىء على التوهم، فلما فحش ذلك منه استحق الترك.

و قال أحمد بن حازم بن أبى غرزه: سمعت عبيد الله بن موسى و أبا نعيم يقولان جميعاً عن الحسن بن صالح قال: ناصح بن عبد الله المحلّمى نعم الرجل» (٤).

و رابعاً: قال ابن عدى-بعد أن أورد أحاديث له- «و هو فى جملة متشيعى أهل الكوفه، و هو ممن يكتب حديثه» (٥).

و خامساً: إن السبب فى تضعيف من ضعفه هو نقله لأحاديث الفضائل!! و المناقب بكثره، و إليه أشار أبو حاتم (٦) و ابن عدى، بل بهذا السبب قيل: «كان يذهب إلى الرفض» (٧)، و إليك عبارته الذهبى:

«قلت: كان من العابدين. ذكره الحسن بن صالح فقال: رجل صالح، نعم الرجل»

ص: ٢٨٢

---

١- (١) مجمع الزوائد ١١٤/٩.

٢- (٢) تقريب التهذيب.

٣- (٣) تهذيب الكمال ٢٦١/٢٩.

٤- (٤) تهذيب الكمال ٢٦٣/٢٩.

٥- (٥) الكامل ٤٧/٧ و نقله المزى فى تهذيب الكمال ٢٦٣/٢٩-٢٦٤.

٦- (٦) الجرح و التعديل ٥٠٢/٨.

٧- (٧) الضعفاء للعقيلي ٣١١/٤.

ثم روى ما يلي: «إسماعيل بن أبان، حدثنا ناصح أبو عبد الله عن سماك عن جابر قالوا:

يا رسول الله، من يحمل رايتك يوم القيامة؟ قال: من عسى أن يحملها إلا من حملها في الدنيا، يعنى علياً.

يحيى بن يعلى المحاربي، عن ناصح بن عبد الله، عن سماك بن حرب، عن أبي سعيد الخدري عن سلمان قال قلت: يا رسول الله... هذا خبر منكر» (١).

فظهر، أن السبب الأصلي للقدح في الرجل رواه مثل هذه الأحاديث، فإن القوم لا يطيقون سماعها ولا يتحملون الراوى لها!

هذا، والأحاديث الواردة في الوصية لأئمة المؤمنين وأنه عليه السلام هو الوصي لرسول الله صلى الله عليه وآله، كثيرة، ومن ذلك: عن ابن بريده، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «لكل نبي وصي و وارث وإن وصي و وارثي على بن أبي طالب».

أخرجه الحاكم في تاريخه، وابن عساكر، وأبو القاسم البغوي، وابن عدي، والمحب الطبري وغيرهم من أعلام الحفاظ (٢).

وليس فيه من تكلم فيه إلا «محمد بن حميد الرازي» لكنه من رجال الترمذي وأبي داود وابن ماجه، وثقه أبو زرعه الرازي ويحيى بن معين فقال: «ثقه ليس به بأس، رازي كيس».

وحدث عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ومحمد بن يحيى الذهلي، وقال ابن عدي -بعد أن ذكر له أحاديث-: «و تكثر أحاديث ابن حميد التي أنكرت عليه إن ذكرناها، على أن أحمد بن حنبل قد أثنى عليه خيراً لصلابته في السنه».

إلا أن الجوزجاني الناصبي قال: «ردى المذهب» والبخاري قال: «في

ص: ٢٨٣

---

١- (١) ميزان الاعتدال ٢٤٠/٤.

٢- (٢) تاريخ دمشق ٣٩٢/٤٢، الرياض النضرة ١٧٨/٢، تنزيه الشريعة الغراء ٣٥٦/١.

و بما ذكرنا من الأحاديث في المسألة و التحقيق حولها كفايه لمن أراد الهداية.

### صعود على منكب النبي لكسر الأصنام

قال قدس سره: و عن أبي مريم عن علي عليه السلام قال: «انطلقت أنا و النبي صلى الله عليه و آله حتى أتينا الكعبة، فقال لي رسول الله: اجلس، فصعد علي منكبى فذهبت لأنهنض به، فرأى منى ضعفاً، فنزل. و جلس لي نبي الله صلى الله عليه و آله و قال: إصعد علي منكبى، فصعدت علي منكبه، قال: فنهض بي. قال: فإنه تخيل لي أنى لو شئت لنتل أفق السماء، حتى صعدت علي البيت و علي تمثال صفر أو نحاس، فجعلت ازاوله عن يمينه و عن شماله و بين يديه و من خلفه، حتى إذا استمكنت منه قال لي رسول الله: إقذف به، فقذفت به، فتكسر كما تتكسر القوارير، ثم نزلت، و انطلقت أنا و رسول الله نستبق حتى توارينا البيوت خشيه أن يلقانا أحد من الناس».

الشرح:

قد أخرج غير واحد من الأئمة هذا الحديث بسند صحيح:

كأحمد بن حنبل في المسند (٢)، و النسائي صاحب السنن في خصائص أمير المؤمنين (٣)، و الحاكم النيسابوري و قال: «هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه» (٤). و وافقه الذهبي في تلخيصه (٥).

ص: ٢٨٤

---

١- ١) تهذيب الكمال ١٠١/٢٥، الكامل في الضعفاء ٢٧٥/٦.

٢- ٢) مسند أحمد ٨٤/١.

٣- ٣) خصائص علي: ١١٣.

٤- ٤) المستدرک علی الصحيحین ٣٦٦-٣٦٧ و ٥/٣.

٥- ٥) تلخيص المستدرک ط معه ١١٥/٣.

و رواه أيضاً: ابن أبي شيبة، و أبو يعلى، و محمد بن جرير الطبري. رواه عنهم المتقى الهندي (١).

قال ابن تيميه: إن هذا الحديث إن صحّ فليس فيه شيء من خصائص الأئمة و لا خصائص علي، فإن النبي كان يصلّي و هو حامل امامه بنت أبي العاص بن الربيع..» (٢).

أقول:

أولاً: كان المقصود ذكر ما رواه الموافق و المخالف، لا الخصائص.

و ثانياً: القضية من الخصائص بلا ريب.

و ثالثاً: الحديث صحيح و التشكيك فيه تعصّب.

و رابعاً: تنظير القضية بحمل امامه في الصلاة تعصّب آخر.

### قوله لفاطمه: ألا ترضين أني زوجتك...

قال قدس سره: و عن معقل بن يسار أن النبي صلى الله عليه و آله قال لفاطمه:

ألا ترضين أني زوجتك أقدم أمتي سلماً و أكثرهم علماً و أعظمهم حِلماً؟

الشرح:

روى حديث قول النبي صلى الله عليه و آله لبضعته الطاهرة كذلك، بهذا اللفظ أو نحوه، جمع من الأئمة الأعلام بأسانيد معتبره لا مجال للتكلّم فيها، و نحن نكتفي ببعض الروايات:

ففي مسند أحمد: «حدّثنا عبد الله، حدّثني أبي، ثنا أبو أحمد، ثنا خالد -يعني

ص: ٢٨٥

---

١- ١) كنز العمال ١٧١/١٣.

٢- ٢) منهاج السنّه ٢٥/٥.

ابن طهمان-عن نافع بن أبي نافع عن معقل بن يسار قال: وضأت النبي صلى الله عليه وآله ذات يوم فقال: هل لك في فاطمه رضى الله عنها نعوذها؟ فقلت: نعم. فقام متوكئاً على فقال: أما أنه سيحمل ثقلها غيرك و يكون أجرها لك، قال: فكأنه لم يكن على شيء، حتى دخلنا على فاطمه عليها السلام، فقال لها: كيف تجدينك؟ قالت: والله لقد اشتد حزني و اشتدت فاقتي و طال سقمي.

قال أبو عبد الرحمن: وجدت في كتاب أبي بخط يده في هذا الحديث قال: و أما ترضين أني زوجتك أقدم أمتي سلماً و أكثرهم علماً و أعظمهم حلاً (١).

و رواه الطبراني كذلك:

فرواه الهيثمي في باب إسلام علي عليه السلام قائلاً: «رواه أحمد و الطبراني. و فيه خالد بن طهمان. وثقه أبو حاتم و غيره، و بقيه رجاله ثقات» (٢).

و في باب علمه عليه السلام قال: «قد تقدم في إسلامه: أن النبي صلى الله عليه وآله قال لفاطمه: أما ترضين أن زوجتك أقدم أمتي سلماً و أكثرهم علماً و أعظمهم حلاً. رواه أحمد و الطبراني رجال وثقوا» (٣).

و رواه الطبري عن أمير المؤمنين و صححه. فرواه عنه المتقي الهندي: «عن علي قال: خطب أبو بكر و عمر و فاطمه إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم، فأبى رسول الله عليهما. فقال عمر: أنت لها يا علي. قال: ما لي من شيء إلا درعي و جملي و سيفي.

فتعرض علي ذات يوم لرسول الله. فقال: يا علي، هل لك من شيء؟ قال: جملي و درعي أرهنهما. فزوجني رسول الله فاطمه. فلما بلغ فاطمه ذلك بكت، فدخل عليها رسول الله، فقال: ما لك تبكين يا فاطمه؟ و الله أنكحتك أكثرهم علماً و أفضلهم حلاً

ص: ٢٨٦

---

١-١) مسند أحمد ٢٦/٥.

٢-٢) مجمع الزوائد ١٠١/٩.

٣-٣) مجمع الزوائد ١١٤/٩.

و أقدمهم سلماً.و فى لفظ:أولهم سلماً.

ابن جرير و صحّحه.و الدولابى فى الذريّه الطاهره» (١).

و رواه ابن عساكر بأسانيد عديده عن غير واحد من الأصحاب و الصحابيّات (٢).

و رواه جماعه آخرون من الحفاظ الأعلام كذلك.

أقول:

إن هذا الحديث الذى يشتمل على ثلاثه فضائل لأمير المؤمنين عليه السلام،قد اتفق على روايته المؤلف و المخالف،لكن كلّ واحد منها مرويه بأسانيد كثيره تخصّصها،و لو أردنا التعرّض لها لطال بنا المقام،و المهم فعلاً هو إثبات صحه ما ذكره العلامة رحمه الله.

و لا- يخفى أن هذا الموضع من المواضع التى أغفلها ابن تيميه،و كأن هذا الكلام لم يذكره العلامة حتى يرد عليه؟! مع أنه موجود فى جميع نسخ كتاب منهاج الكرامه الموجوده بين أيدينا!!

### حديث الصديقون ثلاثه

قال قدس سره:و عن ابن أبى ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله:

الصديقون ثلاثه،حبيب النّجار مؤمن آل يس الذى قال: «يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ» و حزيب مؤمن آل فرعون الذى قال «أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ» و على بن أبى طالب و هو أفضلهم.

الشرح:

هذا الحديث أورده العلامة هنا،و فى الأدلّه من الكتاب على إمامه أمير المؤمنين

ص:٢٨٧

---

١- (١) كنز العمال ١١٤/١٣.

٢- (٢) تاريخ دمشق ١٢٦/٤٢-١٣٢.

عليه السلام، في البرهان السادس والعشرون، كما سيأتي، فكان المقصود من إيراد هنا - كما ذكرنا غير مرّة - أن فضائل أمير المؤمنين وكمالاته متفق عليها من الفريقين، فلذا نكتفي بذكر أسماء بعض رواة من أهل السنه الأعلام، و نرجئ البحث التفصيلي إلى هناك. فاعلم أن من رواه هذا الحديث:

١- أحمد بن حنبل.

٢- البخاري.

٣- أبو داود السجستاني.

٤- أبو القاسم الطبراني.

٥- أبو الحسن الدار قطني.

٦- ابن مردويه الإصفهاني.

٧- أبو نعيم الإصفهاني.

٨- الخطيب البغدادي.

٩- ابن عساكر الدمشقي.

١٠- الفخر الرازي.

١١- جلال الدين السيوطي.

١٢- علي المتقي الهندي.

فهؤلاء من رواة من الأعلام.

و يقول ابن تيميه - في الموضعين - بأن هذا الحديث كذبٌ موضوع. فإن كان هؤلاء يروون الموضوعات فما ذنبنا؟ لكن ستعلم - في البرهان السادس والعشرين من القرآن - صحّته سنداً. فانظر.

قال قدس سره: و عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال لعلى: أنت منى و أنا منك .

الشرح:

هذا حديث أخرجه البخارى فى باب مناقب أمير المؤمنين عليه السلام، و أخرجه غيره من الأئمة الأعلام عند القوم، فهو صحيح بلا ريب و لا كلام.

و قد أذعن ابن تيميه بصحته فقال: «إن هذا حديث صحيح، أخرجاه فى الصحيحين» ثم قال: «لكن هذا اللفظ قد قاله النبى صلى الله عليه و سلم لطائفه من أصحابه...» فذكر بعض الأحاديث فقال: «فتبين أن قوله لعلى: أنت منى و أنا منك، ليس من خصائصه، بل قال ذلك للأشعرين و قاله لجليبي» (١).

فيقال له:

أولاً: ما رويته ممّا انفرد به أصحابك، و قوله صلى الله عليه وآله لعلى عليه السلام متفق عليه.

و ثانياً: لو سلّمنا صحه ما رويتموه من أنه قال هذا الكلام للأشعرين و لجليبي، فهل قاله لأحد من الثلاثة؟

و ثالثاً: لقد عرفت ما هو المقصود فى هذا المقام، فلا مناص لك من الإقرار به....

فما ذكره العلّامة هو الحق.

ص: ٢٨٩

قال قدس سره: و عن عمرو بن ميمون....

الشرح:

هذا الحديث من أصح الأحاديث و أثبتها، و لا مجال لأهل العلم من أهل السنه للمناقشه في سنده حتى على أصولهم، فكيف بابن تيميه و أمثاله!

و نحن هنا نذكر عدّة من الأئمة الرواه له، و ثبت صحّته على ضوء كلماتهم، لكي يتبين تعصّب من يتكلّم فيه ضدّ الحق المبين و ضلاله عن الصراط المستقيم... فنقول:

أخرج جمع غفير من الأئمة الأعلام بأسانيدهم المعتبره «عن عمرو بن ميمون قال: إني لجالس إلى ابن عباس، إذ أتاه تسعه -أو سبعة- رهط فقالوا...». فمنهم من رواه بتمامه و منهم من روى بعضه... و من الرواه له:

أبو داود الطيالسي

و ابن سعد

و أحمد بن حنبل

و الترمذی

و ابن أبي عاصم

و أبو بكر البزار

و النسائي

و أبو يعلى

و المحاملى

و الطبرانی

و الحاكم

و ابن عبد البر

و ابن عساكر

و المزى

و الذهبي

و ابن كثير

و الهيثمي

و ابن حجر العسقلاني...و غيرهم (١).

و ممن أخرجه بتمامه من الأئمة: أحمد بن حنبل في المسند (٢).

فهذا من فضائل أمير المؤمنين و كمالاته التي لا تحصى، اتفق على روايته المؤلف و المخالف.

فقال ابن تيميه: إن هذا ليس مسنداً بل هو مرسلٌ لو ثبت عن عمرو بن ميمون.

و فيه ألفاظ هي كذب على رسول الله صلى الله عليه و آله (٣).

أقول:

أمّا قوله «إن هذا ليس مسنداً بل هو مرسلٌ فجهدٌ أو تجاهل:

ففي (المسند) و (الطبقات) و (كتاب السنّة) و (مسند البزار) و (الخصائص) و كتاب (المستدرک) و غيرها: «عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس» و جاء في (المعجم الكبير) في «مسند ابن عباس» عنوان: «عمرو بن ميمون عن ابن عباس» فأخرجه بطوله.

ص: ٢٩١

١ - ١) صحيح الترمذی ٣٠٥/٥، كتاب السنه ٥٨٨-٥٨٩ برقم ١٣٥١ كشف الأستار عن زوائد البزار ١٨٩/٣، خصائص على: ٧٥، المعجم الكبير ٧٧/١٢، المعجم الأوسط ١٦٦/٣، المستدرک على الصحيحين ٤/٣ و ١٣٢، الاستيعاب ١٠٩١/٣، تاريخ دمشق ٩٧/٤٢ و ٩٩، اسد الغابه ٨٩/٤، تهذيب الكمال ٤٨١/٢٠، البدايه و النهايه ٣٧٤/٧، مجمع الزوائد ١١٩/٩، تهذيب التهذيب ٢٩٥/٧ و غيرها.

٢ - ٢) مسند أحمد ٣٣٠/١-٣٣١.

٣ - ٣) منهاج السنّه ٣٤/٥.

و أما قوله: «لو ثبت عن عمرو بن ميمون» فكذلك:

فأبو داود الطيالسي يرويه: عن شعبه، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس.

و النسائي و البزار و غيرهما عن: محمد بن المثنى، عن يحيى بن حمّاد، عن أبي عوانه، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس....

و هكذا الأسانيد الأخرى... فلذا نصّ غير واحد من الأئمة على صحته:

كالحاكم النيسابوري، و ابن عبد البر، و المزّي، و الذهبي، و أبي بكر الهيثمي و ابن حجر العسقلاني، و ناهيك بهم في معرفه الحديث عندهم، قال ابن عبد البر و المزّي:

«هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد، لصحته و ثقته نقلته» (١).

و إذا ثبت صحه سنده، فالمكذب له هو الكاذب.

هذا، و لا يخفى أن هذه الفضائل من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، و لذا أدرجه النسائي في كتاب (خصائص على)، و من هنا أيضاً عنوانه الحافظ محبّ الدين الطبري المكي بقوله: «ذكر اختصاصه بعشر» في كتاب (الرياض النضرة في مناقب العشره المبشره) (٢).

و تلخص: إن هذا الحديث رواه الموافق و المخالف لأمر المؤمنين عليه السلام، و ليس في كتب المخالفين مثله - و لا أدون و أقلّ منه - في حق أبي بكر و تاليه.

و لا يخفى: أن كلّ واحد من هذه المناقب العشر له أسانيد خاصه في كتب القوم، بالإضافة إلى هذا السند الجامع لها.

ص: ٢٩٢

---

١- (١) الاستيعاب ٩٢/٣: ١، تهذيب الكمال ٤٨١/٢٠.

٢- (٢) الرياض النضرة: ١٧٤/٣-١٧٥.

قال قدس سره: و منها: ما رواه أخطب خوارزم

الشرح:

ثم إن العلامة رحمه الله أورد عدّه أحاديث من روايات أخطب خوارزم، فكان أوّل شيء ردّ عليه ابن تيميه أن قال: «إن أخطب خوارزم هذا، له مصنّف في هذا الباب، فيه من الأحاديث المكذوبة ما لا يخفى كذبه على من له أدنى معرفه بالحديث، فضلاً عن علماء الحديث، و ليس هو من علماء الحديث و لا ممن يرجع إليه في هذا الشأن ألبته» (١).

فأقول:

أولاً: كان مقصود العلامة في هذا المقام إيراد جملة من الأحاديث في فضائل و كمالات أمير المؤمنين عليه السلام اتفق على روايته الموافق و المخالف.

و ثانياً: إن هذه الأحاديث التي رواها عن أخطب خوارزم ليست مما ينفرد به هذا الرجل، و في طرقها كثيرٌ من الأعلام، بل رواها غيره من علماء أهل السنه أيضاً كما سيظهر.

و ثالثاً: إن أخطب خوارزم -و هو أبو المؤيد الموفق بن أحمد بن محمد المكي الخوارزمي المتوفى سنه ٥٦٨- فقيه، محدّث، من علماء أهل السنه الكبار في القرنين الخامس و السادس، تخرّج بالزمخشري حتى قيل له: خليفه الزمخشري، و رحل في طلب العلم إلى البلاد كالحجاز و العراق، و لقي العلماء الكبار و أخذ عنهم و أجاز لهم.

و بالجملة، فإنه من فقهاء الحنفية، و من علماء الدين، و من رجال الأدب، كما يظهر من تراجمه في الكتب المشتهرة:

ص: ٢٩٣

قال العماد الإصفهاني: «خطيب خوارزم، أبو المؤيد الموفق بن أحمد بن محمد المكي الخوارزمي، من الأفاضل الأكابر فقهاً و أدباً، والأمثال الأكارم حسباً و نسباً» (١).

و قال الحافظ ابن النجار: «الموفق بن أحمد المكي، كان خطيب خوارزم، و كان فقيهاً فاضلاً أديباً شاعراً بليغاً، و من تلامذه الزمخشري» (٢).

و قال الصفدي: «كان متمكناً في العربية، غزير العلم، فقيهاً فاضلاً أديباً شاعراً. قرأ على الزمخشري، و له خطب و شعر و مناقب» (٣).

و قال أبو الوفاء القرشي في طبقاته: «الموفق بن أحمد بن محمد المكي، خطيب خوارزم، استاذ ناصر بن عبد الله صاحب المغرب، أبو المؤيد، مولده في حدود سنة ٤٨٤. ذكره القفطي في أخبار النحاه. أديب فاضل له معرفه في الفقه و الأدب. روى مصنفات محمد بن الحسن عن عمر بن محمد بن أحمد النسفي. و مات رحمه الله سنة ٥٦٨، و أخذ علم العربية عن الزمخشري» (٤).

ص: ٢٩٤

- 
- ١ - (١) خريده القصر و جريده العصر، عنه: نفحات الأزهار ١٩/١٤٧، لعماد الدين الكاتب الإصفهاني، المتوفى ٥٩٧، ترجم له في: معجم الأدباء ١٩/١١، وفيات الأعيان ٤/٢٣٣، العبر ٤/٢٩٩، طبقات الشافعية الكبرى ٦/١٧٨، مرآة الجنان ٣/٤٩٢ و غيرها.
- ٢ - (٢) ذيل تاريخ بغداد، عنه: اليقين للسيد ابن طاووس ١٦٦، للحافظ محب الدين ابن النجار البغدادي المتوفى سنة ٦٤٣، ترجم له في: تذكرة الحفاظ ٤/١٤٢٨، طبقات الشافعية الكبرى ٨/٩٨، الوافي بالوفيات ٥/٧، البدايه و النهايه ١٣/١٩٧ و غيرها.
- ٣ - (٣) عنه: بغية الوعاه كما سيأتي، و توجد ترجمه الصفدي صاحب الوافي بالوفيات المتوفى سنة ٧٦٧ في: الدرر الكامنه ٢/٨٧، و طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ٦/٤ و غيرها.
- ٤ - (٤) الجواهر المضيه في طبقات الحنفية ٣/٥٢٣، لأبي الوفاء عبد القادر القرشي الحنفي المتوفى سنة ٧٧٥ و توجد ترجمته في: حسن المحاضره في محاسن مصر و القاهره ١/٤٧١ و غيره. و أما القفطي فقد ذكر الموفق الخوارزمي في كتابه إنباه الرواه بأنباء النحاه ٣/٣٣٢ و هو الوزير: جمال الدين علي بن يوسف الشيباني، من وزراء حلب، المتوفى سنة ٦٤٦، توجد ترجمته في حسن المحاضره ١/٥٥٤، بغية الوعاه ٣٥٨.

وقال التقى الفاسى: «الموفق بن أحمد بن محمد بن محمد المكى، أبو المؤيد، العلامة، خطيب خوارزم، كان أديباً فصيحاً مفوّهاً، خطب بخوارزم دهرًا، وأنشأ الخطب، وأقرأ الناس، وتخرّج به جماعه، وتوفي بخوارزم في صفر سنة ثمان و ستين و خمسمائه. ذكره هكذا الذهبي في تاريخ الإسلام.

و ذكره الشيخ محى الدين عبد القادر الحنفى فى طبقات الحنفية و قال: ذكره القفطى فى أخبار النحاه، أديب فاضل، له معرفه بالفقه و الأدب. و روى مصنفات محمد بن الحسن عن عمر بن محمد بن أحمد النسفى» (١).

و قال الحافظ السيوطى: «الموفق بن أحمد بن أبى سعيد إسحاق، أبو المؤيد، المعروف بأخطب خوارزم. قال الصفدى: كان متمكناً فى العربيه، غزير العلم، فقيهاً فاضلاً أديباً شاعراً. قرأ على الزمخشري، و له خطب و شعر. قال القفطى: و قرأ عليه ناصر المطرزي. ولد فى حدود سنه ٤٨٤ و مات سنه ٥٦٨» (٢).

و الخوارزمى -هذا- من كبار الحنفية فى زمانه، فقد ترجم له فى (الجواهر المضيه فى طبقات الحنفية) و (الطبقات السنيه فى تراجم الحنفية) و (الفوائد البهيه فى تراجم الحنفية). و قد ألّف الخوارزمى كتاباً فى مناقب أبى حنيفه، طبع فى حيدرآباد سنه ١٣٢١.

و فى كتاب (جامع مسانيد أبى حنيفه) تأليف محمد بن محمود الخوارزمى نقل

ص: ٢٩٥

١ - ١) العقد الثمين فى أخبار البلد الأمين ٣١٠/٧، للتقى الفاسى المكى المتوفى سنه ٨٣٢. توجد ترجمته فى: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ١٨/٧، طبقات الحفاظ للسيوطى ٥٤٩ و غيرهما. و الذهبى صاحب تاريخ الاسلام المتوفى سنه ٧٤٨ غنى عن التعريف. قلت: و ذكره الذهبى فى المختصر المحتاج إليه من تاريخ بغداد لابن الديشى: ٣٦٠ أيضاً. و أما القفطى و أبو الوفاء عبد القادر الحنفى، فقد تقدم التعريف بهما.

٢ - ٢) بغية الوعاه فى أخبار اللغويين و النحاه ٣٠٨/٢ للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنه ٩١٠ و هو غنى عن التعريف.

كثير عن الموفق بن أحمد، واحتجاج بأقواله و أشعاره في مدح أبي حنيفة و غير ذلك، مع وصفه بأوصاف و ألقاب جليله كقوله: «الصدر العلامة أخطب خطباء الشرق و الغرب صدر الأئمة» (١).

و لا يخفى أن صاحب جامع المسانيد المتوفى سنة ٦٦٥ من كبار أئمة الحنفية المعتمدين المشهورين.

و تلخص: إن أخطب خوارزم عالم فقيه محدث أديب خطيب... لا يمكن تجاهله و إنكار قدره و منزلته بين أهل السنة.

و أما كتابه في الباب، فقد ذكر ابن تيمية أن فيه من الأحاديث المكذوبة ما لا يخفى.

أقول:

و أى كتاب من كتب القوم ليس فيه من الأحاديث المكذوبة، و إنَّ أصحَّ كتبهم - و هما كتابا البخارى و مسلم المعروفان بالصَّحيحين - قد نصَّ غير واحد من أئمتهم على عدّه كبيره من أحاديثهما بالبطان، و قد جمعنا كلمات بعضهم فى رساله تحت عنوان (الصحيحان فى الميزان).

لقد ذكرنا مراراً: أن مقصود العلامة من ذكر هذه الأحاديث هو التذكير ببعض فضائل و مناقب أمير المؤمنين بروايه المخالفين و الموافقين، مما لم يرو فى حق أئمة القوم، و لم يطعن فى صحته إلا المتعصبون منهم.

ثم إن كتاب الخوارزمى فى (مناقب الإمام على) يشتمل على طرف من فضائل الإمام عليه السلام يرويها بالأسانيد عن مشايخه عن الصحابه، مع رعايه جميع أحكام الروايه، من دون أن يلتزم فى أوّله بالصَّحّه، و مشايخه فى الأكثر محدثون معروفون فى

ص: ٢٩٦

البلاد المختلفه، فمنهم من يروى عنه بالكتاب و منهم بالإجازة و هكذا....

و ليس الخوارزمى بأول من ألف فى (مناقب أمير المؤمنين) ولا - بالأخير، فإن كثيراً من أكابر القوم من المتقدمين و المتأخرين يفتخرون بروايه فضائله و مناقبه و كتابتها، بخلاف النواصب الذين لا يطيقون سماع واحده منها!

هذا، و قد اشتهر هذا الكتاب فى الأوساط العلميه و اعتمد عليه جمع من علماء القوم فى كتبهم المختلفه، مما يدل على اعتباره عندهم:

كالحافظ الكنجى الشافعى، فى غير موضع من كتابه.

و الحافظ الزرندى الحنفى.

و ابن الصباغ المالكى.

و الحافظ السمهودى الشافعى.

و ابن حجر الهيتمى المكى.

و ابن باكثير المكى.

و عبد العزيز الدهلوى الحنفى.

و قد أوردنا نصوص عباراتهم فى كتابنا الكبير (١).

### الحديث الأول: لو أن عبداً عبد الله...

رواه أبو المؤيد الموفق الخوارزمى بإسناده عن مسند زيد، فهو عن الحافظ شهردار بن شيرويه الديلمى الهمدانى، عن شيخه أبى الفتح عبدوس بن عبد الله بن عبدوس الهمدانى كتابه، قال: حدثنى الشيخ أبو طاهر الحسين بن على بن مسلمه، و هو يرويه عن زيد بن على.

ص: ٢٩٧

و زيد بن علي، يرويه عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه عن جدّه عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، عن النبي صلّى الله عليه وآله أنه قال لعلي....

و حاصل معنى الحديث: أن ولايه علي عليه السلام شرط للدخول في الجنّة، فمن أبغضه لا يدخلها ألّبتّه. و هذا المعنى وارد في أحاديث كثيرة يرويها أصحاب المسانيد و السنن بألفاظ مختلفه... فلو أن أحداً أظهر الشهادتين و صلّى و صام و حجّ و جاء بجميع الواجبات في الشريعة، و هو مبغض لأمر المؤمنين عليه الصّلاه و السلام، فهو منافق، بحكم قوله صلّى الله عليه وآله: «يا علي، لا- يحبّيك إلا- مؤمن و لا- يبغضك إلا منافق» (١). و حكم المنافقين في الآخرة معلوم بالكتاب و السنّه، و هذا هو السبب لتكذيبهم مثل هذه الأحاديث! بل إن نفس هذا المعنى وارد في أحاديث كثيرة نصّ بعض أنتمهم على صحته:

ففي حديث أخرجه الحاكم عن ابن عباس أن رسول الله صلّى الله عليه وآله قال:

«فلو أن رجلاً- صفن بين الركن و المقام، فصلّى و صام، ثم لقي الله و هو مبغض لأهل بيت محمد، دخل النار» قال: «هذا حديث حسن صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه».

و وافقه الذهبي في تلخيصه (٢).

و في حديث آخر، أخرجه الطبراني و ابن عساكر و الخطيب و غيرهم، عن ابن عباس عن رسول الله صلّى الله عليه وآله: «لو أن عبداً عبد الله بين الركن و المقام

ص: ٢٩٨

---

١ - ١) مسند الحميدى ٣١/١، السنن الكبرى للنسائي ١٣٧/٥، مسند أبى يعلى ٢٥١/١، المعجم الأوسط ٣٣٧/٢، كنز العمال

٥٩٨/١١، مسند أحمد ٩٥/١، سنن الترمذى ٣٠٦/٥، مجمع الزوائد ١٣٣/٩، فتح البارى ٦٠/١.

٢ - ٢) المستدرک على الصحيحين ١٤٩/٣.

ألف عام و ألف عام، حتى يكون كالشئ البالى، و لقي الله مبغضاً لآل محمد، أكتبه الله على منخره فى نار جهنم» (١).

و فى حديث ثالث، أخرجه ابن عساكر و غيره، عن أبى امامه الباهلى عنه صلى الله عليه و آله: «و لو أن عبداً عبد الله بين الصيفا و المروه ألف عام ثم ألف عام ثم ألف عام، ثم لم يدرك محبتنا [صحبتنا] لأكتبه الله على منخره فى النار، ثم تلا «قُلْ لَا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فى الْقُرْبى» (٢).

و مثلها أحاديث أخرى عن غيرهم من الصحابه.

لكن الثابت فى محله فوق ذلك أيضاً، لأن مقتضى الأدله اشتراط ذلك بالقول بإمامته بعد رسول الله مباشرة، و ليس هنا موضع تفصيل الكلام فيه.

و المهم: أن نعرف أن هذا المعنى وارد فى كتب الموافقين و المخالفين بالأسانيد و بعضها صحيح، بالنسبه إلى أمير المؤمنين و أهل البيت الطاهرين، أمّا ما ورد فى الكتب بالنسبه إلى غيرهم من القدح و الطعن، فلا تجد شيئاً منه فى أمير المؤمنين و أهل بيته، فأى الطرفين هو الأولى بالاتباع؟

### الحديث الثانى: قال رجل لسلطان: ما أشدّ حبّك لعلى!

ورّد هذا الحديث فى غير واحد من كتب المعتقدين بخلافه أبى بكر، لكنهم لم يرووا مثله فيه، فلم ينقلوا أن سلمان كان يحبّ أبا بكر حتى يسأله رجل عن شدّه حبّه له، فيروى عن رسول الله صلى الله عليه و آله شيئاً من هذا الباب فى حق أبى بكر بن أبى قحافه!

ص: ٢٩٩

---

١- ١) تاريخ بغداد ١٣/١٢٤، مجمع الزوائد ٩/١٧١، تاريخ دمشق ٤٢/٣٢٨، الخصائص الكبرى ٢/٢٦٥، ذخائر العقبى: ١٨.

٢- ٢) تاريخ دمشق ٤٢/٦٥-٦٦.

و لقد كَذَّب به ابن تيميه! (١)و ما أدري هل كَذَّب سؤال الرجل من سلمان؟أو سماع سلمان من رسول الله هذا الكلام؟أو أصل أن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله قد قاله؟

أمَّا أن رجلاً سأل سلمان و أجاب رضى الله عنه بذلك،فقد أخرجه الحاكم بإسناده عن عوف بن أبي عثمان النهدي قال:«قال رجل لسلمان:ما أشدَّ حُبَّكَ لعلي! قال:سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول:من أحبَّ علياً فقد أحبَّني و من أبغض علياً فقد أبغضني».

و قد صحَّحه الحاكم على شرط البخارى و مسلم.

و وافقه الذهبى (٢).

فاحكم على ابن تيميه و أتباعه بما يقتضيه الدين و الإنصاف.

و أمَّا أن رسول الله قال هذا الكلام،فقد أخرجه عدّه من الأئمة الأعلام من أهل السنّه،عن غير واحد من صحابته عليه و آله الصّلاه و السلام،و نكتفى بكلام الحافظ ابن عبد البر،لئلا يطول بنا المقام.فإنه قال بترجمه الإمام على عليه السلام:

«قال صَلَّى الله عليه و آله:من أحبَّ علياً فقد أحبَّني و من أبغض علياً فقد أبغضني، و من آذى علياً فقد آذاني،و من آذاني فقد آذى الله» (٣).

فليعرف ابن تيميه من كان فى شك من أمره إلى هذه الساعه!!

### الحديث الثالث:خلق الله من نور وجه على...

رواه أبو المؤيد الخوارزمي عن الحافظ أبي العلاء الحسن بن أحمد العطار

ص:٣٠٠

---

١- (١) منهاج السنّه ٣٧/٥.

٢- (٢) المستدرک على الصحيحين ١٣٠/٣.

٣- (٣) الاستيعاب فى معرفه الأصحاب ١١٠١/٣.

الهمداني (١) بإسناده من طريق محمد بن أحمد بن شاذان، عن هديبه بن خالد (٢)، عن حماد بن سلمه، عن ثابت البناني عن أنس بن مالك.

و هذا من جملة الأحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله في حبّ الملائكة لأمر المؤمنين عليه السلام و شيعته و استغفارها لهم، و هي أحاديث كثيرة و مضامينها جليّة.

و من أطرف هذه الأحاديث ما رواه الخوارزمي أيضاً من طريق الحافظ أبي العباس ابن عقده الكوفي (٣) عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أبي بكر عبد الله بن عبد الرحمن قال: سمعت عثمان بن عفان قال سمعت عمر بن الخطاب:

سمعت أبا بكر بن أبي قحافة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: إن الله خلق من نور وجه علي بن أبي طالب ملائكة يسبحون و يقدّسون و يكتبون ثواب ذلك لمحبيّه و محبّي ولده» (٤).

و كذلك كانت عقيدته الصحابه فيه عليه السلام: ففي كتاب الفضائل لأحمد، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «و ذكر عنده علي بن أبي طالب فقال: إنكم لتذكرون رجلاً كان يسمع و طء جبرئيل فوق بيته» (٥).

بل في حديث أخرجه ابن عساكر: أن النبي صلى الله عليه وآله كان يستغفر بنفسه لشيعه علي عليه السلام، قاله في خطبه له رواها جابر و لفظه: «إن الله علّمني أسماء أمتي كلّها كما علّم آدم الأسماء كلّها، و مثل لي أمتي في الطين، فمرّ بي أصحاب الرّايات،

ص: ٣٠١

---

١-١) توجد ترجمته في الكامل في التاريخ ٤١١/١١.

٢-٢) صحّف في الكتاب إلى: حديه بن غالب.

٣-٣) توجد ترجمته في الوافي بالوفيات ٢٥٨/٧، البدايه و النهايه ٢٣٦/١١.

٤-٤) مقتل الحسين ٩٧/١.

٥-٥) مناقب أحمد: ١٦٢ رقم ٢٣٧ من زيادات القطيعي.

هذا، و لو أردنا تصحيح أسانيد ما رووه في هذا الباب لطال بنا المقام، لكن المهم:

هو أن هذه أحاديث رواها الموافق و المخالف، و لم يرد مثلها في حق أبي بكر حتى في كتب المعتقدين بإمامته... فمن الأولى بالاتباع؟

### الحديث الرابع عن ابن عمر: من أحب علياً...

و هذا الحديث رواه الخوارزمي عن أبي العلاء العطار المتقدم، من طريق محمد بن أحمد بن شاذان، بإسناده عن مالك بن أنس عن نافع، عن ابن عمر قال قال رسول الله... و قد ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال - و تبعه ابن حجر في لسانه - بترجمه ابن شاذان هذا، حيث أورد بعض رواياته في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، و من ذلك هذا الحديث إذ قال:

«و لقد ساق أخطب خوارزم من طريق هذا الدجال ابن شاذان أحاديث كثيرة باطله سمجه ركيكه في مناقب السيد على رضي الله عنه. من ذلك بإسناد مظلم عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: من أحب علياً أعطاه الله بكل عرق في بدنه مدينه في الجنة» (٢).

و لكن شيخ الاسلام الجويني قد روى هذا الحديث بإسناده عن الخطيب الخوارزمي، و هذا نص كلامه:

«أنبأني الرشيد محمد بن أبي القاسم بن عمر المقرئ، عن محي الدين يوسف بن أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي إجازة، عن ناصر بن أبي المكارم كتابه عن أبي المؤيد ابن أحمد الخطيب إذناً إن لم يكن سماعاً، قال: أنبأنا الحافظ الحسن بن

ص: ٣٠٢

١- (١) تاريخ دمشق ١٤٩/٢٠.

٢- (٢) ميزان الاعتدال ٤٦٧/٣، لسان الميزان ٦٢/٥.

أحمد أبو العلاء العطار، ونجم الدين أبو منصور محمد بن الحسين بن محمد البغدادي قالاً: أنبأنا الشريف نور الهدى على بن الحسن بن محمد بن علي أبو طالب الزينبي، عن الإمام محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان...» (١).

فأقول:

إن كل ما ذكره الذهبي دعاوى مجرّده!

أولاً: لم يترجم الذهبي ابن شاذان ولم يذكر له كلمة مدح أو ذم من أحد من علماء الرجال، وكأنه إنما عنوانه من أجل تكذيب رواياته في فضائل أمير المؤمنين و مناقبه! فبأي وجه عبّر عنه بالدجال؟

و ثانياً: كيف يصف رواياته في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام بأنها «باطلة سمجة ركيكة»، والحال أن من بينها أحاديث قطعيّة و أخرى لها شواهد تقويها؟

و ثالثاً: تعبيره عن أمير المؤمنين عليه السلام ب«السيد علي» الذي لا ريب في أنه استخفاف بمقام الإمام عليه السلام، من القرائن الواضحة الدلالة على نصبه له عليه الصّلاه و السلام.

و رابعاً: إن شيخ الإسلام الجويني من مشايخ الذهبي، كما في كتاب (المعجم المختص) الذي وضعه لذكر مشايخه.

و خامساً: الرشيد المقرئ، ترجم له الحافظ ابن حجر و وصفه بأوصاف جليّة كقوله: «كامل العقل متين الديانة، له فضل و صيانه» (٢).

و سادساً: محي الدين ابن الجوزي، ترجم له الذهبي و جماعه. و قد ذكر بترجمته:

«روى عنه: الدمياطي و الرشيد بن أبي القاسم و جماعه. و درّس و أفتى و ناظر و تصدّر للفقّه و وعظ، و كان صدرّاً كبيراً وافر الجلاله، ذا سمت و هيبه و عباره فصيحّه، و رسل به

ص: ٣٠٣

---

١- ١) فرائد السمطين ٢/ ٢٥٨.

٢- ٢) الدرر الكامنه بأعيان المائه الثامنه ٤/ ١٥٠.

الملوك و بلغ أعلى المراتب، و كان محمود الطريقه محبباً إلى الرعيه...قال شمس الدين ابن الفخر: أما رياسته و عقله فتقل بالتواتر» (١).

و سابعاً: إن ناصر بن أبي المكارم-تلميذ الخطيب الخوارزمي-من فقهاء الحنفية، و كبار علماء الأدب و العربيه، ترجم له في سائر كتب طبقات الأدباء و الفقهاء (٢).

و ثامناً: إن الخطيب الخوارزمي من الفقهاء و الأدباء الكبار، كما تقدم.

و تاسعاً: إن أبا العلاء العطار الهمداني من كبار الحفاظ الثقات، كما أشرنا من قبل.

فأقول: هل هؤلاء كلهم يروون هذا الحديث «الباطل»، «السمج» «الركيك» و «ياسناد مظلم»؟ إن كانوا عالمين بذلك، فلما ذا يروون هكذا حديث؟ و إن كانوا جاهلين، فكيف جهلوا و الذهبي علم بذلك؟

ثم أقول: إن أغلب جمل هذا الحديث لها شواهد في الأحاديث الأخرى، فلو كان سنده ضعيفاً فإنه يقوى بغيره كما هي القاعده المقرره عندهم. لكن قوله صلى الله عليه و آله: «ألا، و من أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه: آيس من رحمه الله» هو الموجه لقلوب القوم، فيضطروهم إلى تكذيب مثل هذه الأحاديث المتفق عليها بين الفريقين! نسأل الله السلامه و حسن العاقبه!

### الحديث الخامس: عن ابن مسعود..

و هذا الحديث رواه ابن عساكر بترجمه أمير المؤمنين عليه السلام في سياق أحاديث رواها بأسانيده في حبه و بغضه، و نحن نقتصر بذكره مع ما قبله و بعده فقط، قال: «أنبأنا أبو طالب عبد القادر بن محمد بن عبد القادر.

ص: ٣٠٤

---

١- ١) سير أعلام النبلاء ٣٧٣/٢٣.

٢- ٢) معجم الأدباء ٢٠٢/٧، الجواهر المضيه في طبقات الحنفية ١٩٠/٢، وفيات الأعيان ١٥١/٢، بغية الوعاه في طبقات اللغويين و النحاه: ٤٠٢.

ح و أخبرنا أبو طاهر إبراهيم بن الحسن بن طاهر عنه، أنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي، أنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، نا محمد بن يونس، حدثني أبي، نا محمد بن سليمان بن ميمون المخزومي، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن أبيه قال:

خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الجمعة فقال: «يا أيها الناس قدموا قريشاً ولا تقدموها، وتعلموها، ولا تعلموها، قوه رجل من قريش تعدل قوه رجلين من غيرهم، وأمانه رجل من قريش تعدل أمانه رجلين من غيرهم. يا أيها الناس أوصيكم بحب ذي أقربيها أخي وابن عمي على بن أبي طالب، فإنه لا يحبّه إلا مؤمن، ولا يبغضه إلا منافق، من أحبّه فقد أحبني، ومن أبغضه فقد أبغضني، ومن أبغضني عذبه الله عز وجل».

أخبرنا أبو القاسم بن الحصين، أنا أبو علي بن المذهب، أنا أحمد بن جعفر، نا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، نا عثمان بن محمد بن أبي شيبة - وسمعتة أنا من عثمان ابن محمد - نا محمد بن فضيل، عن عبد الله بن عبد الرحمن أبي نصر، حدثني مساور الحميري، عن أمّه قالت: سمعت أم سلمة تقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعلي: «لا يبغضك مؤمن ولا يحبك منافق».

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الفضل و أبو المظفر عبد المنعم بن عبد الكريم، قالوا: أنا أبو سعد الأديب، أنا أبو عمرو بن حمدان.

ح و أخبرتنا أم المجتبى فاطمة بنت ناصر، قالت: قرئ على إبراهيم بن منصور، أنا أبو بكر بن المقرئ، أنا أبو يعلى، نا أبو هاشم الرفاعي، نا ابن فضيل، نا أبو نصر عبد الله بن عبد الرحمن، عن مساور الحميري، عن أمّه، عن أم سلمة قالت:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي: «لا يحبك منافق، ولا يبغضك مؤمن»

و قال ابن المقرئ: لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق.

قالوا: أنا أبو يعلى، أنا الحسن بن حماد - زاد ابن المقرئ: الكوفي - نا محمد بن فضيل، عن أبي نصر، عن مساور الحميري، عن أمه، عن أم سلمه قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «لا يحب علياً منافق، ولا يبغضه مؤمن».

أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن النقور، أنا عيسى بن علي، نا عبد الله بن محمد، نا أحمد بن عمران الأحنسي قال: سمعت محمد بن فضيل، نا أبو نصر عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري، عن مساور الحميري، عن أمه، عن أم سلمه قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعلي: «ما يحبك إلا مؤمن، وما يبغضك إلا منافق».

أخبرنا أبو محمد بن طائوس، أنا أبو الغنائم بن أبي عثمان، نا محمد بن أحمد بن محمد بن رزقويه - إملاء - نا محمد بن أحمد بن يوسف بن يزيد الكوفي، نا أحمد بن إبراهيم بن إسحاق بن يزيد، عن أبيه، عن جده إسحاق بن يزيد، عن ابن عمر العنبري، عن زفر، عن سالم بن أبي الجعد، عن أم سلمه قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي بن أبي طالب: «لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق أو كافر».

أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا عاصم بن الحسن، أنا أبو عمر بن مهدي، أنا أبو العباس بن عقده، نا الحسن بن علي بن بزيع، نا عمر بن إبراهيم، نا سوار بن مصعب الهمداني، عن الحكم بن عتيبه، عن يحيى بن الجزار، عن عبد الله بن مسعود قال:

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «من أنه زعم آمن بي وما جئت به وهو يبغض علياً فهو كاذب ليس بمؤمن».

أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن، نا أبو عبد الله البارع، نا أبو علي بن السبط، نا أبو غالب محمد بن أحمد بن الحسين بن قرش، قالوا: أنا أبو الغنائم بن المأمون، نا علي بن عمر بن محمد الحربي، نا أحمد بن محمد الصيدلاني، نا الحسن بن عرفة، نا.

ح و أخبرنا أبو المظفر بن أبي القاسم، أنا أبو سعد الأديب، أنا أبو عمرو بن حمدان.

ح و أخبرتنا أم المجتبى العلوية قالت: قرئ على إبراهيم بن منصور، أنا أبو بكر بن المقرئ، قالوا: أنا أبو يعلى، نا الحسن بن عرفة، نا.

و قال ابن المقرئ: عن سعيد بن محمد الوراق الثقفي.

ح و أخبرنا أبو الفضل عبد الرحيم بن غانم بن عبد الواحد الخطيب و أبو زيد شكر بن أحمد بن محمد الأديب و أبو علي الحسن بن البغدادي و لقيه بنت المفضل بن عبد الخالق، قالوا: أنا القاسم بن الفضل بن أحمد، قالوا: أنا أبو الحسين محمد بن....

و أنبأنا أبو القاسم بن بيان، و أخبرنا خالي أبو المكارم سلطان بن يحيى و أبو سليمان داود بن محمد عنه، قالوا: أنا أبو الحسن بن مخلد.

ح و أخبرنا أبو النجم بدر بن عبد الله الشيعي، أنا أبو بكر الخطيب، أنا أبو عمر بن مهدي، و محمد بن أحمد بن رزق، و محمد بن الحسين بن الفضل، و عبد الله بن يحيى السكري، و محمد بن محمد بن محمد بن مخلد، قالوا: أنا أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار، نا أبو علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدى، حدثني سعيد بن محمد الوراق، عن علي بن الحزوز قال: سمعت أبا مريم الثقفي يقول:

سمعت عمار بن ياسر يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول لعلي: «طوبى لمن أحيتك، و صدق فيك، و ويل لمن أبغضك و كذب فيك. لفظهم متقارب» (١).

### الحديث السادس: لا يزول قدم عبد...

و هذا الحديث من أهم الأحاديث و أصحها. قال الحافظ أبو بكر الهيثمي:

ص: ٣٠٧

«و عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيم أفناه، و عن جسده فيم أبلاه، و عن ماله فيم أنفقه و من أين اكتسبه، و عن حَبِّنا أهل البيت.

رواه الطبراني في الكبير و الأوسط، و فيه: حسين بن الحسن الأشقر، و هو ضعيف جداً، و قد وثَّقه ابن حَبَّان مع أنه يشتم السلف.

و عن أبي برز، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تزول قدما عبد حتى يسأل عن أربعة: عن جسده فيم أبلاه، و عمره فيم أفناه، و ماله من أين اكتسبه و فيم أنفقه، و عن حَبِّنا أهل البيت. قيل: يا رسول الله! فما علامه حَبِّكم؟ فضرب بيده على منكب على رضى الله عنه.

رواه الطبراني في الأوسط» (١).

أقول:

أولاً: لم يتكلم في سند الحديث الثاني، مع أنه تكلم في الأول.

و ثانياً: السائل: «يا رسول الله! فما علامه حَبِّكم؟» هو: «عمر بن الخطاب»، و قد جاء هنا: «قيل».

و ثالثاً: في ذيله: «و آيه حَبِّي حبَّ هذا من بعدى»؛ و لم يذكره.

و رابعاً: كلامه في «حسين الأشقر» مردود، و قد أوضحنا وثاقه هذا الرجل في بحوثنا.

و «عن أبي الطفيل، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تزول قدما ابن آدم يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن علمه ما عمل به، و عن ماله مما اكتسبه، و فيم أنفقه، و عن حبِّ أهل البيت. فقيل: يا رسول الله! و من هم؟ فأوماً بيده إلى على بن أبي طالب».

ص: ٣٠٨

أقول:

أخرجه ابن عساكر؛ «عن مشايخه، عن الباغندي، عن يعقوب بن إسحاق الطوسي، عن الحارث بن محمد المكفوف، عن أبي بكر بن عياش، عن معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، عن أبي ذر» (١).

و لا مساع للطن في هذا الحديث سنداً.

نعم، هو من حيث المتن و الدلاله مما لا تحتمله نفوس القوم، و لذا تراهم يصفونه بالبطلان، من غير جرح لأحد من رواته!!

فقد عنون الذهبي في ميزانه «الحارث بن محمد المعكوف» (٢) و لم يجرحه بشي، إلا أنه قال ما نصه: «أتى بخبر باطل؛ حدثنا أبو بكر بن عياش، عن معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، عن أبي ذر مرفوعاً: لا تزول قدما عبد حتى يسأل عن حبنا أهل البيت؛ و أوماً إلى علي. رواه أبو بكر بن الباغندي، عن يعقوب بن اسحاق الطوسي، عنه» (٣).

أكتفى بهذا، لئلا يطول بنا البحث، كما أكتفى بالإشارة إلى أن للقوم في هذا الحديث تصرفات، فلا بد من التحقيق عنه ممن كان أهلاً لذلك.

### الحديث السابع: بأي لغة خاطبك ربك؟

يشهد بصحته طائفتان من الأحاديث الثابتة عند الفريقين:

الأولى: ما ورد في أن النبي و عليّاً -عليهما الصلاة و السلام- مخلوقان من نور واحد، و أن وجودهما كلمه نور لا يشوبه ظلمه، بخلاف سائر الصحابه، فقد كان في وجودهم ظلمه، و لذا كان أكثرهم -و بعضهم في أكثر عمره- مشركين.

ص: ٣٠٩

---

١- (١) تاريخ دمشق ٢٥٩/٤٢-٢٦٠.

٢- (٢) كذا؛ لكن في لسان الميزان ١٥٩/٢، و تاريخ دمشق ٢٥٩/٤٢: «المكفوف».

٣- (٣) ميزان الاعتدال ٤٤٣/١.

و الثانية: ما ورد فى أن أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ الناس إلى الله و رسوله صلى الله عليه و آله من سائر الناس على الإطلاق.

### الحديث الثامن: لو أن الرياض أقلام

أورده الذهبى فى ميزانه بترجمه ابن شاذان، قال: «محمد بن أحمد بن على بن الحسين [الحسن] بن شاذان. روى عن المعافى بن زكريا، عن محمد بن أحمد بن أبى الثلج، عن الحسن بن محمد بن بهرام، عن يوسف بن موسى القطان، عن جرير، عن ليث، عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: لو أن الغياض أقلام و البحر مداد و الجن حسّاب و الإنس كتاب، ما أحصوا فضائل على.

هذا كذب. رواه نور الهدى أبو طالب الزينى عن هذا الشيخ» (١).

أقول:

لم يذكر لنا الذهبى -أو غيره ممن تبعه- السبب! وقد تقرّر أن الجرح غير المعلّل غير مقبول: قالوا: «ولا يقبل الجرح إلّا مبين السبب، لأنه يحصل بأمر واحد و لا يشق ذكره، و لأن الناس مختلفون فى أسباب الجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناءً على ما اعتقده جرحاً و ليس بجرح فى نفس الأمر، فلا بدّ من بيان سببه ليظهر هل هو قاذح أو لا؟

قال ابن الصلاح: و هذا ظاهر مقرّر فى الفقه و أصوله، و ذكر الخطيب أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث، كالشيخين و غيرهما...» (٢).

و على الجملة، فإنّ تكذيب الذهبى لهذا الحديث لا يسمع بوجه.

و كيف يمكن إحصاء فضائل أمير المؤمنين عليه الصّلاه و السلام للجنّ و الإنس؟

ص: ٣١٠

---

١- ١) ميزان الاعتدال ٤٦٦/٣.

٢- ٢) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ٢٥٨/١.

نعم، ذاك ممكن للملائكة، وقد ورد في روايه الفريقين:- إنَّ حافظى على ليفتخران على سائر الحفظه، لأنهما لم يحصيا عليه سيئه قط!

و من العجب أنهم يدعون لأبى بكر أنه أفضل صحابه رسول الله صلى الله عليه وآله و أن فضائله لا تحصي، و الحال أن كبار الأئمه كأحمد بن حنبل و النسائي يصرحون بورود الأحاديث الصحيحه و المعتبره فى فضل على عليه السلام ما لم يرد فى حق غيره من الأصحاب مطلقاً....

### الحديث التاسع: ان الله جعل لعلى فضائل

و هذا الحديث أيضاً أورده بترجمه ابن شاذان قال: «و روى نور الهدى عنه:

حدَّثنا الحسن بن أحمد المخلدى، عن حسين بن إسحاق، عن محمد بن زكريا، عن جعفر بن محمد بن عمار، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن أبيه، عن على... ثم قال الذهبي: «هذا من أقطع ما وضع» (١).

أقول:

و رواه الحافظ أبو عبد الله الكنجى قائلًا: «ذكر فضائل أمير المؤمنين على بن أبى طالب من آيات القرآن لا يمكن جعله علاوه كتاب واحد، بل ذكر شيء منها و ذكر جميعها يقصر عنه باع الإحصاء، و يدلّك على صدق ما ذهب إليه مؤلف الكتاب محمد بن يوسف بن محمد الكنجى الشافعى عفى الله عنه هو: ما أخبرنا الشيخ المقرئ أبو إسحاق بن بركه الكتبى - بالموصل - عن الإمام الحافظ صدر الحفاظ أبى العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن العطار، عن الشريف الأجل نور الهدى أبى طالب الحسين بن محمد بن على الزينبى، عن محمد بن أحمد بن على بن

ص: ٣١١

و بهذا الإسناد، عن ابن شاذان قال: حدّثنى أبو محمد الحسن بن أحمد المخلدى من كتابه، عن الحسين بن إسحاق....

قلت: ما كتبناه إلا من حديث ابن شاذان. رواه الحافظ الهمداني في مناقبه و تابعه الخوارزمي» (١).

### ترجمه أبى العلاء العطار

فظهر أن للحافظ أبى العلاء العطار كتاباً في مناقب أمير المؤمنين، وقد روى هذا الحديث فيه، وإذا ما عرف الإنسان المؤمن المنصف هذا الحافظ في علمه و ورعه و زهده، فسيكون القدر المتيقن له عدم جواز التسرع على الحكم بوضع هذا الحديث الشريف، و إليك طرفاً من أحواله من الكتب المعتمده و خاصّه من سير أعلام النبلاء:

قال الذهبي: «الإمام الحافظ المقرئ العلامة شيخ الإسلام أبو العلاء... شيخ همدان بلا مدافعه... قال أبو سعد السمعاني: هو حافظ متقن و مقرئ فاضل، حسن السيره جميل الأمر مرضى الطريقه عزيز النفس، سخي بما يملكه، مكرم للغرباء، يعرف الحديث و القراءات و الآداب معرفه حسنه، سمعتُ منه بهمدان.

و قال الحافظ عبد القادر: شيخنا أشهر من أن يعرف، تعدّر وجود مثله من أعصار كثيره، على ما بلغنا من سير العلماء و المشايخ. أربى على أهل زمانه في كثرة السماعات مع تحصيل أصول ما يسمع و جوده النسخ و إتقان ما كتبه بخطه... و برع على حفاظ عصره في حفظ ما يتعلّق بالحديث من الأنساب و التواريخ و الأسماء و الكنى و القصص و السير... و كان يقرئ نصف نهاره الحديث و نصفه القرآن و العلم. و لا يغشى

ص: ٣١٢

السلّاطين و لا تأخذه في الله لومه لأئيم...و كان حسن الصّلاه، لم أر أحداً من مشايخنا أحسن صلاه منه...و كان يفتح عليه من الدنيا جمل، فلم يدّخرها بل ينفقها على تلامذته، و كان عليه رسوم لأقوام، و ما كان يبرح عليه ألف دينار همدانيه أو أكثر من الدين مع كثره ما كان يفتح عليه».

ثم قال الذهبي: «كان أبو العلاء الحافظ في القراءات أكبر منه في الحديث، مع كونه من أعيان أئمه الحديث، له عدّه رحلات إلى بغداد و أصبهان و نيسابور» ثم روى بإسناده عنه حديثين (١).

و كذلك ترجم له في سائر كتب التاريخ و الرجال.

و قال الصفدي: «و جمع بعضهم كتاباً في أخباره و أحواله و كراماته و ما مدح به من الشعر و ما كان عليه» (٢).

### الحديث العاشر: لمبارزه على...

قال الحاكم: «حدّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قتل رجل من المشركين يوم الخندق، فطلبوا أن يواروه فأبى رسول الله صلى الله عليه و آله حتى أعطوه الديه. و قتل من بني عامر بن لؤي عمرو بن عبد ود، قتله على بن أبي طالب مبارزه.

هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.

و له شاهد عجيب: حدّثنا لؤثؤ بن عبد الله المقنري (٣) في قصر الخليفة ببغداد،

ص: ٣١٣

---

١- ١) سير أعلام النبلاء ٢١/٤٠-٤٧.

٢- ٢) الوافي بالوفيات ١١/٢٩٦.

٣- ٣) في تاريخ بغداد: القيصري.

ثنا أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الوهاب المصري بدمشق، ثنا أحمد بن عيسى الخشاب بتيس، ثنا عمرو بن أبي سلمه، ثنا سفيان الثوري، عن بهز بن حكيم، عن أبيه عن جدّه قال قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: لمبارزه على... الحديث» (١).

و قال الخطيب: «لؤلؤ بن عبد الله، أبو محمد القيصري. حدّث عن... حدّثنا عنه:

على بن عبد العزيز الطاهري و أبو بكر البرقاني و القاضي أبو العلاء الواسطي و محمد بن عمر بن بكير المقرئ.

أخبرنا الطاهري، حدّثنا لؤلؤ بن عبد الله القيصري، حدّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النصيبي الصوفي بالموصل، حدّثنا أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن شدّاد، قال: حدّثني محمد بن سنان الحنظلي، حدّثني إسحاق بن بشر القرشي، عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه عن النبي....

سألت البرقاني عن لؤلؤ القيصري فقال: كان خادماً، حضر مجلس أصحاب الحديث، فعلّقت عنه أحاديث. فقلت: فكيف حاله؟ قال لا أخبره.

قلت: و لم أسمع أحداً من شيوخنا يذكره إلا بالجميل» (٢).

و أرسله سعد الدين التفتازاني إرسال المسلّم (٣).

فهل يصغى المؤمن المنصف لقول الذهبي: «قبح الله رافضياً افتراه» (٤).

ثم إن هذا الحديث قد ورد في بعض الكتب المعتبره للقوم بلفظ آخر:

قال في المواقف: «تواتر مكافحته للحروب و لقاء الأبطال و قتل أكابر الجاهليّة، حتى قال عليه السلام يوم الأحزاب: لضربه على خير من عباده الثقلين، و تواتر وقائعه

ص: ٣١٤

---

١- (١) المستدرک ٣/٣٢٢.

٢- (٢) تاريخ بغداد ١٣/١٩٠.

٣- (٣) شرح المقاصد ٢/٣٠٠.

٤- (٤) تلخيص المستدرک. ذيله ٣/٣٢٢.

فى خبير و غيره» (١).

و كذا أرسله إرسال المسلم فى شرح المقاصد (٢).

و فى بعض الكتب أنه عليه السلام لما خرج إلى عمرو بن عبد ود قال رسول الله:

«برز الإيمان كله إلى الشرك كله» (٣).

و عند المقارنه بين كل هذا المتفق على روايته بين الموافقين و المعتقدين لخلافه أبى بكر، و بين ما ثبت بالقطع و اليقين، من فرار أبى بكر و غيره فى أحد و حنين، يظهر من الأولى بالاتباع، و هذا هو مقصود العلامة الحلّى!

### الحديث الحادى عشر: حديث سعد فى مجلس معاويه

و هذا من جمله الأخبار الثابته، حتى أن ابن تيميه ما وسعه تكذيبه فقال: «فهذا حديث صحيح. رواه مسلم فى صحيحه و فيه ثلاث فضائل لعلّى.

قال: «لكن ليست من خصائص الأئمه و لا من خصائص على...» قال: «فإنه استخلف على المدينه غير واحد... و كذلك قوله: لأعطين الرايه رجلاً... و هذا الحديث أصح ما روى لعلّى من الفضائل، أخرجاه فى الصحيحين من غير وجه. و ليس هذا الوصف مختصاً بالأئمه و لا بعلّى، فإن الله و رسوله يحب كل مؤمن تقى و كل مؤمن تقى يحب الله و رسوله... و كذلك حديث المباهله، شرکه فيه فاطمه و حسن و حسين...» (٤).

أقول: الكلام هنا فى ثلاث جهات:

ص: ٣١٥

---

١- ١) شرح المواقف ٣٧١/٨.

٢- ٢) شرح المقاصد ٣٠١/٢.

٣- ٣) شرح نهج البلاغه ٢٦١/١٣.

٤- ٤) منهاج السنّه ٤٤/٥-٤٥.

الأولى: إن هذا الحديث صحيح باصطلاح القوم بحيث اعترف ابن تيميه أيضاً بذلك، فلم تبق حاجة لذكر أسانيده و مخزجيه من أئمة القوم، فهذه جهه السند.

الثانيه: الدلاله، وفيها أمور نشير إليها:

١- عدااء معاويه لأمير المؤمنين على عليه السلام، حتى أنه كان يأمر بسبّه.

٢- عدم جواز سبّ على عليه الصّلاه و السّلام، لأنه كان محبوباً عند الله و رسوله، بل كان نفس رسول الله، و لذا جعله الخليفه له و نزّله من نفسه بمنزله هارون من موسى.

فكيف يجوز سبّ من اختص عند الله و رسوله بالمنازل التي قال سعد: «لأن تكون لى واحده منهم أحبّ إلى من حمر النعم».

٣- و المنازل المذكوره فى هذا الحديث هى:

حديث المنزله. و حديث خير، و حديث آيه المباهله.

أقول:

أمّا هذه الأحاديث، فسيأتى بيان كون كلّ منها خصيصه لأمير المؤمنين عليه السلام- تدلّ على إمامته و ولايته العامه بعد رسول الله صلى الله عليه و آله بلا فصل - بالتفصيل، حيث يتعرّض العلّامه له إن شاء الله. و سيظهر هناك أن ليس كلام ابن تيميه إلا مغالطه و مجادله بالباطل.

لكن دلالة الحديث- بكلّ صراحه و وضوح- على بغض معاويه لأمير المؤمنين و هو نفس رسول الله فى حياته و خليفته بعد وفاته، ممّا يصعب على أتباع معاويه و أنصار بنى أميه الاعتراف به، بل يحاولون كتمانهم إذ لم يمكنهم إنكاره، و لذا تراهم يحزّفون لفظ الخبر، فتجده فى كتبهم بأنحاء مختلفه:

ففى صحيح مسلم و سنن الترمذى: «أمر معاويه بن أبى سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله صلى الله عليه

و سلم فلن أسبّه، لأن تكون لى واحده منهم أحبّ إلى من حمر النعم...» (١).

و فى المستدرک: «قال معاويه لسعد بن أبى وقاص: ما يمنعك أن تسبّ ابن أبى طالب؟ فقال: لا أسبّ ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله...» (٢).

و فى بعض الكتب: «قدم معاويه فى بعض حجّاته، فدخل على سعد، فذكروا عليّاً، فقال منه، فغضب سعد...» (٣).

و رواه ابن كثير، فحذف منه: «فقال منه فغضب سعد» (٤).

و فى كتاب المناقب لأحمد: «إنه ذكر على عند رجل و عنده سعد بن أبى وقاص.

فقال له سعد: أتذكر عليّاً؟...» (٥).

و عند النسائى عن سعد: «كنت جالساً، فتنقّصوا على بن أبى طالب، فقلت: لقد سمعت...» (٦).

و جاء بعضهم، فحذف القصه كلّها، و روى عن سعد رأساً فقال: «عن سعد بن أبى وقاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلّم فى على ثلاث خلال...» (٧).

هذا، و لا يخفى الاختلاف فى الثلاثه، فبعضهم روى فيها حديث الغدير و بعضهم حديث المباهله، و الله العالم.

ص: ٣١٧

---

١- ١) صحيح مسلم ١٢٠/٧، سنن الترمذى ٣٠١/٥.

٢- ٢) المستدرک على الصحيحين ١٠٨/٣.

٣- ٣) المصنف ٤٩٦/٧.

٤- ٤) البدايه و النهايه ٣٧٦/٧.

٥- ٥) المناقب لاحمد بن حنبل: ١٤٨ برقم ٢١٧ و هو من زيادات القطيعى.

٦- ٦) خصائص على: ٥٠.

٧- ٧) حليه الأولياء ٣٥٦/٤.

أما قصه الشورى، فالكلام عليها على ضوء كتب القوم طويل، وعمده البحث عنها فى جهتين:

١- جهه الكبرى. فلا بدّ من التحقيق عن أصل الشورى فى الإمامه، و أنه هل تثبت عن هذا الطريق أولاً؟ و هل فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه و آله فى خصوص الإمامه و الخلافة؟ هل فعل ذلك أبو بكر؟ و على فرض الثبوت، فما هى ضوابطها؟ و من هم أهل الشورى؟ و كيف تعيينهم؟

و هذا البحث يعود إلى أصل مباحث الإمامه.

٢- جهه الصغرى. فلا بدّ من التحقيق على ضوء أخبار القوم عن الشورى التى وضعها عمر بن الخطاب طريقاً لتعيين الخليفة من بعده، و عن أسبابها، و عن أشخاصها، و عن الخصوصيات التى أخذها عمر فيها، و عن كيفية وقوعها، و عما دار فى مجلسها.

و هذا بحث طويل أيضاً، ليس هذا موضعه.

و أما مناشده أمير المؤمنين عليه السلام الحاضرين، من جملة وقائعها... فمن الطبيعى أن لا يروى القوم المناشده بكاملها و بالأسانيد المتكثرة فى الكتب المشتهره...

و هذا ليس بعجيب منهم.

إن ممّا لا شك فيه أن النبى صلى الله عليه و آله كان يخطب على الناس فى كلّ جمعه، فلو أن القوم ضبطوا لنا خطبه صلى الله عليه و آله هذه فقط و رووها لنا، لكانت بأيدينا مئات الخطب من رسول الله صلى الله عليه و آله.

بل لقد نصّ غير واحد على أنه صلى الله عليه و آله قد خطب الناس يوم الغدير خطبةً بليغةً طويلة:

و فى المستدرک: «قام خطيباً، فحمد الله و أثنى عليه و ذكر و وعظ فقال ما شاء الله أن يقول» (٢).

و فى مجمع الزوائد: «فو الله ما من شيء يكون إلى يوم الساعة إلا قد أخبرنا به يومئذ، ثم قال أيها الناس...» (٣).

و الحاصل: إن الأمانة على السنّة النبويه لم ينقلوا لنا السنّة، و ما نقلوه فكثيراً ما تصرّفوا فيه و حرّفوه، و وقع فيه الزيادة و النقصان... فكيف بمثل كلام أمير المؤمنين فى مجلس الشورى، الذى ناشد القوم فضائله و مناقبه الخاصّه به، و الدالّه على أفضليّته و المستلزمه لإمامته و ولايته بلا فصل بعد رسول الله صلّى الله عليه و آله؟

ثم يأتى ابن تيميه فيقول: «و أما قوله: عن عامر بن واثله، و ما ذكره يوم الشورى، فهذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث، و لم يقل على رضى الله عنه يوم الشورى شيئاً من هذا و لا ما يشابهه» (٤).

أقول:

لكنّا بعد التتبع وجدنا لهذا الخبر أسانيد عديدة فيها أئمه كبار، فمن ذلك:

١- ما رواه الحافظ الفخر أبو عبد الله الكنجى الشافعى قال: «أخبرنا أبو بكر ابن الخازن، أخبرنا أبو زرعه، أخبرنا أبو بكر ابن خلف، أخبرنا الحاكم، أخبرنا أبو بكر ابن أبى دارم الحافظ بالكوفه من أصل كتابه، حدّثنا منذر بن محمد بن منذر، حدّثنا أبى، حدّثنى عمى، حدّثنا أبى، عن أبان بن تغلب، عن عامر بن واثله قال: كنت على الباب

ص: ٣١٩

---

١- ١) مسند أحمد ٣٧٢/٤.

٢- ٢) المستدرک ١١٠/٣.

٣- ٣) مجمع الزوائد ١٠٥/٩.

٤- ٤) منهاج السنّه ٥٩/٥.

٢- ما رواه الحافظ ابن عساكر قال: «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم أنبأنا أبو الفضل أحمد بن عبد المنعم بن أحمد بن بندار، أنبأنا أبو الحسن العتيقي، أنبأ أبو الحسن الدارقطني، أنبأنا أحمد بن محمد بن سعيد، أنبأنا يحيى بن زكريا بن شيبان، أنبأنا يعقوب بن معبد، حدثني مثنى أبو عبد الله، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عاصم بن ضمره و هبيرة و عن العلاء بن صالح، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي و عن عامر بن واثله قالوا: قال علي بن أبي طالب يوم الشورى...» (٢).

٣- ما رواه أبو المؤيد الخوارزمي قال: «و أخبرني الشيخ الإمام شهاب الدين أفضل الحفاظ أبو النجيب، سعد بن عبد الله بن الحسن الهمداني المعروف بالمروزي -فيما كتب إلّي من همدان- أخبرني الحافظ أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحدّاد- فيما أذن لي في الرواية عنه- أخبرني الشيخ الأديب أبو يعلى عبد الرزاق بن عمر بن إبراهيم الطهراني سنة ٤٧٣، أخبرني الإمام الحافظ طراز المحدثين أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الإصبهاني.

قال الشيخ الإمام شهاب الدين أبو النجيب سعد بن عبد الله الهمداني:

و أخبرنا بهذا الحديث عالياً: الإمام الحافظ سليمان بن إبراهيم الإصبهاني في كتابه إلّي من إصبهان سنة ٤٨٨ عن أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه، حدثني سليمان بن محمد بن أحمد، حدثني يعلى بن سعد الرازي، حدثني محمد بن حميد، حدثني زاهر بن سليمان، عن الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل عامر بن واثله...» (٣).

ص: ٣٢٠

---

١- (١) كفايه الطالب: ٣٨٦.

٢- (٢) فرائد السمطين ٨٧/١.

٣- (٣) المناقب: ٣١٣.

و رواه شيخ الإسلام الحمويني بإسناده عن طريق الخوارزمي، قال:

«أخبرني الشيخ الإمام تاج الدين علي بن أنجب بن عبد الله الخازن البغدادي المعروف بابن الساعي قال: أنبأنا الإمام برهان الدين ناصر بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي إجازة قال: أنبأنا أخطب خوارزم...» (١).

٤- ما رواه الحافظ الفقيه ابن المغازلي الشافعي قال: «أخبرنا أبو طاهر محمد بن علي بن محمد البيهقي البغدادي، أخبرنا أبو أحمد عبيد الله بن محمد بن أحمد بن أبي مسلم الفرضي، حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد -المعروف بابن عقده- الحافظ، حدثنا جعفر بن محمد بن سعيد الأحمسي، حدثنا نصر -وهو ابن مزاحم- حدثنا الحكم بن مسكين، حدثنا أبو الجارود و ابن طارق، عن عامر بن واثله.

و أبو ساسان و أبو حمزة عن أبي إسحاق السبيعي، عن عامر بن واثله...» (٢).

٥- ما رواه الحافظ ابن عبد البر، قال: «حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا عمرو بن حماد القنّاد قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الأزدي، عن معروف بن خربوذ، عن زياد بن المنذر، عن سعيد بن محمد الأزدي، عن أبي الطفيل...» (٣).

٦- ما رواه الحافظ العقيلي -بترجمه الحارث بن محمد- عن أبي الطفيل قال:

«حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: الحارث بن محمد عن أبي الطفيل:

كنت على الباب يوم الشورى. رواه زافر عن الحارث، ولم يبين سماعه منه، ولم يتابع زافر عليه.

قال: وهذا الحديث حدثناه محمد بن أحمد الوراميني قال: حدثنا يحيى بن

ص: ٣٢١

---

١- (١) فرائد السمطين ٣١٩/١.

٢- (٢) المناقب لابن المغازلي: ١٣٦ برقم ١٥٥.

٣- (٣) الاستيعاب ١٠٩٨/٣ روى شرطاً من المناشده.

المغيرة الرازي قال: حدثنا زافر عن رجل عن الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل عامر بن واثله الكنانى. قال أبو الطفيل: كنت على الباب يوم الشورى...» (١).

أقول: فقد ظهر:

أولاً: إن للحديث طرقاً عديدة لا طريقاً واحداً.

و ثانياً: إن فى الطرق و الأسانيد عدة كبيرة من كبار الأئمة و الحفاظ و منهم:

١- أبو العباس ابن عقده.

٢- الحاكم النيسابورى.

٣- أبو الحسن الدار قطنى.

٤- أبو الحسن العتيقى.

٥- أبو على الحدّاد.

٦- ابن مردويه الأصبهاني.

٧- سليمان بن إبراهيم الأصبهاني.

و ثالثاً: إن ابن عساكر رواه بطريقين، أحدهما ما تقدّم، و الآخر قوله:

«أخبرنا أبو البركات الأنماطى، أنا أبو بكر محمد بن المظفر، أنا أبو الحسن العتيقى، أنا يوسف بن أحمد، أنا أبو جعفر العقيلى...» إلى آخر ما تقدم فى الطريق السادس، الذى عقبه العقيلى بقوله:

«هكذا حدّثناه محمد بن أحمد، عن يحيى بن المغيرة، عن زافر، عن رجل، عن الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل. فيه رجلين مجهولين (٢): رجل لين لم يسمه زافر، و الحارث بن محمد.

حدّثنا جعفر بن محمد قال حدّثنا محمد بن حميد قال: حدّثنا زافر، حدّثنا

ص: ٣٢٢

الحارث بن محمد عن أبي الطفيل عامر بن واثله، عن علي. فذكر الحديث نحوه.

و هذا عمل محمد بن حميد، أسقط الرجل و أراد أن يجوز (١) الحديث. و الصواب ما قاله يحيى بن المغيرة -و يحيى بن المغيرة ثقه-: و هذا الحديث لا أصل له عن علي (٢).

و أورد ابن عساكر كلام العقيلي هذا عقيب الحديث بالسند الثاني كذلك (٣).

و في ميزان الاعتدال: «الحارث بن محمد عن أبي الطفيل. قال ابن عدى: مجهول.

و روى زافر بن سليمان عنه عن أبي الطفيل: كنت على الباب يوم الشورى. لم يتابع زافر عليه. قاله البخارى. و قال العقيلي:

حدّثناه محمد بن أحمد الوراقى... فهذا عمل ابن حميد أراد أن يجوده.

قلت: فأفسده. و هو خبر منكر.

قال: كنت على الباب يوم الشورى... و ذكر الحديث.

فهذا غير صحيح، و حاشا أمير المؤمنين من قول هذا (٤).

و تبعه ابن حجر ثم قال: «و لما ساقه العقيلي من طريق يحيى بن المغيرة قال: فيه مجهولان: الحارث و الرجل. و أمّا روايه محمد بن حميد، فإنه أراد أن يجود السند، و الصواب ما قال يحيى بن المغيرة: و هذا الحديث لا أصل له عن علي.

و قال ابن حبان فى الثقات: روى عن أبي الطفيل إن كان سمع منه.

قلت: و لعل الآفه فى هذا الحديث من زافر (٥).

ص: ٣٢٣

---

١- ١) كذا و لعله: يجود.

٢- ٢) الضعفاء الكبير ٢١١/١-٢١٢.

٣- ٣) تاريخ دمشق ٤٢/٤٣٣-٤٣٦.

٤- ٤) ميزان الاعتدال ١/٤٤١-٤٤٢.

٥- ٥) لسان الميزان ٢/١٩٢.

وقد أدرج ابن الجوزى هذا الحديث فى الموضوعات، ولم يذكر له إلا هذا السند فقال: «أنبأنا عبد الوهاب بن المبارك قال: أنبأنا محمد بن المظفر قال: أنبأنا أبو الحسن العتيقى قال حدثنا يوسف بن الدخيل، حدثنا أبو جعفر العقيلي، حدثنا....»

هذا حديث موضوع لا أصل له. وزافر مطعون فيه، قال ابن حبان: عامه ما يرويه لا يتابع عليه، وكانت له أحاديث مقلوبه. ثم قد رواه عن رجل لم يسمه و لعله الذى وضعه.

قال العقيلي: وقد حدثنى به جعفر بن محمد قال: حدثنا محمد بن حميد الرازى، وأسقط الرجل المجهول. قال: وهذا عمل ابن حميد، والصواب ما قاله يحيى بن المغيرة عن رجل. قال: وهذا الحديث لا أصل له عن على.

وقد ذكرنا عن أبى زرعه و ابن واره أنهما كذبا محمد بن حميد» (١).

و تبعه الجلال السيوطى كذلك قال: «قلت: قال فى الميزان: هذا خبر منكر غير صحيح، وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا. وقال فى اللسان: لعل الآفه فى هذا الحديث من زافر. والله أعلم» (٢).

فأنت ترى أنهم لا ينقلون الروايه إلّا عن طريق العقيلي، ثم يقلّدونه فيما قال....

وقد عرفت أن له عدّه أسانيد، وأن فى رواته أئمه كباراً يعتمدون على روايتهم فى سائر المواضع.

كأبى الحسن الدارقطنى، الذى رواه عنه ابن عساكر و لم يتكلم على سنده بشيء مع أنه تكلم على السند الثانى كما سيأتى، بل إن ابن حجر المكى يقول بذيل قوله تعالى: «فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ...» (٣) بعد كلام لصاحب الكشف:

«و يوضح ذلك أحاديث نذكرها مع ما يتعلّق بها تميمًا للفائدة فنقول:

ص: ٣٢٤

---

١- (١) الموضوعات ٣٧٨/١-٣٨٠.

٢- (٢) اللآلى المصنوعه ٣٦٣/١.

٣- (٣) سورة آل عمران ٣: ٦١.

«صَحَّ عنه عليه الصَّلاه و السَّلام أنه قال على المنبر: ما بال أقوام يقولون إن رحم رسول الله لا ينفع....

و أخرج الدارقطني: أن علياً يوم الشورى احتجَّ على أهلها فقال لهم: أنشدكم الله، هل فيكم أحد أقرب إلى رسول الله في الرِّحم مني، و من جعله نفسه و أبناءه أبناءه و نساءه نساءه، غيري؟ قالوا: اللهم لا. الحديث» (١).

و يقول السهمودي، في ذكر أن رحمه صلى الله عليه و آله موصوله في الدنيا و الآخرة...:

«و أخرجه الدارقطني، عن عاصم بن حمزه و هبيرة و عمرو (٢) بن واثله قالوا: قال علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- يوم الشورى: و الله لأحتجَّن عليهم بما لا يستطيع قرشيَّهم و لا عربيَّهم و لا عجميَّهم ردَّه، و لا يقول بخلافه....

و أخرج أيضاً القصَّه مطوَّله عن عامر بن واثله الكناني و أنهم أقعدوه على الباب، و قد اجتمعوا في بيت للنظر في أمورهم، و ذكر احتجاج علي رضي الله عنه عليهم -إلى أن قال- فأنشدكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله: أنت أبو ولدي و أنا أبو ولدك، غيري؟ قالوا: اللهم لا.

ثم أخرجه عن عمرو بن واثله قال: كنت على الباب الذي فيه الشورى. فذكر الحديث بطوله» (٣).

فابن حجر و السهمودي يعتمدان على روايه الدارقطني هذه بلا غمز في سندها.

و«أبو الحسن الدارقطني» قال الذهبي: «الإمام الحافظ المجوّد شيخ الإسلام علم الجهابذه... كان من بحور العلم و من أئمه الدنيا، انتهى إليه الحفظ و معرفه علل الحديث

ص: ٣٢٥

---

١- (١) الصواعق المحرقة ٢/٤٥٣، الفصل الأول في الآيات الواردة فيهم، الآية التاسعة.

٢- (٢) كذا، و الصحيح: عامر.

٣- (٣) جواهر العقدين ٢٧٨ تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، و الجزء الاول من القسم الثاني ط بغداد ص: ١٥٠.

و رجاله...» ثم أورد كلام الحاكم و الخطيب و غيرهما من الأعلام، حتى نقل عن القاضي أبي الطيب الطبري قوله: «كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث» فراجع ترجمته له فإنها طويلة (١).

و أما الإيرادات على روايه العقيلي منه و ممن قلده، فكلها مردوده:

فأما «زافر»، فقد وثقه أحمد و ابن معين، و قال أبو داود: ثق، كان رجلاً صالحاً، و قال أبو حاتم: محله الصديق، و قد أخرج عنه من أرباب الصحاح: الترمذي و النسائي و ابن ماجه (٢).

و أما «محمد بن حميد الرازي» فقد أخرج حديثه: الترمذي و أبو داود و ابن ماجه، و روى عنه أحمد و الذهلي و ابن معين و أمثالهم من الأئمة، و عن الصاغاني أنه سئل:

تحدث عن ابن حميد؟ فقال: ما لي لا أحدث عنه! و قد حدث عنه أحمد بن حنبل و يحيى بن معين... هذا، و قد تكلم فيه جماعة أيضاً (٣).

و أما قول العقيلي في محمد بن حميد أنه «أسقط الرجل و أراد أن يوجد الحديث فيرده أن محمد بن حميد رواه عن زاهر بن سليمان، عن الحارث بن محمد... فذكر الراوي كما تقدم في روايه ابن مردويه، و ليس فيه «عن رجل» كي يزعم أنه أسقطه حتى يوجد الحديث! و تذكرت هنا قول الذهبي -في مورد- مخاطباً للعقيلي: أ فما لك عقل يا عقيلي؟! (٤)

و بهذا يبطل كلام ابن الجوزي و غيره ممن قلد العقيلي....

على أن في كلامهم تهافتاً واضحاً، فمنهم من جعل الآفه من الرجل الذي لم يسمه

ص: ٣٢٤

---

١- ١) سير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦-٤٦١.

٢- ٢) تهذيب التهذيب ٢٦٢/٣.

٣- ٣) تهذيب الكمال ٩٧/٢٥.

٤- ٤) ميزان الاعتدال ١٤٠/٣.

محمد بن حميد، و منهم من جعلها من زافر، و منهم من جعلها من الحارث بن محمد....

و قد عرفت أن هناك أسانيد ليس فيها أحدٌ من ذكر، و لو فرض كون زافر أو محمد بن حميد من الضعفاء، قد توبع في روايته على ما أخرجه غير واحد من أئمة القوم بأسانيدهم كما عرفت.

### أحاديث رواها أبو عمر الزاهد

#### إشارة

قال قدس سره: و منها: ما رواه أبو عمر الزاهد:

الشرح:

أبو عمرو الزاهد هو: المحدث اللغوي محمد بن عبد الواحد البغدادي، المعروف بـ «غلام ثعلب». ولد سنة ٢٦١. و حدث عنه كبار الأئمة في الحديث، كالحاكم النيسابوري و القاضي المحاملي و ابن منده و ابن رزقويه و أمثالهم.

قال الخطيب: «سمعت غير واحد يحكي عن أبي عمر الزاهد: أن الأشراف و الكتّاب و أهل الأدب كانوا يحضرون عنده ليسمعوا منه كتب ثعلب و غيرها، و كان له جزء قد جمع فيه الأحاديث التي تروى في فضائل معاويه، فكان لا يترك واحداً منهم يقرأ عليه شيئاً حتى يبتدى بقراءه ذلك الجزء....

قال: و كان جماعه من أهل الأدب يطعنون على أبي عمر و لا يوثقونه في علم اللغة....

قال: فأما الحديث، فرأينا جميع شيوخنا يوثقونه فيه و يصدّقونه» و توفي سنة ٣٤٥ (١).

ص: ٣٢٧

---

١- ١) تاريخ الخطيب ١٦٠/٣ و انظر: سير أعلام النبلاء ٥٠٨/١٥، المنتظم ٣٨٠/٦، معجم الأدباء ٢٢٦/١٨، تذكره الحفاظ ٨٧٣/٣ و غيرها.

قلت: فظهر السرّ في نقل العلامة عن أبي عمر الزاهد، مع أن الأحاديث التي رواها موجوده في سائر المصادر كما سيأتي، وذلك: أولاً: إنه كان من المتعصّبين لبني أميه، بحيث قد ألف جزء فيه فضائل معاويه، و كان لا يقرى أحداً شيئاً حتى يبتدئ بقراءه ذلك الجزء!! و قد ثبت أن لا فضيله و منقبه لمعاويه أصلاً.

و ثانياً: إن شيوخ الحديث من أهل السنّه أجمعوا على وثاقته و صدّقه.

### الحديث الأول: عن ابن عباس: لعلّي أربع خصال

و كما تقدّم، فإن أبا عمر الزاهد من مشايخ الحاكم، و قد أخرج الحاكم هذا الحديث عن أبي عمر حيث قال: «حدّثني أبو عمرو (١) محمد بن عبد الواحد الزاهد صاحب ثعلب إملاءً ببغداد، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا زكريا بن يحيى المصرى، حدّثني المفضّل بن فضاله، حدّثني سماك بن حرب عن عكرمه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: لعلّي أربع خصال، ليست لأحد، هو أوّل عربى و أعجمى صلّى مع رسول الله صلّى الله عليه و آله، و هو الذى كان لواؤه معه فى كلّ زحف، و الذى صبر معه يوم المهراس، و هو الذى غسّله و دخّله قبره» (٢).

و أخرجه الحافظ ابن عبد البر قال: «حدّثنا أحمد بن محمد قال: حدّثنا أحمد بن الفضل قال: حدّثنا محمد بن جرير قال: حدّثنا أحمد بن عبد الله الدقاق قال: حدّثنا مفضل بن صالح عن سماك بن حرب عن عكرمه عن ابن عباس...» (٣).

و أخرجه ابن عساكر بإسناده عن مفضل بن صالح الأسدى....

ص: ٣٢٨

١- (١) كذا.

٢- (٢) المستدرک على الصحيحين ١١١/٣.

٣- (٣) الاستيعاب ١٠٩٠/٣.

و بإسناد آخر من طريق أبي بكر بن خلف عن مفضل... (١).

و رواه المؤيد الخوارزمي من طريق الحافظ البيهقي عن مفضل... (٢).

و رواه الحافظ أبو العباس الطبري عن ابن عبد البر (٣).

فهذا طرف من أسانيد هذا الحديث... وقد عرفت التصريح بكون هذه الخصال خصائص للإمام عليه السلام. لكن ابن تيميه كذب به.

أما الذهبي، فقد ذكر في تلخيص المستدرک: «قلت: فيه زكريا بن يحيى الوقار، و هو متهم».

قلت: قد قلّد الذهبي ابن عدي، لكن في اللسان: ذكره ابن حبان في الثقات فقال:

يخطئ و يخالف... ثم قال ابن حجر: وقد سمع أبو حاتم الرازي من زكريا الوقار و روى عنه (٤). على أنه قد توبع في حديثه كما عرفت.

هذا، وقد جاء في الحديث التصريح بأن ليس لأحد تلك الخصال غيره، على أن لكل واحد منها شواهد عديدة في الأحاديث الأخرى.

لكن ابن تيميه يقول: كان لواؤه معه في كل زحف، من الكذب المعلوم، إذ لواء النبي كان يوم أحد مع مصعب بن عمير....

قال: و كذلك قوله: هو الذي صبر معه يوم حنين، وقد علم أنه لم يكن أقرب إليه من العباس بن عبد المطلب و أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب.

قال: و أما غسله صلى الله عليه و سلم و إدخاله قبره، فاشترك فيه أهل بيته.

قال: و كذلك قوله: هو أول عربي و عجمي صلى. يناقض ما هو المعروف عن

ص: ٣٢٩

---

١- (١) تاريخ دمشق ٧٢/٤٢-٧٣.

٢- (٢) مناقب أمير المؤمنين: ٥٨.

٣- (٣) الرياض النضرة ٢٠٢/٢.

٤- (٤) لسان الميزان ٤٨٧/٢.

ابن عباس. هذا موجز كلام ابن تيميه بألفاظه (١).

و موجز الجواب هو أنه: لو سلّمنا أن لواء النبي صَلَّى الله عليه و آله يوم كذا كان بيد غير أمير المؤمنين، كمصعب و الزبير... فهو لم يكن بيد أبي بكر في موطن.

و لو سلّمنا أن أقرب الناس إليه في حنين كان العباس أو أبو سفيان بن الحارث...

فلم يكن أبو بكر... بل أين كان أبو بكر و عمر...؟!

و لو سلّمنا أن أهل بيت على عليه السلام شاركوه في غسل النبي و دفنه... فلم يكن أبو بكر...!

المهم، أن نعرف أن لعلّ عليه السلام فضائل و مناقب لم يدّعها لأبي بكر أتباعه المعتقدون بإمامته... فكيف يفضّلونه و يقدّمونه على علي؟ فأمّا العباس و أبو سفيان بن الحارث و الزبير و مصعب... فلم يدّع أحدٌ لهم الإمامه، و على عليه السلام أفضل منهم بالإجماع.

لكن هذا دأب ابن تيميه -كسائر أنصار بني أميه أعداء النبي و آله- وقد تذكّرت أن معمرًا سأل الزهري عن كاتب يوم الحديبيه: «فضحك و قال: هو علي بن أبي طالب، و لو سألت عنه هؤلاء -يعني بني أميه- لقالوا: عثمان» (٢).

هذا، و يكفي أن نورد هنا روايه ابن سعد -الذي هو أعلم و أقدم من ابن تيميه-:

«إن علي بن أبي طالب كان صاحب لواء رسول الله يوم بدر و في كلّ مشهد» (٣).

و روايه أحمد -و هو إمام ابن تيميه- بإسناده عن مالك بن دينار قال: «سألت سعيد بن جبير قلت: يا أبا عبد الله، من كان حامل رايه رسول الله؟ قال: فنظر إلّى و قال:

كأنك رخی البال، فغضبت و شكوته إلى إخوانه من القراء قلت: ألا تعجبون من سعيد،

ص: ٣٣٠

---

١- (١) منهاج السنّه ٥٧/٥-٦٤.

٢- (٢) المصنف لعبد الرزاق بن همام ٣٤٣/٥.

٣- (٣) الطبقات الكبرى ٢٣/٣.

إني سألته من كان حامل رايه رسول الله؟ فنظر إليّ وقال: إنك لرّخي البال. قالوا: أ رأيت حين تسأله و هو خائف من الحجاج و قد لاذ بالبيت. كان حاملها على. كان حاملها على» (١).

قال الهيثمي: «و عن ابن عباس: إن رايه النبي صَلَّى الله عليه و سلّم كانت تكون مع علي بن أبي طالب و رايه الأنصار مع سعد بن عباد، و كان إذا استحرّ القتال كان النبي مما يكون تحت رايه الأنصار. رواه أحمد و رجاله رجال الصحيح، غير عثمان بن زفر الشامي و هو ثقّه» (٢).

و كذلك قال الحافظ الصّالحي الدمشقي (٣).

### الحديث الثاني: حديث المعراج

لم يتكلّم ابن تيميه على سنده و إنما قال: «إن هذا من كذب الجّهال الذين لا يحسنون أن يكذبوا، فإن المعراج كان بمكه قبل الهجره... و قوله: أما ترضى... قاله في غزوه تبوك و هي آخر الغزوات عام تسع من الهجره...» (٤).

و هذا ملخّص كلامه بلفظه، فهو يكذّب هذا الخبر من جهه أن المعراج كان بمكه، و الحديث: أما ترضى... كان بالمدينه عام تسع، فكيف يقال: إن الملائكه ليله المعراج سمعوا قوله: أما ترضى...؟

أقول:

سواء كان ابن تيميه جاهلاً أو يتجاهل، فإن الإشكال يندفع إذا علمنا أن رسول الله

ص: ٣٣١

---

١- (١) المناقب: ٣٥٨.

٢- (٢) مجمع الزوائد ٣٢١/٥.

٣- (٣) سبل الهدى و الرشاد ٣٧١/٧.

٤- (٤) منهاج السنّه ٦٦/٥-٦٧.

صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ لَعَلَى: أَمَا تَرْضَى... فَيَ مَوَاطِنَ عَدِيدَةٍ، وَ لَيْسَ فَيَ غَزْوَهُ تَبُوكَ فَقَطْ، وَ سَيَأْتِي تَفْصِيلَ الْكَلَامِ فَيَ مَحَلَّهُ إِنْ شَاءَ اللّٰهُ، فَانْتَظِرْ.

وَالشَّيْءُ الْمَهْمُّ الَّذِي أَغْفَلَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ: اشْتِيَاقُ الْمَلَائِكَةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَ لِهَذَا الْمَعْنَى شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ فِي أَخْبَارِ الْقَوْمِ، وَ الْحَالُ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ يَرْوُونَهُ عَنْ رَسُولِ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي قَحَافَةٍ، فَمَنْ الْأَفْضَلُ وَ الْأَوَّلَى بِالِاتِّبَاعِ؟

### الحديث الثالث: أنا الفتى...

قال ابن تيمية: هذا الحديث من الأحاديث المكذوبة الموضوعه باتفاق أهل المعرفة بالحديث، و كذبه معروف من غير جهة الإسناد من وجوه:

منها: إن لفظ الفتى في الكتاب و السنّة و لغة العرب، ليس من أسماء المدح كما ليس هو من أسماء الذم، و لكنه بمنزلة الشاب و الكهل و الشيخ و نحو ذلك. و الذين قالوا عن إبراهيم «سَيَجْعَلُنَا فِتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ» هم الكفار و لم يقصدوا مدحه بذلك. و إنما الفتى كالشباب و الحدث.

و منها: إن النبي أجلّ من أن يفتخر بجده و ابن عمه.

و منها: إن النبي لم يؤاخ عليّاً و لا غيره، و حديث المؤاخاه لعلی و مؤاخاه أبي بكر لعمر من الأكاذيب.

و منها: إن هذه المناداه يوم بدر كذب.

و منها: إن ذا الفقار لم يكن لعلی، و إنما كان سيفاً من سيوف أبي جهل غنمه المسلمون منه يوم بدر.

و منها: إن النبي كان بعد النبوة كهلاً قد تعدّى سن الفتیان (١).

ص: ٣٣٢

أقول:

و حيث أنه لم يتكلم في سند الحديث، فنحن أيضاً لا نتعرض للبحث السندی.

و أمّا الوجوه التي ذكرها، فكلها مردوده، و عمدتها كلامه في معنى «الفتى» و هو عجيبٌ جداً؟ و كأن الرجل ليس بعربي فلا يفهم العربيّة؟! انظر إلى كلام أشهر الكتب اللغويه، في معنى «الفتى» و «الفتوه» و استشهاده بـ «لا- فتى إلا- على» مرسلاً إياه إرسال المسلم، حيث قال:

«و الفتوه- بالضم و التشديد-... الكرم و السخاء. هذا لغه. و في عرف أهل التحقيق:

أن يؤثر الخلق على نفسه بالدنيا و الآخرة، و صاحب الفتوه يقال له: الفتى. و منه: لا فتى إلا على. و قول الشاعر: فإن فتى الفتیان من راح و اغتدى لضّرّ عدوّ أو لنفع صديق

و عبّر عنها في الشريعة بمكارم الأخلاق...» (١).

و أمّا النداء بـ «لا فتى إلا على لا سيف إلا ذو الفقار»، فقد رواه كبار أئمة الحديث و التاريخ و السيره من أهل السنه:

كابن هشام في السيره، و عنه الحافظ السهيلي (٢) و الحافظ الصالحى (٣).

و الحسن بن عرفه العبدري بإسناده عن الإمام الباقر عليه السلام. و رواه ابن عساكر (٤) و المحبّ الطبري (٥) و ابن كثير (٦) من طريق الحسن بن عرفه.

ص: ٣٣٣

---

١- ١) تاج العروس في شرح القاموس ٢٧٦/١٠.

٢- ٢) الروض الأنف ٢٦/٦.

٣- ٣) سبل الهدى و الرشاد ٢٢٩/٤.

٤- ٤) تاريخ دمشق ٧١/٤٢.

٥- ٥) ذخائر العقبى ٧٤ و الرياض النضرة ١٩٠/٢.

٦- ٦) البدايه و النهايه ٣٧٢/٧.

و ابن جرير الطبري في تاريخه (١) و كذلك ابن الأثير (٢).

و بما ذكرنا كفايه لمن أراد الهدايه.

و بذلك يظهر الجواب عن سائر كلمات ابن تيميه. و بالله التوفيق.

### الحديث الرابع: عن أبي ذر

هذا أحد الأحاديث الواردة في الباب و هي كثيره. و في هذا الحديث عدم نفع الأعمال إلا بحبّ على عليه السلام.

و في بعضها الآخر: أنه إن لم يدرك محبّه أهل البيت -عليهم السلام- أكبه الله على منخريه في النار، و من ذلك: ما أخرجه الطبراني و ابن عساكر، و عنهما الحافظ أبو عبد الله الكنجي حيث قال:

«أخبرنا الحافظ يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي بحلب، أخبرنا محمد بن إسماعيل بن محمد الطرسوسي، أخبرنا أبو منصور محمد بن إسماعيل الصيرفي، أخبرنا أبو الحسن ابن فادشاه، أخبرنا الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، أخبرنا الحسين بن إدريس التستري، حدّثنا أبو عثمان طالوت بن عباد الصيرفي البصري، حدّثنا فضال بن جبير، حدّثنا أبو امامه الباهلي قال:

قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: إن الله خلق الأنبياء من أشجار شتى و خلقني و عليّاً من شجره واحده، فأنها أصلها و على فرعها و فاطمه لقاحها و الحسن و الحسين ثمرها. فمن تعلّق بغصن من أغصانها نجا و من زاع عنها هوى.

و لو أن عبداً عبد الله بين الصّفا و المروه ألف عام ثم ألف عام ثم ألف عام لم يدرك صحبتنا [محبّتنا] أكبه الله على منخريه في النار. ثم تلا «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجراً

ص: ٣٣٤

---

١- ١) تاريخ الطبري ١٩٧/٢.

٢- ٢) الكامل في التاريخ ١٥٤/٢.

إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى».

قلت: هذا حديث حسن عال. رواه الطبراني في معجمه كما أخرجه سواء.

و رواه محدث الشام في كتابه بطرق شتى» (١).

و في بعضها الآخر، إضافه أنه إذا عمل تلك الأعمال و كان مبغضاً لعلی علیه السلام أكتبه الله في النار على منخريه... و هي أحاديث كثيرة.

و من الأحاديث ما ورد بالأسانيد المستفيضه بل المتواتره في أنه: ويل لمن أبغضه، و لا بأس بذكر هذا الحديث الذي أخرجه ابن عساكر بأسانيده إذ قال:

«أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن عبد الله، أنا أبو طاهر أحمد بن محمود، أنا أبو بكر بن المقرئ، نا أبو عروبه، نا هلال بن بشر.

ح و أخبرنا أبو سهل محمد بن إبراهيم بن سعدويه، أنا أبو الفضل الرازي، أنا جعفر بن عبد الله، نا محمد بن هارون، نا أبو الحسن هلال بن بشر البصري.

ح و أخبرنا أبو القاسم بن طاهر، أنا أبو سعد محمد بن عبد الرحمن، نا الحاكم أبو القاسم بشر بن محمد بن محمد بن ياسين - إملاء - أنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، نا هلال بن بشر، نا عبد الله بن موسى أبو بشر الطويل، عن أبي هاشم صاحب - و في حديث أبي عروبه: بيع - الرمان، عن زاذان عن سلمان الفارسي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله - و في حديث الخلال النبي صلى الله عليه و آله - يقول لعلی:

محبك محبي و مبغضك مبغضي.

أخبرنا أبو عبد الله الفراوي، و أبو المظفر بن القشيري، و أبو القاسم الشحامی، قالوا: أنا سعيد بن محمد البحري.

أخبرنا أبو عبد الله الفراوي، أنا أبو القاسم القشيري، و أحمد بن منصور بن خلف.

ح و أخبرنا أبو عبد الله أيضاً، و أبو محمد السیدی، و أبو القاسم الشحامی، قالوا: أنا

ص: ٣٣٥

أبو يعلى الصابوني، قالوا: أنا السيد أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود الحسنى، أنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسن بن الشرقى، أنا أبو الأزهر أحمد بن الأزهر، أنا عبد الرزاق، أنا معمر، عن الزهرى، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس.

أن النبي صلى الله عليه وآله نظر إلى على بن أبى طالب فقال: «أنت سيد فى الدنيا، سيد فى الآخرة، من أحببك فقد أحببني، وحببك حبيب الله، و من أبغضك فقد أبغضني، و بغضك بغض الله، و الويل لمن أبغضك من بعدى.

أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر قال: قرى على سعيد بن محمد بن أحمد البحيرى و أنا حاضر، أنا أبو زكريا يحيى بن إسماعيل بن يحيى بن زكريا بن حرب المزكى ابن أخى أحمد، نا أيوب الزاهد، نا أحمد بن حمدون بن عماره الحافظ، نا أحمد بن الأزهر، نا عبد الرزاق، أنا معمر، عن الزهرى، نا عبيد الله بن عبد الله، عن عبد الله بن عباس قال:

نظر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى على بن أبى طالب فقال: أنت سيد فى الدنيا، و سيد فى الآخرة، و الويل لمن أبغضك من بعدى.

أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندى، أنا أبو القاسم عبد الله بن الحسن بن الخلال أنا محمد بن عثمان النفري، نا الحسين بن إسماعيل المحاملى، نا أحمد بن محمد بن سواده، نا عمرو بن عبد الغفار، نا نصير بن عبد الأشعث، حدثنى كثير النواء، عن أبى مريم الخولانى، عن عاصم بن ضميره، قال: سمعت علياً يقول: إن محمداً صلى الله عليه وآله أخذ بيدي ذات يوم فقال: من مات و هو يبغضك ففى ميتة جاهليه، يحاسب بما عمل فى الإسلام، و من عاش بعدك و هو يحبك ختم الله له بالآمن و الايمان، [كلما طلعت شمس و غربت حتى يرد على الحوض] (١).

ص: ٣٣٦

قال قدس سره: و منها: ما نقله صاحب الفردوس في كتابه.

الشرح:

هو أبو شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي الهمداني المتوفى سنة ٥٠٩.

قال الذهبي: «المحدث الحافظ، مفيد همدان و مصنف تاريخها و مصنف كتاب الفردوس...» (١).

قال: «و كان صلباً في السنّه» (٢).

و قال السبكي: «شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فثما خسرو، الحافظ أبو شجاع الديلمي، مؤرخ همدان و مصنف كتاب الفردوس. ولد سنة ٤٤٥. مات في تاسع شهر رجب سنة ٥٠٩» (٣).

و قال ابن العماد: «ذكره ابن الصيلاح فقال: كان محدثاً واسع الرحله حسن الخلق و الخلق، ذكياً، صلباً في السنّه، قليل الكلام. صنف تصانيف اشتهرت عنها منها كتاب الفردوس» (٤).

و كذلك قال غيره من العلماء الأعلام بترجمته.

فانظر إلى كلام ابن تيميه: «إن كتاب الفردوس فيه من الأحاديث الموضوعات ما شاء الله، و مصنفه شيرويه بن شهردار الديلمي و إن كان من طلبه الحديث و رواته، فإن هذه الأحاديث التي جمعها و حذف أسانيدھا نقلھا من غير اعتبار لصحيھا و ضعيفھا

ص: ٣٣٧

١- ١) تذكره الحفاظ ١٢٥٩/٤.

٢- ٢) نفس المصدر ١٢٥٩/٤.

٣- ٣) طبقات الشافعيه ١١١/٧-١١٢.

٤- ٤) شذرات الذهب ٢٤/٤.

و موضوعها، فلهذا كان فيه من الموضوعات أحاديث كثيرة جداً<sup>(١)</sup>.

أقول:

إنهم يصفونه بالحافظ المحدث... وهذا يقول عنه: من طلبه الحديث!

و أما أن في كتابه موضوعات، فهذا حق، و كذلك سائر كتبهم حتى ما كتبه البخاري و مسلم و اشتهدا عندهم بالصحيحين.

ثم إن هذا الأحاديث التي رواها الديلمي «الصلب في السنّه» لم ينفرد بها، بل رواها غيره من أعلامهم «الصلبين في السنّه» كذلك:

### الحديث الأول: حبّ على حسنه لا تضرّ معها سيئه

هذا الحديث بهذا اللفظ عن معاذ بن جبل، و قد رواه من طريق الديلمي غير واحد من الأعلام كالمنأوى في كنوز الحقائق من حديث غير الخلائق.

و رواه الموفق الخوارزمي من طريق الطبراني عن أنس بن مالك<sup>(٢)</sup>.

و هو مروى عندهم عن غيرهما أيضاً.

و الأحاديث في الباب بالألفاظ المختلفه كثيره جداً:

منها: ما جاء بلفظ أن حبّه يأكل السيئات كما تأكل النار الحطب.

رواه الخطيب<sup>(٣)</sup> و من طريقه ابن عساكر<sup>(٤)</sup>، غير أنه قال: رجال إسناده الذين بعد محمد بن سلمه كلّهم معروفون ثقات. و الحديث باطل مركّب على هذا الإسناد و هذا زور بين!!

ص: ٣٣٨

---

١- ١) منهاج السنّه ٧٣/٥.

٢- ٢) مناقب الخوارزمي: ٧٦.

٣- ٣) تاريخ بغداد ٤١٧/٤.

٤- ٤) تاريخ دمشق ٢٤٤/٤٢.

و منها: ما ورد بتفسير قوله تعالى: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَ هُمْ مِنْ فَرْعِ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ\* وَ مَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَبَتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ» (١).

فعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «الحسنة حَبْنَا وَ السيئة بغضنا».

رواه شيخ الإسلام الحموي بإسناد له عن الحافظ أبي علي الحدّاد، عن الحافظ أبي نعيم، بإسناده عن أبي عبد الله الجدلي عنه عليه السلام.

و بإسناد آخر من طريق الحسين بن الحكم الجبري بإسناده عنه (٢).

و منها: ما ورد بتفسير قوله تعالى «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَ مَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ» (٣) حيث فسروا «حسنه» بحبّ علي و أهل البيت عليهم السلام، فراجع التفاسير (٤).

و أي سيئه تبقى في مقابل حسنه زاد الله في حسننها؟!

لكن ابن تيميه يقول: «هذا الحديث مما يشهد المسلم بأن النبي صلى الله عليه و سلم لا يقوله، فإن حبّ الله و رسوله أعظم من حبّ علي، و السيئات تضرّ مع ذلك...» (٥).

أولاً: أي فرق بين حبّ الله و الرسول و حبّ علي؟ أ ترى أن من زعم أنه محبّ لله و الرسول و هو مبغض لعلي يقبل منه دعواه و عمله؟

أ ليس رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: «كذب من زعم أنه يحبّني و يبغض هذا»؟

ص: ٣٣٩

---

١- ١) سورة النمل: ٨٩-٩٠.

٢- ٢) فرائد السمطين ٢/٢٩٩، الرقم ٥٥٥.

٣- ٣) سورة الشورى: ٢٣.

٤- ٤) الدر المنثور ٧/٦.

٥- ٥) منهاج السنّه ٧٣/٥.

أليس رسول الله يقول: «من زعم أنه آمن بي و ما جئت به و هو يبغض علياً، فهو كاذب ليس بمؤمن»؟ (١)

و ثانياً: إن المراد أن السيئه لا تبقى و لا تؤثر مع هذه الحسنه، و هل لا يفهم ابن تيميه هذا المعنى؟!

### الحديث الثاني: حب آل محمد خير من عباده سنه

رواه الديلمي في كتابه (٢).

و كذب به ابن تيميه و قال: «عباده سنه فيها الإيمان و الصّيلوات الخمس كلّ يوم و صوم شهر رمضان. و قد أجمع المسلمون على أن هذا لا يقوم مقامه حب آل محمد شهراً فضلاً عن حبهم يوماً» (٣).

أقول:

و كذلك حبّ النبي صلّى الله عليه و آله، فإن مقتضى هذا الكلام أن تكون عباده سنه - كما ذكر - لا يقوم مقامه حبّ النبي شهراً فضلاً عن حبه يوماً! لكن أحداً من المسلمين لا يلتزم بذلك فضلاً عن جميعهم!

لكن حبه و حبّ أهل بيته الأطهار واحد، و الفصل بينهما باطلٌ بالكتاب و السنّه المعبره و بالاتفاق من أتباعهما.

### الحديث الثالث: عن أنس: كنت جالساً عند النبي...

رواه - قبل الديلمي - أبو بكر الخطيب بإسناده حيث قال:

ص: ٣٤٠

---

١ - (١) انظر: تاريخ دمشق ٢٦٨/٤٢ و ٢٨٠.

٢ - (٢) فردوس الأخبار ١٤٢/٢ برقم ٢٧٢١.

٣ - (٣) منهاج السنّه ٧٥/٥ - ٧٦.

«محمد بن الأشعث بن أحمد بن محمد بن العباس أبو الحسن الطائى المروزى.

قدم بغداد و حدث بها عن الحسين بن محمد بن مصعب السنجى. روى عنه محمد بن إسماعيل الوراق.

أخبرنى عبد العزيز بن على الوراق قال: نبأنا محمد بن إسماعيل الوراق قال: نبأنا أبو الحسن محمد بن الأشعث بن أحمد بن محمد بن العباس الطائى المروزى -قدم علينا للحج- قال: نبأنا الحسين بن محمد بن مصعب السنجى قال: نبأنا على بن المثنى الطهوى قال: نبأنا عبيد الله بن موسى قال: حدثنى مطر بن أبى مطر عن أنس بن مالك قال:

كنت عند النبى صلى الله عليه و سلم فرأى علياً مقبلاً فقال: أنا و هذا حجّه على أمتى يوم القيامة» (١).

و قد تكلم فيه ابن الجوزى و من تبعه (٢). و قال الذهبى بترجمه مطر بعد روايته «هذا باطل» قال: «و له إسناد آخر فقال ابن زيدان البجلي: حدثنا عبد الرحمن بن سراج، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن مطر، عن أنس....

على بن سهل، حدثنا عبيد الله، حدثنا مطر الإسكاف عن أنس، مرفوعاً: على أخى و صاحبى و ابن عمى و خير من أترك بعدى، يقضى دينى و ينجز موعدى.

قلت لمطر: أين لقيت أنساً؟ قال: بالخريبه.

قال الذهبى: المتهم بهذا و ما قبله مطر. فإن عبيد الله ثقة شيعى و لكنه آثم بروايه هذا الإفك» (٣).

أقول:

لكن مطر من رجال ابن ماجه، و قد رأيت أن الخطيب روى الحديث و لم يتكلم

ص: ٣٤١

---

١- ١) تاريخ بغداد ٨٦/٢.

٢- ٢) الموضوعات ٣٨٢/١، اللآلى المصنوعه ٣٦٥/١.

٣- ٣) ميزان الاعتدال ١٢٧/٤-١٢٨.

عليه بشيء رغم تكلمه في بعض الأحاديث كما سبق، والقوم لم يبينوا السبب في نكارة الحديث.

### الحديث الرابع: لو اجتمع الناس على حبّ علي

و هذا حق لا مريه فيه، لأنّ حبّ علي عليه السلام حبّ الله و رسوله صلّى الله عليه و آله، و كلّ محبّ مطيع لمن أحبّه، و هل ابن تيميه لا يدري هذه الحقيقه فيقول: «لو اجتمعوا على حبّ علي لم ينفعهم ذلك، حتى يؤمنوا بالله و ملائكته و كتبه و رسله و اليوم الآخر و يعملوا صالحاً...» (١) ثم يذكر الآيات من الكتاب و الأحاديث النبويّه؟

### أحاديث رواها الكنجي

#### اشاره

قال قدس سره: و منها: ما رواه أبو عبد الله الحافظ الشافعي.

الشرح:

هو: فخر الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف الكنجي الشافعي، فقيه، محدّث، حافظ، رحل إلى البلاد، و حضر على المشايخ الكبار، و سمع الكثير، و روى و صنّف، حدّث بفضائل أمير المؤمنين و أهل البيت عليهم السلام بالأسانيد في الجامع بدمشق، فثار عليه بعض النواصب و قتلوه و بقروا بطنه في شهر رمضان، في اليوم التاسع و العشرين منه بعد صلاه الصبح، عام ٦٥٨.

قال ابن شامه: «و في ٢٩ من رمضان، قتل بالجامع الفخر محمد بن يوسف بن محمد الكنجي، و كان من أهل العلم و الحديث، لكنه كان فيه كثره كلام و ميل إلى مذهب الرافضه، جمع لهم كتباً توافق أغراضهم... فانتدب له من تأذى منه و ألّب عليه بعد صلاه

ص: ٣٤٢

الصباح، فقتل و بقر بطنه...» (١).

و قال الذهبي: «و المحدث المفيد فخر الدين محمد بن يوسف الكنجي، قتل بجامع دمشق، لدبره و فضوله» (٢).

و قال ابن كثير: «و قتلت العامه وسط الجامع شيخاً رافضياً...» (٣).

و كذا في بعض المصادر الأخرى.

و كتابه (كفايه الطالب في مناقب علي بن أبي طالب) يشتمل على عدّه كبيره من الفضائل و المناقب، رواها بأسانيده المتصله، و هو مطبوع موجود.

### الحديث الأول: عن أبي برزه

هذا الحديث أخرجه جماعة من الأئمة الحفاظ، كأبي نعيم الإصفهاني، و هذا لفظه: «حدّثنا أبو بكر الطلحي، ثنا محمد بن علي بن دحيم، ثنا عباد بن سعيد بن عباد الجعفي، ثنا محمد بن عثمان بن أبي البهلول، حدثني صالح بن أبي الأسود، عن أبي المطهر الرازي، عن الأعشى الثقفي عن سلام الجعفي عن أبي برزه قال قال رسول الله صلّى الله عليه و سلّم...» (٤).

و رواه الحافظ ابن عساكر عن الحافظ أبي علي الحدّاد عن أبي نعيم الحافظ... (٥).

و لم يتكلّم علي سنده بشيء.

و أخرجه أبو نعيم الحافظ بإسناد آخر قال:

ص: ٣٤٣

---

١- ١) ذيل الروضتين: ٢٠٨.

٢- ٢) تذكره الحفاظ ١٤٤١/٤ من توفي سنة ٦٥٨.

٣- ٣) البدايه و النهايه ٢٥٦/١٣.

٤- ٤) حليه الأولياء ٦٦/١-٦٧.

٥- ٥) تاريخ دمشق ٢٩٠/٤٢-٢٩١.

«حدّثنا محمد بن حميد، ثنا علي بن سراج المصري، ثنا محمد بن فيروز، ثنا أبو عمرو لاهز بن عبد الله، ثنا معتمر بن سليمان، عن أبيه عن هشام بن عروه عن أبيه قال ثنا أنس بن مالك قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي برزة الأسلمي فقال له - و أنا أسمع - يا أبا برزة، إن رب العالمين عهد إلى عهداً في علي...» (١).

و أخرجه الحافظ ابن عدي بترجمه «لاhez» وقال:

«و هذا بهذا الإسناد باطل و هو منكر الإسناد منكر المتن، لأن سليمان التيمي عن هشام بن عروه عن أبيه عن أنس. لا أعرف بهذا الاسناد غير هذا. و لاهز بن عبد الله مجهول لا يعرف، و البلاء منه. و لا أعرف للاhez هذا غير هذا الحديث» (٢).

و أخرجه الحافظ الخطيب بترجمه «لاhez» كذلك ثم قال: «لم أر للاhez بن عبد الله غير هذا الحديث، حدّثني أحمد بن محمد المستملي، أخبرنا محمد بن جعفر الوراق قال: أخبرنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي قال: لاهز بن عبد الله التيمي البغدادي غير ثقة و لا مأمون. و هو أيضاً مجهول» (٣).

و أخرجه عنهم الحافظ ابن عساكر، ثم أورد كلام ابن عدي (٤).

و أخرجه بإسناد آخر له غير ما تقدم فقال: «أخبرنا أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الزيدى، أنا أبو الفرج الشاهد، أنا أبو الحسن محمد بن جعفر النجار النحوي، أنا أبو عبد الله محمد بن القاسم المحاربي، أنا عباد بن يعقوب، أنا علي بن هاشم، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن عون بن عبيد الله، عن أبي جعفر و عن عمر بن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله تعالى عهد إلى في علي عهداً،

ص: ٣٤٤

١- ١) حليه الأولياء ٦٦/١.

٢- ٢) الكامل في الضعفاء ١٤١/٧.

٣- ٣) تاريخ بغداد ١٠٢/١٤.

٤- ٤) تاريخ دمشق ٣٢٩/٤٢-٣٣٠.

قلت: ربّ بينه لى. قال: إسمع يا محمد...».

ثم قال ابن عساكر: «هذا مرسل» (١).

أقول:

يردّه أن الإمام أبا جعفر الباقر عليه السلام لا يروى إلا عن آبائه عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وعمر بن علي إنما رواه عن أبيه أمير المؤمنين، ولو كان في الحديث مطعن لذكره، لكنه حديث معتبر بلا ريب، لأن رجاله ثقات بلا كلام.

و«عبد بن يعقوب» الرواجنى من رجال البخارى و الترمذى و ابن ماجه. قال ابن حجر:

«صدوق رافضى، حديثه فى البخارى مقرون، بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك» (٢).

و«على بن هاشم» بن البريد من رجال البخارى فى المتابعات و مسلم و الأربعة و قال ابن حجر: «صدوق يتشيع» (٣).

و بقى الكلام فى «لا هز» قالوا فى الحديث: إنه باطل. و لا هز يروى المناكير....

و هو ردّ للأحاديث بلا- دليل، و من العجب قول ابن حجر فى اللسان: «قال ابن عدى: بغدادى مجهول يحدث عن الثقات بالمناكير...» ثم قال بعد أن أورد الحديث: «و هذا باطل قاله ابن عدى. قلت: إى و الله من أكبر الموضوعات، و على فلعن الله من لا يحبّه» (٤).

أما أولاً: فقد ردّ الحديث بلا دليل و هو غير جائز.

و أما ثانياً: فقد حكى عن ابن عدى أنه يحدث عن الثقات بالمناكير، لكننا لم نجد هذا الكلام فى الكامل، بل لقد نصّ ابن عدى على أنه لا يعرف للرجل هذا غير هذا

ص: ٣٤٥

---

١- ١) تاريخ دمشق ٢٧٠/٤٢.

٢- ٢) تقريب التهذيب ٤٧٠/١.

٣- ٣) تقريب التهذيب ٧٠٤/١.

٤- ٤) لسان الميزان ٢٣٦-٢٣٧.

الحديث، وكذلك نقل عنه الخطيب، فأين «يحدث عن الثقات بالمناكير»؟

نعم، ظاهر الخطيب- في مقام ردّ الحديث- هو الاستناد إلى طعن أبي الفتح الأزدي في لاهز... فإن كان هذا هو الدليل فالأمر سهل، لأنهم قد نصّوا على ضعف الأزدي نفسه و عدم الاعتماد على تجريحاته....

قال الذهبي: «لا يلتفت إلى قول الأزدي، فإن في لسانه في الجرح رهقاً» (١).

و قال ابن حجر: «قدّمت غير مرّة: أنّ الأزدي لا يعتبر تجريحه، لضعفه هو» (٢).

و بعد، فقد قال ابن تيمية في الردّ على العلّامة:

«هذا كذب بالموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث و العلم. و مجرد روايه صاحب الحليه لا تفيد و لا تدلّ على الصّحه، فإن صاحب الحليه قد روى في فضائل أبي بكر و عمر و عثمان و علي و الأولياء و غيرهم أحاديث ضعيفه بل موضوعه باتفاق العلماء» (٣).

أقول:

أولاً: إن احتجاج الإماميه بروايه أبي نعيم الحافظ أو غيره إنما هو من باب الإلزام، لأن هذا الرجل و أمثاله حفاظ معتمدون عندهم و كتبهم معروفه و مشهوره بينهم.

و ثانياً: قوله: إن صاحب الحليه يروى الأحاديث الموضوعه، حقّ ثابت، لكن هذا لا يختص به، بل المحدثون السابقون عليه أيضاً كذلك و إن سمّيت رواياتهم بالصّحاح.

و ثالثاً: قد عرفت أن للحديث طرقاً عديده، و لو كان في بعضها ضعف ما، فإن بعضها الآخر يقوّيه.

و رابعاً: إن مثل هذا الحديث غير وارد في شيء من كتب الفريقين في حق أبي بكر و عمر و عثمان و غيرهم، فمن الأولى بالاتباع؟

ص: ٣٤٦

---

١- ١) ميزان الاعتدال ١/٦١.

٢- ٢) مقدمه فتح الباري: ٤٣٠.

٣- ٣) منهاج السنّه ٥/٧٩.

لم يقل فيهما ابن تيميه إلا «و كذلك حديث عمار و ابن عباس، كلاهما من الموضوعات» (١).

لكن الحافظ أبو عبد الله الكنجي -المتقدم على ابن تيميه- قال بعد حديث عمار من طريق ابن بطه العكبري المتوفى سنه ٣٨٧: «حديث عال حسن مشهور، اسند عند أهل النقل» (٢).

و لقد صدق أبو عبد الله الحافظ الكنجي... فانظر إلى نبذه من طرق هذا الحديث عند أهل النقل:

قال الحافظ ابن عساكر: «أنبأنا أبو علي الحداد، أنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن ريزه، نا سليمان بن أحمد الطبراني، نا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، نا أحمد بن طارق الوايشي، نا عمرو بن ثابت، عن محمد بن أبي عبيده بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه أبي عبيده، عن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من آمن بي و صدقني فليتول علي بن أبي طالب، فإن ولايته ولايتي، و ولايتي ولايه الله.

أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو القاسم بن مسعده، أنا حمزه بن يوسف، أنا أبو أحمد بن عدي، أنا محمد بن عبيد الله بن فضيل، نا عبد الوهاب بن الضحاك، نا ابن عياش، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي عبيده بن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه، عن جدّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أوصى من آمن بي و صدقني بولايه علي فمن تولاه تولاني، و من تولاني تولي الله.

ص: ٣٤٧

١- (١) منهاج السنّه ٨٠/٥.

٢- (٢) كفايه الطالب: ٧٤ أول الباب الخامس.

قال: و أنا أبو أحمد، أنا جعفر بن أحمد بن علي بن بيان، نا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثني ابن لهيعة، حدثني محمد بن عبيد الله، عن أبي عبيده بن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه، عن جدّه قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم: من تولّى علي بن أبي طالب، فذكر نحوه.

أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو محمد و أبو الغنائم ابنا أبي عثمان و أبو القاسم بن البصري، و أبو طاهر الخوارزمي، و علي بن محمد الأنباري، قالوا: أنا أبو عمر بن مهدي، و أنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه، نا جدي، نا عبد العزيز بن الخطاب - ثقّه صدوق كوفي، سكن البصره (١) - نا علي بن هاشم، عن ابن أبي رافع، عن أبي عبيده بن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه، عن عمار بن ياسر قال:

قال رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم: أوصي من آمن بي و صدّقني بولايه علي بن أبي طالب، من تولّاه فقد تولّاني، و من تولّاني فقد تولّى الله، و من أحبّه فقد أحبّني، و من أحبّني فقد أحبّ الله.

أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا عاصم بن الحسن، أنا أبو عمر بن مهدي، أنا أبو العباس بن عقده، نا الحسن بن عتبة الكندي، نا بكار بن بسر، نا علي بن القاسم أبو الحسن الكندي، عن محمد بن عبيد الله، عن أبي عبيده بن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه، عن عمار بن ياسر قال:

سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم يقول: أوصي من آمن بي و صدّقني بالولايه لعلي، فإنه من تولّاه تولّاني، و من تولّاني تولّى الله، و من أحبّه أحبّني، و من أحبّني أحبّ الله، و من أبغضه أبغضني، و من أبغضني فقد أبغض الله» (٢).

و قد أقر الهيثمي أن الطبراني رواه بإسنادين ثم قال:

ص: ٣٤٨

---

١- ١) و في تقريب التهذيب ٥٠٨/١: صدوق.

٢- ٢) تاريخ دمشق ٢٣٩/٤٢ - ٢٤٠.

«أَحْسَبُ فِيهِمَا جَمَاعَهُ ضَعْفَاءُ وَ قَدْ وَثَّقُوا» (١).

فانظر كيف يحاربون النبي و الوصى؟!

و أمّا حديث ابن عباس الذي رواه الحافظ أبو عبد الله بإسناده (٢):

فقد رواه جماعه من الأعلام، كالمحبّ الطبري (٣)، و ابن المغازلي (٤) و أخطب خوارزم و المتقى الهندي (٥) و غيرهم.

لكنّ هذا الحديث -بروايه غير ابن عباس من الصّحابه- من أصحّ الأحاديث و أثبتّها، و من ذلك:

ما أخرجه الحاكم -و صحّحه و أقرّه الذهبي- بإسناده عن أبي عبد الله الجدلي قال:

«دخلت على أم سلمه -رضي الله عنها- فقالت لي: أَيْسَبُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَيْكُمْ؟ فقلت: معاذ الله -أو: سبحان الله- أو كلمه نحوها- فقالت: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يقول: من سَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ سَبَّنِي.

هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.

و قد رواه بكير بن عثمان البجلي عن أبي إسحاق بزياده ألفاظ» (٦).

قال قدس سره: و الأخبار الواردة من قبل المخالفين أكثر من أن تحصى. لكن اقتصرنا في هذا المختصر على هذا القدر.

ص: ٣٤٩

---

١- (١) مجمع الزوائد ١٠٨/٩-١٠٩.

٢- (٢) كفايه الطالب: ٨٢-٨٤.

٣- (٣) الرياض النضرة ١٦٦/٢.

٤- (٤) مناقب الإمام علي: ٣١٢.

٥- (٥) منتخب كنز العمال. هامش المسند ٣٠/٥.

٦- (٦) المستدرک علی الصحيحين ١٢١/٣.

قال قدس سره: و أما المطاعن فى الجماعة: فقد نقل أتباعهم الجمهور منها شيئاً كثيراً، حتى صَنَّف الكلبي كتاباً كله فى مثال الصحابه، و لم يذكر فيه منقصه واحده لأهل البيت عليهم السلام. و قد ذكر غيره منهم أشياء كثيره، و نحن نذكر شيئاً يسيراً منها:

الشرح:

إن هذا الفصل هو القسم الثانى من الوجه السادس من الوجوه التى أقامها العلّامة لإثبات أن مذهب الإماميه واجب الاتباع، و قد كان القسم الأوّل منه فى ذكر شىء يسير من فضائل و مناقب أمير المؤمنين التى اتفق على روايتها الموافق و المخالف... كما تقدّم.

و المقصود من «المطاعن» و من ذكرها فى هذا المقام هو: بيان أنه لو دار الأمر بين أن يُتَّبَعَ صاحب المناقب التى يروىها له المعتقدون بإمامته و غير المعتقدين، أو يُتَّبَعَ من لم ترو فى حقّه تلك المناقب، بل رويت فى كتب أتباعه نقائص له، فإنه لا شك فى أن الحقّ اتّباع الأوّل دون الثانى.

فهذا هو المقصود هنا....

و يزداد هذا المقصود وضوحاً: إذا علمنا بأن الجمهور لمّا قالوا بثبوت الإمامه بعد رسول الله صلّى الله عليه و آله بالبيعه و الاختيار، لأنّ خلافه أبى بكر وقعت كذلك...

اضطّروا لأن يضعوا ضابطه لاختيار الخليفه، فذكروا شروطاً يجب أن تتوفّر فيه:

قال فى شرح المواقف: «المقصد الثانى: فى شروط الإمامه: الجمهور على أن أهل الإمامه و مستحقها:

من هو مجتهد فى الأصول و الفروع ليقوم بأمور الدين، متمكناً من إقامة الحجج

و حلّ الشبه في العقائد الدينيه، مستقلاً بالفتوى في النوازل و الأحكام في الوقائع نصاً و استنباطاً، لأن أهم مقاصد الإمامه حفظ العقائد و فصل الحكومات و رفع المخاصمات، و لم يتم ذلك بدون هذا الشرط.

ذو رأى و بصره بتدبير الحرب و السلم و ترتيب الجيوش و حفظ الثغور، ليقوم بأمور الملك.

شجاع قوى القلب، ليقوى على الذبّ عن الحوزه و الحفظ لبيضه الإسلام، بالثبات في المعارك. كما روى: أنه عليه السلام وقف بعد انهزام المسلمين في الصف قائلاً: [أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب]

و لا يهوله أيضاً إقامه الحدود و ضرب الرقاب.

و قيل: لا يشترط في الإمامه هذه الصفات الثلاث، لأنها لا توجد الآن مجتمعاً...

نعم، يجب أن يكون عدلاً في الظاهر، لئلا يجور... عاقلاً، ليصلح للتصرفات الشرعيه و الملكيه. بالغاً، لقصور عقل الصبي. ذكراً، إذ النساء ناقصات عقل و دين. حراً، لئلا يشغله خدمه السيد عن وظائف الإمامه....

فهذه الصفات التي هي الثمان أو الخمس شروط معتبره في الإمامه بالإجماع....

و هاهنا صفات أخرى في اشتراطها خلاف:

الأولى: أن يكون قرشياً....

الثانيه: أن يكون هاشمياً....

الثالثه: أن يكون عالماً بجميع مسائل الدين، أصولها و فروعها، بالفعل لا بالقوّه....

الرابعه: ظهور المعجزه على يده، إذ به يعلم صدقه في دعوى الإمامه و العصمه» (١).

ص: ٣٥١

فظهر أن هناك شروطاً أجمع القوم على وجوبها في الإمامه، وإلا لم تنعقد....

لكن القوم أنفسهم قد رووا في كتبهم في حق أبي بكر وعمر وعثمان ما يدلّ بكلّ وضوح على انتفاء هذه الشروط فيهم، بل على اتّصافهم بما ينافيها، فيكون اعتقادهم بإمامه هؤلاء - والحال هذه - مخالفاً للإجماع!!

فهذا هو المقصود من ذكر العلّامة بعض رواياته في عدد من تلك الموارد، و سنحاول توضيح مقصوده، بالاستناد إلى روايات القوم و بالاستشهاد بكلمات علمائهم في كلّ مورد.

### ما رووه عن أبي بكر

### المورد الأول

قال قدس سره: منها: ما رووه عن أبي بكر أنه قال على المنبر....

الشرح:

أمّا أن أبا بكر قال هذا الكلام، فذاك موجود في روايات أتباعه، نذكر هنا بعضها:

قال ابن سعد: «أخبرنا عبيد الله بن موسى قال: أخبرنا هشام بن عروه - قال عبيد الله: أظنه عن أبيه - قال: لما ولي أبو بكر، خطب الناس، فحمد الله، وأثنى عليه ثم قال: أما بعد، أيها الناس، قد وليت أمركم و لست بخيركم، ولكن نزل القرآن و سنّ النبي....

أيها الناس، إنما أنا متّبع و لست بمبتدع، فإن أحسنت فأعينوني و إن زغت فقوّموني» (١).

و في روايه ابن راهويه عن الحسن البصري: «إن أبا بكر الصديق خطب فقال: أما و الله ما أنا بخيركم... أفتظنون أني أعمل فيكم بسنّه رسول الله صلّى الله عليه و سلّم؟

ص: ٣٥٢

إذن لا أقوم بها. إن رسول الله كان يعصم بالوحي و كان معه ملك، وإن لي شيطاناً يعتريني، فإذا غضبت فاجتنبوني أن لا اوثر في أشعاركم و أبشاركم» (١).

و في تاريخ الطبري بإسناد آخر: «ألا و إنّ لي شيطاناً يعتريني، فإذا أتاني فاجتنبوني لا اوثر في أشعاركم و أبشاركم».

و أخرج الطبراني: «حدّثنا منتصر بن محمد، نا عبد الله بن عمرو بن أبان، نا عبد الرحيم بن سليمان، عن أبي أيوب الإفريقي، ثنا عيسى بن سليمان، عن زيد بن عطيه قال: قام أبو بكر الغد حين بويع، فخطب الناس فقال:

يا أيها الناس، إني قد أقلتكم رأيكم، إني لست بخيركم، فبايعوا خيركم، فقاموا إليه فقالوا: يا خليفة رسول الله، أنت و الله خيرنا. فقال: يا أيها الناس، إن الناس دخلوا في الإسلام طوعاً و كرهاً، فهم عوّد الله و جيران الله، فإن استطعتم أن لا يطلبكم الله بشيء من ذمته فافعلوا، إن لي شيطاناً يحضرني، فإذا رأيتموني قد غضبت فاجتنبوني، لا أمثل بأشعاركم و أبشاركم.

يا أيها الناس، تفقدوا ضرائب غلمانكم، إنه لا ينبغي للحم نبت من سحت أن يدخل الجنة، ألا و راعوني بأبصاركم، فإن استقمت فاتبعوني، و إن زغت فقوموني، و إن أطعت الله فأطيعوني، و إن عصيت الله فاعصوني.

لم يرو هذا الحديث عن أبي أيوب الإفريقي إلا عبد الرحمن بن سليمان. تفرد به عبد الله بن عمر بن أبان» (٢).

و كذلك تجد الخبر في الصواعق المحرقة و تاريخ الخلفاء و الرياض النضرة (٣) و غيرها من كتب الحديث و التاريخ و الكلام.

ص: ٣٥٣

---

١- (١) كنز العمال ٥/٥٨٩-٥٩٠.

٢- (٢) المعجم الأوسط ٨/٢٦٧.

٣- (٣) الرياض النضرة ١/٣٨، الإمامه و السياسه ١/٦، الصواعق ١/١٢٥.

بل إن ابن تيميه أيضاً يصدّق بهذا الخبر و يزعم أنه من أكبر فضائل أبي بكر كما سيأتي، وكذلك صدّق به القاضي عبد الجبار المعتزلي وغيره... إلا أنهم حاولوا الإجابة عن ذلك.

و كأن بعضهم قد التفت إلى سقوط تلك المحاولات للدفاع عن أبي بكر، فأنبروا قبل كلّ شئ لتكذيب الخبر أو التشكيك فيه، فيقول ابن روزبهان:

«هذا ليس من روايات أهل السنه بل من روايات الروافض، و إن سلّمنا صحّته فإن لكلّ إنسان شيطاناً...» (١).

و كذلك قال عبد العزيز الدهلوي، قال: «هذه الروايه لم تصحّح في كتب أهل السنه حتى يتم الإلزام بها، بل الصحيح الثابت عندهم خلافه...» (٢).

و تبعه الآلوسي في مختصره إذ قال: «و يجب: بأن هذا غير ثابت عندنا، فلا إلزام، بل الثابت أنه أوصى عمر قبل الوفاء فقال...» (٣).

و هذا عجيب منهم، خاصه من الأخير، لأنهم يقلّعون ابن تيميه و هم عيال عليه في ردودهم على الإماميه، و هو يقول بأن القضيه من أكبر فضائل أبي بكر!!

لكن ذلك يكشف عن شدّه اضطرابهم كما أشرنا من قبل... و الآن، فانظر إلى كلماتهم في مقام الدفاع عن أبي بكر، فقد قال ابن تيميه:

«و الجواب أن يقال: هذا الحديث من أكبر فضائل الصّديق و أدلّها على أنه لم يكن طالب رئاسه و لا كان ظالماً، و أنه إنما كان يأمر الناس بطاعه الله و رسوله فقال لهم: إن استقمتم....

و الشيطان الذي يعتريه يعترى جميع بني آدم... و مقصود الصّديق بذلك: إني

ص: ٣٥٤

---

١- ١) انظر كتاب دلائل الصدق لنهج الحق ١٤/٣.

٢- ٢) التحفه الاثنا عشرية: ٢٦٩، المطعن الثامن.

٣- ٣) مختصر التحفه الاثنا عشرية: ٢٧٤.

لست معصوماً كالرسول صَلَّى الله عليه و سلم، و هذا حق.

و قول القائل: كيف تجوز إمامه من يستعين على تقويمه بالرعيه، كلام جاهل بحقيقه الإمامه، فإن الإمام ليس هو رباً للرعيه حتى يستغنى عنهم... لكن إذا كان أكملهم علماً و قدره، و رحمه كان ذلك أصلح لأحوالهم» (١).

أقول:

لكن هذا الكلام مغالطه و خروج عن البحث، فمن يدعى أن الإمام رب للرعيه؟ و من يدعى العصمه لأبي بكر؟

و كم فرق بين من يخبر عن نفسه و يعترف بأن له شيطاناً مقترناً به يعتريه فيطيعه و يزيغ قلبه، فيطلب من الناس و يعتذر إليهم أن يجانبوه ثم لا يحاسبوه، و بين من قال:

«لو كشف لي الغطاء ما ازددت يقيناً» (٢)؟

و كم فرق بين من في قلبه زيغ و من كان راسخاً في العلم؟ قال الله تعالى: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَ أُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَ ابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَ مَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ \* رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَ هَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ \* رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ» (٣).

و كيف يكون من يزيغه شيطانه- فيطلب من الناس أن لا يطيعوه في زيغه بل يستعين بهم على تقويمه- مصداقاً لمن أمر الله تعالى بإطاعته إطاعه مطلقه و جعلها في سياق إطاعته و إطاعه رسوله، إذ قال: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى

ص: ٣٥٥

١- (١) منهاج السنه ٤٦٣/٥.

٢- (٢) كلمه مشهوره لأمير المؤمنين على، موجوده في كتب الفريقين.

٣- (٣) سوره آل عمران: ٦-٨.

ثم نقول لهم و هم يقولون بضروره الأفضليّيه في الإمام، وقبح تقدّم المفضول في الإمامه، كما نصّ عليه ابن تيميه في منهاجه غير مرّه: إن مقتضى هذا الكلام الثابت عن أبي بكر هو أن يكون مفضولاً بالنسبه إلى عمر، لأنكم رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال في حقّه: «ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غيره...»؟

و إذا كان هذا مدحاً لعمر، فما قاله أبو بكر عن نفسه يكون دالاً على نقصه و موجباً للذم له بالضروره.

ثم قال ابن تيميه: استعانه على برعيّته و حاجته إليهم كانت أكثر من استعانه أبي بكر» ثم استشهد بما يروونه من قول عبيده السلماني للإمام عليه السلام في مسأله بيع أمهات الأولاد: «رأيتك مع عمر في الجماعه أحبّ إلينا من رأيك وحدك في الفرقه.

و كان يقول: اقضوا كما كنتم تقضون فإنني أكره الخلاف، حتى يكون الناس جماعه أو أموت كما مات أصحابي» (٢).

لكن هذه القضية-بناءً على ثبوتها-على خلاف مدعى ابن تيميه أدلّ، فإنها من موارد مخالفه الأمه لأمير المؤمنين و عدم إطاعتها له في أحكامه، و هو الذي قال عنه رسول الله صلى الله عليه وآله «علي مع الحق و الحق مع علي، اللهم أدر الحق معه حيثما دار» (٣).

و قال صلى الله عليه وآله لَمَّا أرسله إلى اليمن قاضياً: «إن الله سيهدي قلبك و يثبت لسانك» قال عليه السلام: «فما شككت في قضاء بعد» (٤).

ص: ٣٥٦

١- ١) سورة النساء: ٥٩.

٢- ٢) منهاج السنّه ٤٦٥/٥.

٣- ٣) مجمع الزوائد ٢٣٥/٧.

٤- ٤) مسند أحمد ٨٣/١، سنن أبي داود ١٦٠/٢، السنن الكبرى للبيهقي ٨٦/١٠، كنز العمال ١١٣/١٣، مسند أبي يعلى ٣٦٣/١، السنن الكبرى للنسائي ١١٦/٥.

بل ذلك صريح كلامه مع عبيده-إن ثبت-فقد قال:«فإني أكره الخلاف...» ولا شك أن من لم يطعه كان على الباطل، وهذا ذمّ لهم لا له...بخلاف إقرار و اعتراف أبي بكر بأن له شيطاناً يزيغه عن الحق و يحمله على الظلم و الباطل.

و من القوم من حمل كلام أبي بكر على طلب المشوره من الناس (١).و بطلانه أوضح كما لا يخفى.

و منهم من نقص (٢)بقضيه آدم و حواء إذ قال تعالى: «فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ» (٣)فإن كان نقصاً لكان في تلك القضية نقص عليهما،بل كلّ الأنبياء جميعاً إذ قال تعالى «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ» (٤).

و بطلانه واضح كذلك،لما تقدّم من أن كلام أبي بكر صريح في وجود الشيطان معه و إطاعته له.و أما آدم و سائر الأنبياء و المرسلين فهم معصومون بالإجماع من المعاصي.

## المورد الثاني

### اشاره

قال قدس سره:و قال أقيلوني فلست بخيركم....

الشرح:

هذه الجملة مشتمله على ثلاثه أمور:

الأولى: الإستقاله.

و الثانيه: تعليل الاستقاله بأنه ليس بخيرهم.

و الثالثه: أفضلية على عليه السلام من أبي بكر.

ص:٣٥٧

@ (١ -١)

@ (٢ -٢)

٣-٣) سورة البقره:٣٦.

٤-٤) سورة الحج:٥٢.

و هكذا ذكر العلامة في (نهج الحق) فقال: «و منها قول أبي بكر: أقيلوني فلست بخيركم و عليّ فيكم. فإن كان صادقاً لم يصلح للإمامه و إلا لم يصلح لها أيضاً».

و تناقضت كلمات المدافعين عن أبي بكر، فقال ابن تيميه:

«و الجواب: إن هذا كذب، ليس في شيء من كتب الحديث و لا له إسناد معلوم، فإنه لم يقل: و عليّ فيكم» (١).

و ظاهره قبول الخبر إلا كلمه «و عليّ فيكم».

و قال ابن روزبهان في جواب كلام العلامة في (نهج الحق): «إن صحّ هذا فهو من باب التواضع...» (٢).

و ظاهره التشكيك في كلّ الكلام.

و قال الدهلوي: «المطعن العاشر: قول أبي بكر: لست بخيركم و عليّ فيكم....»

و الجواب: أولاً: هذه الرواية غير موجودة في شيء من كتب أهل السنه، لا بطريق صحيح و لا ضعيف، فكان عليهم إirاده من كتب أهل السنه ثم المطالبه بالجواب، و إلزام أهل السنه بافتراءات الشيعة من غايه الجهل... و قد زاد بعض علماء الشيعة لفظ «أقيلوني»...» (٣).

و اختلاف كلماتهم يكشف عن اضطرابهم، لعدم وجود الجواب الصحيح عندهم.

بل لقد وقع بعضهم في التناقض، كابن روزبهان، الذي ذكر في موضع آخر وجود الخبر بكامله في الصّحاح، و هذا نصّ عبارته هناك بقدر الحاجة في جواب كلام للعلامة: «إنه بيّننا في هذا روايه الصّحاح، فإن أرباب الصّحاح ذكروا في بيعه على

ص: ٣٥٨

---

١- ١) منهاج السنّه ٤٦٧/٥.

٢- ٢) انظر دلائل الصدق

٣- ٣) التحفه الإثنا عشرية: ٢٧١.

لأبى بكر أن بنى هاشم لم يبايعوا أبا بكر إلا- بعد وفاه فاطمه، و لم يتعرّض أبو بكر لهم و تركهم على حالهم، و كانوا يتردّدون عند أبى بكر و يدخلون فى المشاورات و المصالح و المهمّات و تدبير الجيوش. فلما توفيت فاطمه بعث أمير المؤمنين على أبى بكر و قال: اتتني و حدك. فجاءه أبو بكر فى بيته، فجلسا و تحدّثا.

ثم قال على لأبى بكر: إنك استأثرت هذا الأمر دوننا، ما كنا نمنعك عن هذا الأمر و لا نحن نراك غير أهل لهذا، و لكن كان ينبغى أن تؤخره إلى حضورنا.

فقال أبو بكر: يا أبا الحسن، كان الأنصار يدعون هذا الأمر لأنفسهم، و كانوا يريدون أن ينصبوا أميراً منهم، و كان يخاف منهم الفتنة، فتسارعت إلى إطفاء الفتنة و أخذت بيعه الأنصار. و إن كان لك فى هذا الأمر رغبة، فأنا أخطب الناس و أقبل بيعتهم و أبايعك و الناس.

فقال أمير المؤمنين: الموعد بينى و بينك بعد صلاة الظهر.

فلما صلّوا الظهر رقى أبو بكر المنبر و قال:

أقبلونى، فلست بخير كم و على فيكم...» (١).

و على كلّ حال، فقد اتفقت كلمتهم على كلمه «لست بخير كم» فلتكن هذه الكلمه هى القدر المتيقن و بها الكفايه، لأنه قد تقرّر عند الجمهور اشتراط أن يكون الأفضل بعد رسول الله صلى الله عليه و آله هو الخليفه له. فإذا ثبتت هذه الكلمه عن أبى بكر قلنا:

أولاً: إنه بهذه الكلمه يبطل ما روى من قول عمر فى السقيفه مخاطباً أبا بكر: «أنت سيّدنا و خيرنا» (٢).

و ثانياً: إنه بهذه الكلمه يسقط أبو بكر عن الولاية، لأنه قد أعلن بها عن عدم أهليّته

ص: ٣٥٩

---

١- ١) انظر دلائل الصدق ٨١/٣-٨٢.

٢- ٢) صحيح البخارى ١٩٤/٤.

لها، لأن المفروض أنه لم يقل ذلك هزلاً ولا امتحاناً لمن بايعه من الناس.

لكن كلمه «أقيلوني» موجوده فى المصادر سواء بهذا اللفظ أو نحوه، وقد عقد الحافظ أبو العباس محب الدين الطبرى لذلك باباً فى أحوال أبى بكر، إذ قال: «ذكر استقاله أبى بكر من البيعه: عن زيد بن أسلم قال: دخل عمر على أبى بكر و هو أخذ بطرف لسانه، و هو يقول: إن هذا أوردنى الموارد، ثم قال: يا عمر لا حاجه لى فى إمارتكم. قال عمر: و الله لا نقيلك و لا نستقيلك. ثلاثاً.

خرجه حمزه بن الحارث.

و عن أبى الجحاف قال: قام أبو بكر بعد ما بوع له و بايع له على و أصحابه، فأقام ثلاثاً يقول: أيها الناس قد أقلتكم بيعتكم هل من كاره؟ قال: فيقوم على فى أوائل الناس يقول: لا و الله لا نقيلك و لا نستقيلك، قدّمك رسول الله فمن ذا الذى يؤخرك.

خرجه ابن السّمان فى الموافقه.

و عنه قال: احتجب أبو بكر عن الناس ثلاثاً يشرف عليهم كلّ يوم يقول: قد أقلتكم بيعتى فبايعوا من شئتم قال: فيقوم على بن أبى طالب فيقول: لا و الله لا نقيلك و لا نستقيلك، قدّمك رسول الله فمن ذا الذى يؤخرك.

خرجه الحافظ السلفى فى المشيخه البغداديه و ابن السّمان فى الموافقه.

و أبو الجحاف هذا هو داود بن أبى عوف البرجمى التميمى مولا هم، كوفى ثقه، روى عن غير واحد من التابعين، و هو حديث مرسل عن الطريقين.

و عن جعفر عن أبيه قال: لما استخلف أبو بكر خير الناس سبعة أيام، فلمّا كان اليوم السابع، أتاه على بن أبى طالب فقال: لا نقيلك و لا نستقيلك، و لو لا أنّا رأيناك أهلاً ما بايعناك.

خرجه ابن السمان فى الموافقه.

و عن سويد بن غفله: قال لما بايع الناس أبا بكر قام خطيباً فحمد الله و أثنى عليه، ثم

قال: يا أيها الناس أذكر بالله، أيما رجل ندم على بيعتي لما قام على رجليه قال: فقام إليه على بن أبي طالب و معه السيف، فدنا منه حتى وضع رجلاً على عتبة المنبر و الأخرى على العصا و قال: و الله لا نقيلك و لا نستقيلك، قدّمك رسول الله فمن ذا يؤخرك.

خرّجه في فضائله و قال: هو سند حيث روى في هذا المعنى. و سويد بن غفله أدرك الجاهلية و أسلم في حياة النبي» (١).

و في جامع الأصول عن كتاب رزين: «قال أنس: فسمعت عمر يقول لأبي بكر يومئذ: أصعد المنبر. فبايعه الناس عامّة. و خطب أبو بكر في اليوم الثالث، فقال بعد أن حمد الله و صلّى على رسوله صلّى الله عليه و سلم: أما بعد، أيها الناس، إن الذي رأيتم مني لم يكن حرصاً على ولايتكم، و لكنني خفت الفتنة و الاختلاف. و قد رددت أمركم إليكم، فولّوا من شتم.

فقالوا: لا نقيلك» (٢).

و في تاريخ الخميس ما نصّه:

«ذكر غير ابن حبان: إن أبا بكر قام في الناس بعد مبايعتهم إياه يقيّلهم في بيعتهم و يستقيّلهم فيما تحمّله من أمرهم، و يعيد ذلك عليهم، كلّ ذلك يقولون له: و الله لا نقيلك و لا نستقيلك...» (٣).

و أمّا كلمه «و على فيكم» فقد اعترف ابن روزبهان بوجودها في الروايات، و الله العالم بقصد أبي بكر منها، فقد كان بعض مشايخنا يرى أن الكلمه هذه كانت إيعازاً منه إلى ضروره القضاء على الإمام عليه السلام.

و كيف كان، فإن الظاهر من روايات القضيّه تكرّر الكلام من أبي بكر، لأن في

ص: ٣٤١

---

١- (١) الرياض النضرة ٢٢٩/١.

٢- (٢) جامع الأصول ٤٨١/٤.

٣- (٣) تاريخ الخميس- ذكر بيعه أبي بكر، من الموطن الحادي عشر.

بعضها أنه قاله بعد ثلاثه أيام من البيعه، وفي البعض الآخر أنه كان بعد وفاه الصديق الزهراء عليها السلام... والله العالم.

هذا كله بالنسبة إلى السند و المتن... وقد رأيت أن لا مناص لهم من الإذعان، والإنكار ليس إلا مكابرة....

ثم حاول القوم الإجابة من حيث الدلالة، فذكروا وجوهاً.

### الوجه الأول:

أما ابن تيميه، فلم يذكر وجهاً مهماً إلا حمل الكلام على التواضع، وقد ذكر غيره هذا الوجه أيضاً.

قال ابن روزبهان: إن صحّ هذا فهو من باب التواضع و تأليف قلوب التابعين، و حق الإمام أن لا يفضل نفسه على الرعيه و لا يتكبر عليهم.

و قال ابن كثير: ثم تكلم أبو بكر فحمد الله و أثنى عليه بما هو أهله. ثم قال: أمّا بعد، أيها الناس، فإنني قد وليت عليكم و لست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، و إن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، و الكذب خيانة، و الضعيف فيكم قوى [عندى] حتى ازيح علته إن شاء الله، و القوى فيكم ضعيف حتى آخذ منه الحق إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد فى سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، و لا تشيع الفاحشه فى قوم قط إلا - عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله و رسوله، فإذا عصيت الله و رسوله فلا طاعه لى عليكم، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله. و هذا إسناد صحيح.

فقوله رضى الله عنه: «وليتكم و لست بخيركم» من باب الهضم و التواضع، فإنهم مجمعون على أنه أفضلهم و خيرهم رضى الله عنهم.

و يردّ هذا الوجه:

١- تكرر هذا الكلام من أبى بكر، و حمله على التواضع مع تكرر خلاف الظاهر جداً.

٢- إن التواضع و هضم النفس فى أمر الدّين و الخلافه غير معقول، كيف؟ و لا يبقى حينئذ وثوق بالكلام لعدم العلم بقصده. قاله الشهيد التستري.

٣- إن الألفاظ الموجوده فى روايات القوم للكلام، لا- تدع مجالاً للحمل على التواضع أصلاً، انظر مثلاً قوله: «...إن هذا أوردنى الموارد...» وقوله: «أذكر بالله أيما رجل ندم على بيعتى لما قام على رجله» وقوله خالفاً على عدم خيريته: «أما و الله ما أنا بخيركم» و أمثال ذلك من العبارات.

و لعلّه من هنا لم يذكر بعضهم -كالدهلوى و مقلّده الآلوسى- هذا الوجه فى مقام الدفاع عن أبى بكر.

### الوجه الثانى:

قال ابن روزبهان: «و هذا من باب الإستظهار بترك الإياله و الحكومه، كما روى أن أمير المؤمنين كان يقول: «لا تسوى الخلافه عندى نعلًا مخصوصاً» (١).

و قال الدهلوى: إن هذا الكلام دليل على عدم طمعه و حبه للرئاسة و الإمامه (٢).

و قد سبقهما إلى هذا الوجه قاضى القضاء المعتزلى و غيره قالوا: إن هذا الكلام من أبى بكر لبيان الزهد فى الإمارة....

و الجواب عن هذا الوجه هو: إنه ينافى تعليله الإستقاله بعدم الخيره.

و كم فرق بينه و بين ما روى عن أمير المؤمنين؟

### الوجه الثالث:

كون إمامته حقاً لا ينافى جواز الاستقاله و عدم كونها معصيه، لأن المفروض انعقاد إمامته بالاختيار. قاله ابن أبى الحديد (٣).

ص: ٣٦٣

---

١- (١) انظر: دلائل الصدق ٢٥/٣.

٢- (٢) مختصر التحفه الاثنى عشرية: ٢٧٦.

٣- (٣) شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٦/٣.

و الجواب: إنه لا- يجوز له الاستقاله حتى بناءً على أن الإمامه بالاختيار، لأن البيعه عقد من العقود، وقد قال الله عز و جل «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ».

#### الوجه الرابع:

قال ابن روزبهان: «وقد قيل أنه قال هذا بعد ما شكوا بعض أصحاب رسول الله استثنائه للخلافه من غير انتظار لحضورهم» (١).  
و جوابه يظهر ممّا تقدّم من رواياتهم في الباب... ولعله تنبّه إلى ضعف كلامه فنسبه إلى «القيّل».

#### الوجه الخامس:

قال الدهلوى و تبعه الآلوسى -و اللفظ للثانى- «ثبت في الصحيحه الكامله، و هى من الكتب الصحيحه عندهم، من قول الإمام السجاد رضى الله عنه: أنا الذى أفنت الذنوب عمره. فإن كان صادقاً بهذا الكلام لم يكن لائقاً للإمامه، لأن الفاسق المرتكب للذنوب لا يصلح للإمامه. و كذا إن كان كاذباً فكذلك لما مر. فما هو جوابهم فهو جوابنا.

و الجواب: إنه كلام باطلٌ جداً. إذ كيف يريد إلزام الاماميه بقياس واضح البطلان عندهم جداً؟

الإمام السّجاد الذى لقّبه النبى صلّى الله عليه و آله بـ «سيد العابدين» إمام معصوم، فما جاء فى كلامه و كلام غيره من الأئمه من هذا القليل و كذلك ما جاء عن الأنبياء عليهم السلام... كلّ ذلك محمول على الاعتراف بالتقصير أمام الله سبحانه و تعالى.

و أمّا أبو بكر، فلا يدعى أحداً له العصمه أبداً، و قد اعترف على رؤوس الاشهاد مرّة بعد أخرى بعدم أهليّته للإمامه، فكيف يعارض كلامه بكلام الإمام السّجاد المذكور و نحوه؟

ص: ٣٦٤

و على الجملة، كم فرق بين مناجاه مع الله و اعترافه بالتقصير أمامه، و اعتراف عبد غير معصوم أمام الناس بالنقص و القصور؟!

### المورد الثالث

قال قدس سره: و قال عمر: كانت بيعه أبى بكر فلتة و قى الله المسلمين شرّها.

الشرح:

و قبل الورود فى بيان ذلك نوّضح أن مقوله عمر هذه لم تكن له وحده، و إنما قالها لمّا بلغتته عن جماعه من أعلام الصحابه، قالوا: و الله لو مات -أى عمر- لباعنا فلاناً -أى علياً- و قد كانت بيعه أبى بكر فلتة... فقال عمر: نعم كانت بيعه أبى بكر فلتة و لكنّ الله و قى شرّها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه (١).

فظهر: أن هذه الكلمه قد قالها جماعه من الأصحاب، و قد قرّرها و أقرّ بها عمر بن الخطاب، فى خطبه الجمعة، فى مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله.

لكن القوم قد اضطربوا فى توجيه معنى هذه الكلمه، و لربما اضطروا إلى تحريف لفظها:

قال ابن روزبهان فى جواب كلام العلامة فى هذا المقام:

«لم يصح عندنا روايه هذا الخبر. و إن صح كان تحذيراً من أن ينفرد الناس بلا حضور العامّة بالبيعه، و لهذا سمّاه بالفلته، و كان ذلك لضروره داعيه إليه...».

ففى هذا الكلام ثلاثه أمور:

الأول: التكذيب للخبر من أصله.

و الثانى: التصرّف فى لفظه من «الفلته» إلى «الفتنه».

و الثالث: تأويل اللفظ و توجيه المعنى.

ص: ٣٦٥

و قال فى شرح المواقف:

«و أمّا قوله فى بيعه أبى بكر، فمعناه أن الإقدام على مثله بلا مشاوره الغير و تحصيل الاتفاق منه، مظنه للفتنه العظيمه، فلا يقدم عليه أحد، على أنى أقدمت عليه فسلمت و تيسر الأمر بلا تبعه» (١).

و قال فى شرح المقاصد:

«و الجواب: إن المعنى: كانت فجأة و بغته و قى الله شرّ الخلاف الذى يكاد يظهر عندها، فمن عاد إلى مثل تلك المخالفه الموجه لتبديد الكلمه فاقتلوه.

و كيف يتصور منه القدح فى إمامه أبى بكر، مع ما علم من مبالغته فى تعظيمه و فى انعقاد البيعه له...؟» (٢).

و قال ابن تيميه:

«و الجواب: إن لفظ الحديث سيأتى. قال فيه: فلا- يغترّ امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعه أبى بكر فلتته تمت، ألا- و إنها قد كانت كذلك، و لكن وقى الله شرّها، و ليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبى بكر. و معناه: إن بيعه أبى بكر بودر إليها من غير تريث و لا انتظار، لكونه كان متعيناً لهذا الأمر، كما قال عمر: ليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبى بكر.

و كان ظهور فضيله أبى بكر على من سواه و تقديم رسول الله صلى الله عليه و سلم له على سائر الصحابه أمراً ظاهراً معلوماً، فكانت دلالة النصوص على تعيينه تغنى عن مشاوره و انتظار و تريث، بخلاف غيره، فإنه لا تجوز مبايعته إلا بعد المشاوره و الانتظار و التريث، فمن بايع غير أبى بكر من غير انتظار و مشاور، لم يكن له ذلك.

و هذا، قد جاء مفسراً فى حديث عمر هذا فى خطبته المشهوره الثابته فى

ص: ٣٦٦

---

١- ١) شرح المواقف ٣٥٨/٨.

٢- ٢) شرح المقاصد ٢٩٣/٥.

الصحيح، التي خطب بها مرجعه من الحج في آخر عمره، وهذه الخطبه معروفه عند أهل العلم، وقد رواها البخارى في صحيحه عن ابن عباس قال: «... فأورد الخطبه كامله» (١).

أقول:

و في هذا الكلام ثلاثه أمور كذلك:

الأول: تصحيح الخبر. فتكذيبه من ابن روزبهان أو غيره جهل أو كذب.

و الثاني: دعوى دلالة النصوص على تعيين أبى بكر.

و الثالث: توجيه المعنى و تأويل اللفظ.

و قال عبد العزيز الدهلوى فى التحفه:

«و الجواب: قد وقع هذا الكلام من عمر جواباً لشخص كان يقول فى حياته: لو مات عمر لباعته فلاناً و جعلته خليفه، لأن بيعه أبى بكر أيضاً كانت فلتة من رجل أو رجلين... فمعنى كلام عمر فى جواب هذا السائل هو: إن بيعه الواحد أو الاثنين بلا تأمل و مراجعه للمجتهدين و مشوره لأهل الحلّ و العقد، غير صحيحه...» (٢).

و فى مختصر التحفه:

«و الجواب: إن هذا الكلام صدر من عمر فى زجر رجل كان يقول: إن مات عمر أباع فلاناً وحدى أو مع آخر، كما كان فى مبايعه أبى بكر. ثم استقر الأمر عليها. فمعنى كلام الفاروق فى ردّه لهذا القول: إن بيعه رجل أو رجلين شخصاً من غير تأمل سابق و مراجعه أهل الحلّ و العقد ليست بصحيحه...» (٣).

ص: ٣٦٧

---

١- ١) منهاج السنّه ٤٦٩/٥-٤٧٠.

٢- ٢) التحفه الاثنا عشرية: ٢٧٠-٢٧١.

٣- ٣) مختصر التحفه الاثنى عشرية: ٢٧٥، الباب الثامن.

أقول:

و في هذا الكلام أيضاً أمور ثلاثة:

الأول:الإعتراف بصحة الخبر و ثبوته.

و الثاني:دعوى دلاله القرائن كإمامه الصّلاه و نحوها على خلافه أبى بكر.

و الثالث:إنه قد ثبت عند أهل السنّه و صحّ أن سعد بن عباد و أمير المؤمنين عليّاً و الزبير،قد بايعوا أبا بكر بعد تلك المناقشه،و اعتذروا له عن التخلّف فى أوّل الأمر.

هذا،و لا يخفى موارد الفرق بين أصل كلام الدهلوى،و ما جاء فى عبارته الآلوسى بترجمته.

أقول:

فإنكار أصل الخبر باطل مردود،فلا كلام من جهة السند،و تبقى:

#### ١-جهه المتن و الدلاله

و قد عرفت أن اللفظه هى «الفتنه»لا «الفتنه» كما فى كلام ابن روزبهان.

و يظهر كيفيه ضبط لفظه «الفتنه»و مدلولها فى هذا الخبر،بعد معرفه قائل الكلمه و الوقوف على شىء من تفاصيل القضيّه،فاعلم:

إنه و إن أبهم البخارى و غيره اسم من قال تلك الكلمه فى «منى»،فجاء فى روايتهم:«بلغنى أن قائلاً منكم يقول:و الله لو مات عمر بايعت فلاناً...».لكنّ الحافظ ابن حجر بيّن و عيّن «القائل»و «فلاناً»،فقال فى مقدمه فتح البارى:

«لم يسمّ القائل و لا- الناقل،ثم وجدته فى الأنساب للبلاذرى،بإسناد قوى،من روايه هشام بن يوسف،عن معمر،عن الزهرى،بالإسناد المذكور فى الأصل [أى فى البخارى نفسه] و لفظه:قال عمر:بلغنى أن الزبير قال:لو قد مات عمر بايعنا عليّاً».

هذا الزبير نفسه-الذى كان فى قضيه السقيفه فى بيت الزهراء،و خرج مصلتاً

ص:٣٦٨

سيفه، و أحاطوا به، و أخذوا السيف من يده-ينتظر الفرصه،فهو لم يتمكّن فى ذلك الوقت أن يفعل شيئاً لصالح أمير المؤمنين، و ما يزال ينتظر الفرصه.

و هناك أقوال أخرى فى المراد من فلان و فلان، لكن السيّد القوّى الذى وافق عليه ابن حجر العسقلانى و أيّده هذا، لأن الزبير و عليّاً لم يكونا وحدهما فى منى، و إنما كانت هناك جلسه، و هؤلاء مجتمعون، فكان مع الزبير و مع على غيرهما من عيون الصحابه و أعيان الأصحاب.

ثم يقول ابن حجر: «فى مسند البزار و الجعدّيّات بإسناد ضعيف: أن المراد بالذى يبايع له طلحه بن عبيد الله» (١).

إنه-بحسب هذه الروايه-كان ينتظر بعض الأصحاب فرصه موت عمر حتى يبايع طلحه، و طلحه ينتظر ذلك حتى يبايع له!

و فى تاريخ الطبرى و غيره (٢): إن القائل لبايعنا عليّاً هو عمّار بدل الزبير... و عمّار من أصحاب أمير المؤمنين منذ اليوم الأوّل. أقول:

بل كلاهما، و معهما غيرهما من الأصحاب أيضاً، و لذا جاء فى كلام ابن حجر:

«و وقع فى روايه ابن إسحاق أن من قال ذلك كان أكثر من واحد» (٣).

لكن العجيب هو اضطراب القوم فى هذا الموضوع أيضاً...!

فابن حجر-الذى نصّ على ما تقدّم فى المقدّمه، و ذكر روايه البلاذرى و أنها بسند قوى-لم يتعرّض لذلك بشرح الحديث أصلاً، بل ذكر هناك خبر طلحه-الذى نصّ على ضعفه فى المقدّمه-فقال:

ص: ٣٦٩

---

١- ١) مقدمه فتح البارى: ٣٣٧.

٢- ٢) تاريخ الطبرى، الطبقات الكبرى ٦٥/٢، السيره النبويه لابن هشام ٣٠٥/٣، البدايه و النهايه.

٣- ٣) فتح البارى فى شرح البخارى ١٢/١٢٩.

«قوله: لقد بايعت فلاناً. هو طلحه بن عبيد الله. أخرجه البزار من طريق أبي معشر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه» (١).

لكن عند ما تراجع القسطلاني في شرح الحديث، نجده يذكر ما ذكره ابن حجر في المقدمة فيقول بشرح «لو قد مات عمر لبايعت فلاناً»:

«قال في المقدمة-يعني قال ابن حجر العسقلاني في مقدمه فتح الباري-: في مسند البزار و الجعديّات بإسناد ضعيف: إن المراد... قال: ثم وجدته في الأنساب للبلاذري بإسناد قوى من روايه هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري بالإسناد المذكور في الأصل، و لفظه: قال عمر: بلغني إن الزبير قال: لو قد مات عمر لبايعنا عليّاً... الحديث.

و هذا أصح».

و يقول القسطلاني: «و قال في الشرح: قوله: لقد بايعت فلاناً، هو طلحه بن عبيد الله، أخرجه البزار».

قرأنا هذا من شرح البخاري لابن حجر.

ثم ذكر: «قال بعض الناس لو قد مات أمير المؤمنين أقمنا فلاناً، يعنون طلحه بن عبيد الله، و نقل ابن بطال عن المهلب: أن الذي عنوا أنهم يبايعونه رجل من الأنصار، و لم يذكر مستنده» (٢).

و أمّا الكرمانى، فلم يتعرّض لشيء من هذه القضايا أصلاً، و إنما ذكر أن كلمه «لو» حرف يجب أن تدخل على فعل، فلما ذا دخلت لو على حرف آخر «لو قد مات»، لما ذا كلمه «لو» التي هي حرف دخلت على «قد» التي هي حرف؟ «لو» يجب أن تدخل على فعل، فلما ذا دخلت على حرف؟ هذا ما ذكره الكرمانى في شرح الحديث، و كأنه ليس هناك شيء أبداً.

ص: ٣٧٠

---

١- ١) فتح الباري في شرح البخاري ١٢/١٢٩.

٢- ٢) إرشاد الساري ١٩/١٠.

و أمّا العيني-و هو دائماً يتعقب ابن حجر العسقلاني، لأن العسقلاني شافعي، و العيني حنفي، و بين الشوافع و الحنفيّه خاصّه في المسائل الفقهيّه خلاف شديد و نزاعات كثيره-فليس له هنا أى تعقيب، و حتى أنه لم يتعرّض للحديث الذى ذكره ابن حجر العسقلاني، و إنما ذكر رأى غيره، فلم يذكر شيئاً عن ابن حجر العسقلاني أصلاً، و إنما جاء فى شرح العيني: قوله: «لو قد مات عمر» كلمه: قد، مقحمه: لأن لو لازم أن يدخل على الفعل، و قيل قد، فى تقدير الفعل، و معناه: لو تحقق موت عمر. قوله: لقد بايعت فلاناً يعنى: طلحه بن عبيد الله، و قال الكرمانى: هو رجل من الأنصار، و كذا نقله ابن بطّال عن المهلب، لكن لم يذكر مستنده فى ذلك». و هذا غايه ما ذكره العيني فى شرح البخارى (١).

فتلخص مما ذكرنا: إن القائل بأن بيعه أبى بكر كانت فلتة، هم جماعه و ليس رجلاً واحداً. و إنهم كانوا من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، ينتظرون موت عمر حتى يبايعونه.

و إن عمر-الذى لا يريد أن يكون الأمر لعلّى عليه السلام-لما بلغته الكلمه غضب، و أراد أن يقوم خطيباً بمنى و يحذّر الناس من هؤلاء...!

فلما منعه أصحابه من ذلك حتى يقدم المدينه، قال: «أما و الله-إن شاء الله- لأقومنّ بذلك أوّل مقام أقومه بالمدينه».

و هناك-و فى أوّل جمعه أقامها-خطب...و ذكر الكلمه التى قالها أصحاب أمير المؤمنين، و أقرّ بها...ثم هدّد بقتل المبائع و المبائع له، و هناك طرح فكره الشورى، و تعيّن الخليفه عن طريقها....

ثم رتب الشورى بحيث لا يصل الأمر إلى على عليه السلام!

ص: ٣٧١

و على ضوء ما تقدّم، يظهر مقصود أصحاب الإمام عليه السلام و مرادهم من كلمه «الفلته»... فهم يريدون الإعلان عن عدم رضاهم بخلافه أبى بكر، و عن تقصيرهم فى حق على عليه السلام، و عن ندمهم على تفويت تلك الفرصه، فلو بادروا إلى بيعه الإمام عليه السلام قبل السقيفه أو فى حينها لما كان ما كان، فلا بدّ من انتهاز فرصه موت عمر، حتى لا يتكرّر التقصير و لا تستمرّ الحسره.

و لكنّ القوم الذين يعلمون بهذا المعنى قطعاً، لا يريدون الاعتراف به، و لذا تراهم يتناقضون فى بيان معنى «الفلته»، و بعضهم لما رأى أن شيئاً من تلك المعانى لا يخلّصهم من الورطه—و هو لا يريد الإقرار بالحقيقه—لم يجد مناصاً من إنكار أصل القضيه، و هى موجوده فى البخارى و غيره، و مشهوره بين أهل العلم كما قال ابن تيميه!!

و على الجملة، فقد اختلفت كلماتهم فى معنى لفظه «الفلته» و اضطربت توجيهاتهم للكلمه، لكنّها كلّها بمعزل عن الحق و الصواب، إذ يحاولون تأويل الكلمه بما يتناسب و عقيدتهم فى بيعه أبى بكر، و إن صدرت من بعضهم بعض الإشارات بشرح قوله عمر: وقى الله شرّها.

و لا بأس بأن ننقل هنا ما جاء فى تاج العروس، حيث قال:

«الفلته—بالفتح—آخر ليله من الشهر، و فى الصحاح: آخر ليله من كلّ شهر، أو آخر يوم من الشهر الذى بعده الشهر الحرام، كآخر يوم من جمادى الآخره. و ذلك أن يرى فيه الرجل ثاره، فربما توانى فيه، فإذا كان الغد دخل الشهر الحرام ففاته....

و فى الحديث: إن بيعه أبى بكر كانت فلتة فوقى الله شرّها.

قيل: الفلته هنا مشتقه من الفلته آخر ليله من الأشهر الحرم، فيختلفون فيها أمن الحلّ هى أم من الحرم، فيسارع الموتور إلى درك الثأر، فيكثر الفساد و يسفك الدماء.

فشبه أيام النبى صلى الله عليه و سلّم بالأشهر الحرم و يوم موته بالفلته فى وقوع الشرّ، من ارتداد العرب و توقّف الأنصار عن الطاعه و منع من منع الزكاه، و الجرى على عادته

العرب في أن لا يسود القبيله إلا رجل منها.

و نقل ابن سيده عن أبي عبيد: أراد فجأه، و كانت كذلك، لأنها لم ينتظر بها العوام....

و قال الأزهرى: إنما معنى الفلته: البغته....

و قال ابن الأثير: أراد بالفلته الفجأه....

و قيل: أراد بالفلته الخلسه، أى إن الإمامه يوم السقيفه مالت الأنفس إلى توليها و لذلك كثر فيها التشاجر....

و وجدت في بعض المجاميع: قال على بن سراج: كان في جوارى جائر يتهم بالتشيع، و ما بان ذلك منه في حال من الحالات إلا في هجاء امرأته، فإنه قال في تطليقها: ما كنت من شكلى و لا كنت من

أقول:

إنه لما كانت الكلمه من أصحاب أمير المؤمنين، و هم قد قالوها في مقام التحسير و بيان الغصه على إضاعه الفرصه و الندم على التوانى، فليس مرادهم «الفجأه» و لا «البغته»، بل يجوز أن يكون المراد هو المعنى الأول، المذكور في الصحاح و القاموس و غيرهما، و يجوز أن يكون المراد هو المعنى الأخير المذكور في الشعر عن بعض من يتهم بالتشيع....

و مع ذلك كله، فإنهم لا يذكرون المعنى المراد الظاهر فيه اللفظ، و خاصه مع القرائن المذكوره.

نعم، قد وجدت في كلام البدر الزركشى في شرح الحديث ما يلى:

ص: ٣٧٣

«و الفلته-بفتح الفاء فى المشهور-كلّ شىء فعل من غير رويّه.

و روى سحنون عن أشهب أنه كان يقولها بضمّ الفاء، و هو انفلات الشىء من الشىء، قال: و لا يجوز الفتح، لأنّ معناه: ما يندم عليه. و لم يكن بيعه أبى بكر ممّا يندم عليه.

و على الروايه المشهوره، فالمراد بها بغتة و فجأة، لأنّه لم ينتظر بها العوام، و إنما ابتدرها الصّحابة من المهاجرين و عامّة الأنصار، لعلمهم أنه ليس لأبى بكر منازع و لا يحتاج فى أمره إلى نظر و لا مشاوره، و إنما عوجل بها مخافه انتشار الأمر و الشقاق حتى يطمع بها من ليس بموضع لها، فلهذا كانت الفلته التى وقى الله بها الشرّ المخوف.

هكذا ذكره أحمد بن خالد فى مسنده. حكى ذلك كلّ عيسى بن سهل فى كتاب غريب ألفاظ البخارى» (١).

فالحمد لله الذى أجرى على لسانهم الحق الذى طالما حاولوا كتمه، فاضطربوا و تخبطوا... فإنّ اللفظه إن كانت بضمّ الفاء، فهى دالة على المعنى المقصود، و هو «انفلات الشىء من الشىء»، لأنّ الخلافه قد انفلت فى عقيدته الزبير و عمّار و أمثالهما، الذين قالوا الكلمه فى منى-من يد أمير المؤمنين و خرجت عن محلّها الذى أرادّه الله و رسوله صلى الله عليه و آله.

و إن كانت بفتح اللّام، فدلالته على المقصود أوضح و أتم، لأنهم أرادوا بهذه الكلمه إظهار الندم على توانيهم و سكوتهم و خضوعهم للأمر الواقع، فكانوا يتحيّنون الفرصه للاستدراك و إرجاع الأمر إلى محلّه و الحق إلى صاحبه.

و لا يخفى أن «أشهب» الذى نقل عنه الكلام المذكور فى معنى «الفلته» هو:

«أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القيسى ثم العامرى ثم بنى جعده بن

ص: ٣٧٤

كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعه من أنفسهم» فهو عربي أصيل، وهو إمام فقيه كما وصفوه، وهو مفتي مصر. ولد سنة ١٤٠ و توفي سنة ٢٠٤ (١).

و إلى هنا ظهر معنى «الفلته» التي قالها غير واحد من الصحابة الكبار، وأقرّها عمر بن الخطاب إلا أنه قال: «وقى الله شرّها».

## ٢- كيف كانت بيعه أبي بكر؟

ثم إن عمر بن الخطاب حكى لنا طرفاً من وقائع السقيفة، واشتملت خطبته على نقاط نتعرّض لها بقدر الحاجة:

١- قول عمر: «خالف عناً على و الزبير و من معهما» فأقول:

أولاً: إن مقتضى الأحاديث الصحيحة، كقوله صلى الله عليه وآله: «على مع الحق و الحق مع على يدور معه حيثما دار» (٢) هو كون الحق مع على في كلّ الأحوال، فكان على غيره من الأصحاب قاطبه متابعتة و إطاعته.

و ثانياً: إنه لم تكن المخالفه فقط، بل إنه عليه السلام كان يرى الأمر لنفسه، للنصوص الواردة في حقّه، ولأفضليّته من غيره بعد رسول الله صلى الله عليه وآله على الإطلاق.

٢- قول أبي بكر: «و قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين، فبايعوا أيهما شئتم» قال عمر: «فأخذ بيدي و بيد أبي عبيده بن الجراح و هو جالس بيننا».

فإن هذا الكلام من أبي بكر دليل واضح على عدم تعيّنه للأمر، من الله و رسوله، وإلا لما أرجع إلى أحد الرجلين.

ص: ٣٧٥

---

١- ١) توجد ترجمته في تهذيب الكمال ٢٩٦/٣، سير أعلام النبلاء ٥٠٠/٩، تهذيب التهذيب ٣١٤/١، حسن المحاضرة في محاسن مصر و القاهرة ٣٠٥/١ و غيرها.

٢- ٢) مجمع الزوائد ٢٣٥/٧.

بل هو إقرار منه بعدم أفضليته منهما، وقد تقرّر عند الجمهور - كما ذكر ابن تيميه أيضاً مراراً - لزوم أفضليه الإمام و قبح تقدّم المفضول.

و كذلك حاله عند سائر الأصحاب، فلم يكن عندهم دليلٌ على تعيينه أصلاً، و لذا قال الحافظ: «قال القرطبي في المفهم: لو كان عند أحد من المهاجرين و الأنصار نصٌّ من النبي صلى الله عليه و سلّم على تعيين أحد بعينه للخلافه، لما اختلفوا في ذلك و لا تعارضوا فيه. قال: و هذا قول جمهور أهل السنّه» (١).

٣- قول عمر: «و نزونا على سعد بن عباد، فقال قائل: قتلتم سعد بن عباد، فقلت:

قتل الله سعد بن عباد» و في روايه الطبري: «فقال عمر: قتله الله، إنه منافق» (٢).

و فيه نقاط:

الأولى: مخالفه سعد بن عباد و أتباعه.

و الثانيه: دعاء عمر بن الخطاب عليه.

و الثالثه: كون سعد منافقاً.

و هنا مطلبان:

أحدهما: المناقب التي يذكرونها لسعد بن عباد، فإنها تكذب دعوى نفاقه، و تردّ على الدعاء عليه.

و الثاني: هل إن سعداً بايع أبا بكر فيما بعد أو أنه مات و لم يبايع؟

و سيأتى بيان المطلبين، في الكلام على احتجاجهم لإمامه أبي بكر بالإجماع من الصّحابه، فانتظر.

٤- قول عمر: «فكثر اللّغط و ارتفعت الأصوات، حتى فرقت من الاختلاف، فقلت: أبسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده، فبايعته، و بايعه المهاجرون، ثم بايعته الأنصار،

ص: ٣٧٤

---

١- (١) فتح الباري ٢٦/٧.

٢- (٢) تاريخ الطبري ٤٥٩/٢.

و نزونا على سعد بن عبادہ فقال قائل منهم: قتلتم سعد بن عبادہ...».

يدلُّ على عدم كون بيعه أبى بكر عن مشوره من المسلمين، وقد صرَّح من قبل بخلاف على و الزبير و من معهما... ولذا، فقد نصَّ غير واحد من أئمة القوم على أن الإمامه تثبت ببيعه الواحد و الاثنين، لأنَّ خلافه أبى بكر انعقدت ببيعه وحده أو هو و أبو عبيده بن الجراح (١).

٥- قول عمر: «فمن بايع رجلاً على غير مشوره من المسلمين، فلا يبايع هو و لا الذى بايعه تغرَّه أن يقتلا».

يدلُّ بكلِّ وضوح على بطلان الإمامه و الخلافه بلا مشوره من المسلمين، و كلمات العلماء صريحه فى دلالتها على هذا المعنى.

و بيعه أبى بكر لم تكن عن مشوره من المسلمين.

أليست هذه الكلمات قدحاً فى خلافه أبى بكر؟

قال التفتازانى: «كيف يتصوّر منه القدح فى إمامه أبى بكر، مع ما علم من مبالغته فى تعظيمه و فى انعقاد البيعه له...؟»

فما هو الجواب إذن؟

و هذا أحد مواضع اضطراب القوم و تحيّرهم الشديد فى حلّ الإشكال:

منهم: من اكتفى بالقول: «كان ذلك لضروره داعيه إليه» (٢).

و منهم: من قال: «فمعناه: إن الإقدام على مثله بلا مشاوره الغير و تحصيل الاتفاق منه مظنه للفتنه العظيمه، فلا يقدمنّ عليه أحد، على أنى أقدمت عليه فسلمت و تيسر الأمر بلا تبعه» (٣).

ص: ٣٧٧

---

١- ١) الأحكام السلطانيه لأبى يعلى: ٢٣، شرح المواقف ٣٥٢/٨، شرح المقاصد ٢٥٤/٥.

٢- ٢) ابن روزبهان. انظر دلائل الصدق ١٨/٣.

٣- ٣) شرح المواقف ٣٥٨/٨.

و أنت ترى أن لا محصّل لمثل هذه الكلمات....

و منهم: من قال: «معناه: إن بيعه أبى بكر بودر إليها من غير تريث و لا انتظار، لكونه كان متعيّناً لهذا الأمر، و كان ظهور فضيله أبى بكر على من سواه و تقديم رسول الله له على سائر الصحابه، أمراً ظاهراً معلوماً، فكانت دلالة النصوص على تعيينه تغنى عن مشاورة و انتظار و تريث، بخلاف غيره» (١).

لكن دعوى وجود النصوص على تعيين أبى بكر، باطله مردوده، فقد تقدّم ما هو صريح فى أن لا نصّ على إمامه أبى بكر من رسول الله صلّى الله عليه و آله، و بذلك صرح كبار علمائهم أيضاً (٢) و حتى ابن تيميه نفسه (٣).

و من هنا ترى أن بعضهم يدعى «القرائن» و لا يقول «النصوص».

و منهم من يقول: «و استند من قال إنه نصّ على خلافة أبى بكر بأصول كليّه و قرائن حالتيه، تقضى بأنه أحق بالإمامه و أولى بالخلافه» (٤).

و منهم من يعين القرينه فيقول: «و بيعه أبى بكر و إن كانت فجأه بسبب مناقشه الأنصار و عدم وجود فرصه للمشوره، فقد حلت محلّها و صادفت أهلها، للدلائل الداله على ذلك و القرائن القائمه على ما هنالك، كإمامه الصلاه و نحوها» (٥).

و منهم من يقول: «أشار إشاره قويّه - يفهمها كلّ ذى لبّ و عقل - إلى الصديق» (٦).

فانظر إلى التناقضات فى الكلمات!

أمّا النصّ فمفقود، و المدعى له كاذب.

ص: ٣٧٨

---

١- (١) ابن تيميه فى منهاج السنه ٤٧٠/٥.

٢- (٢) شرح المواقف ٣٥٤/٨، السيره النبويه لابن كثير ٤٩٦/٤.

٣- (٣) منهاج السنّه ٤٧٠/٥.

٤- (٤) ابن حجر فى فتح البارى ٢٦/٧.

٥- (٥) مختصر التحفه: ٢٧٥.

٦- (٦) ابن كثير فى السيره النبويه ٤٩٦/٤.

و أمّا المشوره،فغير حاصله باعترافهم.

و أمّا الإجماع،فدعوى باطله،و سيأتي التفصيل فى محلّه.

و أمّا القرائن المزعومه،فعمدتها صلاته فى مرض النبى صلّى الله عليه و آله، و لكن قد ثبت أنها لم تكن بأمر منه،و أنه قد حضرها بنفسه و عزل أبا بكر عنها...و على فرض التسليم،فلا قرينته لذلك بالنسبه إلى الإمامه العامّه بعد رسول الله صلّى الله عليه و آله.و سيأتى الكلام حول هذه الصّلاه فى محلّه إن شاء الله.

و لعلّه من هنا تنزّل ابن كثير،فادّعى الإشاره القويّه المفهمه التى يفهمها كلّ ذى لبّ،و لكن كيف لم يفهمها على و الزهراء و الزبير و من معهم و سعد بن عباد و من تبعه و سائر الأنصار،فمنهم من مات و لم يبايع أصلاً،و منهم من هدّد بالقتل فبايع مكرهاً...؟ الله يعلم!!

ص: ٣٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

#### المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجري في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

#### إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

#### الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

#### السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتي بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms )

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصحان  
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايضاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

